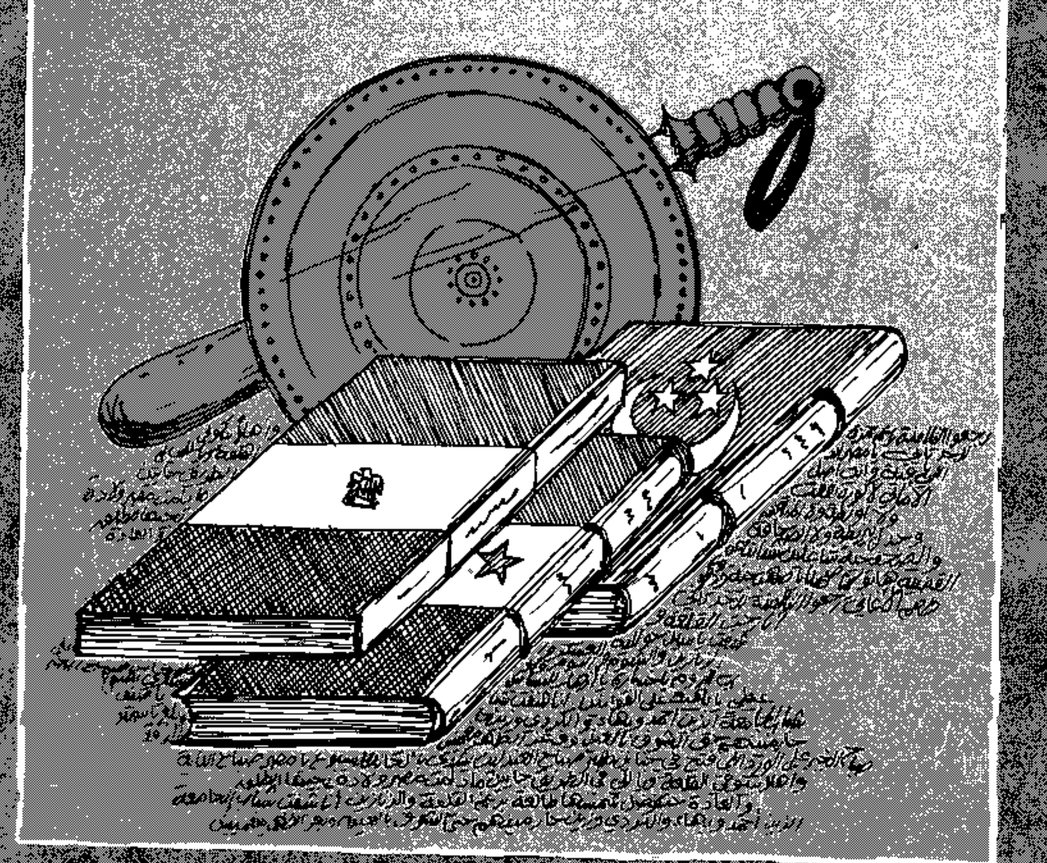
د. أحمد عبد الله

الطلبة والسياسة في مصر

ترجمة: إكرام يوسف





الطلبة والسياسة
في مصر

الناشـــر
ســــينا للنشـــر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم
رئيس التحرير
مصطفى الحسينى

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى
القاهرة - ج . م . ع - ت : ٣٥٤٧١٧٨

الطلبة والسياسة فى مصر

الطبعة الأولى : ١٩٩١

الغــــلاف : عمـاد حلـيم
الإخراج الفنى: إيناس حسنى

د. أحمد عبد الله

الطلبة والسياسة في مصر

ترجمة: إكرام يوسف

إهــداء الطــبعة الإنجلــيزية

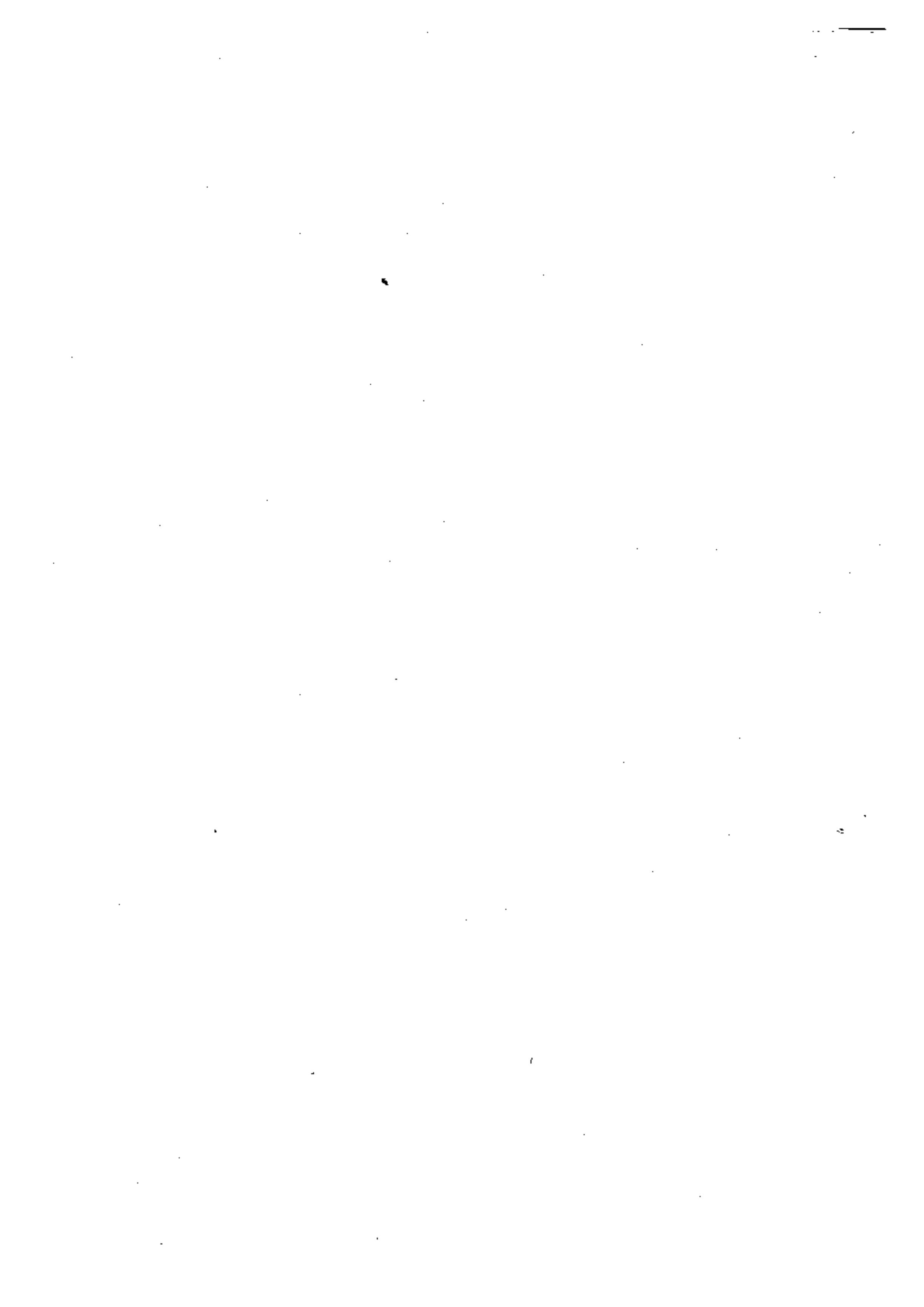
To the People of *Masr al-Qadeema*
(Old Cairo)
the illiterate who gave me knowledge;
the poor who enriched my conscience.

إهداء ..

إلى أهــالى مصــر القــديــمة ..
الأميــين الــذين عــلمونى ..
والفقــراء الــذين أغنــوا ضمــيرى.

إهـــداء الطـــبعة العربيـــة

إلى روح أحـــد مناضـــلى جيـــــلنا ..
الدكتور / عبد الحميد العليمى ســعد اللــه
الـــذى رحـــل عـــن عالمـــنا مبكـــرا ..
بينما زوجته تعكف على ترجمة هذا الكتاب!



مقدمة المؤلف

بين يدى القارىء الكريم نتاج جهد استغرق سنين عددا. إذ كان فى الأصل بحثا علميا للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كمبردج بانجلترا . وهو ماتم بحمد الله وبعون زملاء وأصدقاء مصريين وأجانب لا أجد بدا من تكرار شكرهم فى هذه الطبعة العربية دون أن أعدد أسماءهم . إذ فعلت ذلك سلفا فى مقدمة الرسالة الجامعية ، كما ذكرت أكثرهم استحقاقا للعرفان فى مقدمة الكتاب الذى صدر فى انجلترا باللغة الإنجليزية عام ١٩٨٥ حاويا هذه الرسالة تحت عنوان:

Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt, Al-Saqi Books, London, 1985.

ولما كانت الطبعة الإنجليزية قد حققت شيئا من النجاح ، حيث تم توزيع الكتاب فى مختلف دول العالم ، كما حظى بعشرات العروض الأكاديمية والصحفية فى دوريات عديدة بلغات مختلفة ، فقد أصبح من باب أولى أن يقدم الكتاب باللغة العربية إلى القراء الأقرب إلى موضوعه . وأهم هؤلاء القراء هم جمهور الطلاب والقيادات الطلابية التى تنشط فى الحياة السياسية وتعتد بتاريخ طويل من النشاط الطلابى الوطنى دون أن تكون على علم واسع بتفاصيل هذا التاريخ . وقد كان هذا هو إدراك أبناء جيلى من العناصر الطلابية النشطة ، حيث كنا نلملم القصاصات بحثا عن معرفة بتاريخ حركة الطلاب تلهمنا فى حركتنا الخاصة . وكان هذا هو الدافع وراء اختيار هذا الموضوع لإعداد بحث الدكتوراه. صحيح أن هناك أعمالا متفرقة مرتبطة بهذا الجانب أو ذاك من الحركة الطلابية يجدر بنا أن نشكر أصحابها على جهودهم ، إلا أن وجود عمل جامع عن التاريخ الوطنى للطلاب كان دائما أملا منشودا. فلعل القارىء يجد فى هذا الكتاب إشباعا لتلك الرغبة .

وليس لنا مع ذلك أن نفترض من الإشباع تشبعا . فباب العلم دائما مفتوح لمن يريد الولوج فيه . وما بحوثنا ودراساتنا سوى حلقات فى سلسلة أو طبقات فى تربة العلم ستعلوها طبقات أخرى بجهد اللاحقين . وهذا هو السبيل لمعالجة ما قد يراه القارىء فى هذا البحث من ثغرات. سواء ما كان منها من الأصل أو ما جاز استدراكه عند إعداد الطبعة العربية. فقد ارتأيت ألا تكون هذه الطبعة بحثا جديدا فى الموضوع، وإنما ترجمة (مع إضافات طفيفة) للبحث الأصلى الذى افترضً أنه يقدم صورة متكاملة عن الموضوع دون أن افترض فيه الكمال. خاصة وأن المادة التى أتيحت لإعداده قد تأثرت ولاشك بالمكان والزمان اللذين أعد فيهما البحث .

على أن هذا لا ينكر على حق الإدعاء بأن هذا البحث قد أضنانى على عدة مستويات لا أجد حرجا فى التصريح للقارىء بأهمها ليتفهم السياق الذى تم فيه هذا العمل . فمن ناحية أولى أجرى هذا البحث بالتوازى مع السعى لتدبير لقمة العيش ومصاريف الدراسة المرتفعة بالنسبة لدارس اختار طريق الاعتماد على نفسه بالكامل دون الوقوع فى هوة الارتزاق باسم النضال السياسى التى اختار

أن يقع فيها بعض من كانوا حوله ممن سبق لهم مثله الانخراط فى معمعان النضال السياسى فى مصر. ولذلك تم تمويل هذا العمل من جهد الاشتغال فى المطاعم والمصانع والمستشفيات قبل أن يتسنى لصاحبه العمل فى مجال تخصصه .

ومن ناحية ثانية فقد ساعد الباحث على إنجازه لهذا البحث توافر حس الاقتراب من موضوع البحث بحكم مشاركته الفعلية فى مرحلة من مراحل النشاط الطلابى. لكن الحد الآخر لهذا السلاح كان هو احتمال تحزبه ككاتب للطريق السياسى الذى انتمى إليه فى خضم النشاط ، ألا وهو اليسار الطلابى والحركة الاشتراكية العامة فى المجتمع . لكن الباحث قد اختار بدلا من ذلك قبول تحدى الكتابة الموضوعية للتاريخ السياسى بأكبر قدر من الأمانة والدقة وبأقل قدر من العواطف المتحيزة . ولم تكن تلك بالمهمة السهلة فى ظل ما اعتدنا عليه فى بلدنا من تحيزات صارخة عند كتابة تاريخ الفرق السياسية المختلفة والذى تحول إلى مباراة بين الملائكة والشياطين تهدر إمكانات الكتابة الموضوعية للتاريخ الوطنى وتضرب بمنهج العلم عرض الحائط. ولم يزل هذا أحد الهموم التى يعانيها كاتب هذه السطور والتى حاول عمل شىء بخصوصها من خلال تنظيمه لندوة «الالتزام والموضوعية فى كتابة تاريخ مصر المعاصر» (القاهرة ٨/٣١ - ١٩٨٧/٩/٣) وتحريره لأعمالها فى كتاب : «تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى» ، دار شهدى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

ولكى أحرر نفسى من تهمة التحيز حتى على المستوى الشكلى ، ولكى أحرر القراء من ممارسة التحيز بأنفسهم ، ارتأيت أن يصدر هذا الكتاب عن دار نشر عادية بدلا من صدوره ضمن سلسلة «كتاب الأهالى» حسبما كانت الفكرة أصلا. لكن يبقى هنا أن أشكر الأستاذ صلاح عيسى الذى بادر بالفكرة مما عجل بقيام الأستاذة إكرام يوسف بترجمة الكتاب فى ظل ظرف إنسانى عصيب .

ويبقى أخيرا أن أكرر شكرى لكل من كان له ذرة من الفضل على هذا العمل وصاحبه . وأخص بالذكر أهلى وأصدقائى فى حى عين الصيرة بمصر القديمة الذين سيتسنى لهم الآن قراءة الإهداء الذى كتبته لهم على البعد فى الطبعة الإنجليزية . كما أترحم على روح أخى الدكتور عبد الحميد العليمى سعد الله الذى أهدى من خلاله هذا العمل لكل المناضلين والجنود المجهولين الذين صنعوا هذا التاريخ فجعلوا كتابته ممكنة. وأخص بالذكر ذلك النفر من القيادات الطلابية الذين رحلوا عن عالمنا وهم بعد فى ريعان العمر أو الذين بقيت أسماؤهم رموزا للنشاط الطلابى وهم متقدمون فى العمر. وأذكر من هؤلاء الراحلين فى السنوات الأخيرة فاطمة الشافعى وأسامة شلبى ومصطفى موسى وعبد الرؤوف أبو علم وسيد البكار وهشام داوود وصفائى الميرغنى وأحمد عبد التواب وأحمد عبد اللطيف وفؤاد محيى الدين وماجد إدريس ومحمد بلال ومحمد فريد زعلوك .

و أمل فى النهاية أن تجد الأجيال الراهنة والمقبلة من الطلاب ، والمناضلين الطلابيين من كل الفرق السياسية ، شيئا من العلم والاعتبار فى هذا العمل لعلها تهتدى بهما فى صناعتها للمستقبل أو التاريخ القادم. فالتاريخ هداية .. وبدون ذلك لا لزوم لصنعه أو كتابته !

أحمد عبد الله

مقدمة المترجم

اعتذار.. وشكر .. وإهداء

عندما سمعت عن صدور الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب ، تمنيت لو أتيح لى شرف ترجمة هذا العمل الرائع الذى يعد أول محاولة جادة من نوعها تتعرض لمثل تلك الحقبة الطويلة من تاريخ الحركة الطلابية المصرية بأكبر قدر من الموضوعية والأمانة .. إلا أن زوجى طالبنى بألا أتمادى فى التمنى ، فربما كان مؤلفه قد أعد نسخة عربية بسبيلها إلى النشر .

وعندما سمحت الفرصة لتحقيق أمنيتى فاقت فرحة زوجى بتحقيقها فرحتى ذاتها ، وفاق تشجيعه لى كل الحدود .. إلا أن الفرصة لم تكتمل فإذا به يرحل عنا مبكرا فى بداية عملى بهذا الكتاب .. وكانت الصدمة المروعة أقسى من قدرتى على الاحتمال .. فأخرت وصول الطبعة العربية إليك أيها القارىء الكريم ، قرابة العام .. فالتمس منك العذر .

وأثناء إعداد الكتاب للنشر فوجئت بالدكتور أحمد عبد الله يهدى الطبعة العربية إلى روح زوجى – عبد الحميد العليمى ، أحد قادة الحركة الطلابية بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة – فكانت لفتة رقيقة .. رقيقة ، لا تصدر إلا عن نفس نبيلة .. أسرتنى بحيث عجزت كل كلمات الشكر عن التعبير عن امتنانى.

.. وإليه .. الرفيق والزوج ، الذى رحل قبل أن يرى ثمرة تشجيعه بخروج هذه الترجمة إلى النور .. أهديها .. حبا وعرفانا .. وعهدا على الوفاء لكل ما آمنا به سويا معا .

إكرام يوسف



القسم الأول

١٩٢٣ – ١٩٥٢

(١)
مصر ما بعد الإستقلال

١) النظام السياسى :

أ - الإنجليز :

فى فبراير ١٩٢٢ اضطرت بريطانيا إلى الإعلان عن اعترافها بمصر مملكة دستورية مستقلة ، كنتيجة مباشرة لثورة ١٩١٩ . ورغم هذا الإعلان ، احتفظت بريطانيا بالامتيازات الأربعة المعروفة وهى الدفاع ، وتأمين وسائل مواصلات الامبراطورية ، واستمرار العمل بنظام الامتيازات الأجنبية التى يستثنى الأجانب فى مصر والسودان بمقتضاها من دفع الضرائب ويحق لهم التقاضى أمام المحاكم الخاصة بهم ، ووضعها فى السودان . ونظرا لهذه القيود ، اعتبر العديد من الوطنيين أن تصريح فبراير قد منح مصر استقلالا إسميا فقط ، بل واعتبره البعض «مهزلة قانونية .. لقمة ألقيت إليهم لإسكاتهم».[1] وفشل هذا «التصريح» بكل المقاييس فى تحقيق مطلب ثورة ١٩١٩ وهو الاستقلال التام ، حيث سمح للمؤسسات النيابية المصرية بقدر من المشاركة فقط فى الحكم مع السلطات البريطانية .

وبينما اعتبر البريطانيون التصريح وسيلة لتعزيز وضعهم المهدد فى مصر، رأت أول حكومة دستورية للبلاد بزعامة سعد زغلول، أن التسوية الجديدة مجرد خطوة أولى فى اتجاه الاستقلال التام. وقد أدى هذان التفسيران المتباعدان إلى أن اتضح أن «الاستقلال الإسمى» ماهو إلا إستقرار مهزوز ، كما أنه مثير للمزيد من النزاع. فمن الناحية العملية ، زاد الوضع الجديد من متاعب البريطانيين بدلا من أن ينهيها: حيث قدم للمصريين الحجة لاتهام تصرفات بريطانيا للدفاع عن مصالحها فى مصر، بأنها تمثل تدخلا صريحا فى شئون دولة مستقلة .

واستمرت بريطانيا فى استخدام الضغط الدبلوماسى الشديد للتأثير فى جميع مناحى صنع القرار السياسى فى مصر. كما لم تتردد فى استدعاء القوة العسكرية لفرض إرادتها على حكومة البلاد التى من المفترض أنها مستقلة . ففى الفترة مابين تصريح فبراير ١٩٢٢ ، ومعاهدة ١٩٣٦ ، كانت بريطانيا أن تعيد استخدام القوة العسكرية فى ثلاث مناسبات: عقب اغتيال سردار الجيش المصرى فى السودان السيرلى ستاك فى نوفمبر ١٩٢٤، وإبان تمصير المواقع القيادية فى الجيش المصرى فى مايو ١٩٢٧، ثم بسبب مشروع القانون المفرط فى الليبرالية بشأن تنظيم الاجتماعات العامة ، والذى قدم إلى البرلمان المصرى فى مارس ١٩٢٨.

ولهذا لم يكن غريبا أن يقول سعد باشا زغلول، زعيم الحركة الوطنية المصرية ، بعد سنوات قليلة من إعلان الاستقلال : «كانت غلطتنا أننا صدقنا أننا مستقلون».(٢)

وقد اتخذ الاستقلال المصرى الإسمى شكل النظام الملكى الدستورى ، حيث كان القطبان الرئيسيان للنظام السياسى هما القصر من ناحية ، وحزب الوفد – قلب الحركة الوطنية – من ناحية أخرى . وقد أضاف استمرار النفوذ البريطانى عنصرا ثالثا، فكان الصراع على السلطة بين هذه العناصر الثلاثة هو الذى شكل الحياة السياسية المصرية على مدى ثلاثين عاما. ومن داخل هذا الإطار، واصلت القوى الوطنية نضالها لتحويل الاستقلال الإسمى لمصر إلى استقلال حقيقى ، بينما استمرت رغبة بريطانيا فى إسباغ صفة الشرعية على وجودها فى مصر. إلا أن جميع المفاوضات المتوالية حول هذه القضية فيما بين أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات قد فشلت .

ومع صعود الفاشية فى أوربا ، واشتداد حدة الحركة الوطنية فى مصر، أصبحت رغبة إنجلترا أكثر إلحاحا فى إنهاء هذه القضية على نحو مستقر. (٣) وهكذا أخرجت معاهدة ١٩٣٦ إلى الوجود. واعتبرت المعاهدة بمثابة نجاح كبير للدبلوماسية البريطانية، حيث أوجدت بريطانيا – بعد أربعة وخمسين عاما – سندا شرعيا لاحتلالها مصر .

وبرغم المزايا التى حققتها المعاهدة للجانب المصرى (إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، إقامة جيش مستقل، الانضمام لعضوية عصبة الأمم ، وهلم جرا). إلا أن الشعور بين الوطنيين المصريين كان متضاربا بدرجة ما، لأن المعاهدة سمحت باستمرار وجود عسكرى بريطانى فى مصر. ومن ثم انتقل الاستقلال الإسمى ليصبح أقرب فى الممارسة الفعلية إلى الاستقلال الجزئى. وكما حدث مع تصريح ١٩٢٢ اعتبر الوطنيون المصريون معاهدة ١٩٣٦ بمثابة خطوة أخرى على طريق الاستقلال التام .

إلا أن المعاهدة لم تغير من وضع النظام السياسى الثلاثى الأركان تغييرا جوهريا فاستمر البريطانيون فى أداء الدور الذى كانوا يلعبونه منذ تولى أول حكومة دستورية الحكم فى ١٩٢٤، وهو حفظ التوازن بين الأغلبية الوفدية ، وبين النزعة التسلطية للقصر. وبرغم أن الوفد كان يهدف لإقرار الحياة الدستورية للبلاد من خلال تحييد البريطانيين ، وبالتالى تقييد أوتوقراطية القصر، إلا أن المعاهدة لم تُعِنْه على تحقيق ذلك الهدف وظلت بريطانيا هى القوة الرئيسية فى النظام السياسى، حيث انحازت للوفد فى الشئون الخارجية، فقد كان يمثل لها– بحكومته المستقرة – شريكا يعول عليه بدرجة أكبر، أما فى المسائل الداخلية فقد فضلت القصر، أملا فى أن تعرقل بذلك السياسة الشعبية للوفد ، وأن تتجنب إغضاب القصر .

وهكذا استقر فى اقتناع السياسيين المصريين– قبل وبعد معاهدة ١٩٣٦– أن هناك ثلاثة

ثوابت في السياسة البريطانية إزاء مصر: أولها: أن بريطانيا تساند القصر، وثانيها: أن التزام بريطانيا في الأساس هو الدفاع عن مصالحها الخاصة ، وأى اهتمام بمصالح مصرية كان يحدث بصورة عرضية محضة، وثالثها: أنه لا تبقى أى وزارة مصرية بالحكم إلا للمدة التى يسمح بها المندوب السامى البريطاني، أو- فيما بعد- السفير البريطاني. ومن ثم تيقن السياسيون المصريون على إختلاف مشاربهم من نفوذ السفارة البريطانية في القاهرة. وقد لعب سيرمايلز لامبسون- لورد كيليرن فيما بعد- دور ملك مصر الفعلى غير المتوج ، فلم يشعر الملك فاروق أنه ملك حقا إلا حين غادر لامبسون مصر فى ١٩٤٦ بعد أن استمرت خدمته قرابة إثني عشر عاما. ويرغم كراهية المواطنين المصريين العاديين للوجود البريطاني في بلدهم، إلا أنهم اضطروا على مضض لتقبل التدخل البريطاني في الشئون المصرية عندما كان ذلك هو البديل الوحيد أمامهم لكبح النزعة الأوتوقراطية للقصر ، وإستعادة الحكم الدستورى، كما حدث فى ١٩٢٦ و ١٩٣٤ و ١٩٤٢. [٤] وعندما مكنت الدبابات البريطانية الوفد من تولى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢، كانت هناك جماهير مصرية تحيي لامبسون وتتمنى له طول البقاء ، بل وتحمله على الأكتاف .

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، كان للبريطانيين الكلمة الأخيرة في شئون مصر الاقتصادية والسياسية ، حتى أنهم فكروا – إبان انسحابهم أمام هجوم روميل – فى إغراق دلتا النيل ، إذا لزم الأمر ، لوقف تقدم الألمان .[٥] وكانت مساهمة مصر فى المجهود الحربى إلى جانب الحلفاء ضخمة ، لذا فقد توقع كثير من المصريين أن تعرب بريطانيا عن عرفانها بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ومن ثم تضع اللمسات الأخيرة في إستقلال البلاد . وفى ١٤ يونيو ١٩٤٥، أرسل الكابتن ج . س ماى تقريرا عن رد فعل الجمهور الذى شاهد إستعراض القوات البريطانية احتفالا بيوم ميلاد ملك بريطانيا ، جاء فيه :

- كان هناك قدر كبير من المشاعر المعادية للإنجليز بين الجمهور .
- فوجيء المصريون بأنه لاتزال قوات كثيرة لهذا الحد باقية بمصر .
- وصل إلى أسماعنا إعراب العديد من المتفرجين عن أملهم فى أن يكون ذلك آخر استعراض عسكرى للبريطانيين .
- تضمنت التعليقات التى تصادف سماعها: «سنفعل بهم مثلما فعل السوريون بالفرنسيين».
- تضمنت تعليقات المواطنين غير المتعلمين :«لم لايوجد علم مصرى؟ لماذا نسمح لهم بذلك؟ ..إنهّ بلدنا».
- علق المصريون الأوفر حظا من التعليم : «يستطيعون الاحتفال بيوم ميلاد ملكهم فى بلادهم» ، «لماذا بقيت كل هذه القوات بمصر ، بينما انتهت الحرب فى أوروبا ؟»، «إن اليوم الذى سننال فيه استقلالنا الحقيقي ليس ببعيد .»

– قال شابان من الطلاب إن الإستعراض قد نظم بغية ارهاب المصريين . (٧)

أما تعليق اللورد «كيليرن» فإنه يفصح عن نفسه: «لم تسمع كلمة عرفان واحدة بشأن الدور الذى لعبته القوات البريطانية عموما، والقوات المشاركة فى الاستعراض على وجه الخصوص، لحماية مصر من الفناء على أيدى رومل وموسولينى».(٨) وهكذا استمر البريطانيون فى تجاهلهم لمطالب الوطنيين المصريين، حتى ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد فى أكتوبر ١٩٥١. واندلعت هجمات الفدائيين ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، ممهدة الطريق لاستيلاء الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٥٢، الأمر الذى هدم النظام السياسى الذى كان البريطانيون يعملون من خلاله .

ب – الملك :

كان العاهل المصرى فى السنوات القليلة الأولى من الحكم الدستورى، هو الملك فؤاد. وقد نشأ فى بيئة استبدادية، كما كان شديد الإعجاب بالميكافيلية، حانقا على دستور١٩٢٣، واثقامن أنه لولا البريطانيون لما كان هناك دستور. وقد قال لأحد خلصائه إبان صياغة الدستور إنه إذا كان المقصود أن يكون هذا الدستور «بلشفيا» فإنه سيطالب بكل سلطات لينين، أما إذا كان المقصود أن يكون «ديموقراطيا» فسيطالب بكل سلطات الرئيس الأمريكى.(٩)

وقد خول دستور ١٩٢٣ الملك سلطات واسعة للغاية ، فله الحق المطلق فى حل البرلمان وإقالة الوزارة ، وإصدار العفو العام ، وإلغاء وإرجاء تنفيذ أحكام الإعدام ، وكذلك حق تعيين ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وشيخ الأزهر، وخمسى (٢/٥) أعضاء مجلس شورى النواب. ولم يتردد فؤاد فى استخدام هذه السلطات لأقصى مدى . كما شجع مؤيديه على إنشاء أحزاب سياسية ملكية (فى ١٩٢٥ أنشىء حزب الإتحاد ، ثم حزب الشعب فى ١٩٣٠) . وقد استمرت سلطاته طيلة بقائه فى منصبه ، الأمر الذى أقره كل من البريطانيين والوفد .

وحاول فؤاد مرارا تحويل البرلمان إلى مجرد جهاز استشارى. ولم تكن الوزارات فى عهده تسقط بسبب إقتراع على سحب الثقة ، أو لخروجها عن حدود مهامها ، بل كانت تقال وفقا لإرادة ملكية. كما لم تكمل البرلمانات أبدا مدة الأربع سنوات التى تستغرقها الدورة الكاملة، وإنما كانت تحل بطريقة واحدة لا تتغير.. بمرسوم ملكى ! ويبلغ متوسط عمر الوزارة ثمانية عشر شهرا، بينما انعقد البرلمان فى فترة عشر سنوات من ١٩٢٦ – ١٩٣٦ لمدة تبلغ إجمالا اثنين وعشرين شهرا فقط . وبالإضافة لذلك ، كان الملك فؤاد معروفا بضعف شخصيته (١٠)، كما كان مشهورا بالفساد (١١) .

وعندما توفى فؤاد فى إبريل ١٩٣٦، اعتلى إبنه فاروق العرش فى يوليو ١٩٣٦، بعد أن ظل فترة وجيزة تحت ولاية مجلس الوصاية. واستمر نمط النظام السياسى الذى كان قائما تحت حكم فؤاد باقيا فى ظل الملك الجديد. وقد أسر أحمد حسنين باشا - الرئيس القوى للديوان الملكى- إلى صديق له من الصحفيين: «قل لأصحابك الوفديين إنه إذا اضطر مولانا أن يقيل الوزارة مرة واحدة أو يحل البرلمان مرة واحدة ، فإنه سوف يستحلى الحكاية.. فنصيحتى أن يمشوا معه بالذوق واللين.. وعليهم أن يقدروا مركزه وشعوره بأنه لا يزال غلاما، وأن أقاربه الأمراء سيسخرون منه إذا أظهر ضعفا أمام الوفديين ... وعندما يسير فى طريق أبيه فإنه سوف يندفع فيها إلى نهاية الشوط لأنه شاب وعنيد ومعتز بحب الشعب له».(١٢)

وأرجع العديد من المعلقين سياسات فاروق إلى ولعه بالملذات فى حياته الخاصة ، وفرضه لإرادته بصورة استبدادية فى الحياة العامة . ووفقا لما قاله أحد وزراء تلك الفترة كان فاروق «ضحية للمرض .. وضحية الخلاف العائلى وضحية والد لا يحب المصريين ، وضحية تنصيبه وهو فى طراوة الصبا وضحالة التعليم ، وضحية مستشاريه، وكذلك اعتلاؤه العرش فى سن صغيرة» .(١٣) إلا أن هذا يعد حكما جزئيا بالضرورة، إذ إن المسئولية الأساسية تقع بوضوح على النظام السياسى الذى أطلق العنان لمثل هذه الانحرافات .

فبينما حسمت معاهدة ١٩٣٦ قضية العلاقات الإنجليزية المصرية لفترة قصيرة ، اشتد الصراع الداخلى على السلطة بين القصر والوفد حيث دعم الملك شعبيته بإظهار نفسه بمظهر الملك الورع ، والملىء بالحيوية. كما خطط لاستجلاب تأييد شيوخ الأزهر ، ورجال السياسة من المستقلين الأقوياء أمثال على باشا ماهر، والجماعات الناشئة من خارج البرلمان مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين . فعزز بذلك مركزه بالنسبة للوفد ، وجعل نفسه - كما كان يعتقد - أقل اعتمادا على البريطانيين مما كان عليه والده. وفى الفترة الأولى من الحرب العالمية الثانية أظهر ميلا تجاه المحور، مما أثار حنق البريطانيين. وفى فبراير ١٩٤٢ حاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكى، وأجبر فاروق على أن يأمر بتشكيل حكومة وفدية، الأمر الذى دعم من شعبيته كرمز للمقاومة الوطنية .

وفعل فاروق كل ما فى وسعه لتوطيد مركزه وتقويض مركز الوفد. وقد بدأ ذلك بتعيين أحد خصوم الوفد - على باشا ماهر- رئيسا للديوان الملكى. فحول على ماهر الصراع بين القصر والوفد من لغة المذكرات والمقالات، إلى لغة المظاهرات ومصادمات الشوارع بين مؤيدى المعسكرين. وقد شهد عهد فاروق - الذى استمر خمسة عشر عاما- أربعا وعشرين وزارة (١٤)، وتوسع الملك فى ضم الساسة غير الحزبيين، المعروفين باسم المستقلين؟ إلى الوزارات التى كان معظمها أداة طيعة فى يد القصر. كما أحكم قبضته على الأزهر ووجد من بين

علمائه ، من هم على استعداد لتقديم التبريرات الدينية لتصرفاته . وكذلك تدخل في الانتخابات بشكل مباشر ، وسمح لمؤيديه برفع شعارات انتخابية من نوعية : «انتخبوا مرشح القصر» و «لاتنتخبوا فلانا .. فملكنا المحبوب غاضب عليه». ولم يتردد الملك في إقالة وزارة الوفد ، مقدما تبريرا مثل : «لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم.» (١٥)

وعندما قابل الملك أعضاء إحدى لجان مجلس شورى النواب ، أبلغهم بصراحة بأنه : «ليس يكفي رضاء الأمة عنكم .. بل يجب أن يكون معه رضاء الملك كذلك ».(١٦)

وكان فاروق يستمتع للغاية – أيضا – بالتدخل في الحركة اليومية للسلطة التنفيذية إلى حد أنه اخترق الإدارات الحكومية من خلال عملاء كانوا يسربون إليه معلومات تفصيلية . وقد ورد في شهادة كريم ثابت المستشار الصحفي للملك ، أثناء محاكمته عقب سقوط العرش :

«الملك كان بيعرف كل شيء .. وكان بيستشار في كل شيء .. ويطلب إذنه في كل شيء في عهد جميع الوزارات .. ماكانش فيه عمل بيتعمل في الحكومة إلا بعد استئذانه أياً كان هذا العمل . مش بس إنشاء كوبرى أو مستودع أو غيرها من الأعمال الكبيرة اللى طبيعى انه يعلم بيها ، وإنما ترشيح مدير التنظيم كان بيعرض عليه، قنصل مصر في ليفربول عاوز يوم إجازة عشان أمه عيانة . حركة ترقيات البوليس بموافقته.. ترقيات الجيش بموافقته، تغيير الملابس الشتوية بالصيفية للجيش والبوليس . كيف كان يعرض عليه كل هذا ؟ رول مجلس الوزراء في أيام الملك فؤاد كان بييجى إلى السراى قبل الجلسة بأيام وجرت العادة على هذا من سنة ٢٤-١٩٥٢ وكان بيرفع رول مجلس الوزراء للملك يطلع عليه والمسألة اللى عاوز يأخرها يأخرها ، واللى عاوز ينظرها تنظر ، وكان هذا بيحصل في كل العهود ، عهود الأغلبية وغير الأغلبية»! (١٧)

ووفقا لذلك ، فإن الملكية المصرية كانت أبعد ماتكون عن الدستورية ، فلم يحظ البرلمان أبدا بالثقل الكافي للقيام بدوره، أو حتى لمواجهة الملك. وبقى الجهاز التنفيذى مجرد ستار تمارس من خلفه قوى الديكتاتورية دورها فعليا. وكما قال محمد التابعي: «أمر كريم مكتوب بخط جميل على ورق مصقول وممهور بإمضاء «سيد البلاد» فاروق يكفي لشل الدستور وتعطيل نصوصه لفظا ومبنى ومعنى وطرد الحكومة التى اختارها الشعب لغيرما سبب سوى السبب الذى يفتى به رئيس الديوان على هواه». (١٨) وبالإضافة لذلك كان لدى القصر قواته البوليسية الخاصة والتى لم يكن لها مسوغ. كما كان لديه جهاز سرى- بخلاف ما قرره البرلمان من

حراسة– أنشىء للقضاء على أعداء القصر، عرف باسم الحرس الحديدى. فليس من المستغرب أن يفقد الملك فى النهاية تأييد جهاز أمنه الأساسى – الجيش – ويصبح الهدف الرئيسى لصغار الضباط الذين استولوا على السلطة فى يوليو ١٩٥٢. وقد بدأ البريطانيون أنفسهم يتابعون بقلق تجاوزات الملك. فقد ذكر اللورد كيليرن فى تقرير له مايلى :

«استدعانى الأمير محمد علي إلى الإسكندرية صباح اليوم ، وأبلغنى برغبته فى التحدث بجدية حول أمر خطير للغاية .. إذ إن نزوات الملك فاروق أصبحت زائدة عن الحد فى مجملها ، ومن أجل صالح البلاد يجب أن يتم أحد أمرين :

(١) إما أنه يتعين عليه أن يذهب

(٢) أو أنه يتعين أن تصبح قوانين البلاد محكمة بحيث تمارس رقابة حقيقية على النزوات الملكية .. إذ إن مصر يحكمها شاب أرعن يتعين كبح جماحه ...

وقد أبلغت سموه ، أن عليه أن يعلم أن هذا الموقف العصيب قد شغل أذهاننا باستمرار ، إلا أننا بصراحة لم نرغب فى إثارة أى أزمات داخلية إضافية فى مصر . ومع ذلك ، أستطيع أن أؤكد بثقة تامة ، أننى قد احترت دوما فى الكيفية التى نستطيع أن نتعامل بها مع هذا الشاب غير المسئول ... وفى نفس الوقت فإنه ليس من عادتنا عبور جسورنا قبل أن نصل إليها* . كما أنه ليس بمقدورى التنبؤ مقدما بكيفية التصرف فى حالة وقوع نزاع دستورى كبير .

إلا أن شعورى الخاص ، أنه وإن كان من المستحسن نظرياً أن نظل بعيدين عن السياسة الداخلية فى مصر ، وأن ندع الملك ورئيس وزرائه يتصارعان معا ، إلا أننى كلما فكرت مليا فى هذا الأمر ، كلما بدا من الصعب بالنسبة لنا «عمليا» أن نفعل ذلك . فعلى سبيل المثال ، ماذا نفعل إذا ذهب النحاس باشا إلى الملك ، وأصر (إذ إنه من الناحية الظاهرية له كل الحق فى أن يصر كرئيس وزارة دستورى) على أن يلزم جلالته نفسه بحسن معاملة وزارة بلاده المنتخبة ، وأيضاً بالتصرف اللائق بمكانته كملك (وأيضاً كزعيم للمسلمين فى مصر). [١٩]

ج – الوفد :

أنشىء الوفد إبان ذروة ثورة ١٩١٩ ، ليمثل الأمة المصرية فى مطالبتها بالاستقلال . ولم يكن الوفد فى بداية الأمر حزبا سياسيا بالمعنى الحرفى للكلمة . [٢٠] إذ قال زعيمه سعد باشا زغلول : «إن أولئك الذين يقولون إننا حزب يهدف للاستقلال ، إنما يلمحون إلى أن هناك حزبا آخر من بين الشعب لا يهدف للاستقلال».[٢١] وقد أكدت عقيدة حزب الوفد على أنه «الحارس

* مثل انجليزى مشهور ترجمته «لاتعبر الجسر قبل ان تبلغه» بمعنى الا تستبق الأحداث «المترجم».

الذى لا يتبدل على المصلحة العامة». كما تبدت رؤيته لمصر المستقلة فى مفاهيم ليبرالية مثل : مصر حيث يتحد الأقباط والمسلمون معا فى رابطة الولاء الوطنى المقدس، وحيث يكون الحكم دستوريا، وتحترم الحقوق الفردية، وتتحرر المرأة ، وحيث يسود التعليم الوطنى[٢٢]. إلا أن هذه الرؤية، لم تولد مع نشأة الوفد ، ولكنها تشكلت تدريجيا على مدى مسيرة نضاله.[٢٣]

ولم يكن حزب الوفد الذى تولى الحكم فى ١٩٢٤ حزبا برلمانيا نموذجيا. ففى أول برلمان سنة ١٩٢٤– حيث كان للوفد أغلبية تقدر ب ١٩٥ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة ٢١٤ مقعدا (نسبة أغلبية تزيد على ٩٠٪)– إستخدم سعد زغلول أغلبيته لمنع صحفيى حزب الأحرار الدستوريين المعارضين من حضور جلسة افتتاح البرلمان ، وبعد فترة قليلة سلب زعيمه مقعده البرلمانى. إلا أنه فيما بين ١٩٢٦ و ١٩٢٨ أصبح الوفد أكثر رغبة فى التعايش مع الأحزاب الأخرى.

وقد ساعد على تحويل الوفد إلى حزب سياسى برلمانى عدد من الخطوات العملية : أولاً، خاض الوفد انتخابات ١٩٢٤ على أساس دستور ١٩٢٣ الذى صاغته لجنة، لم يكن الحزب ممثلا فيها ، وهى اللجنة التى أسماها سعد زغلول بأنها «لجنة الأشقياء» [٢٤] ثانيا، تولى سعد زغلول بنفسه رئاسة الوزارة بعد فوز الوفد فى الانتخابات. وقد أدى توليه المنصب– بدلاً من أن يترك ذلك لأحد معاونيه – إلى اعتدال مواقفه ، إذ تحول من زعيم وطنى إلى رئيس حزب . ثالثا، ضمت وزارة سعد زغلول الأولى عددا من الوزراء لم يكونوا وفديين، ولا مناضلين وطنيين. وأخيرا، أدى اغتيال السيرلى ستاك فى السنة نفسها إلى إسقاط وزارة سعد زغلول بشكل مهين تحت ضغط بريطانى ، وشكل ذلك قوة دفع إضافية لتحويل الوفد إلى حزب برلمانى يصارع من أجل السلطة السياسية .

وباعتباره حزبا سياسيا، أصبح الوفد هو الحارس للدستور بحيث أصبح دستور «لجنة الأشقياء» هو دستور الأمة الذى يدافع عنه الوفد. ولم تعدل الأغلبية الوفدية فى برلمانات تلك الفترة من الدستور نفسه، بل دافعت عنه كما هو، وذلك باستثناء تعديل قانون الانتخابات لتوسيع نطاق المشاركة فيها. هذا بالإضافة إلى أن الاحترام الضئيل الذى أبداه القصر إزاء الحياة الدستورية، قد شجع الوفد على تأكيد التزامه بالدستور.

والاكثر من ذلك، أن المسألة الدستورية قد شغلت اهتمام الوفد بما يفوق إهتمامه السابق بالعلاقات الإنجليزية المصرية ، فبدا أن حرمان الوفد من السلطة ، وسيلة فعالة لإجباره على عقد تسوية مع بريطانيا، وتحويل انتباهه إلى المعارضة الداخلية. ومع منتصف الثلاثينيات كان على الوفد الذى أصبح منهكا، أن يرضى نفسه بالقليل الذى يستطيع الحصول عليه من البريطانيين وهو ماحدث بالضبط فى معاهدة ١٩٣٦، التى أسماها الوفد «معاهدة الشرف

والاستقلال». وقد عبر سكرتيره العام مكرم عبيد باشا ، فى حديث له أثناء حكومة صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣، عن السمة الجديدة للوفد بقوله :

«كيف تتخلص البلاد الأخرى من حكومة غير شعبية ؟.. بالتصويت البرلمانى ؟.. إن البرلمان فى مصر اليوم أداة فى يد الحكومة ، ولا يضم ممثلين عن الشعب ، لأن المعارضة لم تقم بأى دور فى الانتخابات. ماهو الطريق الآخر المفتوح أمام الأمة لتحقيق التغيير المطلوب فى الحكومة ؟.. الثورة؟.. ولكن الثورة مستحيلة فى مصر مع وجود القوات البريطانية ، حيث إنه وبدعوى حماية أرواح ومصالح الأجانب، ستندفع هذه القوات لمساعدة الحكومة ، عند أول علامات المتاعب».(٢٥)

وقد لاحظ أحد معلقى تلك الفترة من الأجانب، عجز الوفد منذ أوائل العهد الليبرالى عن قيادة جماهير مؤيديه لفرض الحكم الدستورى، فكتب يقول: «برغم أن الأغلبية العظمى من الناخبين استمرت على ولائها للوفد، إلا أنه يبدو أن المصريين بدأوا يسأمون اسلوب الإثارة الذى ظل قائما لمدة عشر سنوات... فليس بمقدور المدافعين عن الدستور الاعتماد على الانتفاضة الشعبية لإعادتهم إلى الحكم».(٢٦)

و إبان فترات حكم الوفد القليلة – والتى بلغت إجمالا ست سنوات ، وشهرين ، وتسعة وعشرين يوما، فى غضون ثلاثين عاما من الديموقراطية البرلمانية– لم يحترم الوفد مبادئه بشكل دائم . فقد عرفت فى ظل حكمه بعض ظواهر الفساد ، والاختلاسات والمحسوبية. وعندما بدأ معارضوه فى إتباع أساليب شبه فاشية فى الإثارة السياسية – مثل تكوين فرق القمصان الخضراء لمصر الفتاة ، وصدامات الشوارع مع مؤيدى الوفد والتى كانت تحت إشراف القصر ، وما إلى ذلك – قابل الوفد تلك الأساليب بمثلها ، فقام بإنشاء فرق القمصان الزرقاء التابعة له (١٩٣٥ – ١٩٣٨) (٢٧)

كما أن وزارة الوفد التى حكمت البلاد فى غضون الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ مارست بعض الأساليب الديكتاتورية. وبرغم أن ذلك النمط من الحكم قد أوجدته حالة الحرب، إلا أنه أضعف من صورة الوفد كممثل للأمة وحارس للدستور ، بل إنه زاد من السخط العام على النظام السياسى ككل حيث أصبح هدف الوفد – باعتباره حزبا ضمن أحزاب أخرى – هو أن يحل محل منافسيه ، كحزب للأغلبية ، دون أن يعنى ذلك تغييرا جذريا للنظام السياسى .

وكانت هناك أسباب متعددة لهذا التراجع فى مكانة الوفد. إذ خفف توقيع معاهدة ١٩٣٦ من إلحاح القضية الوطنية التى كان الوفد يتمتع بموقع الصدارة فى الدفاع عنها. كما دفع إلى المقدمة بالمشكلات الداخلية للبلاد. ومن ثم، أصبح من الطبيعى أن تعتمد شعبية الوفد بدرجة أكبر على قدرته على حكم البلاد بكفاءة ، وعلى حل مشاكلها الداخلية بنجاح. وبرغم أن

الوفد كان يتمتع فى هذا الصدد بسجل أفضل من سجل معارضيه، إلا أن ذلك قد ظل- بصفة عامة - أحد المجالات التى فشل فيها الوفد ، نظرا للمشكلات الاجتماعية الخطيرة التى كان معظم المصريين يواجهونها .

ومع ذلك فإن صعود الحركة الوطنية مرة أخرى قد أتاح للوفد الاحتفاظ بمركزه القيادى ، كما ضمن له ولاء الأغلبية الساحقة من المواطنين. ومن ناحية أخرى تكفلت مناصرة الحزب للحكم الدستورى بضمان قدر من الشعبية له، إذ تمتع معظم المصريين بقدر أكبر من الحرية السياسية فى ظل حكم الوفد.

وقد لاحظ سير ولتر سمارت - من السفارة البريطانية بالقاهرة - أفول نجم الوفد بشكل عام ، حيث ورد فى تقرير له : «عندما خرج الوفد من الحكم فى ١٩٤٤ ، كان من المتفق عليه بشكل عام أن الأغلبية التى يتمتع بها فى البلاد قد تناقصت بدرجة كبيرة. إلا أنه - حتى فى ذلك الحين - أثبتت التقديرات أنه فى حالة إجراء انتخابات حرة تماما ، ربما أمكنه الاعتماد على أغلبية تبلغ ٦٠٪[٢٨] ومع ذلك ، فقد حصل الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠ على ٢٢٨ مقعدا برلمانيا من إجمالى ٣١٩ مقعدا بنسبة حضور للناخبين بلغت ٦١٪» [٢٩] ، وهى أعلى قليلا من الانتخابات السابقة (٥٤٪).[٣٠] وكان فشل حكومات الأقلية حتى فى تحقيق مثل الإنجازات المتواضعة التى سجلها الوفد ، عاملا مهما فى احتفاظ الوفد بأغلبيته ، كما كانت هجمات القصر على الحزب أكثر حسما فى هذا الصدد :

«أثبت قرار القصر بإبعاد الحزب عن الحكم ، أنه كان فى حقيقة الأمر نعمة بالنسبة للوفد ، حيث أتاح له ذلك فرصة التهرب من مسئولية حل مشكلات ما بعد الحرب فى مصر ، والتى لم يكن يقدر له حلها دونما تغيير جذرى فى رؤيته».[٣١]

ولم يكن الوفد - باعتباره حزبا - جيدا من حيث التنظيم. إذ ظلت المجموعة البرلمانية ، هى الرابطة الأساسية بين القيادة والجماهير التابعة لها. ووفقا لما يرى صلاح عيسى : «كان الوفد راية فضفاضة ترفرف على زحام لا تعنى جيدا بتنظيمه».[٣٢]

بل إن بعض النقاد قد ارتأوا أن الوفد لم يكن حزبا بالمرة.[٣٣] ولكن آخرين اعتبروه نموذجا للحزب الشبيه بالمؤتمر، حيث العضوية الواسعة ، والتنظيم الهلامى.[٣٤] وكذلك فقد كانت التشكيلات القيادية للوفد تعين من قبل المستوى الأعلى للقيادة، بدلا من أن تنتخب بواسطة القواعد.

وقد أثر النهج الملتوى فى حل المسألة الوطنية، بالإضافة إلى اختلاف المصالح الاجتماعية ، وتفاقم مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية، على حزب الوفد بمختلف العناصر المكونة له. حيث عانى الحزب من عدد من الانشقاقات. فبداية من عام ١٩٢١/١٩٢٢ انسحب من الحزب عدد من الشخصيات القيادية البارزة إبان المفاوضات مع بريطانيا، ليقيموا لأنفسهم حزب

الأحرار الدستوريين، ومن ثم هيأوا الساحة لقيام التعددية الحزبية فى مصر. كما نجحوا فى التوصل لاتفاق مع بريطانيا، ثم قاموا بصياغة دستور ١٩٢٣. وبرغم أن تلك المجموعة قد تألفت من العناصر الأساسية للوفد الأصلى، الذى أصبح بعد ذلك نواة لحزب الوفد، إلا أن الغالبية الساحقة من المصريين قد اتبعت «وفد» سعد زغلول، حيث كان ينظر إلى الأحرار الدستوريين باعتبارهم مدافعين عن مصالح ملاك الأراضى ، الذين تلقوا إنذارا مما حدث من تخريب شامل إبان مشاركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩.

وحدث انسحاب آخر فى ١٩٣٧، أدى إلى تشكيل حزب «السعديين» ، بقيادة زعماء وفديين سابقين يتمتعون بالشعبية، وترجع انتماءاتهم إلى طبقة رجال الأعمال فى المدن. وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه مكانة الوفد كممثل للأمة كلها آخذة فى الاضمحلال، عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦. إلا أن السعديين أنفسهم عوضوا الوفد عن الضرر الذى ألحقوه بشعبيته ، وذلك بتحالفهم مع القصر ، وإجراءاتهم القمعية إثر توليهم الوزارة.

ولنفس السبب كان انسحاب «الكتلة الوفدية» فى ١٩٤٢– ١٩٤٣ بقيادة السكرتير العام للوفد، مكرم عبيد باشا [٣٥]، لا يمثل سوى تهديد محدود، ومع ذلك فقد كان له أثر نفسى خطير من حيث مصداقية الوفد فى نظر المواطنين، وذلك بسبب التفاصيل التى نشرها مكرم عبيد عن فساد الحزب فى «الكتاب الأسود» ، وبصرف النظر عن مدى صحة إدعاءاته.

كانت هذه الانشقاقات فى الصفوف العليا للحزب، أقل أهمية بالقياس إلى تلك الانشقاقات التى أثرت على مؤيديه الرئيسيين عند مستوى القواعد. وقد اتخذ ذلك شكلين. الأول هو تحول نسبة متزايدة من مؤيدى الوفد والمتعاطفين معه، من القطاع الأكثر فعالية سياسيا ألا وهو الطبقة المتوسطة من سكان المدن والمثقفين، الذين بدأوا فى إيجاد منابر جديدة للتعبير السياسى. والثانى هو تزايد حدة الانقسامات داخل صفوف حزب الوفد نفسه.

فقرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت العناصر الحزبية الأكثر فعالية قد بدأت تستقطب إلى تجمعات يمينية وأخرى يسارية ، لكل منها رؤى مختلفة حول القضية الوطنية، والعلاقات مع القصر، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، وقد اضطر كل من المعسكرين إلى الوقوف بجانب بعضهما البعض نتيجة لسياسة القمع التى أعقبت إنتهاء الحرب. وقد استمرت قوى اليمين فى السيطرة على قيادة الحزب،[٣٦] وفرضت على الشخصيات اليسارية البارزة مثل الدكتور محمد مندور، والدكتور عزيز فهمى أن تقبع فى المستوى الثانى للقيادة الحزبية. وعندما تولى الوفد الحكم فى ١٩٥٠، كان الاستقطاب قد اكتمل بالفعل على صعيد كل من الحزب، والوزارة. فكانت الوزارة تضم ثلاث مجموعات على الأقل، ولم تتردد هذه المجموعات فى الإعلان عما بينها من خلافات سياسية وشخصية. ومع عام ١٩٥٠ كان الوفد قد أصبح

تنظيما متعدد العناصر إلى الحد الذى أصبح فيه لا يحمل ملامح كثيرة من ذلك الحزب الذى شكل حكومته الأولى فى ١٩٢٤. وإستمرت الانقسامات الداخلية فيه حتى استيلاء الجيش على السلطة فى يوليو ١٩٥٢، حين اتضح عجز الحزب عن أن يقاوم حل النظام الجديد له.

كان القصر يمثل عقبة فى طريق محاولات الوفد إقامة حياة دستورية مستقرة فى النظام السياسى المصرى . بينما آمن الوفد- منذ بادىء الأمر- بسيادة الأمة، وهدف إلى إقامة نظام ملكى دستورى ، الأمر الذى اصطدم بالنزعة الأوتوقراطية للملك فؤاد. هذا، وقد تخيل الوفد أنه بدون التوصل لاتفاق مع الملك ، أو المشاركة فى صياغة الدستور ، يمكنه إرساء نمط من الحكم قد يزيد من احتمالات إقامة نظام ملكى دستورى. فاصطدم الجانبان ببعضهما لأول مرة بصورة علنية فى ١٩٢٤، عندما نازعت حكومة سعد باشا زغلول الملك فؤاد سلطاته فى القضايا المخولة له مثل تعيين أعضاء مجلس شورى النواب، ومنح الأوسمة، وتعيين مستخدمى القصر، والاتصال بالدول الأجنبية والبعثات الدبلوماسية المصرية بالخارج. وأصرت الوزارة على أن كل تلك المهام من صميم عمل الحكومة. وبعد التحكيم القانونى، وتهديد سعد زغلول بالاستقالة ، اضطر فؤاد للتنازل، إلا أنه استعاد نفوذه مباشرة عقب خروج وزارة سعد فى نفس السنة .

وحاول الوفد بزعامة النحاس باشا أن يخوض الصراع من خلال إعداد مشروعات القوانين البرلمانية التى تمنع الملك من انتهاك الدستور. ومع ذلك لم تستطع حكومة الوفد إنجاز مثل هذه المشروعات فى شكلها النهائى. واختارت القيادة الوفدية- عمليا- تحقيق تسوية مع الملك. فكانت تعلن ولاءها للعرش بينما تستمر فى الكفاح من أجل تقليص نفوذه .[٣٧] ولم تكن تتخيل إمكانية قيام نظام جمهورى فى مصر، إذ كانت تعتبر النظام الملكى من الأمور المسلم بها .[٣٨]

وظنت قيادات الوفد أن وفاة الملك فؤاد عام ١٩٣٦، قد تزيد من الفرص المتاحة أمامهم. فلم يبذلوا جهدا لحماية أنفسهم فى مواجهة الأوضاع الجديدة داخل القصر أثناء فترة الوصاية على العرش . وقد أسر مكرم عبيد إلى أحمد حسنين، المسئول البارز بالقصر، أن الحزب قد وارى الماضى التراب بوفاة الملك فؤاد، وأنه يتطلع الى فرص أفضل فى ظل حكم فاروق، وأن حكومة الوفد قد رفضت اقتراحا برفع سن إعتلاء العرش من ثمانية عشر عاما الى خمسة وعشرين .[٣٩]

ومع ذلك تحولت الظروف فى عهد فاروق إلى الأسوأ بالنسبة للوفد ، وعانى مركز الحزب من اضمحلال مأساوى. إذ كان الملك الشاب الملىء بالحيوية يتمتع بقدر من الشعبية فى الفترة الأولى من عهده، ونجح فى إضعاف مركز الوفد بحيث أصبح النحاس باشا فى الثلاثينيات

عاجزا عن تحدى سلطة الملك كما كان يفعل سعد زغلول فى العشرينيات. وظلت كل من سلطات الملك الدستورية، وميوله الأوتوقراطية ثابتة، فيما عدا تلك الأحيان التى كان البريطانيون فيها يرغبون فى تقييد سلطاته وممارسة نفوذهم .

وفشلت حكومة الوفد التى فرضها الإنجليز عام ١٩٤٢ فى إنتهاز الفرصة القضاء على سلطات الملك ، بل إنها اتخذت نحوه بالفعل اتجاها أقل عداء . كما حرض القصر- فى هذه الفترة أيضا- مكرم عبيد على الانسحاب من الوفد . (٤٠)

وفى ١٩٤٤ أبعد الوفد عن الحكم، وعاد إلى السلطة فى يناير ١٩٥٠، متطلعا إلى صد تيار انهيار النظام السياسى بعد سنوات من الحكم القمعى، والأزمات الاقتصادية ، والاغتيالات السياسية، وإزاء احتدام الكفاح الوطنى إثر هزيمة الجيش فى فلسطين . وكانت مكانة الملك قد تضاءلت فى ذلك الحين إلى الحد الذى اضطر فيه إلى إقرار تسوية مع الوفد لإنقاذ عرشه المتداعى . وبدلا من أن ينتهز الوفد الفرصة ليحرر نفسه من ربقة فاروق مرة واحدة وإلى الأبد ، اتبع سياسة المصالحة مع القصر. وكانت حجة الحزب فى هذا المسلك أنه كان ينوى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ومن ثم كان يرغب فى تحجيم أى معارضة محتملة من جانب الملك. وكانت النتيجة العملية ببساطة هى استمرار سيطرة الملك على الوفد، وإطلاق العنان له لإشباع نزواته كما كان الأمر من قبل. كما لم يؤد أسلوب المصالحة الوفدية مع الملك إلى تغير مواز فى مسلك الأخير إزاء الوفد .

ويعتبر سكرتير عام الوفد- فؤاد باشا سراج الدين فى ذلك الحين- هو المسئول عن اختيار هذه السياسة ، حيث كان يعتقد أنه برغم أن التأييد الشعبى كان كافيا للوصول بالحزب إلى الحكم ، إلا أن هذا التأييد لم يكن ليكفل بقاءه فى السلطة فى مواجهة معارضة الملك. وكان سراج الدين عرضة للانتقادات بشكل كبير بسبب تغاضيه عن تجاوزات الملك (٤١)

كما قدمت حكومة الوفد تنازلا خطيرا- استجابة لضغط ملكى- ألا وهو إعداد سلسلة من القوانين المقيدة لحرية الصحف فى تغطية شئون القصر. وكان نائب وفدى قد تقدم باقتراح هذه القوانين، إلا أنه اضطر لسحبها إزاء ما أثارته من إستياء شعبى .(٤٢) وقد حدد محمد التابعى- وهو أحد المتعاطفين مع الوفد - مجال الخلاف بين الوفد والقصر فيما يلى : «كانت وزارة الوفد تعارض فاروق فى مسائل صغيرة بعناد بينما تتساهل فى أمور خطيرة... فضعفت هيبتها وارتفع مقام القصر». (٤٣) كما أوضح فؤاد سراج الدين بجلاء اتجاه الوفد على النحو التالى : «ليس من المفروض أن أية حكومة فى العالم تخاصم رئيس الدولة أو تسعى إلى الخلاف مع رأس الدولة دون مبرر لمجرد إظهار العضلات أو الفتونة .. مش ممكن .. وإلا

فإن العمل لا يسير» . (٤٤) وكانت نتيجة إستهانة الوفد بالإنتقاد الشعبى المتنامى للنظام الملكى سقوط الوفد نفسه مع سقوط النظام الملكى .

* * *

لقد كان انهيار التوازن المتأرجح بين القوى الثلاث الرئيسية فى النظام السياسى محتوما إن عاجلاً أو آجلاً . فقد أوضحت الأوضاع إبان الحرب العالمية الثانية أن مصر لم تعد أقرب إلى الاستقلال مما كانت عليه فى أعقاب ثورة ١٩١٩. ولم يكن لدى المصريين أى تعاطف حقيقى مع أى من الجانبين فى حرب ليس لهم فيها ناقة ولا جمل. ولو اضطروا لتأييد أحدهما، فربما اختاروا الألمان، بأمل ضرب السيطرة البريطانية التى حولت استقلال بلادهم إلى صورة ممسوخة. وعلى حد قول أحد السياسيين: «شعب مصر ألماني.. وملك مصر طلياني.. والحكومة إنجليزية» (٤٥) وكما قال سياسى آخر «إننا شعب مستعبد.. فأين هى الوزارة التى تستطيع أن تودع الإنجليز وتستقبل الألمان؟ وتقول للإنجليز وداعا يا أسيادى ثم تقول للألمان أهلاً وسهلاً يا أسيادى». (٤٦) وبينما كان المحور والحلفاء يتقاتلون فى العلمين ، كان المصريون يناقشون الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد ، ويطلقون النكات على المتحاربين البريطانيين والألمان .

وكان نفوذ الإنجليز قد تجلى بوضوح تام فى حادث فبراير ١٩٤٢. وبرغم أن ذلك الحادث قد فرضته ظروف الحرب، كما أنه تسبب فى تولية حكومة وفدية تحظى بالتأييد الشعبى ، إلا أنه أصبح واضحاً فيما بعد الحرب أن الحادث قد ترك تأثيراً أكثر عمقا على مصداقية القوى الثلاث فى الساحة السياسية المصرية :-

«ففقد الوفد بريقه الوطنى ، لأنه تولى الحكم على أسنة الرماح البريطانية ، وفقد الملك اعتباره بخضوعه للابتزاز البريطانى ، كما خسر البريطانيون البقية الباقية من مصداقيتهم أمام المصريين ، إذ أن الحدث قد أوضح أن الاستقلال الممنوح بموجب معاهدة ١٩٣٦ ، كان مجرد خديعة». (٤٧)

وفى السنوات التى تلت الحرب، كانت مصر تموج باضطراب سياسى عارم، حيث أدى ظهور جماعات سياسية جديدة إلى احتدام الصراع السياسى. فأنهت موجة من الاغتيالات السياسية حياة اثنين من رؤساء الوزارات ، واضطرت وزارتان إلى الاستقالة نتيجة لعجزهما عن إقرار الأمن العام . وحتى المدافعون المخلصون عن النظام السياسى بدأوا يفقدون ثقتهم فى جدواه .

وكانت وزارة الوفد الأخيرة قد استدعيت للقيام بدور المنقذ فى هذه الظروف، وللسيطرة على تزايد الاستياء الشعبى العارم ، وعلى أمل أن تقوم بتهدئة الشعب بدلاً من أن تتزعمه . وفى ظل تلك الحكومة تفاقم كل من السخط الشعبى ، وسوء التصرفات الملكية . وبقى الوفد

وسطهما عاجزاً تماماً عن اتخاذ إجراءات واضحة لحل المشكلة . ولم تؤد مصادرة الصحف والمجلات إلى خفض مستوى الإثارة الصحفية ، كما منيت بالفشل محاولة وضع تشريع أكثر إحكاما لتنظيم الصحافة . بل إنه حتى القوانين القائمة كانت تنفذ دونما صرامة . وكانت الأحكام بالبراءة تصدر دائما لصالح المواطنين المتهمين بالعيب في الذات الملكية .

وتحت الضغط الشعبي، ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦، معلنة بهذا استنفاد أساليب الحزب التقليدية في النضال الوطني ، ومشروعية استخدام القوة ضد البريطانيين ، الأمر الذى كان يعني تقويض أساس النظام ذاته . وتلا ذلك مباشرة الهجمات الفدائية على القوات البريطانية في منطقة قناة السويس . وكانت الحكومة عاجزة عن منع هذه الهجمات أو السيطرة على أصدائها داخل الطبقة المتوسطة في الريف والحضر بحيث فاقت آثار الحركة الفدائية توقعات سراج الدين الذى رأى في السماح بها إقناعا للبريطانيين بأن «قاعدتهم في القنال لاجدوى منها ، مادامت مصر معادية لهم».[٤٨]

وبدأ الحكم يفقد سيطرته على سلاحيه الأخيرين: البوليس، والجيش. حيث تزايد السخط بين صفوف البوليس منذ استخدام الجيش لقمع إضراب رجال الشرطة المطالبين بزيادة رواتبهم في ابريل ١٩٤٨ . وفي منطقة القناة إبان معاركها وجد رجال الشرطة أنفسهم أبطالا قوميين لأنهم كانوا يواجهون الإنجليز ، في حين كانوا في القاهرة يقومون بقمع المظاهرات. إلا أنهم مع ذلك، حظوا بقدر من التعاطف في ٢٦ يناير ١٩٥٢، عندما وقفوا إلى جانب المتظاهرين قبيل حريق القاهرة بساعات قليلة. إذ إنه في الليلة السابقة كانت فرقة من زملائهم في منطقة القناة قد حاصرتها القوات البريطانية داخل مقرها ، وسقط من بينهم عدد من القتلى.

أما الجيش، الذى كان يعمل بصورة واضحة كدرع واق للنظام الملكي [٤٩] ، فقد تزايد شعوره بالسخط إثر هزيمته في فلسطين ، وفضيحة صفقة الأسلحة الفاسدة ، التي كان الملك نفسه متورطا فيها . وكان بعض الضباط الصغار قد شاركوا في الكفاح المسلح بمنطقة القناة. وكانت مجموعة سرية صغيرة – عرفت بإسم الضباط الأحرار – قد بدأت في توسيع دائرة تأثيرها، ونجحت في توزيع المنشورات في مختلف أنحاء البلاد . وكانت أولى حركاتهم المعلنة للتحدى، هي رفض مرشح القصر لرئاسة ناديهم ، وانتخابهم للشخص الذى اختاروه بأنفسهم .

وإزاء عجز وزير الداخلية والدفاع عن إحكام قبضته على كل من البوليس والجيش ، اقترح تشكيل قوة تتوسطهما على مثال «الكاربنييرى» الإيطالية*[٥٠]. إلا أن ذلك الاقتراح جاء متأخرا للغاية.

وقد كتب قادة المعارضة في مذكرة مقدمة منهم إلى الملك– أثناء الحكومة الأخيرة للوفد– مايلي:

* قوات ذات تسليح خفيف تحمل بنادق صغيرة (المترجم)

«يا صاحب الجلالة.. إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد. وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد ...»(٥١) هذا، وقد اتضح أن لمخاوف هؤلاء الساسة مايبررها، حيث استولى الضباط الأحرار على الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

٢) بروز قوى جديدة:

أدى ضعف النظام السياسى المصرى المطرد إلى تمهيد الطريق أمام بروز قوى سياسية جديدة تنشط فى الشارع وخارج نطاق البرلمان . وكان نمو حجم ونفوذ الطبقة الوسطى – ذات الفعالية سياسيا – قد أوجد أرضية ملائمة لظهور هذه القوى الجديدة . ويرجع تاريخ الدور السياسى الذى لعبته الطبقة الوسطى إلى فترة ثورة ١٩١٩ التى فتحت الطريق لإقامة نظام برلمانى ليبرالى فى مصر، حيث لعب جناح الطبقة الوسطى فى المدينة من مثقفين ومهنيين ، مع جناحها الريفى من الأعيان، دوراً فعالاً فى الثورة، كما شكلا قيادتها المحلية فى مختلف المدن والمناطق الريفية. وإلى حد كبير يرجع السبب فى قيام نظام لبرالى برلمانى فى مصر إلى وجود طبقة وسطى صغيرة – ولكنها ذات فعالية – تتبنى بقوة الأفكار الليبرالية. وقد راعى سعد زغلول هذه الطبقة عندما ضم إلى حكومة الشعب الأولى عام ١٩٢٤ أثنين من الأفندية، هما واصف غالى ونجيب الغرابلى، وذلك لأول مرة فى تاريخ الوزارات المصرية. وكانت قيادات حزب الوفد بالأقاليم– فى غضون الثلاثين عاما للنظام الليبرالى– تخرج أساساً من هذه الطبقة ، وإن لم تكن تحظى بتمثيل مناسب فى قيادته العليا . كما كان الوفد يحظى بولاء معظم شرائح الطبقة الوسطى فى الريف والمدن: الأفنديات، والمهنيين، وصغار البرجوازيين من الباعة والتجار، وأعيان الريف نوى الثروات المتوسطة، وكذلك قطاع البرجوازية الصناعية والتجارية الناشئة . ومن بين المحاولات الأولى للقضاء على ولاء الأفندية للوفد محاولة حكومة محمد محمود باشا التى أصدرت عام ١٩٢٨ قرارات حكومية تحظر على موظفى الحكومة الاشتغال بالأنشطة السياسية .

وبرغم القاعدة الضيقة لقوة الطبقة الوسطى اقتصاديا، وكونها عموماً طبقة أصحاب الحرف الحرة أو الموظفين أكثر منها طبقة أصحاب الأعمال ، فإن النفوذ السياسى لهذه الطبقة فى مصر قد عكس حقيقة أنها– وإن كانت قليلة من حيث العدد– قد مثلت أكبر تجمع مترابط ومتبلور فى المجتمع . أضف لهذا أن موظفى الدولة– وهم أحد المكونات الأساسية للطبقة الوسطى كانوا قريبين من مركز السلطة على مستوى كل من الحكم المركزى والمحلى .

ودعم التوسع فى الصناعة المصرية إبان الحرب العالمية الثانية تطور الطبقة الوسطى فى المدن ، وذلك بتوسيع قاعدة البرجوازية المحلية وزيادة أعداد الموظفين المكتبيين . (أنظر جدولى ١، ٢).

جدول (١-١)
الطبقة الوسطى المدنية فى مصر ١٩٤٧

المهنة	العدد	نسبتها المئوية إلى مجمل الطبقة الوسطى	نسبتها المئوية إلى إجمالى السكان المشتغلين
التجار	٢٥٤٢٨٨	٥١	٣
البائعون	١٢٧٨٧٦	٢٦	١ر٥١
المهنيون*	٩٤٢٣٩	١٩	١ر١١
رجال الأعمال وأصحاب التوكيلات	٢٢٥٦١	٤	١ر٢٧
إجمالى	٤٩٩١٦٤	١٠٠	٥ر٨٩

* هؤلاء المهنيون يشملون الممثلين، الأطباء، الكيميائيين والصيادلة، إداريى المدارس، وأساتذة الجامعات، والمدرسين، والمؤلفين، والمحررين، والمحامين، والمهندسين.

المصدر Morroe Berger, The middle Class in the Arab World in: Walter Laquaur, The Middle East in transition, Routledge & Kegan Paul, London, 1958, p. 64

جدول (١-٢)
عدد المهنيين فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٧ (بالآلاف)

المهنة	١٩٣٧	١٩٤٧	النسبة المئوية للزيادة
المدرسون (مدارس وجامعات)	٣٥.٣	٥٢.-	٤٧.٣
المهندسون	٨.٤	١٥.٨	٨٨.١
الأطباء وأطباء الأسنان	٣.٧	٦.٣	٧٠.٣
المحامون	٣.٤	٧.٤	٣٨.٢
كيميائيون وصيادلة	١.٢	١.٦	٣٣.٣
كتاب وصحفيون	١.٢	٨.٢	٥٨٣.٣
إجمالى	٥٣.٢	*٨٨.٦	٦٦.٥

* يرجع التعارض بين هذا الرقم ورقم ٩٤.٣ فى جدول ١ - ١ إلى اختلاف المصادر الإحصائية

المصدر Jean - Jacques Woardenburg, Les Universites: dans le Mond Arabe Actuel, Moutone Co., La Haye, 1966, vol. II, p. 81, Table 110:

كما تزايد عدد رجال الدين ، الذين يصنفون عادة بإعتبارهم من بين المهنيين ، من ٥٢٤٠٠ في ١٩٣٧ إلى ٥٣٠٠٠ فقط في ١٩٤٧ (بمقدار زيادة يبلغ ٢ر٧٪). (٥٢) بما يؤكد أن اتساع حجم الجماعات المهنية كان بالأساس علماني السمات . وكانت للزيادة الهائلة في عدد الكتاب والصحفيين أيضا أهمية سياسية كبيرة . ومنذ الثلاثينيات دفعت أسباب متعددة بالأعداد المتزايدة من أبناء الطبقة الوسطى إلى التعبير عن سخطهم على النظام السياسي. من ذلك الإفلاس المعنوي لنظام كان من المفترض أنه ديموقراطي ، ولكنه كان في الواقع مفرطا في الدكتاتورية، حيث يعد نظام صدقي باشا القمعي (١٩٣٠ - ١٩٣٣) مثالا واضحا على ذلك. وكذلك عجز النظام فعليا عن مواجهة الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وتأثيرها الحاد على الطبقة الوسطى، ومن ثم انتشار البطالة بين المتعلمين. وأيضا معاهدة «الشرف والاستقلال» في ١٩٣٦، والتي قضى عليها حين فرض البريطانيون على البلاد حكومة من اختيارهم في ١٩٤٢ بالقوة ، وكذلك خسائر مصر في الحرب العالمية الثانية، والرفض البريطاني للاستجابة لآمال المصريين في أعقابها، بالإضافة إلى أحوال البلاد المتردية اجتماعيا واقتصاديا ، وهلم جرا.

وقد لاحظ أرنولد سميث، وهو عالم بريطاني كان يقوم بالتدريس في مصر، مايلي: «في غضون السنتين الأخيرتين ، حيث كنت ألقي المحاضرات على طلبة السنتين الثالثة والرابعة في الجامعة المصرية ، كنت موقنا من وجود وعي متنام واسع الانتشار- بين شباب المتعلمين- بتخلف الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي في مصر ، وبأن هذا التخلف ميئوس منه تقريبا.. فالطلاب ، وشباب المهنيين، وصغار ضباط الجيش.. إلخ، يتزايد سخطهم على وضعهم الراهن - ومن ذا الذي يستطيع أن يلومهم ؟» (٥٣)

وفي الفترة قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ المناخ السياسي في مصر يعيد إلى الأذهان مرة أخرى مناخ ١٩١٩، من تزايد في فعالية الطبقة الوسطى، ووجود تنظيمات من خارج البرلمان كانت تمثل في الثلاثينيات تحديا شكليا للنظام فحسب، لكنها بدأت في الأربعينيات تشكل تهديدا خطيرا له. وكان المغزى السياسي المتوقع لتزايد أعداد المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى واضحا على النحو الذي لخصه تقرير لوزارة الخارجية البريطانية: «يبدو أن الأفندية (وأعني بهم مجمل خريجي المدارس والجامعات الشرقية من متعلمين وأنصاف متعلمين) يتطورون بسرعة في الواقع، بحيث يشكلون طبقة وسطى مهنية في طريقها إلى أن تدعي لنفسها وضعا متميزا في النظام الاجتماعي للعالم العربي، وأن تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل المقدرات السياسية في الشرق الأوسط... ففي حقيقة الأمر- بسبب تعليمهم وانطلاقاً من خبرات من سبقوهم- فإنهم سوف يتبنون إحساسا بالسخط يزيد من

تعليمهم وانطلاقاً من خبرات من سبقوهم- فإنهم سوف يتبنون إحساسا بالسخط يزيد من حدته بلا شك إدراكهم المتزايد للتفاوت الاجتماعي فى المجتمع الذى يعيشون فيه، وحيث فرص الحصول على المناصب أو مجالات العمل المتاحة أمامهم فى هذا المجتمع مازالت ضئيلة للغاية. وليس من المستغرب فى مثل تلك الظروف أن يكون لدى السواد الأعظم من «الأفندية» شعور قوى بالظلم الاجتماعي ... إن مسألة الأهمية المتزايدة للأفندية ، ودورهم المستقبلى المحتمل ، يبدو أنها تستحق بالفعل دراسة متأنية ...»(٥٤)

وقد اتجهت العناصر الساخطة ذات الفعالية السياسية من بين أبناء الطبقة الوسطى إلى التجمعات السياسية الناشئة خارج البرلمان، والتى شكل ثلاثة منها (الاخوان المسلمون، مصر الفتاة، الحركة الشيوعية) التحدى الرئيسى الذى واجهه النظام. وكانت هذه التجمعات أيضا هى التي أمدت الحركة الطلابية بعناصرها النشطة. إلا أنه لم يكن لدى أى من القوى الجديدة التى ظهرت لتتحدى النظام الليبرالى المريض القوة المنفردة لتحويل الوضع السياسى لصالحها، لكن التأثير المشترك لتلك القوى - بالرغم من انقساماتها - قد أدى إلى تقويض مصداقية ذلك النظام والتعجيل بانهياره النهائى. وفى السنوات الأخيرة من النظام الليبرالى، بدأ خصومه هؤلاء فى تحديد مدى أوسع من الاتفاق فيما بينهم حول المواقف العملية، الأمر الذى غطى علي خلافاتهم الأيديولوجية إلى حد ما بحيث بدأ أعضاء التجمعات السياسية لهذه القوي الجديدة فى الدعوة لتشكيل جبهة وطنية. إلا أنه لم تشكل فى الواقع مثل هذه الجبهة، بل أنه حتى لم تجر مناقشة جدية لأية صيغة تنظيمية مطروحة بوضوح من أجل تشكيلها. ولايمكن لمثل هذه الجهود المحدودة أن تبرر القول بوجود مثل هذه الجبهة حسبما ذهب أنور عبد الملك ، وغيره من الكتاب(٥٥) لقد قدمت المنظمة الوحيدة التي ضمت معظم القوى الجديدة - أنصار السلام - (٥٦)بعض الإسهامات فى مناقشة القضايا المحلية، إلا أن اهتمامها كان ينصب أساساً على القضايا الدولية ، وليس المطالبة ببرنامج سياسى محلى يصلح أساساً لتكوين جبهة وطنية. كذلك فإن فترة معركة الفدائيين فى منطقة القنال لم تؤد إلى إنشاء جبهة وطنية. ولم تكن الخلافات الأيديولوجية هى العقبة الوحيدة في طريق خلق مثل هذه الجبهة، بقدر ماكانت غياب حركة جماهيرية أو نقابية منظمة تشكل ضغطا قاعديا كافيا لإقامة الجبهة، كذلك فإن القوى المرشحة لتكوينها لم تبد ميلا كافيا للاستيلاء على السلطة.

وكان استمرار وجود حزب الوفد كقوة رئيسية فى النظام السياسى أحد العوامل الحاسمة المعوقة لتكوين الجبهة. فلم تفشل التجمعات السياسية خارج البرلمان فى الاتفاق على سياسة موحدة تجاه الوفد فحسب، بل إن الواقع الفعلى يؤكد أن الوفد قد احتفظ إلى آخر لحظة بولاء غالبية المواطنين بالرغم من فتور حماسهم نحوه. هذا الولاء الذى حال دون تفكير تلك

التجمعات إلى التسابق إلى تأييد الوفد كلما كانت مسألة «السلطة السياسية» محل نزاع مباشر، مثلما حدث في انتخابات يناير ١٩٥٠ التى دفعت بالوفد إلى الحكم بأغلبية هائلة . وقد تراجعت مكانة الوفد بصورة أبطأ مما حدث لمكونات النظام الأخرى- القصر وأحزاب الأقلية - حيث يرجع السبب في ذلك جزئيا إلى أن أحزاب الأقلية - وليس الوفد هي التي تكفلت بقمع هذه التجمعات السياسية الجديدة نفسها. وهكذا اتيح للوفد أن يتولى الحكم من خلال انتخابات برلمانية في ١٩٥٠ ولم تبذل أية محاولة لاستغلال الاضطراب المؤقت الذى حدث فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ - يوم حرق القاهرة - فى الاستيلاء على السلطة.

ولم يكن لدى التجمعات الجديدة أية فرصة حقيقية للإطاحة بالنظام إلا من خلال صلاتها بالقوات المسلحة عبر الضباط الأحرار. حيث كان هؤلاء الرجال الذي يحملون صفة «ضابط» نتاج خطوة مصر الثانية على طريق الاستقلال (فبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦، تم توسيع فرص الالتحاق بالكلية الحربية بحيث تسمح بقبول أبناء الطبقة الوسطى). أما اختيارهم لصفة «الأحرار» فقد كان دليلا على استياء طبقتهم المتزايد من فشل بلدهم في استكمال استقلالها وضمان استقرار الحكم فيها. وكان حادث فبراير ١٩٤٢ - على وجه الخصوص - قد جرح كبرياءهم الوطني والمهني، وأدى إلى ابتعادهم عن الوفد. كما أدت هزيمتهم في فلسطين وفضيحة الأسلحة الفاسدة إلى ابتعادهم عن القصر. وكان وعيهم السياسى « قد تعمق بفعل دعاية التجمعات السياسية الجديدة، التى كانت لهم بها فى بعض الحالات صلات تنظيمية مباشرة. وبينما شارك الضباط الأحرار هذه التجمعات فى أفكارها الاجتماعية والسياسية العريضة، تميزوا عنها بكفاءتهم التنظيمية التي تمكنهم من التحرك كوحدة واحدة بالرغم من الخلافات السياسية بين صفوفهم.[٥٧] وبذلك يكون الضباط الأحرار قد نجحوا فى الاستيلاء علي السلطة نيابة عن القوى السياسية الجديدة ، لكنهم قد اختاروا فى نهاية الأمر الاحتفاظ بها لأنفسهم.

الهوامش*

* كافة الهوامش مترجمة عن الكتاب الانجليزى، وهى أقل عددا من الهوامش التفصيلية الواردة بالبحث الأصلى لرسالة الدكتوراه. حيث قام محرر نشر الطبعة الانجليزية بالتقليل من عدد الهوامش تسهيلا على القارئ، ولذلك تغيب هنا بعض الإحالات المرجعية. وإن قام المؤلف بإضافة أسماء بعض المراجع الصادرة بعد نشر الطبعة الانجليزية وحتى لحظة طبع هذه الطبعة العربية.

١ - Afaf Lutfi al - Sayyid marsot, Egypt's Liberal Experimen1922 - 1936 (Uiniversity CaliFornia Press 1977) P.69

٢ - أحمد بهاء الدين ، أيام لها تاريخ ، الطبعة الثانية (كتب للجميع القاهرة، ١٩٥٩) ص ١٣٩.

٣- كان أحد القرارات التى فكرت فيها بريطانيا جديا هو ضم مصر نهائيا إلى الامبراطورية البريطانية. ووصف «أنتونى ايدن» ذلك بأنه «الحل الأساسى الوحيد» وذلك فى حديث دار بينه وبين «مايلز لامبسون» المعتمد البريطانى فى مصر وكان الرأى الاكثر حكمة للثانى هو التحرك ببطء ولكن باطراد فى محاولة لربط المصالح المادية للبلدين.(Marsot,P 174)

٤- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥)، ص- ٤٧٤، ٤٨١. وعبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨، (الوطن العربى - بيروت ، ١٩٧٣)، الجزء الثانى ص٢٠٦.

٥- محمد التابعى، من أسرار الساسة والسياسة - مصر ماقبل الثورة (كتاب الهلال ، القاهرة، ١٩٧٠)، صـ ٣٥٠، ٣٥٢، ويشير التابعى إلى أن «موسولينى» كان قد خطط لموكبه الظافر فى الأسكندرية والقاهرة وحتى إعداد قائمة أول عشاء له فى فندق ميناهاوس بالقاهرة! (صـ ٣٦٨ - ٣٦٩).

٦- وضعت هيئة المستشارين برئاسة مجلس الوزراء المصرى تقريرا بعنوان: «خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية» فى ١٩٤٧ كوثيقة يعرضها الوفد المصرى للأمم المتحدة بمناسبة عرض قضية مصر على مجلس الأمن. ومن بين ما اشتملت عليه: سياسيا: أعلنت مصر الأحكام العرفية وقطعت علاقاتها مع دول المحور» وعسكريا: أصبحت مصر قاعدة استراتيجية ومركزا للعمليات والمناورات، وساعدت بريطانيا على إبقاء قناة السويس مفتوحة ، وقام الجيش المصرى بأعمال المدفعية المضادة للطائرات وحماية السواحل والطرق والمخازن للحلفاء، واستخدمت السفن المصرية لنقل الجنود البريطانيين. وقامت بإعداد الخرائط والمساحة ، وأخلت أحياء مدنية، وأنشأت ١٠٠٠ كم من خطوط السكة الحديد و٣٥١ خط» تليفونيا ورصف وإنشاء ١٧٣٥ كم طرق برية. وأجريت إصلاحات بالموانى التى استخدمها الحلفاء ، والذين شغلوا الأرض والمبانى بالمجان أو بأجر زهيد، وتسلموا ٥٩٧ فدانا من الأرض الزراعية و٦٣٩ من الصحراوية، وحوالى ١٧ مليون متر مربع داخل المدن. ومن الناحية الاقتصادية: أعطى الحلفاء أولوية فى السلع بدءا بالقمح، انتهاء بـ ٧٠٪ من إنتاج الأسمنت. وتم التغاضى عن الشروط الصحية اللازمة لإنشاء مصانع تخدم الحلفاء أثناء الحرب. وأهم الخدمات كانت بقاء مصر فى منطقة الاسترلينى واتباعها ترتيباتها أثناء الحرب، حيث كانت تسلم بريطانيا نصف ماتحصل عليه من عملات أجنبية غير استرلينية مقابل أذونات على الخزانة البريطانية. كذلك

حصلت على إعفاءات جمركية تبلغ حوالى ٦٢ مليون جنيه من سبتمبر ١٩٣٩ إلى ديسمبر ١٩٤٥. أي بلغ إجمالي خسائر مصر فى الحرب سواء نتيجة للغارات أو نتيجة لزيادة أعباء الميزانية ٢٠٠ مليون جنيه مصرى تقريبا.

المصدر: عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٦، صـ ٣٤٥- ٣٥٠.

(٧) "The King's Birthday Barade", FO (Forign Office) 141, 1063 (1945) Public Record Office, London.

(من ملفات دار المحفوظات البريطانية)

(٨) نفس المرجع.

(٩) عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥ صـ ٢٤٨.

(١٠) ذكر اللورد لويد المندوب السامي البريطانى أن الملك فؤاد اعتاد أن يبكى أمامه كلما ذكره بواجباته كملك (التابعى، من أسرار الساسة والسياسة، صـ ١٢٧ – ١٢٨). انظر أيضا قصيدة بيرم التونسى الهجائية:

لما عدمنا بمصر الملوك

جابوك الانجليز يافؤاد قعدوك

تمثل على العرش دور الملوك

وفين يلقوا مجرم نظيرك ودون.

(١١) ورث الملك فؤاد ٨٠٠ فدان من الأراضى الزراعية عن والده، وعند وفاة فؤاد كانت قد زادت فبلغت ٣٩٠٠ فدان (محمود زايد، من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر – الحركة الوطنية المصرية الحديثة، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، صـ ٤٠)

(١٢) التابعى ص ٩٦، ١٩٤.

(١٣) أحمد مرتضى المراغي، غرائب من عهد فاروق، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٦، صـ ٦، ٣٥ – ٤٢.

(١٤) يونان رزق، تاريخ الوزارات المصرية، صـ ٣٨٣ – ٥٢٧.

(١٥) محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، كتاب روزاليوسف، عدد ٦، القاهرة، ١٩٥٥، صـ ١٢٥.

(١٦) عبد العظيم رمضان، الحركة الوطنية جزء ١ ص٢٥٣.

(١٧) جمال سليم، البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ – ١٩٥٢، دار القاهرة للثقافة العربية، ١٩٧٥، صـ٧٤.

(١٨) التابعى، صـ ٢٠٠.

(١٩) FO 141, 951 (1944), the Young Egypt Barty.

(٢٠) فؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ؟، دار الشروق ، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧ ، صـ٧٤.

(٢١) Zaheer Masood Quraishi, Liberal Nationalism in Egypt - Rise and Fall of the Wafd Barty, (Kitab Mahal, Delhi, 1967), p. 83 - 4.

(٢٢) Albert Houra, Arabic Thought in the Liberal Age 1798 - 193 (Oxford University press, London, 1962), p. 221.

(٢٣) L. Cantori, The Organisational Basis of an Elite Political Party: The Egyptian Wafd, Unpublished Ph.D dissertation , University of Chicago1966, p. 220 -1

(٢٤) Marius Deeb, Party Politics in Egypt: the Wafd and its Rivals 1919 - 1939 (I thaca Press, London, 1979), P. 326.

(٢٥) نفس المرجع.

(٢٦) P. Arminjon "L'Expe`rience Constitutionelle de L'Egypte' Revue de Paris, no. 3 (1929), p. 597.

ورد فى George Kirk, The Corruption of the Wafd, Middle Eastern Affairs, (Dec. 1963), p. 300.

(٢٧) FO 141, 543 (1936), Students: Political Activities and Strikes; James P. Jankowski, The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd 1935 - 1938, Middle Eastern Studies, Vol. 6, no. 1 (Jan. 1970).

(٢٨) FO 141, 1007 (1946)," Political Situation".

(٢٩) M.F. el-Khatib, "The Working of Parliamentary Institutions in Egypt 1924 - 1952", Unpublished PhD dissertation, University of Edinburgh, 1954, p. 486, Table 1.

(٣٠) نفس المرجع.

(٣١) Quraishi, Liberal Nationalism. p. 158.

(٣٢) صلاح عيسى ، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ، الطبعة الثانية ، مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة، ١٩٨٠، صـ١٢٠.

(٣٣) عاصم الدسوقى، مصر في الحرب العالمية الثانية، صـ٢٤.

(٣٤) Deep, Party Politics ..., passim .

(٣٥) كان مكرم باشا عبيد أبرز الأقباط فى حزب الوفد . وعندما خرج خشى الوفد – الذى كان من المفترض أنه حزب علمانى – من أن يؤدى ذلك إلى ابتعاد الأقباط عنه، ومن ثم اختار قبطيا آخر ليخلفه كوزير للمالية (رزق ، تاريخ الوزارات المصرية صـ٤٥١).

(٣٦) كان فؤاد باشا سراج الدين الذى جاء من أسرة ثرية من ملاك الأراضى، يعتبر زعيم الجناح اليمينى للحزب . وقد انضم للوفد عام ١٩٣٦ وسرعان ما أصبح سكرتيره العام فى ١٩٤٢ (انظر مايو ١٢ يونيه ١٩٨١، وطارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، صـ ٢٠٥ - ٢٥٦). وأيضا : محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور ، صـ ١٦٣ - ١٦٤ و FO. 141, 1433 (1901) Polictical Situation. انظر أيضا: لويس عوض ، الأيديولوجية والليبرالية، المصور، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣.

(٣٧) عاصم الدسوقى ، مصر فى الحرب العالمية الثانية صـ ١١١ ويرى رفعت السعيد أن مواجهة السراى كانت موقفا للزعيم الوفدى مصطفى النحاس أكثر مما كانت موقفا للحزب ككل، حيث كان النحاس أكثر ليبرالية وأكثر تمسكا بالحقوق الدستورية من بقية قيادات الوفد (رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ، ١٩٧٦، صـ ٨٢، إلا أنه يحكى أن النحاس باشا قد أقسم على المصحف على ولائه للملك أثناء لقاء معه فى ١٩٤١ (التابعى، الساسة والسياسة، صـ٢٢٤).

(٣٨) Quraishi, Liberal Nationalism, p. 141.

عندما قال العقاد أمام البرلمان عام ١٩٣٠ أن المجلس على استعداد لسحق «أكبر رأس في البلاد» دفاعا عن الدستور، اعترض رئيس المجلس على لهجته، وأمر برفع هذه الكلمات من المضبطة . وعندما ذكر أحمد ماهر، في حديث له مع فتح الله بركات، أنه إذا اضطرت الظروف الوفد إلى مواجهة الملك فإن الوفد سيطالب بعزل الملك، وضع بركات يده على فم أحمد ماهر .(Marsot, Liberal Experiment, p. 134)

(٣٩) التابعى ، الساسة والسياسة ، صـ ٦٠.

(٤٠) المرجع السابق، صـ ٢٦١ - ٢٦٧ . عند بداية الخلاف اتهم النحاس باشا مكرم عبيد بأنه يتملق الملك في «لهجة عبيد» وعندما قال مكرم عبيد إن النحاس نفسه يستخدم نفس اللهجة رد الآخر بأنه يستخدمها لكسب موافقة الملك على إجراءات معينة لصالح الأمة!

(٤١) على سبيل المثال، اتهم سراج الدين بأنه تنازل أمام رغبة الملك في الحصول على راتبه بالاسترليني لعام كامل . كما وافق على صرف مليون جنيه من مخصصات الحكومة لإصلاح اليخت الخاص للملك. (مايو، ١يونيو ١٩٨١).

(٤٢) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٨٨٢ - ١٩٥٦، الطبعة الأولى ، الدار المصرية للكتب، القاهرة، ١٩٥٧، صـ١١١ وقد دافع سراج الدين حديثا عن موقفه في تلك الفترة، بالتأكيد على أن القوانين المقترحة كانت بمبادرة فردية من النائب المذكور وأنها لم تلق موافقة الوفد، كما ضرب أمثلة مختلفة تتعلق بمقاومة الوفد لرغبات الملك - مثل رفض طلب الملك بنقل ضابط من وظيفته، ورفض إلغاء تصريح أحد الكازينوهات وفقا لرغبة الملك، وما إلى ذلك (سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد. صـ ٤٢ - ٥٣ و ٦٢ - ٦٣).

(٤٣) التابعى، صـ ١٩٨.

(٤٤) سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ، صـ ٤٠.

(٤٥) التابعى ، صـ ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٤٦) المرجع السابق ، صـ ٣١٢.

(٤٧) M. S. Agwani, Communism in the Arab East, Asia Publishing House, London, 1969, p. 32.

(٤٨) سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد، صـ ٩١.

(٤٩) ظل الملك واثقا من تأييد الجيش له. وكان اهتمامه بالجيش قويا للدرجة التى جعلته يقول عن اعتقاد «إن أى ضابط يلتحق بالجيش أعرف عنه مالايعرفه أبوه وأمه عنه» (المراغى ، غرائب... صـ١٦) . كما اعتاد زيارة نادى الضباط وتجاذب أطراف الحديث مع أعضائه (محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، الجزء الثانى، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣، صـ ٣٧٢).

(٥٠) المراغى ، صـ ١٥٩ - ١٦٢. اقترح المراغى على الحكومة الأمريكية إمداده بالأسلحة. وقد وافق الأمريكيون بعد أن سحبوا شرط دخول مصر فى تحالف رسمى معهم، واشترطوا بدلا منه ألا تستخدم هذه الأسلحة ضد دولة أخرى (اسرائيل).

(٥١) هيكل ، مذكرات ...، جـ ٢، صـ ٣٥٩.

(٥٢) Jean Jacques wardenburg, les Univer;ites dans le Monde Arabe Actuet Mouton co, la Haye "vol,2,P.81 table 110.

(٥٣) FO 141, 842 (1943) Education & student Employment.

(٥٤) FO 141, 1223 (1947), British Propaganda: Effendi Class (CW. Austin to Sir Ronald Campbell

(٥٥) انظر على سبيل المثال: أنور عبد الملك ، الفكر العربى فى معركة النهضة ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٤، وعبد المنعم الغزالى ، موقع ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى التاريخ، الطليعة ، فبراير ١٩٦٦.

(٥٦) عن أنشطة وقيادة أنصار السلام، انظر:

Fo 141, 1434 (1951), Communism , Egypt.

(٥٧) تجنب الضباط الأحرار وضع برنامج محدد لحركتهم خشية أن يفاقم ذلك الخلافات بينهم ويمزق وحدة حركتهم . فحصروا أنفسهم فى التأكيد على الشعارات العامة للتحرير والتغيير. وعندما استولوا على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أعلنوا برنامجا بسيطا للغاية يتكون من ست نقاط . (انظر: «شهادة عبد اللطيف بغدادى» ، صبرى أبو المجد، سنوات الغضب التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، المصور ، ١٩٨٢/١١/٥).

(٢)
الأوضاع التعليمية الاجتماعية

١) نظام التعليم :

كان النظام التعليمي المصرى إبان الحكم الليبرالى مصمما بحيث يلبى متطلبات الطبقة المسيطرة من كبار ملاك الأراضي، التى كانت بحاجة إلى زيادة موظفى الحكومة، وتزويد الأغلبية الريفية من السكان بحد أدنى من التعليم . وقد ناضلت البرجوازية الصناعية الناشئة حديثا لتحقيق التغيرات التعليمية التى كانت لازمة للوفاء باحتياجاتها المختلفة من محاسبين ، ومهندسين ، وفنيين وإداريين. إلا أن رؤيتها إزاء تعليم الطبقة العاملة فى المدن (مجرد تزويدها بالمبادىء الأولية للقراءة والكتابة) كانت تتفق لدرجة كبيرة مع رؤية ملاك الأراضى إزاء سكان الريف. لكن حكومات الأغلبية الوفدية عموما كانت أكثر استجابة لضغط الجماهير من أجل الحصول على فرص تعليمية أفضل، فحققت بعض الإنجازات خلال الفترات القصيرة من تواجدها فى الحكم على مدى الثلاثين عاما من الحكم الليبرالى.

وتقدم الموازنة العامة للدولة، وهى المصدر الرئيسى لتمويل التعليم ، مؤشرا على التطور التعليمى إبان تلك الفترة:

جدول (٢ - ١)
التوسع فى التعليم طبقا للموازنة العامة للدولة ١٩٢٥/١٩٢٦ - ١٩٥١/١٩٥٢

السنة	الموازنة العامة للدولة بالجنيه المصرى	ميزانية وزارة المعارف بالجنيه المصرى	٪ (٢ : ١)	ميزانية الجامعات بالجنيه المصرى	٪ (٤: ٣)
٢٥ / ١٩٢٦	٣٦ر٢٨٨ر٢٦٦	٢ر٣٣٦ر٤٧٧	٦ر٤	١١٠ر٢٨٧	٤ر٧٠
٣٠ / ١٩٣١	٤٤ر٩١٥ر٠٠٠	٣ر٣٠١ر٢٩٩	٧ر٣	٢٩٨ر٥٩٩	٩ر٠٤
٣٥ / ١٩٣٦	٣٢ر٨٤٦ر٠٠٠	٣ر٣٥٠ر٢٥٧	١٠ر١	٥٧٨ر٧٠٦	١٧ر٢٠
٤٠ / ١٩٤١	٤٧ر٧١٨ر٠٠٠	٤ر٦٤٣ر٢٠١	٩ر٧	٨٤٩ر٣٠٠	١٨ر٢٠
٤٥ / ١٩٤٦	٨٩ر٩٦٨ر٠٠٠	١١ر٦٣٥ر٦٥٧	١٢ر٩	١ر٤٥٥ر٧٠٠	١٢ر٥٠
٥٠ / ١٩٥١	٢٠٥ر٩٨٨ر٩٠٠	٢٢ر٣٣٥ر٣٣٦	١٠ر٨	٣ر٢٥٧ر٧٢٢	١٤ر٥٠
٥١ / ١٩٥٢	٢٣١ر٤٤٧ر٣٠٠	٢٨ر٠٣٠ر٤٧٢	١٢ر١	٣ر٩٨٢ر٤٦٢	١٤ر٢٠

المصدر : Jean - Jacques Waardenburg, Les Universite dans le Monde Arabe Actuel, Mouton & Co., La Haye, 1966, Vol. 2,p. 120, Table 157.

جدول ٢.٢

نسبة الطلاب الى السكان في مصر ١٩٢٦/٢٥، ٥١/ ١٩٥٢

السنة الدراسية	عدد طلاب المدارس الحكومية لكل ١٠٠٠ من السكان	عدد طلاب الجامعات لكل ١٠٠٠ من السكان
١٩٢٦/٢٥	١٥	ـ.٢٤
١٩٣٦/٣٥	٤٥	ـ.٤٨
١٩٤١/٤٠	٦٩	ـ.٥١
١٩٤٦/٤٥	٥٦	ـ.٧٥
١٩٥١/٥٠	٥٥	١.٥٤
١٩٥٢/٥١	٦٦	١.٦٤

المصدر Waardenburg , Table 109

جدول ٣.٢

اجمالي القيد في مؤسسات التعليم العالي . ١٩٣_١٩٥٢

السنة	القيد	النسبة المئوية للبنات
١٩٣٠	٤٢٤٧	٪٠.٠٥
١٩٣٥	٧٥١٥	٪٢.٠٠
١٩٤٠	٨٥٠٧	٪٤.٠٠
١٩٤٥	١٣٩٢٧	٪٥.٠٠
١٩٥٠	٣١٧٤٤	٪٧.٠٠
١٩٥٢	٤٢٤٩٤	٪٨.٠٠

المصدر Waardenbur, Table 108.

من البيانات المذكورة فى جدول ٢-١ ، يتضح أن نسبة ميزانية وزارة المعارف إلى الموازنة العامة قد تضاعفت خلال فترة ستة وعشرين عاما، بينما زادت النسبة فى التعليم العالى على ثلاثة أمثال فى نفس الفترة . كما زادت نسبة عدد الطلاب لإجمالى عدد السكان على مدى نفس الفترة ، وخصوصا طلاب الجامعات الذين زادت نسبتهم باطراد لتصل لأكثر من الضعف خلال خمس سنوات فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ (جدول ٢-٢) . وبرغم أن عدد الفتيات المقيدات فى التعليم العالى قد تزايد ، إلا أنهن ظللن أقل تمثيلا فى التعليم العالى إبان هذه

الفترة (جدول ٢ – ٣). ويوضح جدول ٢ – ٤ توزيع طلاب التعليم العالى مابين مجالى الدراسة النظرية والدراسة العملية: حيث زاد عدد طلبة الكليات النظرية قليلا عن طلبة الكليات العملية معظم سنوات الفترة.

جدول ٢-٤
عدد طلاب الكليات النظرية والعملية ١٩٢٥ – ١٩٥٢

السنة	الكليات النظرية (العلوم الانسانية و الاجتماعية)	الكليات العلمية (العلوم التطبيقية)
١٩٢٦/٢٥	١٨١٠	١٥٥٨
١٩٣١/٣٠	٢٠٦٦	٢١٨١
١٩٣٦/٣٥	٤٠٤١	٣٤٧٤
١٩٤١/٤٠	٤٥٤٤	٣٩٦٣
١٩٤٦/٤٥	٦٢٤٤	٧٦٨٣
×١٩٥١/٥٠	١٦٤٩٢	١٣٩١٠
×١٩٥٢/٥١	١٩٦٧١	١٥١٧٤

× تختلف أرقام هاتين السنتين بعض الشئ عن مجموع الأرقام فى جدول ٢-٣.
المصدر : لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٨٥، جدول (٥).

ولم ينعكس التكافؤ العددى التقريبى بين الفريقين النظرى والعملى للتعليم العالى داخل المدارس الثانوية العامة، حيث وقع التركيز الأكبر على دراسة المواد النظرية، وتبين بيانات السنة الأخيرة بالمدارس الثانوية العامة (التوجيهية) ، التى ينتقل منها الطلبة إلى الجامعة، تركيزا واضحا على المواد النظرية فحسبما يبين جدول ٢-٥ ، كان التركيز على اللغات بصفة خاصة[١]. حيث كان على طالب القسم الأدبى أن يقضى ٥٩٪ من فترة دراسته فى دراسة اللغات، وحتى طلاب القسم العلمى أو الرياضيات كان عليهم أن يمضوا ٤٤٪ من فترة دراستهم فى دراسة هذه اللغات.

جدول (٢-٥)

مواد السنة التوجيهية بالمدارس الثانوية ١٩٤٦/٤٥

المـــــادة	عدد الحصص اسبوعيا		
	القسم الأدبى	القسم العلمى	قسم الرياضيات
اللغة العربية	٦	٦	٦
اللغة الأوربية الأولى	٧	٦	٦
اللغة الأوربية الثانية	٧	٣	٣
التاريخ	٥	–	–
الجغرافيا	٤	–	–
الفلسفة أو الرياضيات	٣	–	–
المكتبة	٢	–	–
الأحياء	–	٩	–
الكيمياء	–	٦	٣
الفزياء	–	٤	٤
الرياضيات البحتة والتطبيقية	–	–	١٠
رسم، أو فزياء أو أحياء إضافية	–	–	٢
إجمــــالى	٣٤	٣٤	٣٤

المصدر . Roderic O.Matthews And Matta Akrawi, Education In Arab Countries Of The Near East , American Council On Education , Washington D.C , 1950,P61,Table 12.

وكان صغار التلاميذ يدرسون فى نوعين من المدارس: المدارس الابتدائية فى المناطق الحضرية، والمدارس الأولية فى المناطق الريفية. وبرغم تزايد عدد المدارس الأولية بدرجة كبيرة فيما بين ١٩٢٥ و١٩٤٥، إلا أنها كانت من نوعية فقيرة للغاية، وعلى درجة كبيرة من الازدحام، بحيث كانت البيانات الاحصائية اللافتة للنظر حول زيادة مستوى القيد تعتبر بلا مغزى من الناحية الكيفية. وقد ضمت المدارس الأولية حوالى ٨٠٪ من إجمالى أطفال المدارس، بينما كان يعمل بها نحو ٥٧٪ من المعلمين فى تلك المرحلة. أما النسبة الباقية من المدرسين وهى ٤٣٪ فكانت تقوم بالتدريس لنحو ٢٠٪ فقط من الأطفال فى هذه المرحلة. وعلى هذا ، كان لدى المدرس بالمدرسة الأولية إثنان وأربعون تلميذا فى المتوسط لكل فصل ، فى حين كان المدرس

بالمدارس الابتدائية لديه أربعة عشر تلميذا فقط. والأكثر من ذلك أن تركز المدرسون الحاصلون على التعليم الأفضل في القطاع الابتدائي بالحضر. وحتى بعد دمج نوعي التعليم الأساسي في ١٩٥١، بقيت المدارس التي كانت أولية فيما سبق مجهزة بشكل سيىء ، خصوصا بالنسبة لدراسة اللغات الأجنبية، كما ظل الطريق إلى التعليم العالي مسدودا تقريبا أمام طلبتها.

وفي التعليم الثانوي، استمرت المدارس الثانوية العامة في اجتذاب الغالبية العظمى من الطلاب . وعقب قانون ١٩٥٠ الذي جعل التعليم الثانوي متاحا مجانا للجميع ، اندفع فيض من خريجي المدارس الابتدائية إلى المدارس الثانوية العامة. ومن ناحية أخرى، شهدت المدارس الثانوية الفنية والتجارية – والتي كانت قد توسعت بدرجة ما خلال الأربعينيات – انخفاضا في نسبة الالتحاق بها. حيث كانت المدارس الثانوية الفنية تدار بصورة سيئة، وكانت مجهزة بمعدات غير كافية، كما كانت نوعية هيئة التدريس بها متدنية أيضا. ولم يسع معظم خريجي هذه المدارس إلى وظيفة في المجالات الصناعية، وإنما إلى الوظائف الكتابية في الجهاز البيروقراطي[٢]

وبقي الأزهر مؤسسة تعليمية منفصلة كلية، لها مستويات تعليمية توازي مستويات النظام التعليمي المدني. إلا أن عدد تلاميذه قد تزايد ببطء نسبيا منذ منتصف القرن. فكما هو موضح في جدول ٢ – ٦ ، ارتفع عدد طلاب الأزهر فيما بين ١٩٢٩/١٩٢٨ و١٩٤٩/١٩٤٨ بنحو ٦٦,٥٪. وبالمقارنة، نجد أن عدد التلاميذ الذين يتلقون تعليما مدنيا حكوميا فيما بين ١٩٣١/٣٠ و١٩٥١/٥٠ قد تزايد بنحو ١٨٣٪.[٣]

وفي ١٩٤٦/١٩٤٥ على سبيل المثال كان هناك ١٤٤٠٢ من الطلاب بالأزهر، موزعين فيما بين المستويات المختلفة من التعليم ، كما هو موضح بجدول ٢–٧.

جدول٢ـ٦

اجمالي القيد في الازهر – في سنوات مختارة

السنة	القيد
١٨٩٩/١٨٩٨	٨٢٤٦
١٩٠٩/١٩٠٨	٩٠٠٠
١٩١٩/١٩١٨	١٥٨٢٦
١٩٢٩/١٩٢٨	١١١٥٧
١٩٣٩/١٩٣٨	١٣١٦٢
١٩٤٩/١٩٤٨	١٨٥٨٢

المصدر Waardenburg , Table 159.

جدول ٢-٧

سجل القيد بالمعاهد الأزهرية ١٩٤٥/١٩٤٦

القسم	عدد المقيدين
شعبة التعليم الابتدائي	٥٧٢٩
شعبة التعليم الثانوي	٤٦٧٨
الشعبة العامة	١٤٢٢
الكليات العليا	
كلية اللغة العربية	١١٦٢
كلية الشريعة الاسلامية	٨٧٣
كلية اصول الدين	٥٣٨
اجمالي	١٤٤٠٢

المصدر Matthews & Akrawi, p 103.

٢ - الاتجاهات الفكرية لتطوير التعليم:

حتى عام ١٩٥١ كانت السمة الأساسية للنظام التعليمى هى الثنائية فى التعليم الأساسى كانت المدارس الابتدائية تؤدى إلى المدرسة الثانوية ومن ثم إلى الجامعة ، أو إلى الوظائف المكتبية فى الجهاز الإدارى، وعلى العكس من ذلك كانت المدارس الأولية هى المخصصة لاستيعاب غالبية الأطفال فى سن المدرسة فى المناطق الريفية . وقد اتخذ المفكرون الليبراليون موقفا نقديا إزاء هذه الثنائية فى التعليم الأساسى. وبتعبير أحدهم:

«ليس من الديموقراطية أن يكون لدينا نظامان للتعليم : برنامج أرقى وأكثر شمولا لهؤلاء الذين يمكنهم تحمل دفع نسبة من نفقات تعليمهم، وبرنامج أدنى وباب الترقى بعده موصد دون أولئك الذين لايستطيعون تحمل دفع مثل تلك النسبة.. إن ذلك يؤدى بلاشك إلى استمرار الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، وذلك بخلق نخبة فكرية تحتكر الوظائف الحكومية ، والمهن ذات الدخل المرتفع»(٤)

وقد رأى اسماعيل القبانى – أحد زعماء المدرسة التربوية– أن هناك نتيجة سياسية حتمية لهذا التمييز «كان من المتوقع أن ينتج عن ذلك على المدى البعيد نتائج اجتماعية ضارة، لأن الجماهير قد تصبح ناقمة فعلا على معاملتها بإجحاف اجتماعيا وتعليميا»(٥).

وقد ظهرت الثنائية أيضا فى وجود نظامين منفصلين فى التعليم. نظام التعليم المدنى الحكومى، والتعليم الدينى بالأزهر. فقد استمر الأزهر كهيئة تعليمية مستقلة ، ولم تتحول معاهده التقليدية وهى الكتاتيب التى ظلت قائمة على مدى قرون- إلى مدارس إلا فى الثلاثينيات من هذا القرن فقط.

وكان للدكتور طه حسين قصب السبق فى النقد الليبرالى لهذا الوضع. ففى كتابه المثير للجدل «مستقبل الثقافة فى مصر» والذى نشر فى ١٩٣٨، دعا إلى عدم السماح للأزهر بأن «يظل دولة داخل الدولة وسلطانا خاصا يستطيع أن يطاول السلطان العام ويناوئه.. وهناك شيء يجعل حاجة الأزهر إلى إشراف الدولة على تعليمه الأولى ضرورة ماسة فى هذا الطور من أطوار الحياة المصرية وهو: أن الأزهر بحكم تاريخه وتقاليده وواجباته الدينية بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفكير القديم أكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث»(٦).

ولقى هذا الاتجاه معارضة نفر من الأصوليين الإسلاميين. فكتب الشيخ حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين عن ازدواجية النظام التعليمى فى مصر: «هذا التقسيم لانظير له فى أى بلد من بلدان العالم المتحضر، ولايمكن معه أن تتوحد ثقافة شعب أو تجتمع مشاعره على هدف أسمى وهو أخطر مايكون على وحدتنا ونهضتنا.. لذلك يجب صبغ المدرسة بالصبغة الاسلامية ، لا اقصائها عن هذه الصبغة، ثم توحيد هاتين السلسلتين فى سلسلة واحدة لحساب الفكرة الإسلامية لا على حسابها» (٧).

ومع ذلك فقد تلقى طه حسين تأييدا من مدرسة أخرى أكثر ليبرالية تنتمى للفكر الإسلامى ، حيث أيد سيد قطب(٨) فكرته فى ضرورة إشراف الدولة على كل أنواع التعليم باستثناء التعليم العالى الذى: «يتمتع بالاستقلال ويكون حرا فى اختيار طريقه إلى المعرفة فى حدود القانون العام».(٩) وقد أكد على أنه برغم أن الأزهر يمكنه أن يكرس نفسه للكليات الدينية البحتة التابعة له ، إلا أنه «ليس له أن يستقل فى الكلية التى تخرج المدرسين لمدارس الوزارة (كلية اللغة العربية)». (١٠).

وقد أقر اسماعيل القبانى هذا الرأى من على أرضية المدرسة التربوية حيث رأى أنه يجب أن يكون فى مصر نظام واحد للتعليم الابتدائى، ونظام واحد للتعليم الثانوى، وذلك لإعداد الجيل الجديد للحياة فى مجتمع مصرى، قبل إعدادهم ليكونوا أطباء أو مهندسين أو مفكرين دينيين أو مدرسين ، إذ أن مكان التخصص أو الاعداد المهنى هو المعاهد التعليمية العليا.(١١)

وقد عبر أبو الفتوح أحمد رضوان عن الاهتمامات الأكثر عملية للبرجوازية الصاعدة، فقال إن مصر لاتحتاج إلى مثل هذه الآلاف العديدة من علماء الدين واللغويين .. إذ يحتاج العهد

الجديد إلى قيادة مهنية أكثر تنوعا - مهندسين، علماء، زراعيين، أطباء، علماء في الاجتماع والعلوم الانسانية، كما يحتاج الى علماء الدين. ويجب أن تعكس المناهج الدراسية احتياجات الأمة هذه .. وأن يكون الحل الوسط الذي يخدم مصالح البلاد هو أن يقتصردور الأزهر على الدراسات العليا في الدين واللغة (١٢).

وقد اهتم العديد من المعلقين بعجز نظام التعليم عن التكيف مع احتياجات سوق العمل . إذ كان هناك فائض دائم من المتسربين من المدارس والخريجين من أفرع معينة من التعليم الثانوي والعالي. (١٣) وظلت الأجهزة الحكومية مكتظة بنسبة كبيرة من الخريجين كما كان الحال منذ عهد محمد علي. كما أتاح قطاع الأعمال الحرة أمام القوى البشرية المتعلمة سوق عمل ضيقة للغاية وقد أرجع دعاة الإصلاح التعليمي هذه المشكلة جزئيا إلى التقدير الشائع بين الناس للوظائف الحكومية . فكما لاحظ رضوان: «أنه لأمر غير صحي ذلك الوضع الذي يبحث فيه الشباب في مصر عن الأمان في الوظائف الحكومية برغم ضآلة المرتبات ونمط العمل المكتبي الروتيني».(١٤)

وقد أدى التوسع في المدارس الثانوية العامة على حساب التعليم الثانوي الفني إلى زيادة سوء هذه الأوضاع . ومثلما لاحظ رضوان أيضا: «إن الأمة تعاني من سوء التوافق المهني . وبرغم أن الوظائف ذات المستقبل المرموق والتي تحتاجها البلاد أكثر هي تلك التي في ميدان الصناعة ، فمازالت المدارس الحقيقية الوحيدة في نظر الناس هي المدارس الثانوية العامة» (١٥). وحتى في المدارس الثانوية العامة القائمة ، كانت المواد الدراسية تقدم بطريقة مغرقة في التجريد ، ليس لها أية علاقة كبيرة بخبرات الطلاب خارج جدران المدرسة: «فالطالب يعلم أين يوجد الحديد في انجلترا ولكنه لايعلم شيئا عن الحديد في مصر»(١٦). وقبل ١٩٥٢، كما يذكر مالكوم كير: «كان من المثير للدهشة أن الطالب المصري في المدرسة الثانوية أو الجامعة لم يكن يتعلم إلا القليل جدا عن مشكلات بلده السياسية والاجتماعية والاقتصادية.»(١٧)

وفي كتابه «سياسة الغد» الذي نشر في ١٩٥١ قدم مريت بطرس غالي عددا من الاقتراحات لحل هذه المشكلة، فكتب يقول: «ويجب التنبيه، والإلحاح في التنبيه ، إلى أن تقدم الشئون الاقتصادية لايسمح باستخدام هؤلاء الشبان في مختلف مظاهر النشاط القومي، ومن الضروري أن يقتنع أولو الأمر بهذه الحقيقة المرة، وأن يسعوا بكافة الوسائل الموجودة لديهم في نشر التعليم العالي والخاص بحساب ، وجعله مطابقا لظروفنا الاقتصادية . ومن بين هذه الوسائل إقفال بعض المدارس إقفالا مؤقتا على الأقل ، مثل مدرستي التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة وبعض المدارس الحديثة، وغيرها من المدارس التي قد لايظهر لزومها بجلاء

، وتحديد عدد الطلبة الذين يلحقون بكل مدرسة أو كلية، والتشديد فى الامتحانات العليا ، كى يرتفع مستوى الثقافة عند المتعلمين على مر الأيام، ويقل عدد المتخرجين كل عام إلى حد ما».(١٨)

إلا أن طه حسين قد نظر الى المسألة فى اطار أوسع ، فرأى أنه لن يتم تصحيح هذا الوضع بتقييد التعليم أو خلق نظام للطبقات، أو جعل التعليم حكرا على فئة قليلة، وإنما إصلاح النظام الاجتماعى الذى خلق ذلك الوضع(١٩) . ومن بين الإصلاحات التى اقترحها اصلاح النظام الوظيفى ذاته، حيث يرى أنه قد تكون الوظائفُ المدنية مكتظة حقا. «ولكن لأن نظام التوظيف عندنا ردىء يحتاج إلى كثير من الإصلاح. والشىء الذى لاشك فيه أن إعادة النظر فى أمر المناصب والموظفين خليقة إذا أخذت بالحزم أن تقتصد للدولة كثيرا من المال ، وأن نفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل. فما أكثر الموظفين الذين يتقاضون الأجور الضخمة ولايعملون شيئا ، وما أكثر الشباب الذين لايجدون مايعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله.. ولا أعرف أمة واحدة فكرت فى أن تعالج البطالة بتضييق التعليم ، وقصره على فريق من الناس دون فريق.. ولكنها تعالج هذه الأزمة بتحقيق الصلة بين التعليم النظرى والحياة العملية (٢٠).

كما انتقد طه حسين نظام الامتحانات، برغم أنه كان أقل تقييدا من النظام الذى فرضه على مصر اللورد كرومر، إلا أنه كان يكرس استمرار استخدام المناهج البالية فى التعليم. حيث رأى طه حسين أن الجميع ينتظرون نهاية العام والورقة التى ستصل من المدرسة أو الوزارة لإعلان النتيجة ، وبالتالى ينصرف التلاميذ فى المدارس عن أى شىء عدا ذلك – فطالما كانت الامتحانات هدفا فى ذاتها ، فسيكون اجتيازها هدف الأهداف (٢١) .

وأكد أبو الفتوح رضوان أيضا على العواقب التعليمية الوخيمة لهذا التركيز على الامتحانات: «عندما يكون على المدرس أن يغطى منهجا دراسيا طويلا فى أشهر قليلة مدركا أن الامتحان فيما يحتويه المنهج من معلومات هو مقياس نجاحه، يضطر إلى اتباع النمط التقليدى فى التلقين. فهو يشرح المادة مجزأة ، بينما يحاول التلاميذ حفظها وراءه عن ظهر قلب » (٢٢) .

كما لاحظ نجيب باشا الهلالى (وزير تعليم ورئيس وزراء خلال الفترة) نفس الأثر السيىء لهذا الوضع حيث لجأ الطلاب أو أجبروا على اللجوء إلى حفظ المعلومات، حتى الرياضيات، وبذلك أصبحت المعرفة ضحلة ومبهمة ، لاتتجاوز مجرد التعريفات، والتصنيفات، والمصطلحات الفنية، وتواريخ الأحداث أو الأمثلة المعطاة فى الكتب، بحيث تحول الطالب إلى ببغاء ذكى.(٢٣)

وقد بقيت الإدارة التعليمية عاجزة ومفرطة في بيروقراطيتها طوال تلك الفترة . وتعرضت وزارة المعارف للانتقاد بسبب تركيز السلطات التنفيذية وإعاقة كل حقوق المبادرة على الصعيد المدرسي، حيث شغلت نفسها بالتفاصيل على حساب إعداد سياسة تعليمية واضحة.

كما تم الاعتراف بأن إصلاح تعليم المرأة مسألة لها أهميتها الخاصة. حيث واكب التطور في حركة تحرير المرأة الحركة الوطنية الأوسع نطاقا ، إثر الدور الفعال الذى لعبته النساء فى ثورة ١٩١٩، فنالت حقوق المرأة تدريجيا تأييد قطاعات عريضة من المثقفين. والتحقت البنات بالجامعة منذ ١٩٢٨. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، قبلت قطاعات واسعة من المواطنين مسألة منح البنات فرصة مساوية للبنين في التعليم.

ويتضح من ذلك أن دعوة الاصلاح التعليمي لم تثر الجدل فى صفوف التقليديين والإسلاميين الأصوليين فقط ، ولكن بين صفوف الليبراليين أيضا، حيث دافع الجناح الشعبي منهم عن «ديموقراطية التعليم» وذلك بتعميم التعليم العام والحد من القيود على الالتحاق بالتعليم العالي، بينما أصر القطاع المحافظ على شعار «نوعية» التعليم بالمفهوم التربوى المحض. وقد تمثل التناقض بين هذين التيارين الفكريين فى المناظرة بين طه حسين واسماعيل القباني حول مسألة إعداد المعلمين، فبينما كان الأول يرغب فى أن يسمح لخريجي الجامعة بالعمل فى التدريس ، دعا الثاني إلى أن يسمح بالتدريس فقط لأولئك الذين تلقوا تدريبا تربويا فى معاهد خاصة بذلك.

٣ - الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لطلاب الجامعات:

برغم الافتقار إلى وجود إحصاءات حول الأصول الاجتماعية لطلاب الجامعة فى مصر منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات ، اتفق معظم الباحثين على أن غالبية هؤلاء الطلاب قد أتت من أسر الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى فى الحضر، خاصة أبناء الأفندية، وأسر الشريحة الوسطى من ملاك الأراضي في المناطق الريفية [٢٤]

كما اتفق الباحثون أيضا على أن العديد من الطلاب كانوا يعيشون فى ظروف اقتصادية صعبة . وبعضهم بالفعل كان يعيش علي حافة الجوع من أجل أن يكمل دراسته . ويورد الباحث البريطاني « أ.ج. كريج» – الذى عاش فترة فى مصر – مثلا معبرا: «فى حجرة ضيقة بنيت فوق سطح منزلنا، كان جزء من أسرة ريفية يقيم طوال الشتاء لقد جاءوا إلى القاهرة من أجل تعليم ولدين. وقد كان أفراد الأسرة هم الولد الأكبر الذى يدرس بجامعة القاهرة، و الأصغر بالمدرسة الثانوية ، والجدة التى جاءت لترعاهما ، واختهما الصغيرة التى أرسلت بغرض تلبية طلباتهم من خارج المنزل، وحتى تجنب قدمى العجوز الضعيفين عناء المشاوير .

وكانوا جميعا يعيشون على الفول والخبز، وغيره من الطعام البسيط ويقوم بتمويلهم الأب الذى يعمل بعيدا كفلاح يكد فى حقله».(٢٥)

كما لاحظ أيضا أنه «فى مصر ، وبرغم الجهود الجديرة بالثناء والتي بذلت فى مجال التعليم، مازال الصبى يذهب إلى المدرسة حين يستطيع، وبعد ذلك قد لايجد الفرصة حتى يكبر تماما ويكون باستطاعته أن يترك قريته ويذهب إلى القاهرة» (٢٦) .

ومع ذلك ، فلم يكن فقراء الجامعة هم فقراء البلاد. حيث كانت رسوم الدراسة (٢٧) بالإضافة إلى التكلفة الباهظة للإقامة فى المدن قد حدت للغاية من أعداد الطلاب، وقصرت معظم فرص التعليم العالى على العائلات ذات الموارد الكافية، كما وضعت حواجز مستحيلة فى طريق أبناء وبنات الأسر الريفية الأفقر. إلا أن الأزهر بمعاهده الدينية وجامعته قد قدم لأبناء الأسر الفقيرة فرصة بديلة ، حيث كان يتيح لهم التعليم المجانى، وكذلك المأكل والإقامة طوال فترة الدراسة . وكان من بين طلابه عدد كبير ممن جاءوا من أسر ريفية فقيرة نسبيا.

وكان الطلاب المصريون شديدى الحساسية لما يتعلق بالفرص الاقتصادية، حيث كان التعليم بالنسبة للكثير منهم هو جوازهم الوحيد للمرور إلى مستقبل أفضل. ولذا كانوا مهتمين للغاية بأثر الأوضاع الاقتصادية على الامكانات المستقبلية المتاحة أمامهم ، حيث انعكس ذلك على نشاطهم.

ففى ١٩٣٦ مثلا اندلعت سلسلة من اضرابات طلاب المدارس والجامعة بسبب مشاكل العمل والتوظف بعد التخرج. حيث قام طلاب كلية التجارة بإضراب لمدة يوم واحد فى ١٠ نوفمبر، ونشروا مقالا فى جريدة «المصرى» تحت عنوان «خريجو كلية التجارة.. ومستقبلهم»(٢٨) . وتلا ذلك إضراب كلية الحقوق فى ٢٣ نوفمبر من أجل تعديل لائحة منح الدرجات العلمية. وكانت هناك أيضا مظاهرات طلاب مدرسة الفنون والصنائع ، التى تلتها موجة من إضرابات طلاب المدارس الفنية الأخرى الذين شكلوا لجنة لعرض مطالبهم حول المستقبل الوظيفى والتعليم العالى على البرلمان (٢٩) .

وفى تقرير حول الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٥/١٩٣٦، اعتبر «بشتلى أفندى» من (وزارة الداخلية) أن هذه الانتفاضة ترجع أساسا إلى الإمكانات الوظيفية الضئيلة المتاحة أمام الطلاب: «كانت هناك حالة من الاستياء تضطرم بين طلاب الجامعة لمدة كبيرة ، نظرا للمستقبل غير المأمول المتاح أمامهم .فهم يرون عددا ضخما من الطلاب الذين أنهوا دراستهم بالجامعة، وقد ظلوا بدون وظيفة، بينما تم ربط أولئك الذين كانوا محظوظين بدرجة كافية تتيح لهم الالتحاق بالمصالح الحكومية على مرتب ابتدائى يبلغ ثمانية جنيهات وخمسين قرشا شهريا

(طبقا للتقرير الدورى لوزارة المالية فى الثامن من أكتوبر ١٩٣٥). وهم يعتبرون ذلك المبلغ مكافآت هزيلة جدا بالنظر إلى مؤهلهم الدراسي الاسمى» كما يوضح نفس التقرير الدورى أن حاملى شهادة البكالوريا المصرية (أى خريجو المدارس الثانوية) سوف يتلقون مرتبا شهريا مقداره ستة جنيهات. وخريجى مدرسة التجارة المتوسطة خمسة جنيهات ونصفا، ومنذ سنوات قليلة.. أى قبل أن يتسع التعليم بهذا الحد فى مصر، كانت المصالح الحكومية تستوعب معظم الشباب الذين تلقوا تعليمهم فى المدارس الحكومية. ومازال الشعور قائما- إلى درجة كبيرة- بأن من تعلمهم الحكومة يجب أن توظفهم الحكومة. وأما مسألة أن ذلك لم يعد ممكنا فترجع الى خطأ ما فى سياسة الحكومة. لذا فإن الإحساس الحالى بالاستياء يوجه إلى الحكومة. وقد بذل وزيرا المالية والتعليم أفضل مجهودهما لفتح طرق جديدة للتوظيف حتى يمكن تخفيف الوضع بقدر الإمكان.. فقد اتصلا بمديرى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية والتجارية الكبيرة، للتوصية بتعيين خريجى مدارس الحكومة وخريجى الجامعة المصرية، إلا أن دعوتهما قد أخفقت لدرجة كبيرة. ويرجع ذلك بشكل رئيسى إلى حقيقة أن المؤهلات التى تتطلبها تلك «المؤسسات، تمثل روح المبادرة، وحسن المظهر، والمعرفة الجيدة باللغات وبشكل أساسى الفرنسية، يفتقر إليها هؤلاء الطلاب بشكل كبير».(٣٠)

وكان الأجانب يوظفون في المؤسسات التجارية والصناعية بصورة واسعة الى الحد الذى لم يكن فيه المصريون يجدون الفرصة للعمل بهذه المؤسسات وقد اضطرت الحكومة إلى التقييد من ضوابط الهجرة ، بحيث لايسمح لأجنبى بدخول البلاد بغرض العمل مالم يثبت أنه ليس هناك مواطن مصرى يصلح للوظيفة المعنية.

وفى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية اندلعت إضرابات أخرى. ففى ١٩٤٧، على سبيل المثال ، لجأ طلاب المدارس الصناعية إلى الإضراب عن الطعام من أجل السماح لهم باستكمال دراسات فنية أعلى حتى يصبحوا مهندسين. كما شارك المدرسون بالجامعة والمدارس فى حالة السخط ، مطالبين بأجور أعلى وامتيازات وظيفية.

وكانت مشكلة البطالة بين الخريجين من بين الموضوعات الرئيسية فى الجدل حول الإصلاح التعليمى. كما أبدى المسئولون البريطانيون فى مصر اهتماما شديدا بالمشكلة وحسبما يوضح أحدهم: «إن مشكلة الأفندية الحقيقية هى الأجور الهزيلة لموظفى الحكومة وكتبة الحسابات، والخريجين المتعطلين(٣١) فقد كانوا قلقين بشأن الأصداء السياسية لهذه المشكلة وبشأن الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر ككل. وقد جاء فى مذكرة حول وضع التعليم وبطالة الخريجين فى مصر، قدمها أرنولد سميث (مدرس بريطانى بالجامعة) بناء على طلب السفارة البريطانية: «فى غضون السنتين الأخيرتين ، حيث كنت أحاضر طلاب السنتين الثالثة والرابعة

بالجامعة المصرية، أصبحت موقنا أن هناك احساسا متزايدا ومتناميا بين الشباب المتعلم بخيبة الأمل في الوضع الاجتماعي، والاقتصادي الحالي لمصر. فالطلاب ، والمهنيون الشبان، وصغار ضباط الجيش.. إلخ، يتزايد استياؤهم من واقعهم الراهن، ومن ذا الذي يمكنه أن يلومهم ؟ ومن الواضح بالطبع أن هذا الوضع يمكن أن تكون له خطورته من الوجهة السياسية». وفي ضوء هذا، عارض سميث اتجاه السفارة البريطانية العدائي إزاء إنشاء جامعة أسيوط الجديدة: «إن تقييد التعليم العالي هو علاج سطحي للغاية لمشكلة بطالة الخريجين. فالحل الحقيقي الوحيد قد يكون هو الإجراءات الحاسمة للإصلاح الاجتماعي فيجب تشجيع الحكومة المصرية على القيام بإقامة مراكز صحية أكثر، وحملات تعليمية بين الفلاحين، وإسكان أفضل.. إلخ. وهذا سيوظف خريجي المدارس الفنية ، كما سيلزم وجود عدد كبير من الملاحظين، والإداريين، إلى آخر ذلك من خريجي كليات الآداب والتجارة». (٣٢) .

إن الأوضاع المعيشية للطلاب المصريين، والقيود التي وضعت على طموحاتهم المستقبلية(٣٣) بسبب مشكلة بطالة الخريجين، وكذلك سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ككل، قد ساعدت على زيادة فعاليتهم السياسية. فكما يوضح مالكوم كير: «إن هذه التركيبة التي تهدد بالانفجار – من التطلعات الكبيرة، والإحساس بسمو المكانة الذاتية الذي غرسه التعليم الجامعي، والأوضاع غير المبشرة لسوق العمل – هي التي جعلت طلبة الجامعة والخريجين قوة ثورية دائمة طوال نصف القرن الماضي في مصر».(٣٤).

لقد تعددت الأسباب التي دفعت بالطلاب المصريين للتحرك السياسي. فقد كانوا يتظاهرون «من أجل تغيير وزارة ، وضد تصريح لوزير مصري أو أجنبي، والنسبة المئوية العالية للراسبين في الامتحانات العامة، والأجر المنخفض الذي تمنحه الدولة لخريجي معهد معين ، وللإعراب عن بهجتهم أو إحباطهم في كل أنواع المناسبات – في الواقع من أجل أي سبب في هذه الدنيا، تتحول الكتلة الطلابية الى ديكتاتورية بروليتاريا» (٣٥).

ومع ذلك ، فلم تكن شكاوى الطلاب حول الأوضاع التعليمية والاجتماعية تكفي بمفردها لتفسير مدى النشاط السياسي والاضطرابات في هذه الفترة. ولايفي بالغرض أن يتم تفسيرها بمشكلات فئوية محضة مثل وجود «أزمة خطيرة في ميزانية الأسرة» (٣٦) كما رأى معلق فرنسي، أو بسبب افتقار الطلاب إلى الأنشطة الرياضية– كما اعتقد أحد المعلقين البريطانيين، إذ أن السبب الأساسي لنشاط الطلاب المصريين يجب البحث عنه في إطار نضال بلدهم من أجل الاستقلال الوطني وظروف تطوره الاجتماعي والسياسي بشكل عام.

الهوامش

(١) كان من المعروف أن مستوى إجادة الطلاب لكل من اللغة العربية واللغات الأجنبية مستوى منخفض .
انظر: محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، جزء ٢ ، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٣، صـ١٠٥.
وكذلك:

Malcolm Kerr, "Egypt", in: James S. Coleman (ed.), Education and Political Development (Brinceton University press, 1965), p. 180.

(٢) Jasaph Szyliowiez, Education and Madernisation in the Middle East (Correll University Bress, 1973), p. 195.

وتوضح البيانات المتاحة حول السنوات – ١٩٣٠ إلى ١٩٣٧ أن الخريجين من مدرسة واحدة للتجارة (مدرسة التجارة المتوسطة بالاسكندرية) قد تم توزيعهم كالآتي:

	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
موظفون بالحكومة	٢٠١	٣٧ر٧
موظفون بالشركات أو المصارف أو المحال التجارية	٩٨	١٨ر٥
أعمال حرة	٢٣	٠٤ر٣
يتممون دراستهم بالتعليم العالى	٤	٠٥ر٦
عاطلون	١٦٥	٣١ر١
حالتهم غير محددة	٤٠	٠٧ر٨
المجموع	٥٣١	١٠٠

المصدر:
عبد الحميد فهمي مطر، التعليم والمتعطلون في مصر، مطبعة مدرسة محمد على، الاسكندرية ١٩٣٩، ص ٢٨.

(٣) تم تجميعها من البيانات الواردة في

Jean - Jacques Waar denburg, Les Universite dans le Monde Arabe Actuel (Mauton & Co.,) La Haye, 1966, vol.2, p.80, Table 109.

Abu al Futoouh Ahmed Radwan, Old and New Forces in Egyptian (٤) Education (Teachers College, Columbia University), New York, 1951, pp. 100 and 110.

(٥) ذكرت في المرجع السابق.

(٦) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر، مطبعة دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٨، ص٨٨-٩١.

الطبعة الانجليزية

Taha Hussein, TheCovnil of Learned Societies, Washington D.C, 1959) Covnil Future of Culture in Egypt Translated by Sidney Glazer, (American D.C, 1959), pp26-7

(٧) حسن البنا ، الإمام الشهيد حسن البنا يتحدث إلى شباب العالم الإسلامي الطبعة الأولى (١٩٧٤)، (دار القلم ، دمشق – بيروت) صـ١٨١.

(٨) غني عن الذكر أن سيد قطب قد بدل تفسيره الليبرالي للإسلام بعد ذلك، حيث اتخذ خطا محافظا نسبيا. وقد تولى قيادة جماعة الإخوان المسلمين المنحلة في الستينيات حتي أعدمه عبد الناصر في ١٩٦٥.

(٩) سيد قطب ، نقد كتاب مستقبل الثقافة في مصر (مقالات مجمعة ومعاد نشرها) ، الدار السعودية للنشر، جدة ، يوليو ١٩٧٩، صـ٣٦.

(١٠) المرجع السابق، صـ٥٤.

(١١) اسماعيل القباني، دراسات في تنظيم التعليم في مصر، طبعة جديدة، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥٨، صـ١٥٠.

Radwan, p. 113 - 114 (١٢)

(١٣) في ١٩٣٧ كان هناك ٣٥٠٠ عاطل من خريجي المدارس الثانوية، و٢٥٠ عاطلا من خريجي الجامعات.

Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, op. cit., p. 202.

(١٤) المرجع السابق ، صـ١١٨.

Radwan, p. 125 (١٥)

(١٦) المرجع السابق، صـ١٢٥ – ١٢٦.

Kerr, op cit., p182. (١٧)

(١٨) مريت بطرس غالي ، سياسة الغد مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥١، الطبعة الانجليزية.

Mirrit Boutros Ghali, The Policy of TomorrowTranslated by ismail .R. el

Farouqi (American Council of Learned Societies, Washington DC. 1953), p79.

(١٩) طه حسين ، صـ ١١٧.

((٢) المرجع السابق، صـ١٥٢ - ١٥٣.

(٢١) المرجع السابق، صـ٥٥ - ٥٦ (من الطبعة الانجليزية).

(٢٢) Radwan, p. 125

(٢٣) ذكر في المرجع السابق ، صـ ١٢٠.

(٢٤) Walter Laqueur, Communism and Natisnalism in the Middle East (Routledge & kegan paul, London, 1957), p. 14; Marius Deeb, Pasty Poli-Rivals 1919 - 1939 (Ithaca Press, London,tics in Egypt: the Wafd and its 1979), p. 151.

(٢٥) A.J. Craig, Egyptian Students, Middle East Journal, vol. 7., no. (1953),P. 2.65

(٢٦) المرجع السابق ، صـ ٢٩٣.

(٢٧) كانت إدارة الجامعة تضغط على الطلاب لتسديد الرسوم في مواعيدها، وفي بعض الأحيان كانت الشرطة تستدعى لمنع الطلاب الذين لم يسددوا الرسوم من دخول حرم الجامعة (لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ١٩٦٤، صـ٢٦).

(٢٨) طالب طلاب كلية التجارة بتوفير فرص عمل أفضل - أولا: تمنح الحكومة خريجي مدارس التجارة فرصا في التعليم العالي مماثلة لتلك الممنوحة لطلاب المدارس الصناعية ، وثانيا: جعل اللغة العربية اللغة الرسمية في البنوك والشركات التجارية، وثالثا: دفع وزير المالية لعدم خفض الحد الأدنى للراتب الأساسي الذي يمنح لخريجي المدارس التجارية، وأخيرا منع المساعدات الحكومية للشركات التي تقوم بتوظيف أكبر عدد من المصريين..(Deeb p. 346)

(٢٩) FO (Foreign Office) 141, 543 (1936), Students: Political A ctivities and Strikes.

(٣٠) FO. 407 / 219 , no.31 (1936), Lampson to Eden

(٣١) FO. 141, 1223 (1947), British Propaganda: Effendi Class

(٣٢) FO 141, 892 (1943), Education and Student Employment

(٣٣) من الطرائف المروية عن طالب الحقوق أنه في السنة الأولى بالجامعة كان يطمح إلى أن يصبح رئيس وزراء، وفي السنة الثانية وزيرا في الحكومة ، وفي السنة الثالثة قاضيا، وعند التخرج يأمل فحسب في أن يجد لنفسه أي عمل !

(٢٤) Kerr, p. 187.

(٢٥) Laqueur, p. 15.

(٢٦) Groupe d'Etudes de L Islam L'Egypte Independente (Paris, 1938) , p. 80. Cited in:

Raoun Makarius, La Jeunesse Intellesctuelle d'Egypteau Lendeman lame Deuxie Gjuerre Mandiale (Moutom & Co, Paris, 1960)P, 40.

(٢٧) L.J Coverly, The Egyptian Unde graduate and Politics, Journal of Education, June 1947, pp 334 - 6.

(٣)
النشاط السياسى للطلاب

١) انتفاضة ١٩٣٥/١٩٣٦ وآثارها :

مع انتصاف الثلاثينيات[١] وجد النظام المصرى نفسه وجها لوجه أمام الذرية الساخطة التى خلفها بنفسه إذ وفر انتشار التعليم الليبرالى قوة عددية للطلاب ، بينما أحبط المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية فى البلاد طموحاتهم الخاصة بمستقبل حياتهم العملية .

وقد أدى اضطراب الحياة الدستورية فى البلاد إلى تشكك أعداد متزايدة منهم فى كفاءة النظام السياسى . وكان عجز النظام عن التوصل للاستقلال التام الذى ثارت البلاد من أجله فى ١٩١٩ هو الدليل الملموس على فشله .

وقد مهد سقوط وزارة إسماعيل باشا صدقى (٣٠-١٩٣٣) -التى استبدلت دستور ١٩٢٣ بآخر أقل شعبية فى ١٩٣٠ - الطريق لتجدد موجة من الاضطرابات السياسية تهدف إلى إعادة الدستور الأصلى . واعتبر العديد من المصريين أن حكومة توفيق باشا نسيم (٣٤ - ١٩٣٦) هى حكومة ملائمة للقيام بتلك المهمة حيث كانت تحظى بالتأييد- أو بالأحرى التعاون السلبى - من قبل الوفد بالإضافة إلى مساندة بريطانيا . فمن ناحية كان موقف نسيم مهادنا إزاء البريطانيين . لكن الأهم من ذلك أن بريطانيا كانت راغبة فى إنهاء التوتر فى مصر حتى تتفرغ لمواجهة الخطر الفاشى الذى يلوح فى الأفق القريب من أرضها فبدأت حكومة نسيم بإلغاء دستور ١٩٣٠، ولكنها لم تتبع هذا الإجراء بإعادة دستور ١٩٢٣ . وبدلا من ذلك ، فضل نسيم - بموافقة بريطانيا - صياغة دستور جديد يجمع بين عناصر الدستورين السابقين .

وفى ٩ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن سير صامويل هور، فى دار بلدية لندن، أنه برغم اعتراف بريطانيا بأن دستور ١٩٣٠ قد ثبت عدم شعبيته، إلا أنها تنظر إلى دستور ١٩٢٣ باعتباره غير صالح للتطبيق. وكنتيجة لذلك ، وضعت حكومة نسيم - نظرا لاعتمادها على تأييد بريطانيا - فى موقف حرج فى مواجهة الرفض الشعبى للموقف البريطانى. كما فقدت فى هذا المأزق مساندة الوفد، الذى اتهمها قادته بأنها مجرد مكتب ملحق بدار المندوب السامى. [٢]

وقد غير تصريح هور المناخ السياسى فى مصر. إذ إنه جاء كبرهان جديد على السيطرة

البريطانية ، الأمر الذى آثار حنق طلاب البلاد فأدى إلى إيقاظ ردود أفعالهم بصورة أكبر من أن تفسر فقط بما احتواه التصريح من مفاهيم دستورية محضة . وقد بدأ الطلاب فى تنظيم أنفسهم ، وذهبوا إلى مقار الأحزاب السياسية المختلفة لبحث الأمر. وفى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى النحاس باشا خطابا عاما دعا فيه إلى عدم التعاون مع البريطانيين ، وطالب مرة أخرى باستقالة الوزارة . فشجع تصريح الوفد الطلاب على الخروج إلى شوارع القاهرة .

وفى أول تقرير أمنى يكتب عن الحركة الطلابية فى مصر – وإن كان قد كتب باللغة الإنجليزية – بواسطة «بِشْتّلى أفندى» من القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، جاء حول هذه الأحداث ما يلى :

«فى الثالث عشر من نوفمبر سار حوالى ٢٠٠٠ من الطلاب من الجامعة بالجيزة إلى القاهرة مهددين متوعدين ... وأبدى الطلاب روح التشدد ، والتهور ، والعدوانية . وكان التعامل معهم أكثر صعوبة من ذى قبل» (٣) .

واستمرت المظاهرات فيما تلا ذلك من أيام ، وعلى نطاق أوسع فى القاهرة وغيرها من المدن. ففى ١٤ نوفمبر اصطدمت مظاهرة من طلاب الجامعة – قدر عدد المشتركين فيها بحوالى أربعة آلاف – بقوة من البوليس يقودها بعض الكونستابلات البريطانيين ، على كوبرى عباس الذى يربط الجامعة بوسط القاهرة. وأصيب محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة برصاص البوليس واستشهد . وأصيب متظاهر ثان وهو طالب بكلية الآداب يدعى محمد عبد الحكم الجراحى (٤) إصابة خطيرة ، واستشهد فى المستشفى بعدها بأيام قليلة حيث تحولت جنازته إلى مظاهرة وطنية وصفها تقرير بشتلى أفندى على النحو التالى :

«عندما يموت أحد المتظاهرين ، تكون المشكلة الكبرى أمام السلطات هى أن تنتهى الجنازة بأقل قدر ممكن من الاضطرابات. وقد نجح البوليس فى تلافى القلاقل الخطيرة فى كل الحالات عدا حالة واحدة ، وكان الاستثناء الوحيد هو حالة محمد عبد الحكم الجراحى ، الذى توفى فى ١٩ نوفمبر. كان الفقيد يمت بصلة قرابة إلى ضابط بالحرس الملكى . وفى بادىء الأمر أخفى طلبة الطب الجثمان فى المستشفى ورفضوا الإفصاح عن مكانه ، حتى أعطيت التأكيدات بأنه سوف يسمح بخروج جنازة شعبية . وقد اشترك جمع غفير فى الجنازة ، التى خرجت فى مساء نفس اليوم . وعومل الفقيد باعتباره بطلا وطنيا ، ورافق زعماء سياسيون – مثل النحاس ، وصدقى ، ومحمد محمود ، وآخرون – مسيرة الجنازة لقدر من المسافة» .(٥).

وقد أثارت المظاهرات والإضربات الطلابية عاصفة من ردود الفعل المتعاطفة معها، من بين النقابات المهنية، والصحف، وأصحاب المحال التجارية، والمدرسين، وحتى القضاة. وفى محاولة لإعاقة انتشار المظاهرات الطلابية، منعت حكومة نسيم باشا الصحف من نشر أخبار هذه

المظاهرات، ، واستدعت الجيش لقمعها ، كما أغلقت الجامعة عدة مرات لمدة أسبوع فى كل مرة ، ثم اضطرت لإغلاقها إلى أجل غير مسمى فى ٨ ديسمبر، ففى اليوم السابق نظم عدة آلاف من الطلاب حشدا فى الحرم الجامعى حيث أقاموا تمثالا (قاموا بتهريبه إلى الحرم الجامعى) لتخليد شهدائهم . وقد حضر رئيس الجامعة مع عدد من الأساتذة الاحتفال وألقوا كلمات أمام الطلاب ، وبعد ذلك قام الطلاب بمسيرة إلى العاصمة .

وقد رأى المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى انتفاضة الطلاب فى ١٩٣٦/٣٥ حدثا ذا أهمية كبيرة :

«كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ مظاهرات سلمية فى تكوينها بريئة فى مقصدها، إذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف إلى تحقيق مطالب البلاد، ولم يكن موعزا إليهم من أحد، بل كانت فيض الوطنية الصادقة، كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور. هذا إلى أنهم جنبوا مظاهراتهم روح الاعتداء والإتلاف من أى نوع كان، وكانوا يحولون دون اندساس الغوغاء فى صفوفهم ، ومخافة ان يختلط بهم بعض من يتخذون مثل هذه المظاهرات وسيلة للشغب أو الفوضى أو الإعتداء. وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة فى تاريخ الشباب ، وقد سميناها شبه ثورة، إذ كانت صورة مصغرة من ثورة ١٩١٩». (٦)

وكانت النتيجة المباشرة لهذه الانتفاضة الطلابية هى تكوين جبهة وطنية موحدة من كل الأحزاب السياسية. وقد لعب الطلاب دورا رئيسيا فى هذا الصدد. فكما أشار أحد الزعماء السياسيين المعاصرين (د . محمد حسين هيكل): « جعل الشبان ينتقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا، ويلحون فى هذا الطلب إلحاحا يصحبه شىء من القلق على مصير البلاد (٧).

وفى محاولة لإغراء الخصوم الوفديين بالتعاون مع حزبه، قدم محمد محمود باشا زعيم الأحرار الدستوريين الحجة التالية. « أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب، وأ ن يتخذوا الوحدة والاستقلال رمزا لهذا العصر الجديد » (٨) .

وكما جاء فى تقرير بشتلى أفندى ، فإن هذه الدعوة قد لقيت بعض النجاح : «فى العاشر من ديسمبر، ذهب وفد من الطلاب لزيارة النحاس باشا، وألحوا على أنه لمصلحة البلد ينبغى عليه أن يوافق على التعاون مع الأحزاب الأخرى ، وهددوه بأنهم سيتوقفون عن تأييد الوفد إن هو رفض أن يفعل ذلك . وفى نفس اليوم أعلن أن النحاس باشا قد تقبل تشكيل الجبهة الموحدة ، هذا على الرغم من أنه كان على خلاف حاد مع الأحرار الدستوريين قبل ذلك بأيام قليلة فقط » (٩) .

واستجابة لمناشدة زعماء الجبهة الموحدة، أصدر القصر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مرسوما ملكيا بإعادة دستور ١٩٢٣. ومع ذلك استمر الطلاب فى إضراباتهم ضد الإنجليز . وفى ١٧ ديسمبر تجمع عدد منهم فى كلية الطب وبحثوا كيفية استمرار حركتهم. وقرر البعض تشكيل «لجان للدعاية الوطنية» فى الأقاليم ، وهو ما لم يحالفه النجاح العملى . وفى ٣١ ديسمبر قابل آلاف من الطلاب وفود المؤتمر الدولى للجراحة - الذى عقد بقاعة الجامعة - بهتافات «مصر للمصريين»، باذلين جهدا خاصا للشوشرة على المندوبين البريطانيين. وعند وصول رئيس الوزراء أجبره الطلاب على التوقف، واضطروه فى آخر الأمر إلى العودة من حيث جاء . ودخل عدد من الطلاب قاعة المؤتمر ، وأعاقوا انعقاده لفترة قصيرة .

وبجانب دفع زعماء الأحزاب السياسية إلى تشكيل الجبهة الموحدة ، وإعادة الحكم الدستورى ، وتمهيد الطريق لتوقيع المعاهدة الانجليزية - المصرية سنة ١٩٣٦ ، فإن الانتفاضة الطلابية ٣٦/٣٥ قد سجلت بداية ظهور الحركة الطلابية كقوة متميزة فى السياسة المصرية. وقد استحقت السنوات التى جاءت فى أعقابها أن تسمى «سنوات الشباب»، فقد كانت سنوات تحرر الشباب من أسر الساسة المحترفين الذين أظهر الطلاب استقلالا نسبيا عنهم فى كل من الفكر والحركة، وفى تقييم للأحداث بواسطة أحد المسئولين بدار المندوب السامى البريطانى قال : «إن الطلاب - الذين يعتبرون أنفسهم الآن مسئولين عن النصر الوطنى، وإقامة الجبهة الموحدة ليسوا تحت السيطرة التامة للزعماء ، وقد يتصرفون باستقلالية عنهم»[١٠] .

وتحدد انتفاضة الطلاب فى ١٩٣٦/٣٥ بداية المرحلة التى بدأ الوفد فيها يرخى قبضته عن الطلاب ، الذين انضموا بأعداد متزايدةإلى التنظيمات السياسية الناشئة خارج الأحزاب التقليدية . ويوضح الدور الذى لعبته القيادات النشطة فى حركة مصر الفتاة خلال تلك الفترة هذه الحقيقة بشكل خاص .[١١] وفى محاولة من الوفدلإستعادة مؤيديه من الطلاب ، اضطر إلى إتباع أسلوب خصومه فى تنظيم الطلاب فى تشكيلات شبه عسكرية (القمصان الزرق) [١٢] . ومنذ ١٩٣٦/٣٥ بدأت التجمعات الطلابية المختلفة والمعسكرات المتميزة تظهر داخل الحركة الطلابية، وبدأ الاستقطاب يظهر فيما بينها بشكل حاد فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية .

٢) الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة فى صفوف الطلاب:

أ - الطلاب الوفديون :

يرجع تاريخ النشاط الطلابى تحت راية الوفد إلى أيام ثورة ١٩١٩ . إذ كانت الثورة التى اندلعت تلقائيا قد بدأت شرارتها فى مدرسة الحقوق بجامعة القاهرة . وقد اكتسبت تدريجيا

قدرا من التنظيم حول المنبر المتمثل فى «نادى المدارس العليا»، الذى أنشئ قبل الحرب العالمية الأولى كمنتدى اجتماعى وثقافى للطلبة والخريجين .

وكان عبد الرحمن فهمى سكرتير الوفد يعتمد على الطلبة فى نقل وتنفيذ توجيهاته فى المناطق المختلفة من البلاد. وقد أكد لهم فى إحدى نشرات التعليمات أنه «عليكم أيها الطلاب، تعتمد الأمة والوفد» (١٣). وكان الطلاب أيضا يشكلون غالبية أعضاء خلايا الجهاز السرى فى الوفد الذى كان يتزعمه فهمى نفسه . وعندما عاد سعد باشا زغلول من المنفى ، وجد أن طلاب الوفد قد أنشأوا بالفعل لجنة تنفيذية لتنظيم نشاطهم فى المدن والأقاليم المختلفة . فأقر هذا التطور ، وسمح للجنة أن تجتمع مرتين أسبوعيا فى منزله الخاص «بيت الأمة» ، ووعد بأن يضع زعيمها حسن ياسين على قائمة الوفد كمرشح فى الانتخابات النيابية . وهو ما حدث فعلا حيث فاز ياسين بمقعد فى البرلمان وأصبح أول طالب يدخل البرلمان عام ١٩٢٤ .

وفى أول انتخابات نيابية فى ١٩٢٤ ، شكلت لجنة انتخابية من طلاب الوفد ، تتكون من ٥٢ طالبا، انتخبوا بدورهم عشرة منهم لتشكيل اللجنة التنفيذية للطلاب . وقد أثنى سعد زغلول على جهود الطلاب فى شرح تعقيدات النظام الانتخابى للناخبين وإرشادهم خاصة فى المناطق الريفية . ومنذ ذلك الوقت عرف الطلاب بإسم «جيش الوفد»

وكانت مشاركة الطلاب فى الأنشطة السياسية للوفد مصدرا دائما للإزعاج بالنسبة لحكومات الأقلية المناوئة للوفد. وأثناء الأزمة الدستورية عام ١٩٢٨ قام الوفد بتعبئة لجانه الطلابية لتنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة، فاتهمتها إحدى الصحف المعادية للوفد بأنها «لجان سوفيتية وليست لجانا طلابية» (١٤). وفى نفس العام أصدرت حكومة محمد محمود باشا قانون «حفظ النظام فى معاهد التعليم» ، والذى يحظر على الطلاب الانشغال بنشاط سياسى، وعضوية الأحزاب السياسية .

ومع منتصف الثلاثينيات بدأ العديد من الطلاب يفقدون حماسهم للوفد ، وبدأت الاتجاهات السياسية الأخرى تحظى بتأييد نسبة كبيرة من الطلاب (١٥) . وكان أول تجمع غير وفدى يفوز بتأييد طلابى واضح هو جمعية «مصر الفتاة» وبرغم أن العصر الذهبى لسيطرة الوفد على الطلاب فى العشرينيات – عندما كان يحتكر تأييدهم فعليا –كاد يصل لنهايته، إلا أن الوفديين ظلوا هم التجمع الأكبر فى التجمع الطلابى . وكما لاحظ مسئول بالسفارة البريطانية : «برغم أن الأحزاب الأخرى تستطيع إحداث بعض المتاعب ، إلا أن الوفد وحده هو الذى بمقدوره خلق اضطراب خطير حقا» (١٦) .

وقد تميز عام ١٩٣٧ بالصدامات بين الطلاب الوفديين وغير الوفديين حول مسائل مثل تدريس الدين، والفصل بين الجنسين فى الجامعة. واستخدمت حكومة الوفد فى ذلك الوقت

القوة ضد مظاهرات الطلاب، وحلت اللجنة التنفيذية للطلاب، وطبقت مرسوم حفظ النظام فى معاهد التعليم الذى كان الوفد وهو فى المعارضة يعتبره باطلا (١٧) .

وفى محاولة من القيادة الوفدية لتأكيد سلطتها على الشباب المتمرد، وردا على التحدى الذى فرضته الفرق شبه العسكرية لمصر الفتاة (القمصان الخضر)، شجعت تشكيل فرق «ذوى القمصان الزرق» (١٨) . ووفقا لما ذكر السفير البريطانى وقتئذ: «لاشك أن قرار الوفد بتشجيع هذه الحركة يرجع جزئيا إلى انزعاجه من التقدم الذى أحرزته أحزاب الأقلية فى كسب مساندة الطلاب ، بل وتنظيمهم فى تشكيلات شبه فاشية» (١٩) .

وقد شعر البريطانيون بعدم الارتياح إزاء هذا التطور. حيث كتب أنتونى إيدن إلى لامبسون «يجب أن تحثه (يقصد النحاس باشا) بكل ما تملك من حجة على اتخاذ إجراءات مبكرة للسيطرة على الحركة ، والحد من أنشطتها ، وتوجيه هذه الأنشطة – إن أمكن – إلى قنوات غير ضارة . إن الأمر يعد واحدا من أكثر الأمور أهمية بالنسبة لمستقبل مصر» (٢٠) .

وقبيل إنشاء فرق «القمصان الزرق» (المكونة أساسا من الطلاب) بقليل، أنشأ الحزب «لجان شباب الوفد» ، التى تكونت أساسا من العمال الشبان فى المدن . وقد تجمعت هذه اللجان فى اتحاد عام اتخذ موقفا عدائيا من االقمصان الزرق . وقد تكشف العداء المستتر بين الجماعتين عندما اصطدمتا علنا . ودفع هذا الأمر – بالإضافة إلى الضغط البريطانى – القيادة الوفدية ، إلى إحكام السيطرة على فرق القمصان الزرق حتى تم حلها فى ١٩٣٨ .

وفى عدد من المواقف انعكست الخلافات داخل صفوف الطلاب الوفديين عن التكتلات المختلفة داخل الوفد نفسه . فعندما حاول النقراشى باشا والدكتور أحمد ماهر الاحتفاظ بمنصبى وزير الحربية ووزير التعليم ، اتهمهما النحاس باشا بمحاولة فرض سيطرتهما على الجيش والطلاب. وفى ١٩٤٢ حاول الزعيم الناشىء للجناح اليمينى فى الوفد فؤاد باشا سراج الدين تنصيب أخيه ياسين سراج الدين زعيما للطلبة الوفديين (٢١) ، وبرغم فشل المحاولة، إلا أن نتيجتها كانت انقسام الطلبة الوفديين إلى معسكرات متنافسة وهو الوضع الذى وصف بأنه : «معركة الوفد ضد الوفد» (٢٢) . وساعد هذا التنافس على خلق تكتل راديكالى بين الطلاب الوفديين حيث شهد مؤتمر الحزب سنة ١٩٤٣ نمو تأثير الشباب الوفدى . وفيما بعد شكلت العناصر الراديكالية داخل الحزب منبرا منفصلا عرف باسم «الطليعة الوفدية» ، وقد تكون أساسا من الطلاب والمثقفين الذين كانوا يتوقون إلى صياغة برنامج راديكالى لحل مشكلات مصر المستعصية ، والذين أصبحوا أكثر وعيا بالإطار الدولى للأزمة الوطنية المصرية وبتزايد الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط . وقد حَظِيَتْ الطليعة الوفدية بتأييد كبير بين الطلاب، كما تم تمثيلها فى لجنتهم التنفيذية .

وقد أدى حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى إضعاف جاذبية الوفد بين الطلاب . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية : «أصبح مركزه فى الجامعات والمدارس ضعيفا بفعل الدعاية الناجحة للقصر بين صفوف الوطنيين والقائمة بشكل أساسى على اتهام الوفد بأنه مسئول عن التدخل البريطانى فى ١٩٤٢ وبأنه جهاز فاسد» (٢٣) .

وقد أثبت الطلاب الوفديون على أية حال أنهم أكثر حساسية من باقى أعضاء الحزب بالنسبة للمشكلات الاجتماعية لبلادهم ، وحاولوا بأقصى ما استطاعوا – خصوصا من خلال «رابطة الشبان الوفديين» – حث حزبهم على الاهتمام بهذه المشكلات جديا . ومع ذلك ، فقد فشلوا عمليا فى تغيير سياسته وممارساته التقليدية التى كانت تعكس المصالح الاجتماعية الثابتة للقيادة الوفدية أكثر مما تعكس ضغوط شباب الحزب .

ب) الإخوان المسلمون :

اعتبر الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين أن الطلاب هم « القوة الضاربة» لمنظمته ، ومن ثم أولاهم اهتماما خاصا . حيث كان يقضى ليلة كاملة كل أسبوع مجتمعا بمجموعة مختلفة من بينهم بحيث يغطى مجمل عضوية الإخوان من الطلاب على مدار السنة . وكانت علاقته بعديد من الطلاب قائمة على أساس أنه الأب الروحى لهم حيث كان يحتفظ بصلات شخصية معهم ، ويعرف بالتفصيل إهتماماتهم وأنشطتهم ، وحتى حياتهم الشخصية . وكان يهتم بتقدمهم العلمى بشكل خاص ويشجعهم على قصر جهودهم على الدراسة فقط أثناء فترة الامتحانات . وكان الطلاب الأعضاء فى الإخوان منتظمين فى أسر تجتمع بانتظام أسبوعيا فى منزل أحدهم لدراسة مقرر تعليمى إسلامى موضوع بشكل خاص بحيث يلائم المجموعة من حيث العمر والمستوى الدراسى. وكان معظم هؤلاء الطلاب ، إن لم يكن جميعهم، أعضاء أيضا فى فرق الجوالة التابعة للإخوان المسلمين .(٢٤)

ولم يجند الإخوان المسلمون فى السنوات الأولى من إنشاء تنظيمهم أعدادا كبيرة من الطلاب وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية بلغت عضوية الجماعة من الطلاب حوالى خمسمائة طالب كان معظمهم من الأزهر (٢٥) . وعندما حدث خلاف فى ١٩٣٧ بين طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ونظرائهم فى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، انحاز الإخوان المسلمون إلى طلاب الأزهر . ونتيجة لذلك نجحوا فى جذب عدد من طلاب الأزهر ، وكذلك العديد من علمائه .

وبعد حادث فبراير ١٩٤٢ ، بذل الإخوان كل الجهود لإحتواء أولئك الطلاب الذين أصابهم موقف الوفد بالإحباط ، فأعطت مجلتهم مساحة أكبر لشئون الطلاب ، وتم إعداد محاضرات

منتظمة للطلاب كل خميس . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استمر الإخوان المسلمون فى الاهتمام بالكتلة الطلابية ، فأنشئوا قسما خاصا بالطلاب فى مقر الجماعة كما شجعوا الطلاب على الكتابة حول جوانب الإسلام المرتبطة بدراستهم وحول الموضوعات الإسلامية الأخرى وقد اختير ضابط اتصال من بين طلاب كل كلية ، وكانت اللجان الطلابية تخضع لإشراف أحد قيادات الجماعة .

ونتيجة لهذه الجهود نجح الإخوان المسلمون فى كسب تأييد أعداد متزايدة من الطلاب .فقد لاحظ سير والتر سميث – الذى يعمل بالسفارة البريطانية فى ١٩٤٦ :«إن ظهور الإخوان المسلمين قد أضعف الوفد ، خصوصا فى الجامعة والمدارس، حيث أصبحوا مؤخرا أقوى من الوفد من حيث كونهم أحد عناصر الاضطراب» [٢٦] . وقد طغى تغلغل الإخوان المسلمون فى الجامعة المدنية حتى على نجاحهم المبكر فى الأزهر. [٢٧] حيث خلقوا ما كان يعتبر ظاهرة جديدة تماماهى «إسلام الأفندية» . [٢٨] ومع ذلك، فقد كان هذا انجازا سياسيا ولم يكن تأصيلا فكريا حيث كرروا فى كتاباتهم وأحاديثهم أن حركتهم حركة محافظة ، وليست مدرسة فلسفية ، ووفقا لذلك فقد تجنبوا توريط أنفسهم فى تلك المشكلات التى تشغل عقول المتعلمين ، ولم يتغير ذلك الأمر باشتراك عدد من المتعلمين – طلاب الجامعة ، ورجال الدين والقانون – فى حركتهم ، حيث يمكن أن يعزى هذا الاشتراك إلى الاتفاق مع المذهب السياسى وليس مع الاجتهاد الفكرى الدينى . [٢٩]

وقد تزايد نشاط الإخوان فى الحركة الطلابية فيما بعد الحرب [٣٠] ، بحيث إن أى عرض أمين للحركة الطلابية المصرية فى ذلك الوقت يجب أن يقر بالدور الذى لعبه طلاب الإخوان داخل هذه الحركة . وبينما اعتبرت جماعة الإخوان نفسها «القوة المهيمنة» على الحركة الطلابية فى تلك الفترة ، فربما كان من الأصوب اعتبارها واحدة من القوى الرئيسية فيها ، حيث كان عليها أن تتنافس على كسب تأييد الطلاب مع الكتلة العريضة من الطلاب الوفديين . والأهم من ذلك أن نسبة الإخوان المسلمين فى المجتمع الطلابى ككل ظلت غير محددة ، حيث احتفظ بعضهم بعلاقته مع التنظيم سرا حتى على أسرهم إلا أن بعض التقديرات تعطى فكرة تقريبية عن هذه النسبة :

* مع نهاية الحرب قدر عدد أعضاء فرق الجوالة – المكونة أساسا من الطلاب – بما بين عشرين ألفا [٣٢] ، وخمسة وأربعين ألفا [٣٣] .

* بعد حظر نشاط الإخوان المسلمين فى ديسمبر ١٩٤٨، تم طرد عدد من أعضاء الجماعة النشطين من المدارس الثانوية والجامعات يقدر بحوالى ألف طالب [٣٤] .

* عند قيام ثورة ١٩٥٢، ادعى أحد قادة الإخوان أن طلابهم يشكلون٣٠٪ من الطلاب [٣٥]

ويتضح تأثير الإخوان المسلمين بين الطلاب من أنهم قد تمكنوا من اكتساح انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة فى نوفمبر ١٩٥١ ، حيث فازوا بالنسب التالية من المقاعد التى جرت عليها الإنتخابات :

١١ : ١١ فى اتحاد طلاب كلية الزراعة .

١١ : ١١ فى اتحاد طلاب كلية العلوم .

٧ : ١٠ فى اتحاد طلاب كلية الهندسة .

١١ : ١٦ فى اتحاد طلاب كلية الآداب .

٩ : ١٠ فى اتحاد طلاب كلية الحقوق .

٩ : ١٣ فى اتحاد طلاب كلية التجارة .(٣٦) .

وكان لفوزهم الانتخابى فى كلية الحقوق أهمية خاصة ، حيث كانت هذه الكلية معروفة بأنها معقل الطلاب الوفديين. إلا أن مدى نجاحهم فى هذه السنة بالذات يرجع أساسا إلى مبادرتهم بتقديم التدريب العسكرى للطلاب للمشاركة فى الأنشطة الفدائية ضد البريطانيين فى منطقة القناة ،حيث فقدوا الشهيدين المعروفين عمر شاهين وأحمد المنيسى .

وكان طلاب الإخوان المسلمين معروفين بدقة تنظيمهم (٣٧) ، حيث اكتسب العديد منهم خبرته التنظيمية خلال عضويته لفرق الجوالةشبه العسكرية ، وهى المجموعة الوحيدة التى استثنيت من قرار سنة ١٩٣٨ والخاص بحظر كل المنظمات شبه العسكرية . وكان بعض الطلاب أيضا أعضاء فى الجهاز الخاص السرى للجماعة ، كما كان عدد منهم من بين المتطوعين فى حرب فلسطين .

وكان أبرز قادة الإخوان المسلمين من بين الطلاب مصطفى مؤمن (٣٨) الذى كان محرضا دؤوبا ، كما كان قادرا دائما على إثارة حماس الطلاب . بينما اشتهر قادة آخرون مثل حسان حتحوت وعز الدين إبراهيم باعتبارهما منظمين مهرة . ويعرف مصطفى مؤمن بصفة خاصة بأنه الذى نقل «صوت مصر» (٣٩) إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، حيث سافر بجانب الوفد المصرى الرسمى، وهو يحمل التماسا مكتوبا بدم الطلاب يطالبون فيه باستقلال بلادهم . كما أنه اشتهر بخطابه الشهير سنة ١٩٤٦، الذى إستشهد فيه بالقرآن الكريم لتكريم شخص رئيس الوزراء اسماعيل صدقى الذى كان الإخوان على وفاق معه* وهو الاستشهاد الذى ما فتىء خصوم الإخوان يجترونه حتى اليوم ، برغم أن مصطفى مؤمن بدوره ما فتىء يؤكد أن استشهاده بالآية الكريمة لم يكن ينصب على شخص إسماعيل صدقى باشا بقدر انصبابه على الأمل فى أن يتمثل رئيس الوزراء سيرة النبى إسماعيل.

* الآية: «واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا» سورة مريم، آية ٥٤».

ج – الشيوعيون :

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الحركة الشيوعية الناشئة تحاول التأثير على الحركة الطلابية من داخلها بدلا من التأثير عليها من الخارج . فشهد العام الدراسى ١٩٤٦/٤٥ درجة عالية من النشاط الشيوعى بين الطلاب خصوصا فى كليات العلوم والطب بجامعتى القاهرة والأسكندرية، وفى كليتى التجارة والحقوق بالقاهرة. وقد لقبت كلية العلوم بالأسكندرية على وجه الخصوص باسم «الكلية الحمراء» (٤٠) .

وقد شكل الشيوعيون مجموعة منظمة بين الطلاب . كما ضمت كل من المنظمات الشيوعية المختلفة نسبة عالية من الطلاب ، وخصصت كل منها قسما طلابيا منفصلا . وكانت المنظمات الأكثر نشاطا بين الطلاب هى إيسكرا ، والحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) ، وبدرجة أقل مجموعتى القلعة والفجر الجديد .

وكان القسم الطلابى من «إيسكرا» يضم حوالى ثلاثمائة كادر تنتمى نسبة كبيرة منهم إلى أسر موسرة . وحيث أن تلك المنظمة كانت بالغة السرية فقد كان أعضاؤها من الطلاب ينتمون إسميا إلى دار الأبحاث العلمية ، وهو منتدى ثقافى أقامته المنظمة فى القاهرة كمنبر للمناقشة والحوار حول القضايا العامة وبعد ذلك أقاموا منبرا طلابيا مفتوحا هو عصبة الطلاب المصريين ، التى كان يتزعم أنشطتها عدد من الكوادر النشطة مثل جمال غالى ، وعبد المنعم الغزالى ، وسعد زهران ومحمد الخفيف، وجمال شلبى (٤١) . وقد مثل غالى العصبة فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد الطلاب العالمى . وقد أصدرت العصبة ثلاثة أعداد من مجلة سميت «صوت الطالب» ، وقد صدرت الطبعة فى حوالى خمسة إلى ستة آلاف نسخة قبل أن يصادر البوليس المجلة. فصدرت بعد ذلك مرة واحدة فى سرية. وأصدرت العصبة أيضا سلسلة من المنشورات، مثل المنشور الذى كتبه الغزالى بعنوان «نريد أن نتعلم» والذى انتقد فيه سياسة الحكومة التعليمية .

وكان للحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) أيضا قسم طلابى عريض نسبيا . وكان له نشاط فى المعاهد التعليمية خارج جامعتى القاهرة والأسكندرية خصوصا فى الأزهر، وكلية الفنون الجميلة التى كانت كلية مستقلة . وبالإضافة إلى ذلك جند القسم عددا من الطلاب السودانيين الذين كانوا بمصر فى ذلك الوقت (٤٢) . وبعكس «إيسكرا» كان أعضاء «حمتو» من الطلاب ينتمون فى الغالب إلى أسر فقيرة.

وفى سنة ١٩٤٢ تكون تنظيم صغير عرف بإسم «القلعة» ، من مجموعة صغيرة – ولكنها نشطة – من الكوادر الطلابية فى جامعة القاهرة . أما تأثير مجموعة «الفجر الجديد» على

الطلاب فقد ارتكز على تعاونها مع يسار الوفد الذى سيطر على اللجنة التنفيذية للطلاب .

وقبيل نهاية سنة ١٩٤٥ بذلت المنظمات الشيوعية محاولة لتنسيق أنشطتها بين الطلاب وعقدت لقاءات منتظمة بين «إيسكرا» و«حمتو» لهذا الغرض ، وهو الجهد الذى انعكس فى الدور البارز الذى لعبه الطلاب الشيوعيون فى انتفاضة ١٩٤٦ .

وكانت تكتيكات الطلاب الشيوعيين تتميز بالجرأة والاندفاع فى أغلب الأحيان (٤٣) . ففى إحدى المرات نجحت مجموعة منهم فى الهتاف بشعارات ضد الملك عبر راديو القاهرة أثناء إذاعته المعتادة على الهواء لدقات ساعة الجامعة. كما أنهم نجحوا إلى حد ما فى تشجيع الطالبات على المشاركة فى الأنشطة السياسية (٤٤) . وكانت أحوال الطلاب الشيوعيين تعكس حالات صعود وهبوط الحركة الشيوعية فى البلاد على وجه العموم، كما كانت تكتيكاتهم ترتبط غالبا بالصراعات العقائدية الحادة داخل الحركة الشيوعية . ففى اكتوبر ١٩٤٥ توقعت «حمتو» قيام انتفاضة طلابية مع أول أيام العام الدراسى ، فوزعت منشورا يدعو رجال الشرطة إلى عدم قمع إخوانهم المواطنين . وعندما فشلت المظاهرات فى الخروج فى ذلك اليوم (قامت المظاهرات بعد ذلك بأربعة أشهر) أدى هذا الخطأ فى التقدير بإحدى التكتلات فى داخل الحركة إلى الانسحاب وإقامة تنظيم جديد خاص به .

وقد ضغط الطلاب الأعضاء فى كل من تنظيمى «إيسكرا» والحركة المصرية للتحررالوطنى على زعمائهم من أجل الوحدة (٤٥). وعندما تحققت الوحدة فعليا، شارك الطلاب فى نشاط المنظمة الموحدة «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو) ، وحرروا القسم الطلابى من مجلتها «الجماهير» كما لعبوا أيضا دورا فى الصراعات الأيديولوجية داخل الحركة والانقسامات التنظيمية اللاحقة وقد تضمن تقرير هنرى كورييل السكرتير العام للمنظمة المسمى «خط القوى الوطنية الديموقراطية» أن الطلاب بمقدورهم أن يلعبوا دورا ثوريا بأهمية دور الطبقة العاملة فى النضال الوطنى ، والتحول نحو الاشتراكية . ويعترف أحد قادة «حدتو» فيما بعد قائلا :

«كنت أعتقد أن الطلبة يستطيعون القيام بدور كبير فى المستعمرات ، وقد تأثرت بهذه الفكرة لدرجة أننى اعتبرت أن العمال فى مصر ليسوا هم العمال الذين قال عنهم ماركس ، وأن الطلبة يلعبون الدور الأساسى» (٤٦) .

وأدى تعدد الانقسامات داخل الحركة بالإضافة إلى موقفها الذى لم يكن متفقا مع الموقف الشعبى فى حرب فلسطين ١٩٤٨، إلى انحسار نفوذها داخل الحركة الطلابية من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠ (٤٧) . إلا أنه مع انتعاش الحركة الوطنية فى بداية الخمسينيات، بدأت الحركة الشيوعية تستعيد قوتها . وفى إبريل ١٩٥١ حاولت «حدتو» إقامة اتحاد طلاب ديموقراطى، فشكلت لجنة

تمهيدية ، وبدأت حملة فى مجلتيها «الملايين» و«الواجب» ، وتم عقد اجتماع فى جامعة القاهرة تحت عنوان «مؤتمر الميثاق» بمشاركة فعالة من حدتو التى طرح ممثلوها فى المؤتمر عددا من المطالب الديموقراطية ودعوا إلى تشكيل لجان للميثاق الوطنى وبعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، شارك بعض الطلاب الشيوعيين فى الأعمال الفدائية ضد البريطانيين فى منطقة القناة . وكان بعض ضباط الجيش الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ قد تأثروا بالحركة الشيوعية من خلال وجودهم بالجامعة كطلبة منتسبين (٤٨) .

د - مصر الفتاة :

كانت مصر الفتاة أول تنظيم سياسى وطنى يقيمه ويتزعمه طلاب وخريجون شبان . وكانت دعوته السياسية الرئيسية تتعلق بالدور الذى ينبغى أن يقوم به جيل الشباب فى استعادة مجد البلاد وتحقيق استقلالها . ويرجع أحمد حسين فى مذكراته محاولة جماعته الأولى للمشاركة فى النشاط الطلابى إلى ١٩٣٠، عندما تم ترشيح زميله فتحى رضوان فى انتخابات اتحاد طلاب كلية الحقوق ، حيث: كانت دعايتنا تعتبر شيئا غير مألوف فى ذلك الوقت . لم يكن حديثنا عن النحاس والوفد ، أو عن محمد محمود والمعاهدة ، بل حتى لم يكن عن الدستور وتطبيقه .. بل كان حديثا كله تغنٍ بمصر ومجدها وضرورة إبتعاث هذا المجد .. وقد اعتبر ذلك كله نشازا» (٤٩) .

وعندما بدأ أحمد حسين وزملاؤه مشروع القرش (جمع التبرعات من المواطنين) لمساندة الصناعة المحلية، اتهمهم الوفد بمحاولة صرف انتباه الطلاب عن السياسة، وكان الطلبة الوفديون فى العديد من المدارس يمنعون زملاءهم الطلاب من التطوع للعمل فى المشروع (٥٠).

ومع ذلك كانت مصر الفتاة منظمة «سياسية» واضحة منذ أن أنشئت فى ١٩٣٣. ففى فترة زمنية قصيرة للغاية نجحت فى أن تجتذب عددا من طلاب الجامعة والمدارس الحكومية والخاصة والأزهر. وفى ١٩٣٤ كان الطلاب يشكلون ٨ ر٤٠٪ من عضويتها، وأصبحت بصورة سريعة مركزا لحشد الشباب. فكما لاحظ مسئول بريطانى كان يعمل بمصر فى ذلك الوقت «أن هذه المنظمة الناشئة قد جلبت على نفسها عداوة الوفد ، الذى كان بالطبع حريصا على ألا يرى جماهير الطلاب تفلت من سيطرته» (٥١) . كما كانت فرق «ذوى القمصان الخضر» التابعة لمصر الفتاة - والتى تكونت أساسا من الطلاب - مسئولة بصورة كبيرة عن تحريض الوفد على إنشاء فرق «ذوى القمصان الزرق» الخاصة به .

وقد لعب طلاب مصر الفتاة دورا رئيسيا فى الانتفاضة الطلابية عام ١٩٣٦/٣٥ . حيث ساعدت الدعاية المبكرة لحركة مصر الفتاة على خلق مناخ الاستياء العام الذى أدى إلى

الانتفاضة ، الأمر الذى اعتبره أحمد حسين «انتصارا لروح مصر الفتاة»(٥٢). وكان طلاب مصر الفتاة– بقيادة نور الدين طراف (٥٣) ، وإبراهيم شكرى وآخرين (٥٤)– فى طليعة المعارضة الطلابية للوفد. وفي تقرير لوزارة الداخلية جاء أنه «من المحتمل أن يؤدى ارتباط طلاب الجامعة بأعضاء مصر الفتاة بهذا الشكل، إلى أن ينضم عدد كبير من هؤلاء الطلاب إلى الجماعة» (٥٥) .

وشارك الطلاب أعضاء مصر الفتاة فى أول حملة دولية لأحمد حسين ، حيث طبع الطلاب من كلية الطب كتيبا من خمسين صفحة يضم صورا فوتوغرافية لقتلى وجرحى الاضرابات ، وقد أرسلت نسخة من هذا الكتيب إلى رئيس المنظمة فى لندن لاستخدامها فى التشهير ببريطانيا التي سافر إليها وزميله فتحى رضوان .

وفي ١٩٣٧ خاض مرشحو مصر الفتاة انتخابات اتحاد الطلاب بنجاح ونالوا أغلبية المقاعد في كل من معقلى الوفد فى كليتى الحقوق والآداب ولكن انتصارهم لم يعمر طويلا، حيث استعاد الوفد تفوقه في السنة التالية وبعد حل مصر الفتاة فى ١٩٤١، ارتبطت أنشطتها القليلة المسجلة في تلك الفترة بالطلاب بشكل أساسي. فقد جاء فى مذكرة وردت إلى السفارة البريطانية من القسم المخصوص بوزارة الداخلية أن أعضاء مصر الفتاة بالأزهر قد وزعوا منشورا تحت عنوان «إلى الشباب الأزهرى» يتهم النحاس باشا بحكم البلاد كديكتاتور ويطالب باطلاق سراح أحمد حسين وآخرين(٥٦). وكان أعضاء مصر الفتاة المفرج عنهم والذين اعتبرهم القسم المخصوص «خطرا على الأمن العام» عبارة عن محاميين إثنين ، وطباع، وستة من طلاب الجامعة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، استأنف أحمد حسين نشاطه عقب خروجه من السجن مركزا اهتمامه على الطلاب. وقد نقل تقرير من بوليس القاهرة إلى السفارة البريطانية، أن خطبه أصبحت «معادية للبريطانيين بصورة أوضح» وأنه كان يطالب الطلبة «بمضاعفة جهودهم والاستعدادللعام الدراسي» (٥٧). وفي مقال له بعنوان «الثورة ..الثورة» نادى بأن «الثورة آتية لا ريب فيها، وموعدنا نوفمبر أو ديسمبر حين تفتح الجامعات ويعود الطلاب، وتتكتل هذه الجموع الممثلة للشعب، جيوش من الطلبة هم الذين سيشعلون نيران الثورة كما أشعلوها دائما فى كل تاريخ مصر» (٥٨) .

وقد لعب طلاب مصر الفتاة دورا بارزا فى تغطية الجدران فى المدن الرئيسية بشعارات مناهضة للانجليز (٥٩). كما شاركوا فى حملة العداء لكل ما هو أجنبي، حيث كانوا يقومون علنا بحرق الكتب المطبوعة بلغات أوربية. وبرغم صغر حجم تنظيمهم الطلابى إلا أنه كان بمقدروه احداث قدر من الإضرابات يفوق حجمه التنظيمي .

ومع منتصف الأربعينيات كانت مصر الفتاة قد فقدت الصلة إلى حد كبير بالتيار العام فى الحركة الطلابية ، ولم تستعد بعض قوتها إلا فى أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات بعد أن أصبحت «الحزب الاشتراكى» إلا أنها لم تكن بأى شكل قوة مهملة داخل الحركة الطلابية .

هـ - التجمعات الأخرى :

لا تعنى حقيقة أن الجامعة كانت تشكل معقلا لكل من الوفد والقوى السياسية الناشئة غير الممثلة فى البرلمان ، إن الأحزاب البرلمانية المعارضة للوفد لم تكن ممثلة أيضا داخل الحركة الطلابية . لكن الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى قد خرجت إلى الوجود نتيجة للانقسامات داخل قيادة الوفد ، وهذه الانقسامات لم يكن لها تأثير كبير على الجماهير الموالية للحزب ، بما فى ذلك الطلاب . فبينما انضم العديد من الطلاب إلى المنظمات الجديدة، لم يخرج من الوفد لينضم إلى الأحزاب المنشقة عنه إلا نفر قليل .

فقد انشقت أقلية صغيرة للغاية من الطلاب عن الوفد لتنضم إلى حزب الأحرار الدستوريين فى ٢١ - ١٩٢٢ ، هذا برغم أن قيادة الأحرار كانت تضم عددا من المثقفين البارزين ومن أساتذة الجامعات وبرغم شعبية زعيمهم محمد محمود باشا بين بعض الطلاب إبان انتفاضة ١٩٣٦/٣٥. فالوفد كان ما يزال قويا كممثل للأمة وللوحدة الوطنية قبل حصول مصر على الاستقلال الاسمى. ويبدو أن الانشقاق السعدى سنة ١٩٣٨/٣٧ قد ا جتذب منشقين أكثر، وربما يكون ذلك بسبب انتماء قيادته إلى الطبقة الوسطى فى المدن. فبينما كان الأحرار الدستوريون يعتبرون ممثلين لكبار ملاك الأراضى، كان من الأسهل على السعديين التأثير على أعضاء من طبقتهم بما فى ذلك الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحزب السعدى كان يقوده زعماء سابقون للوفد كانوا يتمتعون بالشعبية ، وكانت لديهم صلات مع بعض العناصر فى الحركة الطلابية. وربما جذب انشقاق عام ١٩٤٣/٤٢- الذى نشأ عنه حزب «الكتلة الوفدية» - عددا قليلا من المنشقين بسبب النفوذ الشخصى لزعيمه وسكرتير عام الوفد السابق مكرم عبيد باشا .

أما الحزب البرلمانى الوحيد الذى لا يرجع وجوده إلى انشقاق عن الوفد فكان هو الحزب الوطنى الذى سبق وجوده وجود الوفد نفسه . وكان دور الحزب الوطنى فى الحركة الطلابية يتضاءل بما يعكس إطراء ضعف الحزب نفسه. فبرغم أن منحاه الوطنى المتشدد[٦٠] قد اجتذب عددا من الطلاب، ومنهم عدد من الطالبات [٦١]، إلا أن الحزب لم يحقق انتشارا واسعا بين الطلاب. ومع ذلك كان تأثيره بينهم أقوى مما يوحى به حجمه كحزب، وهو ما يرجع بالأساس إلى صلابة موقفه الوطنى المتمثل بشعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» [٦٢]. ونظرا لعداء الحزب التقليدى للوفد وعدم ثقته نسبيا فى النظام البرلمانى ككل فقد شكل جزءا من المعسكر المعادى للوفد داخل صفوف الحركة الطلابية .

كما كان هناك العديد من التجمعات الثانوية الأخرى فى الجامعات التى كان بعضها منظما

فى أشكال سياسية (٦٣)، بينما انشغل البعض الآخر باهتمامات نوعية متعددة (دينية (٦٤)، وفنية، ورياضية.. وهلم جرا) . كما كان هناك أيضا عدد من الجمعيات الإقليمية مثل جمعيات الطلبة أبناء الصعيد وأبناء محافظة المنوفية ...إلخ وقد لعبت كل هذه التجمعات أدوارا تابعة لواحد أو أكثر من التيارات الرئيسية داخل الحركة الطلابية بالإضافة للدفاع عن مصالحها النوعية الخاصة .

وبالإضافة لذلك ، كان هناك تجمعان متميزان آخران داخل الحركة الطلابية ، وهما طلاب المدارس الثانوية من ناحية وطلاب الأزهر من ناحية أخرى وهذان لم يكونا فى حد ذاتهما تجمعين سياسيين بالتحديد ، ولكن تغلغل كل التيارات السياسية داخلهما جعلهما يمثلان تربة تمد كل من المعسكرات الرئيسية داخل الحركة الطلابية بالمجندين .

وطلاب المدارس الثانوية هم الذين بدأوا النشاط الطلابى السياسى فى مصر . فكما يذكر فون جرونباوم : «كان طلبة المدارس الثانوية فى أغلب الأحيان هم مصدر الإضرابات منذ ما قبل إنشاء الجامعة . وكان أول أعمال شغب ضخمة من هذا النوع هو تدمير مبنى هيئة تحرير جريدة المقطم ، والذى قام بتنفيذه طلاب تحت توجيه الزعيم الوطنى مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) فى ١٨٩٣». (٦٥)

كما ساند طلبة المدارس الثانوية أيضا حملة الحزب الوطنى لإقامة برلمان فى مصر عند بداية القرن . وعندما أعلن البريطانيون من طرف واحد وضع مصر تحت الحماية فى ١٩١٤ «تحولت كلا مدرسة فى القطر إلى مركز للدعاية المعادية لبريطانيا» .(٦٦)

وأصبحت المدارس الثانوية مسرحا للسياسة الحزبية أيضا، وكانت بعض المدارس مثل مدرستى الخديوية والخديو إسماعيل معروفة بأنها مراكز للنشاط الطلابى فى القاهرة . وقد شكا أحد رجال التعليم من أنه قد: «انقلب الوضع، فأصبح تلاميذ المدارس هم الذين يتحكمون بالقوة فى كثير من أمورها من جراء تدخل السياسة والحزبية بين جدرانها، حتى صرنا نسمع صوت التلميذ فيما يتعلق بالتعديلات والتغييرات أكثر من صوت المدرس والناظر! ».(٦٧)

وكان طلاب المدارس الثانوية يمثلون المصدر الأساسى خارج الجامعات لتجنيد أعضاء الأحزاب الشباب . إلا أن حماس أغلبية هؤلاء الطلاب لحزب الوفد (وإليهم يرجع صك شعار «يحيا الوفد .. ولوفيها رفد») كان يحد منه نفوذ أساتذتهم وناظرى مدارسهم سواء من كانت لهم ميول سياسية مختلفة ، أو من اختاروا إطاعة أوامر الحزب الموجود فى الحكم. وتكمن أهمية الدور الذى لعبه طلاب المدارس الثانوية داخل الحركة الطلابية أيضا فيما لهم من وزن عددى كان يمنح الإضرابات والمظاهرات التى يشاركون فيها مظهر الضخامة والقوة.(٦٨)

وكان لطلاب المدارس الثانوية أهمية أيضا فى منح الحركة الطلابية قاعدة جغرافية أوسع . فبينما تركز طلاب الجامعات فى القاهرة والأسكندرية، كان طلاب المدارس الثانوية منتشرين فى شتى أنحاء البلاد (٦٩). ففى ١٩٤٧ أرسل الوكيل القنصلى البريطانى فى الفيوم تقريرا إلى السفارة جاء فيه: «إن كل المظاهرات التى حدثت فى الفيوم قام بها تلاميذ المدارس وحدهم وهم غافلون ومضللون تماما ، وفى قيامهم بالتظاهر إنما يقلدون فقط طلاب القاهرة» (٧٠) . كما توقع الوكيل القنصلى فى سوهاج أنه : «إذا حدثت أية اضطرابات فستجىء من تلاميذ المدارس ، ومعظمهم لا يعرف السبب الذى يتظاهر من أجله» (٧١) .

وعندما طرح اقتراح بأن تقوم الحكومة بمنح طلاب المدارس الثانوية تدريبا عسكريا اعتبرت دوائر السفارة البريطانية : «فكرة تدريب طلاب المدارس الثانوية على حمل السلاح فكرة خطرة ، حيث إنها تعد عقول الطلاب الصغار لاستخدام الأسلحة التى تدربوا عليها فى الأوقات الحرجة» (٧٢). وقد حدث فعلا أن شارك عدد من طلاب المدارس الثانوية فى الأعمال الفدائية فى منطقة القنال، وهاجمت مجموعات متفرقة منهم الجنود البريطانيين للاستيلاء على السلاح .

أما المجموعة الثانية المتميزة داخل الحركة الطلابية فكانت تتكون من طلاب مدارس ومعاهد وكليات الأزهر. وكانت الأحزاب السياسية المختلفة قد نفذت إلى الأزهر، خاصة تلك التنظيمات ذات التوجه الدينى مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين. ولكن تأثير هذه التنظيمات فى الأزهر كان أضعف منه فى المؤسسات التعليمية المدنية ، حيث بقى الأزهر بالأساس معقلا للاتجاهات الدينية والسياسية المحافظة .

وعندما حاول «ذوو القمصان الخضر» من مصر الفتاة ، «وذوو القمصان الزرق» من الوفد مد تنظيماتهم إلى الأزهر قوبلوا برفض معظم الطلاب. حتى إن طلاب الأزهر وجهوا احتجاجا إلى الملك ضد ذوى القمصان الزرق . ووقعت صدامات عنيفة بين الفريقين فى أكتوبر ١٩٣٧، عندما هاجم حوالى ألف من الطلاب الأزهريين مخيمين لذوى القمصان الزرق بالقرب من الأزهر فأحرقوهما ودمروهما تماما.

وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ شاركت مجموعة من طلاب الأزهرفى مظاهرة كانت تهتف بإسم قائد القوات الألمانية المتقدمة نحو الأسكندرية قائلة «إلى الأمام.. يا روميل» (٧٣). وبعد أن فرض البريطانيون وزارة وفدية لحكم البلاد بعد ذلك بيومين، تظاهر حوالى ثلاثة آلاف منهم لمعارضتها ووزع المتظاهرون مذكرة على البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى القاهرة، أثارت غضب النحاس باشا الذى طلب من شيخ الأزهر تهدئة طلابه. وعندما اعترفت حكومة الوفد بالاتحاد السوفيتى فى ١٩٤٣، تظاهر طلاب الأزهر ضد هذا الإجراء. وفى يناير ١٩٤٤ أعلنوا

الإضراب احتجاجا على زيارة لمصركانت متوقعة فى ذلك الحين من مفتى الإتحاد السوفيتى [٧٤]. وعلى ذلك، فإن موقع طلاب الأزهر داخل الحركة الطلابية كان عموما فى المعسكر المعارض للوفد، وأقرب إلى صف الملك .

٣) العلاقات الداخلية بين القوى الطلابية :

إبان الانتفاضة الطلابية فى ٣٥ /١٩٣٦ صنف تقرير لوزارة الداخلية الطلاب إلى قطاعين: الأول يتكون من مؤيدى الوفد ، والثانى من عناصر وطنية مختلفة [٧٥]. وقد ثبت أن هذا الإنقسام داخل الحركة الطلابية هو نوع من الانقسام الدائم. ففى ١٩٣٧ كانت هناك صدامات عنيفة بالشوارع بين مؤيدى ومعارضى الوفد. وقرب نهاية الحرب العالمية الثانية استقطبت القوى الطلابية مرة أخرى حول طرفين متنافرين: الطلاب الوفديون بالتحالف مع الشيوعيين حديثى الظهور على الساحة، ومعارضوهم من الاخوان المسلمين الذين أقاموا تحالفا تكتيكيا مع مصر الفتاة ، والحزب الوطنى وأحزاب الأقلية الأخرى .

وكان معسكر «اليسار» يتمتع بعدد من عناصر القوة. أولا: كان الوفد تاريخيا يحظى بشعبية ضخمة تتبدى فى اتساع عضويته بين الطلاب، والتى أعيد تنظيم نشاطها تحت الزعامة الراديكالية لمصطفى موسى. وثانيا: كان اليساريون يتمتعون بميزة القدرات الفكرية والتنظيمية لدى الطلاب الشيوعيين وخاصة كفاءتهم فى صياغة برنامج سياسى يتجاوز الشعارات العامة. وثالثا كان هناك احتياطى من تأييد كتلة ضخمة من الطلاب المستقلين الذين وإن كانوا غير متفقين مع تجمعات سياسية محددة ، إلا أنهم كانوا فى غالبيتهم متعاطفين مع الأهداف العامة للوفد. أما نقط الضعف الرئيسية لدى اليسار فكانت تكمن فى رفض قيادة حزب الوفد السماح لطلابه بالتصرف بأى درجة من درجات الاستقلالية [٧٦] وكذلك فى الانقسامات الداخلية فى صفوف الشيوعيين. وبشكل عام ، فإن خصوم اليسار قد وضعوه موضع الدفاع، مستغلين فقدانه للتماسك التنظيمى الذى توافر لقيادة خصومه ألا وهم الإخوان المسلمون.

وكانت عناصر القوة الأساسية لهؤلاء الخصوم تكمن فى كونهم تحت قيادة هيئة غير برلمانية محكمة التنظيم وذات هدف محدد هو تغيير النظام السياسى فى البلاد ككل. وبرغم أن مصر الفتاة قد كانت لها الريادة فى خلق ذلك التجمع فى منتصف الثلاثينيات إلا أنه كان عند منتصف الأربعينيات تحت قيادة، بل وهيمنة الإخوان المسلمين الذين كانوا يتمتعون بشعبية متزايدة [٧٧].

وقد كان لدى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى إتفاق عريض حول عدة قضايا: كراهيتهم للوفد ، ومفاهيمهم الإسلامية ، بالإضافة إلى موقفهم المناوىء للنظام

البرلماني . لكن عناصر ضعف المعسكر كانت تتمثل في الانقسامات التي كانت تظهر فيما بينهم (٧٨) ، وفي التنافس فيما بينهم على كسب الطلاب غير الوفديين ، وفي نزوع الإخوان المسلمين بصفة خاصة إلى العمل بصورة مستقلة وبدون أى اعتبار لحلفائهم .

وقد اصطدم المعسكران سياسيا، كما اصطدما في بعض الأحيان صدامات بدنية. وشهدت سنة ١٩٤٦ أسوأ صدام بينهما، داخل وخارج الجامعات (٧٩). وفي تبرير هذا الأمر أفاد محمد فريد عبد الخالق مسئول الطلاب وعضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين وقتها بما يلي: «كان لدى الإخوان الرغبة في تفادى الاحتكاك المباشر ، لكن كانت هناك اعتداءات من الآخرين فاضطررنا للرد.. ودليل ذلك أن الوفد هو الذى كان يخسر ، والإخوان هم القوة الجديدة التي تجتذب أنصاره، فكان يعتدى وكنا نرد الاعتداء .. لم تكن علاقة الإخوان بالوفد علاقة تنافس، وإنما علاقة قوة قديمة بقوة جديدة» (٨٠) .

حقيقة إن الوفد كان في ذلك الوقت قوة متداعية ، وكان منهج الإخوان المسلمين بشكل عام رافضا التورط في مواجهات سابقة لأوانها. إلا أن هذا لا يعفى الإخوان من المسئولية عن مثل هذه المواجهات، حيث أنه من صميم طبيعة قتال الشوارع إنه لا يمكن التمييز بدقة بين المعتدين والضحايا. كذلك فقد كان الإخوان المسلمون في أكثر من مناسبة حريصين على استعراض قوتهم العددية بصورة استفزازية .

لكن العلاقة بين الإخوان والشيوعيين تبدو أسوأ العلاقات جميعها (٨١). حيث كانت عبارة عن مواجهة بين قوتين ناشئتين لم تجدا أية فرصة للمصالحة. وقد أقر محمد فريد عبد الخالق بأنه: « بالنسبة للشيوعيين.. بطبيعة الفكر الماركسي كان أمر التعاون معهم في الميدان السياسي غير متقبل للخلاف المبدئي بين الفكر الإسلامي والفكر الشيوعي.. كذلك لم يكن الشيوعيون شركاء أمناء، بل كانوا يركبون الموجة » (٨٢) . وطبقا لما يرى الدكتور حسان حتحوت وهو أحد الطلاب النشطين من الإخوان في تلك الفترة، فإن الحركة الطلابية المصرية قد فشلت في أمرين أساسيين: «الأول أنه كان فيها مكان لطائفة من المنتفعين والإنتهازيين (طلاب الأحزاب)، الثاني أنها كانت الشباك الذى دخلت منه الشيوعية إلى مصر» (٨٣). ويؤكد ممثلو الاخوان على الدور المحدود الذى لعبه خصومهم الشيوعيون: «لقد كانت قيادة الجامعة والحركة الطلابية عامة إسلامية .. وإن اشترك فيها قلة من الشيوعيين للتهريج وما يمكن أن يسمى كسبًا أو تسجيلاً موقف» (٨٤) .

وقد ندد الشيوعيون أيضا بالإخوان المسلمين وإعتبروهم فاشيين، ورجعيين، وعملاء لبريطانيا، ومراهنين على القصر ، وأدوات في يد حكومات الأقلية، ومتاجرين بالدين. كما اتهم

الشيوعيون الإخوان بأنهم إرهابيون، وكانت «الجماهير» (مجلة حدتو) هى أول من اقترح ضرورة حل تنظيم الإخوان المسلمين . وقد وصف منشور شيوعى سرى صدر باللغة الإنجليزية انتخابات اتحاد الطلاب بجامعة القاهرة فى العام الدراسى ١٩٤٨/٤٧ بما يلى: «لقد تم خوض المعركة الانتخابية بضراوة. وقد توقعت السلطات فوز الإخوان المسلمين الفاشست، وقد بنى الفاشيون الصغار الحملة الانتخابية على تسجيل أسماء الطلاب المصريين فى الفرق المعادية لليهود، وعلى إبعاد الطالبات عن مجلس اتحاد الطلاب... بينما انصبت حملة الوفديين والتقدميين على النضال ضد الإمبريالية بشكل عام بداية من مصر، وعلى تسديد مصروفات الطلاب الفقراء من مخصصات الاتحاد، وإزالة كردون البوليس الواقع حول الجامعة» (٨٥) .

كان الإخوان المسلمون والشيوعيون بلا ريب أكثر التيارات حيوية داخل الحركة الطلابية. بحيث إنهما لو كانا قد اتفقا معا لكان مسارالحركة الطلابية قد تغير كلية . وبرغم أن الخلافات المبدئية بين الإثنين قد منعت أى تعاون وثيق بينهما ، إلا أن المصدر الأساسى لعداوتهما كان ذا طبيعة عملية بدرجة أكبر .

كانت كل من المجموعتين تمثل قوة جديدة تهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى النظام السياسى (٨٦) وتتنافس أساسا على اجتذاب نفس القطاع من السكان ، وهو بالتحديد الطبقة الوسطى من سكان المدن . وكانت علاقة كل من المجموعتين بالقوى الأخرى على الساحة السياسية لا تقوم بالضرورة على الاتفاق فى المبادىء . إذ إن الإخوان المسلمين لم يترددوافى التحالف مع أدنى الحكومات شعبية عندما وجدوا أن ذلك يحقق لهم مصلحة تكتيكية . كما أن الشيوعيين بدورهم لم يترددوا فى التحالف مع الوفد إبان فترة انهياره وعندما كان يسيطر عليه كبار ملاك الأراضى الزراعية الرافضين لفكرة إجراء إصلاح اجتماعى.كما لم تكن هناك فروق تذكر بين الإخوان والشيوعيين من حيث الطبقة الاجتماعية المشكلة لمعظم عضويتيهما. ومع تنامى قوة الحركة الوطنية فيما بين ١٩٥٠ و١٩٥٢ ألغى قطاع كبير من الحركة الشيوعية تهمة «الفاشية» وطالبوا بجبهة وطنية مع الإخوان المسلمين .

وفى أثناء المواجهة بينهما حافظ طلاب المعسكرين على بعض الجسور المفتوحة فيما بينهما بخصوص عدد من النقاط. (٨٧) فعندما اغتيل رئيس الوزراء السعدى أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥، ألقى القبض على الطلاب النشطين من مختلف الاتجاهات. ومن ثم فقد التقوا فى السجن ، حيث تناقشوا فى أمر التنسيق بين أنشطتهم داخل الحركة الطلابية بعد الإفراج عنهم (٨٨). شهد صيف ١٩٤٥ استمرار هذه النقاشات بين كل الاتجاهات الطلابية تقريبا. وفى بعض الأحيان كانت هناك علاقات ود قوية بين الوفديين والإخوان (٨٩)، وحتى بين الشيوعيين والإخوان كانت هناك حوارات إبان الدعوة إلى الجبهة الوطنية (٩٠) .

كانت القضية المبدئية التى اجتذبت العسكرين الطلابيين معا هى موقفهم المشترك من مسألة الاستقلال الوطنى. [٩١] حيث كانت المطالب الوطنية مثل إجلاء القوات البريطانية، وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، هى الأهداف المشتركة بين كل الإتجاهات. ولذا شارك الجميع فى المظاهرات «حتى بدون ترتيب مسبق» [٩٢] .

وباستثناء هذه المساحة من الاتفاق ، فإن الحركة الطلابية قد انقسمت على نفسها فى كل قضية ، ولم تحقق وحدة تنظيمية ، أو تخلق قيادة موحدة . فادعى كل من التجمعين السياسيين بأحقيته فى تزعم الحركة بدلا من الآخر. وسيطر هذا الصراع على نشاطات الحركة وحتى بعد مرور سنين طويلة لم يبد أحد من القيادات الطلابية فى ذلك الوقت تقديرا يذكر للدور الذى لعبه فى الماضى خصومه السياسيون وبذلك يتأكد ما لاحظه مبكرا السفير البريطانى سيرمايلز لامبسون حين قال فى ١٩٣٦: «إذا ترك الطلاب وشأنهم ، فسوف يقعون مع بعضهم البعض ويتفرقون» ! [٩٣] .

الهوامش

(١) حول المرحلة المبكرة من النشاط الطلابي في مصر انظر على سبيل المثال :

محمد أبو الإسعاد ، السياسة التعليمية تحت الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٢٤٤ - ٢٦٤ .

٢) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٧٧ .

(٣) FO (Forign Office) , 407/219, no-31 (1936) Lampson to Eden

انظر كذلك : شفيق إبراهيم مرشاق ، يوميات ثورة ١٩٣٥ ، الوفد ، ١٤/١١/١٩٨٥ .

(٤) كتب الجراحي خطابا بدمه إلى رئيس الوزراء البريطاني قبل أن يموت. وقد حفظت ذكراه الأغنية الشعبية «عبد الحكم رفع العلم».

(انظر صلاح عيسى ، والجروح قصاص ، الأهالي ، ٦أكتوبر ١٩٨٢) .

كما كان على طه عفيفي الذي توفي في ١٥ نوفمبر من الضحايا الطلاب الذين خلدوا أيضا ، حيث كان إحدى الشخصيات الرئيسية في رواية نجيب محفوظ «القاهرة ٣٠» والتي تحولت إلى فيلم سينمائي. (انظر أيضا : صلاح عيسى ، «عبد الحكم رفع العلم» ، الشباب عدد (١)، ٥ ديسمبر ١٩٧٢. وانظر كذلك شهادة الدكتور لويس عوض مشاركة في مظاهرات نوفمبر ١٩٣٥: أدب ونقد: عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٦٤- ٦٥).

(٥) FO 407/219 , No .31 (1936) .

(٦) عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، (ج٢) مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٩و ١٩٥١، ص ٢٠٢. انظر كذلك: حافظ محمود ، ثورة شباب سنة ١٩٣٥، الجمهورية ، ١٢/١١/١٩٨٧ .

(٧) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية (ج١) مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥١ ، ص ٣٨٤ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

(٩) FO 407/219 no.31 (1936).

(١٠) FO 141,618 (1935) " Students : Political Activities and strike.

(١١) كان أحمد حسين زعيم مصر الفتاة يعد هذه الانتفاضة الطلابية «انتصاراً لروح مصر الفتاة» (انظر أحمد حسين، "إيماني"، مطبعة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٣٤) . وقد أشار إليها حديثا باعتبارها «الأثر المباشر لجهاد مصر الفتاة» حيث أن العديد من قيادات الانتفاضة ، كما أن شهداءها الأوائل ، كانوا من بين أعضاء منظمته. (أحمد حسين، مذكرات ، الشعب ، ١٨ أغسطس ١٩٨١). انظر كذلك: سامي حكيم، مصر الفتاة بين عيد الجهاد عيد الشباب، الشعب، ١٥/ ١١/ ١٩٨٨.

(١٢) مع انتشار التنظيمات شبه العسكرية بين الطلاب ، لاحظ «بشتلى أفندى» أن «الطلاب في مصر يقرأون الصحف جيدا، ولاشك أن الدعاية الإيطالية في صحف مثل الأهرام والبلاغ كان لها أثرها عليهم مما شجعهم على تشكيل جماعات على أسس فاشية» .

(١٣) Marius Deeb ,op. cit. , p . 63 - 4

(١٤) صلاح عيسى ، حكايات من مصر، الوطن العربي ، بيروت ، ١٩٧٣ ،ص٢٧١ .

(١٥) في ١٩٣٦ كان الطلبة المناهضون للوفد يزعمون أنهم يتمتعون بتأييد ٧٠٪ من الطلاب . بينما كان سير «مايلز لامبسون» يرى أن «نسبة ٣٠٪ هي الأقرب إلى الصحة» .
(Fo 141,543 (1936), Students : Political Activities and strikes).

(١٦) FO 407/219, no . 31 (1936)

(١٧) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ٣٧ – ١٩٤٨ (ج١)، الوطن العربي، بيروت ١٩٧٣، ص ١٧٢. وقد كتب كيلى إلى إيدن أن «الوفد يحس فعلا الآن بالحد الآخر للسلاح الذى اصطنعه بنفسه. فالطلاب الذين ظل الوفد يربيهم طويلا لمعارضة السلطة ، يبدو أنهم يسعون الآن حثيثا لتشكيل معارضة تكون مستعدة لمعارضة الوفد نفسه وهو في الحكم»
(FO 407/221, no.107 (1937),Lampson to Eden .) .

(١٨) رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٨ : شكل الكتيبة الأولى «محمد بلال» الطالب بكلية الطب من زملائه بالكلية. أنظر: سامي صبرى، مات الدكتور محمد بلال، الوفد، ٣/ ٥/ ٨٨ وإبراهيم يونس، سقط بلال في ساحة الشرف، الوفد، ٤/ ٥/ ١٩٨٨.

(١٩) FO 141,543 (1936) .

(٢٠) نفس المرجع .

(٢١) مقابلة مع عبد المنعم الغزالي (إبريل ١٩٧٩) . وشهد الغزالي بأن كل الوسائل- بما فيها الأموال، والعنف- استخدمت لفرض ياسين سراج الدين كرئيس للطلاب الوفديين بدلا من حافظ شيحة . وكان الأخير يحظى بمساندة الزعيم الفعلي للطلاب الوفديين، مصطفى موسى، الذى أصبح بعد ذلك الزعيم الرسمى لعدة سنوات. وكان موسى أشهر زعيم طلابى في ذلك الوقت، وقد انتخب عضوا بالبرلمان عن دائرة باب الشعرية بالقاهرة بينما كان لا يزال طالبا .

(٢٢) مقابلة مع الغزالي .

(٢٣) FO 141/1077 (1946) ," Polical Sitution"

(٢٤) مقابلة مع محمد فريد عبد الخالق (أغسطس ١٩٨١) .

انظر أيضا : حسن البناء «الإمام الشهيد حسن البنا يتحدث إلى شباب العالم الإسلامى» ، الطبعة الأولى (دار القلم ، دمشق وبيروت ١٩٧٤) .

(٢٥) زكريا سليمان بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٩، صـ ٣٠٩.

(٢٦) Fo 141, 1077 (1946)

(٢٧) بيومى ، الإخوان المسلمون، ص ٢٧١ و Jean and Simonne Lacouture, Egypt in Transition (Methuen, London, 1958), p. 247.

وقد أرجع اسحق موسى الحسيني نجاحهم المحدود نسبيا في الأزهر إلى فشلهم في معالجة الأزمة الروحية القائمة ومخاطبة العقل السني المتعلم.

(Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethern: The Greatest of Modern Islamic Movements, (Khayat's College Book Cooperative, Beirut, 1956), p106.

(٢٨) مقابلة (كتابية) مع د. حسان حتحوت (سبتمبر ١٩٧٩) وفي لقاء له مع مجموعة من طلاب الجامعات عام ١٩٣٧، تذكر البنا أمام الطلاب «اللحظة المباركة» التي جلس فيها مع ستة من زملائهم منذ أربع سنوات لمناقشة واجبات طلبة الجامعات تجاه الاسلام وذكر لهم أنه مع نهاية السنة الثانية أصبح هؤلاء الستة أربعين طالبا.. وعند نهاية الثالثة كانوا ثلاثمائة، وفي ذلك العام «١٩٣٧» وهو الرابع كانوا يتزايدون ولايتناقصون.

(حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي بيروت صـ ٢٢٩ - ٢٣٠).

(٢٩) Husaini , Moslem Brethern, pp. 106-7

(٣٠) وفقا لمايذكر عبد الخالق ، فإن انخراط الإخوان المسلمين في المعارك السياسية في السنوات التالية للحرب مباشرة، تجاوز ماكانوا يعتزمونه في البداية، حيث كانوا ينتوون التريث إلى أن ينجحوا في خلق جيل جديد يربى على التعاليم الاسلامية. واضطرهم احتدام الصراع الوطني إلى ذلك الانخراط المتزايد (مقابلة).

(٣١) مقابلة مع الدكتور حسان حتحوت.

(٣٢) تقدير صلاح عيسى الذي بناه على دفاع أحمد حسين عن الإخوان المسلمين أمام القضاء بعد حل الجماعة على يد حكومة النقراشي عام ١٩٤٨. (الهدف، ٢٣ يونيو ١٩٧٧).

(٣٣) تقدير عبد العظيم رمضان الذي بناه على تقرير أعده نائب رئيس جماعة الجوالة بالإخوان المسلمين حول الأنشطة الكشفية. (عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية، جـ ١ صـ ١٢٧).

(٣٤) رفعت السعيد ، حسن البنا: متى وكيف ولماذا؟ مكتبة مدبولي ، القاهرة، ١٩٧٧، صـ١٤٤.

(٣٥) l AcOuture, Egypt in Transition, P. 247.

وقد أشار أستاذ بريطاني يعمل في مصر إلى أن هذا التقدير يعد «ادعاء مبالغا».

A.J. Craig, Egyptian Students, Middle East Journal, VO. 7 NO.3 (1953), P. 24.

(٣٦) Husini, P. 66.

وكانت النتيجة وفقا لما ورد بعدد ١ ديسمبر من صحيفة «نيويورك تايمز» كالتالي:

١١/١٣ في كلية العلوم

٩ / ١٢ في كلية التجارة

٨ / ١٥ في كلية الطب البيطري.

(٣٧) مقابلة مع د. حتحوت وعبد الخالق.

(٣٨) طبقا لأحد ملفات السفارة البريطانية « ذكر أحد العملاء أن مؤمن رجل يزيد عمره على ثلاثين عاما، ورغم أنه كان متخرجا في كلية الهندسة ، إلا أنه يصنف باعتباره طالبا لأنه طلاب قسم الصحافة بالجامعة» (Fo 141, 1187 (1947), Political Situation وقد فصل مؤمن من الإخوان المسلمين مع نهاية

عام ١٩٥١ بسبب مطالبته بتحولها الى منظمة ديموقراطية (عبد العظيم رمضان، الهدف، ٩ ديسمبر ١٩٨٠).

(٣٩) انظر كتابه: «صوت مصر»، مطبعة الكتاب العربي، القاهرة ١٩٥١.

(٤٠) رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، صـ ٢٦٥. وقد زعم تقرير للسفارة البريطانية أن الشيوعية كانت تنتشر بسرعة فى كلية التجارة حيث كان أحد الأساتذة الماركسيين يقوم بتجنيد الطلاب سرا. كما زعم أيضا أن الطالبات بكلية الآداب ينزعن نحو الشيوعية (انظر: د. محمود متولى مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٧٩، صـ ٥٠).

(٤١) رفعت السعيد، المنظمات اليسارية...، صـ ٣٢٢ ، ومقابلة مع سعد زهران (سبتمبر ١٩٨١) والغزالى، وكانت منظمة «إيسكرا» أيضا تضم عددا من الطالبات ، من بينهن فاطمة زكى وثريا أدهم ، ولطيفة الزيات.

(٤٢) رفعت السعيد، والمنظمات اليسارية، صـ ٣٤٨ - ٣٥٠. عندما أغلقت جامعة الخرطوم عام ١٩٤٦، سافر العديد من الطلاب السودانيين إلى مصر. وكان من بينهم بعض الذين أصبحوا فيما بعد من القيادات البارزة فى الحزب الشيوعى السودانى، ومنهم سكرتيره العام عبد الخالق محجوب. انظر:

Sal,h El Din El Zein El ,Tayeb, The Students Movement in the sudan 1940 - 1970, Khartoum University Press, 1971, p. 40 - 1.

(٤٣) مقابلة مع د. أحمد شوقى الفنجرى (يونيو ١٩٧٨). وورد فى تقرير للسفارة البريطانية «.. إن الحكومة المصرية الآن تفزع فعلا من التهديد الشيوعى فى الجامعة».

(Fo 141, 1434 (1951), Comimunism: Egypt.

(٤٤) فى المقابلة مع سعد زهران ، قرر أنه قد تم تنحيه عن موقع ممثل المجموعة اليسارية فى اللجنة التى نظمت إضرابات فبراير ١٩٤٦، حتى يمكن لزميلته لطيفة الزيات أن تحل محله، وذلك كتشجيع للطالبات على المساهمة فى الأنشطة السياسية.

(٤٥) السعيد ، المنظمات اليسارية ، صـ ٢٧٦. تعرضت جماعة الفجر الجديد ، التى لم تنضم إلى وحدة «حدتو» عام ١٩٤٧، للضغط من قبل أعضائها من الطلاب عام ١٩٥١ لتغيير موقفها إزاء الوحدة. وكانت استجابة قيادة الجماعة عنيفة ، إذ قامت بحل القطاع الطلابى للمنظمة (مقابلة مع صادق سعد فى المرجع السابق).

(٤٦) مقابلة مع مصطفى طيبة فى عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مطابع روز اليوسف القاهرة ١٩٧٦ ص٣٧١.

WalterLlaqueur Communis,m and Natinaloism(٤٧)

فى عام ١٩٤٨ دعت «حدتو» إلى مظاهرة فى ذكرى انتفاضة الطلاب عام ١٩٤٦ ولم يحضر المظاهرة سوى ستين طالبا (السعيد ,المنظمات اليساريةص١٤٦).

(٤٨) كان من أبرزهم خالد محيى الدين الذى كان يدرس فى كلية التجارة جامعة القاهرة، بينما كان ضابطا (انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤، صـ ١٤٤).

(٤٩) أحمد حسين ، مذكرات ، الشعب ، ٢٣ يونيو ١٩٨١.

(٥٠) FO 141, 498 (1934), Students: Political Activites and Strikes

وصف شباب الوفديين أحمد حسين بأنه «حرامي القرش» (أحمد حسين، مذكرات ، الشعب، ٢٨ يوليو ١٩٨١).

وقال مكرم عبيد باشا: «إن دعوة الشباب لعدم الاشتغال بالسياسة هي أخطر الدعوات وأخبثها.. إن الذين يسمون أنفسهم لاحزبيون أو قوميون إنما يرددون صيغا استعمارية» (ورد في رفعت السعيد، أحمد حسين.. كلمات ومواقف، العربي للنشر ، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩٥و ١٨٠).

(٥١) FO 141, 498 (1934).

(٥٢) أحمد حسين ، إيماني، ص ٢٣٤.

(٥٣) أصبح فيما بعد وزيرا للصحة وعضوا بمجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة .

(٥٤) يذكر أن ابراهيم شكرى أصيب إصابة بالغة في المظاهرة ونجا من الموت بأعجوبة. ومن ثم لقب ب «الشهيد الحي» . وفي عام ١٩٥٠ أصبح أول عضو اشتراكي بالبرلمان ، وهو الآن رئيس حزب العمل الاشتراكي. ومن القيادات الطلابية لمصر الفتاة أيضا محيى الدين عبد الحليم وحمادة الناحل ومحمود مكى ومحمود شافعي وكمال سعد (انظر: أحمد حسين، إيماني، ص ٢٣٥).

(٥٥) FO 141, 618 (1935)

وقد أضاف التقرير أن: «صلاح الدين ذهني، الطالب بمدرسة الحقوق واليد اليمنى للسنهوري، بلغنا أنه قد اتصل سرا بمحمد صبيح أحد قاده مصر الفتاة بخصوص انضمام اللجان الطلابية للوفد إلى جماعة مصر الفتاة».

(٥٦) FO 141, 951 (1945), The Young Egypt Party

(٥٧) Fo 141, 1005 (1945), Political Situation.

(٥٨) ورد في : رفعت السعيد، أحمد حسين : كلمات ومواقف ، ص ٢٠.

(٥٩) المرجع السابق ، ص ٢٠١ . وقد تضمنت شعارات مثل: ياشباب ١٩٤٥، كن كشباب ١٩١٩.

(٦٠) كان الحزب الوطني وفقا لتعبير أحد قياداته الطلابية: «يعتبرالحزب النضالى الصلب المثالي المتشبث بالقيم ، وكان مدرسة حقيقية للتربية الوطنية أكثر منه للتربية السياسية» (مقابلة بالنيابة مع ماهر محمد على – سبتمبر ١٩٨١).

(٦١) من العناصر النسائية النشطة في الحزب الوطني كانت عائشة راتب (التي أصبحت وزيرة وسفيرة)، وليلى تكلا (التي أصبحت عضوة بالبرلمان)، وعزيزة هيكل ، ونعمت بدر، وناهد رشدى.

(٦٢) وفقا لماذكر ماهر محمد (مقابلة)، لم تحصل عناصر الحزب الوطني على أي امتيازات من خلال عملهم من أجل الحزب حيث إنه على عكس الأحزاب الأخرى، لم يحدث أن وصل الحزب إلى الحكم.

(٦٣) من بين هؤلاء كان الطلاب الأعضاء في «حزب الفلاح» «وحزب العمال»، و«جبهة مصر» ..إلخ.

(٦٤) من الجماعات الدينية مثلا «جمعية الشبان المسلمين» و«شباب محمد».

(٦٥) G.E. von Grune baum, The Political Role of the University in the Near East as Illustrated by Egypt, in: G. E. von Grunebaum (ed.), Modern Islam: the Search for Cultural Identity (University of California Press, 1962), p.. 195.

وانظر أيضا: أبو الإسعاد ، السياسة التعليمية..

(٦٦) ,Groupe d'Etudes de l'Islam, l'Egypte Independente in: Raoul Makarius, op. cit. , p. 12.

غني عن الذكر أن طلاب المدارس الثانوية قد أسهموا أيضا في ثورة ١٩١٩. حيث جاء أول شهداء الثورة (مصطفى ماهر أمين الطالب بالسعيدية الثانوية) من بين صفوفهم. انظر مثلا: مصطفى أمين ، فكرة، الأخبار، ٢٥ /٣ /١٩٨٦.

(٦٧) عبد الحميد فهمي مطر ، التعليم والمتعطلون في مصر، صـ ٢٩.

(٦٨) Craig, Egyptian Students, P. 293

وقد لاحظ كريج أن «العديد من وربما معظم مظاهرات الطلاب المصريين التي تنشر في الصحف لاتعني طلاب الجامعات وإنما تلاميذ المدارس الثانوية؛ فهؤلاء التلاميذ ليسوا بالضرورة أولادا صغارا..» كما لاحظ معلق بريطاني آخر أن «كلمة طالب يجب فهمها على أساس أنها تضم الأولاد في المدارس الثانوية الذين دائما ما يبرزون عندما تندلع المظاهرات السياسية».

(H. Deighton, Higher Education in Egypt, TiMes Educational Supplement, 25 Jan. 1947).

(٦٩) انظر ، على سبيل المثال ؛ فاروق منيب ، حادثة لاتتسى، العرب، ٦ أكتوبر ١٩٧٢.

(٧٠) FO 141, 1187 (1947).

(٧١) نفس المرجع

(٧٢) FO 141, 961 (1944), Military Training of Egyptian Students.

(٧٣) عبد العظيم رمضان ، جـ٢، صـ ١٨٩.

(٧٤) عاصم الدسوقي ، مصر في الحرب العالمية الثانية، صـ ١٤٠ . وكمثال لنشاط طلاب وشيوخ الأزهر، انظر كذلك : عبد المنعم النمر، ذكريات مع الشيخ الباقوري، الأخبار، ٤/١٠/١٩٨٥.

(٧٥) FO 141, 543 (1936)

(٧٦) مقابلة مع زهران.

(٧٧) مقابلة مع عبد الخالق.

(٧٨) في مرحلة تالية كان هناك خلاف بين الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، واتهمت مجلة «مصر الفتاة» (١٧/٧/١٩٤٦) حسن البنا بأنه «أداة في يد الرجعية، وفي يد الرأسمالية اليهودية ، وفي يد الانجليز وصدقي باشا» (وردت في: أحمد المصرى ، الإخوان المسلمون، التضامن، العدد ٣٠، يوليو – أغسطس ١٩٧٩، صـ ٤٦).

(٧٩) رمضان ، الهدف ، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠. في بورسعيد، استخدم الرصاص والقنابل في معركة بين الوفديين والإخوان المسلمين (طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر، ١٩٤٥ – ١٩٥٢ صـ٧٧).

(٨٠) مقابلة مع عبد الخالق.

(٨١) مقابلة مع د. الفنجرى، وزهران. انظر كذلك: سعد زهران ، في أصول السياسة المصرية ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٨٥، صـ١٢٨ – ١٢٩.

(٨٢) مقابلة مع عبد الخالق.

(٨٣) مقابلة مع د. حتحوت.

(٨٤) عبد المتعال الجبرى ، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٧، صـ٩٩.

(٨٥) Egypt News, Vol. 1, no.2 (3 Jan. 1948), in: FO 141, 1272 (1948) Arab Sociaties: The Democratic Movement for National Liberation.

انظر كذلك رواية الدكتور لويس عوض عن تصدى الشيوعيين والوفديين للإخوان المسلمين فى انتخابات اتحاد طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة فى العام الدراسى السابق: أدب ونقد، عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٧١.

(٨٦) كان الشيوعيون والإخوان يعرفون بأنهم «أعداء كل حكومة» (مقابلة مع د. حتحوت).

(٨٧) أظهرت انتخابات اتحاد طلاب كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٥٢ أن الإخوان المسلمين والجبهة الموحدة (الوفديين – والشيوعيين) يتساويان فى القوة.

(Laqueur, Communism and Nationalism, p. 16. نقلا عن المصرى ، ٦ يناير ١٩٥٣).

(٨٨) مقابلة مع الغزالى.

(٨٩) مقابلة مع عبد الخالق. كما ذكر السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية أنه علم أن «الوفد قد جعل الإخوان فى خدمته»

FO 141, 951 (1944).

وقد زار عدد من قيادات الوفد– من بينهم فؤاد باشا سراج الدين– مقر الإخوان المسلمين، حيث ألقوا كلمات ودية، وحيث اعتبروا أعضاء فخريين فى الجماعة (بيومى، الإخوان المسلمون، صـ ٢٢٧).

(٩٠) مقابلة مع عبد الخالق، وفؤاد نصحى، مصر الفتاة – الحزب الاشتراكى، المطبعة العالمية، القاهرة ١٩٧٨، صـ ١٦

Quraishi, Liberal Nati;nalism in Egypt., p. 190: Husaini, Moslem Brethern. pp. 144 - 147.

(٩١) مقابلة مع د. الفنجرى وماهر محمد على.

(٩٢) مقابلة مع عبد الخالق . و

Jean- Pierre Thieck, La Journeè du 21 Fèvrier dans l'Histoire du Mouvement National Egypten, The se- Aix- en Province,1975

(٩٣) FO 141, 543 (1936).

(٤)
انتفاضة ١٩٤٦

١-مسار الانتفاضة الطلابية الثانية:

كان صيف ١٩٤٥ على الصعيد السياسى حارا كحرارة الطقس ذاته، حيث كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت رسميا، وكانت الحركة الوطنية المصرية تنتظر أن تتجاوب بريطانيا مع مطالبها بعدما قدمت مصر من خدمات للحلفاء أثناء الحرب. وعلى النحو التالى لخصت السلطات البريطانية الموقف فى مصر :

- الوفد نشيط ، وبصفة خاصة فؤاد سراج الدين الذى ينسق مع مصر الفتاة والإخوان المسلمين.

- بؤرة النشاط ، وهى طلاب الجامعات والمدارس ، تعد العدة من أجل الاضطرابات فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٥ عند بداية العام الدراسى .

- اتحاد خريجى الجامعات نشط تحت قيادة حسين دياب وهو وفدى.

- أصبحت خطب أحمد حسين زعيم مصر الفتاة أكثر وضوحا فى عدائها للبريطانيين ، مع تزايد كلامه عن حقوق الفقراء . وهو يدعو الطلاب إلى مضاعفة جهودهم والاستعداد للعام الدراسى.

- الإخوان المسلمون يزدادون قوة حيث أفصح «البنا» عن وجهه لينغمس مباشرة فى السياسة ، وقد التقى فى الخامس من هذا الشهر بالطلاب الذين دعوا إلى مؤتمر عام فى الرابع من أكتوبر لمناقشة المطالب الوطنية .

- كما أن عدد الطلاب الشيوعيين فى تزايد مستمر وبعضهم أعضاء فى اتحاد خريجى الجامعات وهم يطالبون بالاستقلال التام والعدالة الاجتماعية، ويشجعهم على ذلك الكتابات الصحفية منذ رفع الرقابة على المطبوعات . ومن المنتظر أن ينشطوا فى الجامعة. (١)

وقد عقدت العناصر الطلابية النشطة اجتماعات مكثفة فى صالة الألعاب الرياضية بكلية الطب جامعة القاهرة . وتراوح عدد الحاضرين فى تلك الاجتماعات مابين عشرين وخمسين من

القيادات الطلابية البارزة داخل الحركة [٢]. وتضمنت الموضوعات الرئيسية التى طرحت للمناقشة. الأمبريالية والتحرر الوطنى، والمعاهدات العسكرية والمقترحات الغربية للدفاع الجماعى عن الشرق الأوسط، والديموقراطية والنظام الاجتماعى[٣] وكانت كل التيارات السياسية الطلابية تقريبا ممثلة فى هذه اللقاءات. كما كان للجناح اليسارى للحركة – وهو الوفديون والشيوعيون وغيرهم من العناصر المستقلة النشطة – الفضل فى المبادرة بالدعوة إلى تلك اللقاءات . وكان الهدف منها هو توحيد التيارات السياسية المختلفة للوقوف خلف برنامج مشترك ، والإعداد لإنشاء لجنة وطنية لقيادة الحركة.

وعند بداية العام الجامعى ١٩٤٦/٤٥ دعا الطلاب اليساريون إلى عقد مؤتمر عام فى ٧أكتوبر لمناقشة المواقف الطلابية إزاء المسألة الوطنية فى مواجهة تجدد تبادل المذكرات الانجليزية المصرية. وفى اليوم السابق على المؤتمر عقد الاخوان المسلمون اجتماعا بدا كمناورة، قدموا من خلاله مذكرة إلى الحكومة بإسم «أرض مصر الخضراء» طرحوا فيها آراءهم فى القضية الوطنية وقد أشار الإخوان إلى أن هذا الاجتماع قد حضره حوالى ستة آلاف طالب. ودعا اجتماع ٧ أكتوبر إلى إقامة لجان وطنية للطلاب فى الكليات المختلفة بالجامعة . وقد طالب ممثلو الإخوان أن يقر المؤتمر القرارات التى اتخذوها فى اجتماعهم فى اليوم السابق، ولكن المؤتمر لم يستجب لطلبهم، وكانت النتيجة حدوث شرخ فى علاقاتهم بالطلاب اليساريين [٤].

وبعد ذلك بأسابيع قليلة ، أعلن عدد من الطلاب الإضراب تضامنا مع عرب فلسطين فى ذكرى وعد بلفور. وقد أرسل حكمدار بوليس القاهرة مذكرة للنقراشى باشا رئيس الوزراء يبلغه فيها بالأحداث كالتالى:

« فى أول نوفمبر سار الطلبة إلى الجامعة بالجيزة بينما كان الإضراب مستمرا . وطرحت فيما بينهم فى الجامعة فكرة التظاهر والذهاب إلى القاهرة ، ولكن حوالى الساعة الحادية عشرة وخمس دقائق تقرر أنه يكفى أنهم قد أعربوا عن تعاطفهم مع فلسطين واندونيسيا ، وأنه لم تعد هناك حاجة للتظاهر. وانتخبوا بعض المجموعات لتوزيع البيانات والمنشورات على النقابات العمالية، والغرف التجارية والمحلات، لتحريضهم على الإضراب فى الثانى من نوفمبر حتى يظهروا تعاطفهم مع فلسطين . ثم تفرقوا بعد ذلك فى هدوء». [٥]

وفى ديسمبر عقد اجتماع ضم ممثلى كل من تكتلات الحركة الطلابية فى محاولة لتوحيد الحركة. وتم انتخاب لجنة تنفيذية من مؤيدى الوفد. وفى ٢٦ يناير ١٩٤٦ضم الطلاب صفوفهم للقيام بعمل موحد، يدفعهم الغضب من رد بريطانيا المائع على مذكرة الحكومة المصرية. حيث أضرب طلاب كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عن الطعام داخل كليتهم، وأصدر اتحاد

خريجى الجامعة بيان احتجاج، وتلا ذلك سلسلة من الاجتماعات في العديد من الكليات والمعاهد والمدارس . وعقد اجتماع جماهيرى بمقر جمعية الشبان المسلمين، أصدر قرارا بتنظيم مسيرة فى ٩ فبراير، وتقديم مذكرة إلى القصر تدعو إلى وقف المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ورفض أى معاهدة دفاع مع بريطانيا. (٦)

وقد أصبح يوم التاسع من فبراير ١٩٤٦ يوما بارزا فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية إذ اندفع آلاف من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة إلى الحرم الجامعى، حيث كان هناك حشد ضخم من الطلاب يستعدون للخروج فى مسيرة وألقى فى الحشد عدد من الخطب الحماسية، كما اختيرت مجموعة من الطلاب للحفاظ على النظام أثناء المسيرة. واتجه المتظاهرون (٧) إلى المدينة عبر الطريق المعتاد، قاصدين عبور النيل بواسطة كوبرى عباس وعندما وصلوا إلى الكوبرى إذ بهم يجدون الكوبرى مفتوحا، فنجح عدد من الطلاب فى إغلاقه مرة أخرى ، وبدأ المتظاهرون فى العبور. إلا أن البوليس (٨) أصر على فتحه مرة ثانية بينما كان الطلاب لايزالون يعبرون الكوبرى، مما شطر المسيرة إلى شطرين، الأمر الذى تسبب فى حالة من الهلع، فسقط عدد من الطلاب فى النهر. وقد تعددت التقديرات حول عدد الجرحى. ويبدو أن أجدر هذه التقديرات بالتصديق هو تقدير المؤرخ عبد الرحمن الرافعى، الذى قدر بعد بحث مستفيض– أن أربعة وثمانين قد جرحوا بينما لم يقتل أحد(٩) .

وخرجت مظاهرات متفرقة فى نفس اليوم فى القاهرة ، وفى الأيام التالية فى الأسكندرية ومدن أخرى بالدلتا (١٠) . واستشهد محمد على محمد (طالب سودانى) فأخفى طلبة كلية الطب جثته. وجرت معركة استغرقت يوما كاملا مع البوليس عندما حاول منع إقامة جنازة ضخمة للشهيد. وأصبحت كلية الطب فى القاهرة محط الأنظار فى ذلك المساء، حيث عقد الطلاب اجتماعات مستمرة داخلها.

وفى ١٠ فبراير ذهب الملك إلى الجامعة ، كما كان مقررا من قبل ، لافتتاح قسم جديد من المدينة الجامعية . وبرغم الاستقبال البارد الذى لقيه(١١) ، إلا أنه دعا قيادات الطلاب إلى القصر. وفى اليوم التالى خرجت مظاهرة بقيادة مصطفى مؤمن– فى حماية البوليس هذه المرة – واتجهت إلى القصر. وقد حاول الملك إظهار عدم رضاه عن تصرف الحكومة ضد الطلاب، وألمح إلى اعتزامه عزل النقراشى باشا رئيس الوزراء.

وفى ١٥ فبراير تم تعيين وزارة جديدة برئاسة اسماعيل باشا صدقى. ولم يكن ذلك الاختيار صائبا فى مثل تلك الظروف حيث كان رئيس الوزراء الجديد الذى كان أيضا رئيس اتحاد الصناعات – مكروها من تجمعات سياسية متعددة وواسعة النطاق بسبب إلغائه الشهير

لدستور ١٩٢٣ عندما كان رئيسا للوزارة فى ١٩٣٠، وفور تولى صدقى للمنصب ، أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب - المنتخبة حديثا - بيانا جاء فيه:

«مازال الغرض من نضالنا قائما - إذ ينبغى أن تكون المفاوضات مشروطة بأن يصدر الجانب البريطانى إعلانا رسميا يعترف بحقنا الطبيعى فى الجلاء التام ووحدة وادى النيل .. فلم يكن نضالنا والدم الذى أرقناه من أجل البلاد ، للإطاحة بحكومة وإبدالها بغيرها ، وإنما من أجل «الغرض النبيل الذى مازلنا نتمسك به». (١٢)

وفى ١٧ فبراير أصدرت اللجنة المختلطة للطلاب ميثاقا وطنيا بالمطالب التالية: أولاً: ضرورة جلاء القوات البريطانية كلية من كافة أراضى ومياه، وأجواء وادى النيل، ثانيا: يجب أن تطرح المسألة المصرية دوليا أمام مجلس الأمن، وثالثا: يجب أن تحرر البلاد من العبودية الاقتصادية . وفى اليوم التالى، خرجت مظاهرة من كل من جامعة القاهرة والأزهر إلى القصر للتأكيد على المطالب الوطنية للطلاب، وعند عودتهم ، عقد اجتماع آخر بالأزهر تقرر فيه تشكيل اتحاد عام الطلاب. (١٣)

وقد شهدت الفترة (١٧) - (١٩) فبراير، لأول مرة محاولة جادة للتنسيق بين حركة الطلاب وحركة الطبقة العاملة. وكان الطلاب اليساريون هم المحركون الأساسيون لهذه المحاولة، حيث اتصل عدد منهم بمجموعة من النقابات العمالية عقب أحداث ٩ فبراير مباشرة. ونجحوا فعليا فى تشكيل جبهة مشتركة من كل من العمال والطلاب، وهى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، التى أصبحت أبرز اللجان الطلابية قاطبة. وكان أغلب أعضاء اللجنة من اليساريين، وانتخبت الطالبة ثريا أدهم، والعامل حسين كاظم سكرتيرين لها. وقد رفض الطلاب من الاخوان المسلمين ومعهم مجموعة أخرى الانضمام إلى اللجنة على هذا الأساس. ثم شكلوا بعد قليل لجنة مماثلة تتكون من الطلاب فحسب تحت اسم قريب الشبه، وهى «اللجنة القومية للطلبة».(١٤)

دعت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» إلى إعلان يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ يوما للجلاء، كما دعت إلى الإضراب العام فى البيان التالى:

«قررت نقابات عمال القطر المصرى وطلبة الجامعات المصرية والأزهر، والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .

- يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التى تشترك فيها عناصر الشعب المصرى ملتفة حول حقها فى الاستقلال التام والحرية الشاملة.. يوم اشعار المستعمر البريطانى والعالم الخارجى أجمع أن الشعب المصرى قد أعد عدته للكفاح الإيجابى حتى ينجلى كابوس الاستعمار الذى ظل جاثما على صدورنا منذ ٦٤ عاما.

– يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين يقدمونها دليلا للمستعمر على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان.

– يوم يقظة عامة للشعب المصرى ، يؤكد فيها أنه لن يقبل أى انحراف أو تهاون فى حقه فى الاستقلال والحرية.

– يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل ، والمحلات التجارية والعامة، ، ومعاهد العلم والمصانع فى جميع أنحاء القطر.

إن جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعا ألاننحرف بقضيتنا المقدسة إلى شغب أو تخريب أو إخلال بالأمن العام.

فلنرفع جميعا لواء الوطن عاليا، ولنثبت وحدتنا التى لاتنفصم، عمالا وصناعا، طلبة وتجارا وموظفين . شعبا متكتلا يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد». (١٥)

وكانت الاستجابة لهذا البيان كبيرة ، إذ خرجت مظاهرات ضخمة فى العديد من المدن . ففى القاهرة تدفق عشرات الألوف من المواطنين طلابا وغير طلاب إلى قلب المدينة(١٦) . وحيث إن كوبرى عباس لم يفتح فى هذه المرة ، فقد استطاع الطلاب عبوره وتظاهروا فى قلب العاصمة منشدين أنشودة كتبت خصيصا من أجل هذه المناسبة(١٧).

ياشعب قم خض بحار الدماء
لاتيـــك فالآن وقـــت الفداء
هيــا نحـــطم قيود الخضــوع
هيــا ســويا لنيــل الجـــلاء

وعندما وصل المتظاهرون إلى ميدان الاسماعيلية (التحرير) قابلتهم الحامية البريطانية فبدأوا فى إحراق أسوار الثكنات ، وردا على ذلك اندفعت نحوهم أربع مركبات حربية بريطانية وفتحت عليهم وابلا من نيران الرشاشات . ووفقا لأكثر التقديرات دقة (١٨)، قتل ثلاثة وعشرون متظاهرا وجرح حوالى مائة وعشرين* .

وقد أبطل هذا النزيف من الدماء الأثر الناتج عن تغيير الحكومة ، ونجاح صدقى فى كسب الإخوان المسلمين إلى صفه (١٩). وقدتنصلت الحكومة من المسئولية كلها ونحت باللوم على

* اعتبر تحاد الطلاب العالمى يوم ٢١ فبراير يوما للتضامن العالمى مع طلاب مصر وطلاب الهند (حيث شهدت مدينة بومباى الهندية أحداثا مماثلة ضد الانجليز) وقد جرت العادة على الاحتفال بهذا اليوم داخل مصر باعتباره «يوم الطالب العالمى»، وهذا خطأ شائع. فالصحيح هو اعتباره «يوم الطالب المصرى» و «يوم التضامن العالمى مع طلاب مصر» أما «يوم الطالب العالمى» فهو يوم ١٧ نوفمبر الذى يحتفى بذكرى انتفاضة طلاب تشيكوسلوفاكيا ضد الاحتلال الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية.

الطلاب لأنهم سمحوا لمظاهراتهم السلمية أن تتحول إلى العنف «بسبب اندساس عناصر الدهماء.. بحيث اختفى عنصر الطلبة والمتعلمين من المظاهرة» [٢٠]

وفى ٢٤ فبراير أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب بيانا يدعو إلى :

١ – إعلان الحداد القومى .

٢ – الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطنى يوقع عليه زعماء البلاد يلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة.

٣ – سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى.

٤ – استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ، ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء

٥ – مقاطعة اللغة الانجليزية .

٦ – تكف الجرائد الحزبية عن منازعاتها وإلا تقاطع من الطلبة. [٢١]

وقد أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بدورها بيانا مشابها ، مع إضافة مطالبة بريطانيا بتحديد موعد نهائى للجلاء، أو أن يعرض النزاع على مجلس الأمن الدولى. كما احتج البيان أيضا على الحظر الذى فرضته الحكومة على نشر أنباء الحركة الطلابية فى الصحف. وأعلن يوم الرابع من مارس «يوم الشهداء» تخليدا لذكرى الطلاب الذين قتلوا فى ٢١ فبراير ، وذلك باتفاق جميع القوى داخل الحركة (اللجنة التنفيذية للطلبة، واللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، واللجنة القومية للطلبة) ، بمبادرة من الإخوان المسلمين . وعند هذا الحد وافق رئيس الوزراء على مقابلة ممثلى اللجنة الوطنية الذين طالبوه بالسماح لموظفى الحكومة ورجال البوليس والجيش بالمشاركة فى الحداد. وقد رفض رئيس الوزراء الاستجابة لذلك المطلب، ونصح الطلاب بعدم التمادى خشية التدخل البريطانى، إلا أن الطلاب أصروا على مطالبهم وطالبوه بأن يمدهم بالسلاح إذا كان البريطانيون ينوون التدخل فعلا.

وكان إضراب ٤ مارس، بما فى ذلك إغلاق المحلات والمصانع- سلميا وناجحا بدرجة ملحوظة[٢٢] . إلا أن المتظاهرين فى الاسكندرية قاموا بإنزال العلم البريطانى من فوق مقر قيادة الأسطول البريطانى، كما هاجموا نقطة حربية بريطانية، فقتل جنديان بريطانيان وثمانية وعشرون مواطنا مصريا كما جرح ٣٤٢ مصريا آخرون. وقد أدى مقتل الجنديين البريطانيين إلى أن أرسلت بريطانيا احتجاجا رسميا إلى الحكومة المصرية، ومن السفارة البريطانية أرسل والترسمارت برقية إلى الخارجية البريطانية يدعو فيها إلى تدخل القوات البريطانية قائلا:

«لم يطالب أحد أكثر منى بالاعتراف بالمطالب الوطنية العربية والمصرية ، التى أعتقد أنها عادلة إلى حد كبير ، إلا أنه ليس مما يمكن احتماله بالنسبة لى أن نسمح للمصريين والعرب بإساءة معاملتنا وإلحاق الإهانة بنا ظلما كلما شاءوا». (٢٣)

لقد أوضحت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦ مأزق كل الأطراف المعنية بالمسألة الوطنية المصرية: البريطانيون، والنظام المصرى ذاته، والحركة الوطنية بشكل عام. حيث حثت الانتفاضة جميع هذه الأطراف على البحث عن سبل جديدة لحل المشكلة ، كما أكدت على أهمية الحركة الطلابية كمصدر للضغط من أجل إيجاد مخرج من الأزمة القائمة.

٢-الإطـار التنظيمى للانتفاضة:

حدثت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦ فى مواجهة النظام الليبرالى المتداعى ، حيث بدات سيطرة الأحزاب السياسية على قطاعات متعددة من السكان- خصوصا الطبقة الوسطى - تضعف، الأمر الذى أتاح الفرصة لبروز قوى سياسية جديدة ، وللانفجارات الوطنية العفوية . ففى ١٩٤٢ (١/٢٦) نشرت مجلة «الأثنين والدنيا» الاسبوعية نتائج استفتاء طرح على خمسة آلاف طالب جامعى حول ما إذا كان الزعماء السياسيون أكفاء تماما لحكم البلاد، فذكر ٧٤.٥٪ أنهم ليسوا أكفاء، بينما اعتقد ٢٣.٥٪ أنهم أكفاء، وامتنع ٢٪ فقط عن الإدلاء برأيهم.

عكست الحركة السياسية الطلابية هذه الاتجاهات بوضوح ، واتجه الطلاب لخلق إطار تنظيمى خاص بهم خارج الأحزاب السياسية ، ولم يكن بمقدور أى من الأقسام الطلابية لهذه الأحزاب أن تدعى ضمان ولاء الكتلة الضخمة من الطلاب المستقلين ، مما شجع قادة التيارات السياسية المختلفة فى صفوف الطلاب على الاسراع بخلق إطار تنظيمى مشترك لقيادة حركتهم ، وكان تنوع اللجان الطلابية التى خلقت إبان انتفاضة ١٩٤٦ معقدا للغاية (٢٤) لدرجة تربك حتى أولئك الذين شاركوا فى الأحداث (٢٥).

جدول ٤-١

اللجان الطلابية ٤٥ / ١٩٤٦

رقم	اسم اللجنة	تاريخ إنشائها
١	اللجنة التحضيرية الوطنية للطلبة	صيف ١٩٤٥
٢	اللجان الوطنية للطلبة	٧ أكتوبر ١٩٤٥
٣	اللجنة التنفيذية للطلبة *	ديسمبر ١٩٤٥
٤	اللجنة التنفيذية العليا للطلبة	ديسمبر ١٩٤٥
٥	اللجنة المختلطة للطلبة	١٧ فبراير ١٩٤٦
٦	الاتحاد العام للطلبة	١٨ فبراير ١٩٤٦
٧	اللجنة الوطنية للعمال والطلبة	١٧ - ١٩ فبراير ١٩٤٦
٨	اللجنة القومية للطلبة	٢٨ فبراير ١٩٤٦

* تختلف عن اللجنة الدائمة للطلاب الوفديين والتى كانت تحمل نفس الاسم.

ويمكن تجميع هذه اللجان الطلابية فى ثلاث فئات :

١ - لجان خلقت ارتجالا لتخدم غرضا عابرا ، غالبا ماكان عبارة عن حدث منفرد (مثل اللجنة المختلطة للطلبة) ، أو لجان اقترحت أو أقيمت بشكل جزئى ولكن لم يتجسد كيانها بصورة منتظمة (مثل الاتحاد العام للطلبة).

٢ - لجان انشئت على مدى فترة زمنية أطول نسبيا، لتمثل التيار العام للحركة . وينتمى لهذه الفئة « اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة »، و«اللجان الوطنية للطلبة»، و«اللجنة التنفيذية للطلبة»، و«اللجنة الوطنية للعمال والطلبة».

٣ - لجان أنشئت ردا على لجان المجموعة الثانية (اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، واللجنة القومية للطلبة).

ولئن كانت لجان المجموعة الأولى تعبيرا تنظيميا عن الكتلة الرئيسية من الطلاب التى ليست لها انتماءات سياسية محددة، فإن لجان المجموعتين الثانية والثالثة المعبرة عن الجهود التنظيمية للعناصر الطلابية النشطة تستحق عناية دراسية أكبر.

— أنشئت «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلاب» فى صيف عام ١٩٤٥ بواسطة عناصر نشطة من داخل الحركة. وكانت كل القوى السياسية تقريبا ممثلة فى المناقشات التى أدت إلى إنشائها ، من وفديين ، وماركسيين من المنظمات الماركسية الثلاث ، وإخوان مسلمين ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطنى، وجماعة الشبان المسلمين، وجبهة مصر، وطلاب الأزهر، واتحاد طلاب

المدارس الثانوية، والمستقلين. وقد تواكبت محاولة تنسيق جهود القوى الطلابية المختلفة فى تلك الفترة مع محاولات التنسيق بين قوى المعارضة فى البلاد على وجه العموم .

أعلن رسميا عن إنشاء «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة» فى الاجتماع الجماهيرى الطلابى فى ٧ أكتوبر، واختار الإخوان المسلمون الانشقاق عنها فى نفس اليوم، وكنتيجة لذلك تشكلت اللجنة كائتلاف يتكون بالأساس من الوفديين والماركسيين والمستقلين (٢٦). ودعا نفس الاجتماع أيضا إلى تشكيل «لجان وطنية» فى الكليات والمعاهد والمدارس.

وكانت «اللجنة التنفيذية للطلبة» هى المعبر الرئيسى عن مختلف اللجان الطلابية، حيث تكونت من قيادات التجمعات المختلفة، وأقامت بناء هرميا أكثر تعقيدا. إذ كان طلاب كل سنة دراسية ينتخبون إثنين من زملائهم لتمثيلهم فى اللجنة التنفيذية للكلية، وتنتخب لجان هذه الكليات بدورها اللجنة التنفيذية للطلبة. وقد جرى انتخاب اللجنة التنفيذية للطلبة فى ديسمبر ١٩٤٥، حيث هزمت قائمة الإخوان المسلمين فى هذه الانتخابات أمام قائمة مرشحين تنتمى أساسا إلى الوفد. (٢٧)

وفى اجتماع عقد فى مقر الإخوان المسلمين، قاموا بالرد على هذه الهزيمة بتشكيل " اللجنة التنفيذية العليا للطلبة " واتهموا اللجنة المنافسة بأنها ذات ميول شيوعية (٢٨). إلا أن اللجنة التنفيذية العليا للطلبة كانت مجرد رد فعل مؤقت ، ولم ترد أى بيانات عن أنشطتها بعد ذلك.

أما " اللجنة الوطنية للعمال والطلبة " فقد كانت أبرز هذه اللجان لعدة أسباب . فأولا كان إنشاؤها تتويجا لعدة شهور من الإعداد . وثانيا فهى قد دمجت نشاط ثلاث لجان على الاقل فى إطار تنظيمى واحد. وثالثا فإنها قد ربطت - لأول مرة فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية بين العمال والطلاب(٢٩) ورابعا وأخيرا فقد نظمت إضرابات ومظاهرات ٢١ فبراير و ٤ مارس واستمرت موجودة حتى يوليو ١٩٤٦.

ومازال تقويم الدور الذى لعبته اللجنة الوطنية للعمال والطلبة مثارا للخلاف بين الباحثين.

فيرى أنور عبد الملك أنها قد شكلت «كيانا جديدا، خلقه المثقفون الوفديون والوطنيون والشيوعيون إلى جانب النقابات العمالية ، وقد امتد نفوذها المباشر واليومى إلى جامعتى القاهرة والاسكندرية، والى تلاميذ المدارس الثانوية والفنية فى جميع أنحاء البلاد، وجميع المثقفين ، وإلى قطاعات عريضة من المهنيين، وإلى كل النقابات العمالية المصرية بصرف النظر عن الانتماءات السياسية أو الجغرافية. كما نقل إئتلاف يسار الوفد والشيوعيين فكرة الديموقراطية إلى جماهير المدن، وأعطى الشعب الرغبة فى أن يمتلك زمام البلاد كلها فى يده»(٣٠)

ويفخر ميشيل كامل ، وهو أحد القيادات النشطة فى تلك الفترة بأن «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦ احتلت بسرعة خارقة موقع الزعامة غير المنازعة للشارع المصرى» (٣١) كما يشاركه شهدى عطية الشافعى (٣٢) وهو أحد القيادات البارزة فى الحركة الشيوعية المصرية فى ذلك الوقت – هذا الحماس، إلا أنه يقدم تقويما أكثر توازنا فطبقا لكلماته «لم تعمر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إلا بضعة شهور، لقد وقعت فى أخطاء تدل على عدم نضجها النضج الكافى ، فقد استمر نشاطها مقصورا على المدن فى صفوف الطلبة والعمال، والحرفيين، فلم تمتد إذ ذاك إلى الفلاحين. والفلاحون هم جيش الثورة الوطنية. كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تسارع إلى خلق لجان ذات جذور عميقة بين صفوف الشعب، فاستمرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لجنة عادية ليس لها لجان فى كل مصنع ، وشارع وحى ، وفى كل كلية ومدرسة. كما أن أهم ما كان يعيب هذه النواة لقيادة شعبية جديدة ، هو انقسامها، فكان عدم التوحيد فى قياداتها من أهم مصادر الضعف فى نشاطها.» (٣٣)

ووجهت «اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى» انتقادات حادة للجنة الوطنية للعمال والطلبة على الصعيدين السياسى والتنظيمى، وذلك على صفحات مجلة «الفجر الجديد» (١٤ ابريل ١٩٤٦) (٣٤). حيث أصرت المجلة على أن أحداث ٢١ فبراير و٤مارس ١٩٤٦ كانت عفوية ولم يسبق التحضير لها بواسطة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى لم تفعل أكثر من أنها حددت تواريخ حدوثها كما أنها عجزت عن أن تساير التطورات السياسية لتلك الفترة وعجزت كذلك عن إعلان وجهة نظرها فى الوفد الرسمى المصرى المشكل لغرض التفاوض مع بريطانيا بعد أحداث فبراير ومارس. وعندما حضر وفد سودانى إلى القاهرة لم تنتهز اللجنة الفرصة لإبراز آرائها حول المسألة السودانية. ولم يكن نجاح إضراب ٢١ فبراير نتيجة لجهود اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بقدر ما كان راجعا لجهود تنظيمات ديموقراطية متعددة فى كل أنحاء البلاد خاصة النقابات العمالية، واللجان الطلابية فى القاهرة والاسكندرية. وقد أثبتت اللجنة عدم قدرتها على تنفيذ قرارها الخاص بالإضراب فى أول ابريل ١٩٤٦. وكانت تجتمع مرتين اسبوعيا لمدة شهر كامل دون أن تصل إلى أية نتائج عملية، كما أن سير تلك الاجتماعات لم يكن ديموقراطيا بشكل كاف حيث كان ممثلو التنظيمات المختلفة المشاركة فى أعمالها يجبرون على عدم تقديم مقترحاتهم بصورة مباشرة وإنما عبر سكرتارية اللجنة، ولم يكن جدول أعمال الاجتماع يبلغ إليهم مقدما . كما تكرر إغفال اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لهذه التنظيمات عند اتخاذ القرارات ، خاصة فيما يتعلق بقرار الإضراب .

واقترحت اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى منهجا مختلفا بصورة ملحوظة .

«يجب أن يقتصر عمل اللجنة الوطنية على التوجيه والإرشاد، وهذه ضرورة حتمية ، خاصة وأن اللجنة قد فشلت في الأعمال التنظيمية. وليس هذا الفشل بسبب ضعف الأشخاص الموجودين بها، وإنما يرجع أولا إلى طبيعة تكوينها من هيئات. لكل تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها وصلاتها.. إلخ، مما كان يستوجب أن تنصرف اللجنة إلى التوجيه العام، والتنبيه على الهيئات المشتركة فيها كي تستكمل تنظيمها.» (٣٥)

ويبدو أن المعاملة التي تلقاها الأعضاء العمال في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة كانت أحد الدوافع وراء هذا الموقف. إذ أشار بعض المعلقين إلى أن الأعضاء العمال في اللجنة كانوا مجبرين على القيام بدور ثانوي بالنسبة للطلاب (٣٦) وقد فسر أحد القيادات البارزة في جماعة «الفجر الجديد» الماركسية الأمر فيما بعد بأن «الناس في ذلك الوقت كانوا يتخيلون أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عبارة عن نسخة مصرية من المجالس السوفيتية، بينما رفضت جماعة الفجر الجديد هذه الفكرة لسبب بسيط ألا وهو أن اللجنة كانت بعيدة كل البعد عن الفلاحين.. واعتبرت أن اللجنة تهدف لفرض التعبئة أكثر منها لإقامة منظمة على غرار جبهة موحدة» (٣٧)

لقد حظى الدور الذي لعبته اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإعجاب كبير لدى أغلبية اليسار المصري حيث اعتبرها العديد من القيادات اليسارية بمثابة نواة «قيادة شعبية جديدة للنضال الوطني» و«جبهة وطنية تقدمية» لكن خلاف جماعة «الفجر الجديد» مع اللجنة كان راجعا في قدر منه إلى خبرة مباشرة بسير العمل داخل اللجنة ، وإلى إدراك أكثر تماسكا للبيئة السياسية العامة وربما أخطأت جماعة الفجر الجديد في التعبير عن هذا الموقف بشكل علني في خضم الأحداث إلا أن ذلك لا يضعف من حجة منطقها في تقويم دور اللجنة . ويساعد على تأكيد هذا الرأي قصر حياة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، والمجال المحدود لمنجزاتها. إن الأهمية الرئيسية للجنة الوطنية للعمال والطلبة كانت في رمزية دورها حيث أنها لم تفك كل الروابط مع القوى التقليدية في النظام الليبرالي ، كما يتضح من استمرار نفوذ الوفد داخلها. ولكنها مع ذلك قد عجلت من نمو الحركات الراديكالية من داخل النظام (مثل الطليعة الوفدية) ومن خارجه (مثل الحركة الشيوعية) .

أما آخر اللجان الطلابية فكانت «اللجنة القومية للطلبة» وبرغم أنها لم تستمر إلا لبضعة أيام ، فإن نشأتها أكثر مغزى من استمرارها . وقد نشأت اللجنة القومية للطلبة تحت رعاية الحكومة وضمت الإخوان المسلمين– كمجموعة قائدة– مع تجمعات طلابية أصغر مثل مصر الفتاة ، وحزب الفلاح الاشتراكي، وجبهة مصر، والحزب الوطني، والكتلة الوفدية والسعديين، والأحرار الدستوريين، وعرب الأنصار(٣٨) وعندما التقى زعماء هذه اللجنة مع رئيس الوزراء في أول مارس، قام بتعيين وزير التعليم محمد العشماوي كممثل للحكومة في اللجنة وبينما

فرض نوع من التعتيم على أنشطة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، حظيت اللجنة القومية الطلبة بتغطية إعلامية واسعة النطاق . وقد حدثت عدة صدامات بن مؤيدى كل من اللجنتين ، وبشكل خاص فى منطقة شبرا الخيمة الصناعية. وفى اجتماع لعمال الشركات الخاصة – سيطر عليه اليساريون – اتهمت اللجنة القومية بأنها لاتمثل أحدا، وأنها تستخدم أساليب فاشستية، بينما وصفت اللجنة الوطنية العمال والطلبة بأنها الممثل الشرعى للطلاب، والعمال والموظفين (٣٩).

لقد أنشئت اللجنة القومية للطلبة بسبب رغبة الحكومة فى إيجاد قوة موازنة للجنة الوطنية للعمال والطلبة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عدم رغبة الإخوان المسلمين فى العمل تحت قيادة وفدية أو يسارية . ويدعى زكريا سليمان بيومى أن الأخوان كانوا يرغبون فى ضم صفوف الطلاب من أجل حركة موحدة (٤٠) ، إلا أنه لم يعط أمثلة عن أى جهد بذله الإخوان لتحقيق هذه الغاية بل إن وفدا من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ذهب إلى الشيخ حسن البنا أثناء الإعداد لإضراب ٢١ فبراير، طالبا منه مساهمة الإخوان المسلمين فى هذا الإعداد، فرفض البنا على أساس أنه «ليس مستعدا » (٤١)، وهى حجة غير مقنعة بالنظر إلى حشود الإخوان التى حضرت مظاهرة ١١ فبراير عند القصر الملكى.

وبرغم أن الطلاب الإخوان قد شاركوا فى إضراب ومظاهرات ٢١ فبراير، تظل الحقيقة أنهم فعلوا ذلك بمبادرة خاصة منهم ، وليس التزاما بإعداد تنظيمى من أجل توحيد الحركة . وبالمثل، عندما شاركوا بنشاط فى إضراب ٤ مارس ، فقد فعلوا ذلك بصفتهم المستقلة وبدون الزام أنفسهم بأى نوع من الاتفاق الاجرائى مع اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . وعندما ضغط طلاب مصر الفتاة ، والحزب الوطنى على الإخوان لمعارضة أسلوب صدقى باشا فى المفاوضات الانجليزية المصرية ، انسحب الإخوان من اللجنة بحجة أنها استنفدت الغرض منها بتنظيم إضراب٤ مارس. وبانسحابهم أصبحت اللجنة مجرد جثة هامدة ، برغم كل محاولات شركائهم الآخرين للحفاظ على وجودها .

لقد كتب الطلاب إلى رئيس الوزراء فى ٧ فبراير ١٩٤٦ ، ووصفوا له السبب الذى من أجله انشئت اللجان الوطنية للطلبة، باعتباره « تشجيع إجراء مناقشات حرة حول حقوق البلاد بعيدا عن المناورات السياسية والأساليب الحزبية». (٤٢) لكنهم بذلك كانوا يعدون بشىء لم يكن بمقدورهم تحقيقه. فقد كانوا واقعين بقدر تحت تأثير الزعامات الحزبية ، كما كانوا خاضعين للخلافات بين المنظمات السياسية الناشئة..

فعلى الرغم من أن الطلاب قد رفعوا راية «الوحدة الوطنية» إلا أنهم عجزوا عن تطبيق ذلك الشعار من خلال خلق إطار تنظيمى موحد لحركتهم السياسية ، كما أثبتت انتفاضة ١٩٤٦ .

٢- آثار الانتفاضة:

كان إعلان «كلمنت أتلى» رئيس الوزراء البريطانى فى ٨ مارس ١٩٤٦ عزم القوات البريطانية على الانسحاب من القاهرة والدلتا وتمركزها بدلا من ذلك فى القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس ، أحد الآثار المباشرة لانتفاضة ١٩٤٦ .

وبعد الانتفاضة كان الطلاب يستعدون لامتحاناتهم فتوقفت حركتهم السياسية، ريثما تستأنف ثانية مع بداية العطلة الصيفية. وفى ٨ يوليو نشرت جريدة «الأهرام» نداء من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة تدعو فيه إلى قطع المفاوضات المصرية الانجليزية، وإحالة النزاع إلى مجلس الأمن، ودعت إلى اعتبار يوم ١١ يوليو- ذكرى قصف الأسطول الانجليزى للاسكندرية فى ١٨٨٢ - يوما لإحياء الكفاح الوطنى . وفى ١٠ يوليو صدق ممثلو خمس عشرة منظمة على هذا النداء .

فى نفس الليلة بادر صدقى باشا إلى عرقلة إحياء الحركة، بإلقائه القبض على حوالى مائتين من القيادات اليسارية، وحل عدد من الجمعيات يشمل اتحاد خريجى الجامعة، ولجنة نشر الثقافة الجديدة ، ودار الأبحاث العلمية ، ورابطة فتيات الجامعة ، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، وإغلاق العديد من المجلات مثل الفجر الجديد، والوفد المصرى والجبهة، والطليعة، والوعى.

وقد عرفت هذه الحملة باسم «قضية المبادىء الهدامة»، أو «قضية الشيوعية الكبرى» وسعى صدقى لاستصدار تشريع استثنائى من البرلمان لمكافحة الشيوعية ، مستشهدا بمقتطفات من الكتابات اليسارية التى كانت تنشر فى أنحاء البلاد ..

- «إن الحكومة تزيد الأغنياء غنى والفقراء فقرا.. وإن جانبا ضخما من ثروة مصر تحتكرها حفنة من الباشوات الرأسماليين».

- «إن جموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضاع الاجتماعية».
- «إن الطبقة الحاكمة دمية فى يد الامبرياليين ».
- «يجب أن توزع الأرض على صغار الفلاحين ، كما ينبغى أن تنشأ التعاونيات».(٤٣)

كما استشهد أيضا بقصيدة للشاعر كمال عبد الحليم :

هل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان   إذا كنا شـرارات فنـحن اليوم بركـان

* * *

ياأخـى تنعـم الكــلاب لـدى القـوم   ونشــقى فيــالهــا مــن مضحكــات

أطلــق الثـورة التـى تسكر الصـدر   وجـــفف دمـــوعـــك الماضيـــات

هــى حــرب الحيــاة ، إمـــا حيــاة   وإمـــا ممــات يكـــن معنـــى الحيــاة ..

وإلى جانب إثارة رد فعل مثل هذا من جانب الحكومة نفسها ، فإن نشاطات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وغيرها من التنظيمات اليسارية الجديدة قد عدلت من أساليب وبرامج الوفد، والإخوان المسلمين وغيرهما من الجماعات السياسية القائمة ، حيث تبنت جميعها برامج اجتماعية أكثر راديكالية ، كما دعت إلى الإصلاح الاقتصادى.

وكان للجنة الوطنية للعمال والطلبة أيضا إسهام فى تطور الشعارات المرتبطة بقضية السودان. حيث كان اليسار المصرى قبل انتفاضة ١٩٤٦ يدعو إلى «وحدة وادى النيل» الكاملة تحت التاج المصرى، ولكنه وتحت ضغط من عناصره من السودانيين بدأ فى الدعوة إلى «الكفاح المشترك» للشعبين المصرى والسودانى ضد بريطانيا. (٤٤)

وقد استأنفت الحركة الطلابية نشاطها مع بداية العام الدراسى ١٩٤٧/٤٦، بالرغم من الاجراءات القمعية التى اتخذتها الحكومة. وفى ١٦ نوفمبر عقد اجتماع فى جامعة القاهرة أنشأ جبهة وطنية طلابية، وأصدرنداء يدعو إلى قطع المفاوضات مع البريطانيين وإلغاء معاهدة ١٩٣٦. وحدثت موجة من الصدامات العنيفة بين الطلبة والبوليس على مدى شهر نوفمبر، اضطرت الحكومة إلى إغلاق جامعتى القاهرة والاسكندرية فى ٢٨ نوفمبر. وبلغ العنف فى هذه المظاهرات حدا لم يسبق له مثيل، ولجأ الطلاب إلى أعمال التخريب. ولأول مرة كان بعضهم مسلحا بالبنادق الخفيفة والقنابل اليدوية.(٤٥) وجرح عدد من الطلاب ورجال البوليس، كما قتل طالبان.

وساعد فشل الجولة النهائية من المفاوضات المصرية الانجليزية ، بالإضافة إلى المعارضة الطلابية لمقترحات صدقى. بيفن لعقد معاهدة جديدة (والتى وصفها الشاعر بيرم التونسى بأنها «معاهدة غير ذات موضوع.. تمص عود القصب وتفوت لك الزعزوع») على إسقاط حكومة صدقى ، وفى ديسمبر ١٩٤٦ تولى النقراشى باشا رئاسة الوزارة مرة ثانية فى ظل انتهاء المفاوضات إلى طريق مسدود وفى مواجهة استمرار الاضطرابات الطلابية. وقرر إحالة النزاع لمجلس الأمن (٤٦)، دون جدوى كبيرة. وحدثت بعض الترتيبات لقيام مظاهرات طلابية أخرى (٤٧).

استمرت المظاهرات المتفرقة على مدى ماتبقى من العام الدراسى ١٩٤٧/٤٦ ، وازدادت حدتها عند بداية العام الدراسى التالى. وردا على ذلك تم فرض الحظر على نشر أنباء المظاهرات الطلابية. وتم إيقاف عدد من المجلات بسبب خرق قرار الحظر . وقام البوليس بعمل كردون مسلح أحاط بجامعة القاهرة . وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٧ حاول نحو ألفى طالب اقتحام

الكربون إلا أنهم أجبروا على التراجع، فاحتلوا مكاتب إدارة الجامعة مطالبين رئيسها د. ابراهيم بك شوقى إما بطرد البوليس أو الاستقالة. وتم سحب الكردون فى ٣ يناير ١٩٤٨. ثم اندلعت الإضرابات ثانية فى جامعة القاهرة عندما ألقت السلطات البريطانية فى السودان القبض على أعضاء وفد سودانى عند عودتهم من القاهرة. وقد داس الطلبة المضربون صور الملك فاروق بنعالهم وقاموا بالهتاف ضد الملكية. وتبعا لذلك اغلقت الجامعة لبعض الوقت، وفى أبريل نظم الطلاب إضرابا لمساندة رجال البوليس الذين كانوا مضربين من أجل زيادة رواتبهم.

ومع ذلك فقد أحدثت حرب ١٩٤٨ فى فلسطين انقساما فى الحركة الطلابية ، حيث رفض اليسار تأييد الحرب ضد اليهود. وقد دعمت الحرب أيضا من موقف الإخوان المسلمين، وزادت من استعداد الطلاب للجوء إلى العنف (٤٨). واندلعت معارك ضارية بين الطلبة والبوليس خلال الهدنة فى فلسطين ، وقتلت عناصر طلابية مدير أمن القاهرة المكروه سليم زكى بقنبلة. وتم حل الإخوان المسلمين، والقى القبض على العديد من طلابهم خاصة أولئك الذين تطوعوا للحرب فى فلسطين . واستمرت موجة العنف التى أودت بحياة النقراشى باشا رئيس الوزراء ثم الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين.

أما الأثر الأكثر أهمية لانتفاضة ١٩٤٦ الطلابية وماتلاها من اضطرابات طلابية، فكان فتح ملف قضية معاهدة ١٩٣٦. حيث ظلت المفاوضات المصرية الانجليزية متوقفة وباءت كل المحاولات لحل المشكلة عن طريق مجلس الأمن بالفشل ، فكان الطريق الوحيد المتاح أمام الحركة الوطنية المصرية هو الضغط على الحكومة لإلغاء المعاهدة من طرف واحد.

وكان مثل هذا القرار خليقا بأن ينتج عنه مواجهة دامية مع بريطانيا ، لذلك فإنه من الصعب التسليم بأنه كان من الممكن أن تختار أى من الأحزاب السياسية التقليدية الممثلة فى برلمان البلاد – والتى قضت معظم حياتها فى المفاوضات مع بريطانيا حول المعاهدة – اتخاذ تلك الخطوة ، دون ضغط جماهيرى وقد لعبت التنظيمات الناشئة غير الممثلة فى البرلمان – بما لها من نفوذ فى الحركة الطلابية على وجه الخصوص – دورا مهما فى ممارسة هذا الضغط. ومع مقدم ١٩٥١ كانت هذه التنظيمات قد بدأت فى تنسيق جهودها لدفع حكومة الوفد فى هذا الاتجاه . وعلى الرغم من ممانعة القيادة الوفدية فى بادىء الأمر إلا أنها تراجعت فى النهاية، وأعلن النحاس باشا نفسه فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أنه «من أجل مصر وقعتها.. ومن أجل مصر ألغيها» (٤٩) وقد قوبل هذا القرار بترحيب حاد من الأغلبية العظمى فى مصر. وانسحب كل العمال والموظفين المصريين البالغ عددهم ثمانية آلاف من العمل بالقاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس، وبدأت الأعمال الفدائية ضد القوات البريطانية فى المنطقة .

وقد شهد أكتوبر ١٩٥١ تصعيدا فى النشاط الطلابى فكان هناك على الأقل خمسة عشر إضرابا. وفى ديسمبر أنشئت تسع وثلاثون لجنة وطنية طلابية بالقاهرة، وعقد اجتماعان موسعان فى مقر الإخوان المسلمين وفى الجامعة. واصدر مؤتمر طلابى ميثاقا وطنيا يطالب بـ «دعوة الشعب إلى الكفاح المسلح».(٥٠)

وتحولت الجامعة نفسها إلى معسكر تدريب عسكرى، يتلقى فيه نحو عشرة آلاف طالب تدريباتهم. وقام الإخوان المسلمون بتوفير السلاح بالإضافة إلى إرسال الكتيبة الأولى من فدائيى الجامعة، والتى ذهبت إلى منطقة القناة فى ٩ نوفمبر١٩٥١(٥١) وساهم الطلاب من كل التيارات السياسية فى الأعمال الفدائية (٥٢) ، جنبا إلى جنب مع غيرهم من فلاحى منطقة القنال، والعمال (الذين كان العديد منهم يعمل سابقا فى القاعدة البريطانية) والمثقفين، ومجموعة من صغار الضباط الذين تطوعوا لتدريب الفدائيين على استخدام السلاح.

وتواكبت المصادمات مع الجيش البريطانى فى منطقة القناة، مع موجة من المظاهرات فى شتى أرجاء البلاد ، خاصة فى ديسمبر ١٩٥١ ويناير ١٩٥٢. وتحولت جنازة الطالب عمر شاهين عضو الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير إلى مظاهرة قومية، لم يكن فيها الشهيد رمزا فقط على احتلال أجنبى وحشى، وانما أيضا «دليل خيانة وطنية مزرية» على حد تعبير ريتشارد متشل(٥٣) وانتقد الفدائيون حكومة الوفد لعدم منحهم مساعدة تذكر، بينما هاجمتها بريطانيا بسبب تشجيعها للإرهاب ، فاضطرت الحكومة فى النهاية إلى الاستقالة بعد إعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ إثر حريق القاهرة.

وبدأت حكومة على باشا ماهر قصيرة الأجل فى إخلاء منطقة القناة من الفدائيين، الأمر الذى استمر فى عهد خليفته نجيب الهلالى باشا الذى كانت وزارته قصيرة الأجل أيضا. إلا أن الهلالى باشا أذعن لمطالب الطلاب ووعدهم بالاستمرار فى تدريباتهم العسكرية داخل الجامعة(٥٤) وحتى جاءت فترة الامتحانات فأعادت الهدوء لفترة حتى انهار النظام الليبرالى نفسه فى النهاية فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ولم يكن الضباط الأحرار الذين تولوا السلطة فى ذلك اليوم بعيدين عن تأثير الحركة الطلابية . فالعديد منهم اكتسب وعيه السياسى فى فترة دراسته الثانوية. وكانت هناك صلات غير مباشرة بين الضباط والطلبة عبر التنظيمات السياسية الناشئة. وكذلك كان بعض الضباط أنفسهم طلبة منتسبين بالجامعة ولذلك لم يكن غريبا أن جاء برنامجهم السياسى متفقا فى أسسه مع الاهداف السياسية للحركة الطلابية.

الهوامش

(١) FO 141, 1005 (1), (1945). Political Situation

(٢) يقدر الغزالي الحضور بحوالي خمسين شخصا. بينما ينفى زهران أنهم تجاوزوا العشرين (مقابلة المؤلف مع عبد المنعم الغزالي أبريل ١٩٧٩ وسعد زهران سبتمبر ١٩٨١).

(٣) مقابلة مع الغزالي .

(٤) Richard P. Mitchell, The Society of the Moslem Brethers Oxford University Press, London, 1969, P.44.

وأيضا زكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨– ١٩٤٨، مكتبة وهبة القاهرة، ١٩٧٩ صـ١٠٣. ووفقا لما يقول سعد زهران (مقابلة شخصية)، فإن هذا اللقاء الذى افتتحه فؤاد محيي الدين، حضره حلفاء الأحزاب السياسية الأخرى والحكومة، وذلك بهدف تخريبه. وبالفعل انتهى المؤتمر في غضون ساعة بالضجيج والصياح.

(٥) ترجمة عن النص الانجليزى المودع في ملف :

FO 141, 1009 (1946), Public Security. استمر الإضراب لليوم التالى فى القاهرة والاسكندرية ، ومعه خرجت مظاهرات معادية لليهود (انظر: أمين سعيد، تاريخ مصر السياسى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص٢٨٣).

(٦) مقابلة مع الغزالي .

(٧) بقيادة مصطفى مؤمن من الإخوان المسلمين طبقا لمتشل: (Mitchel, Moslem Brothers, p.44).

(٨) كانت قوة البوليس تحت قيادة الضابط البريطاني «فيتزباتريك» الذى اغتاله الطلاب بعد ذلك بسنوات قليلة. انظر:

(Jean- Pierre Thieck,"La Journe`è du 21,Fe`vrier 1946 dans Histoire du Mouvement National Egyptien.

ومقابلة مع د. أحمد شوقي الفنجرى (يونيو١٩٧٨). وانظر كذلك: أحمد بهاء الدين، يوميات ، الأهرام، ١٩٨٦/٢/٢١.

(٩) عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة١٩٤٥، ١٩٥١) الجزء الثالث، ص١٨١. ويلاحظ أن تقديرات عدد جرحى مظاهرة ٩ فبراير الواردة فى كتاب«الحركة السياسية..» لطارق البشرى وكتاب «مصر مجتمع عسكرى..» لأنور عبد الملك هى تقديرات مبالغة بدرجة ملفتة.

(١٠) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، الطبعة الأولى (الدار المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٥٧). صـ٩٧. ويقرر الكاتب أن عدد القتلى فى تلك المظاهرات كان سبعة. وكان النحاس باشا زعيم الوفد قد استقبل عددا من المصابين فى القاهرة وألقى عليهم خطبة مؤيدة للطلاب. (مقابلة مع ماهر محمد على – سبتمبر ١٩٨١).

(١١) اقيم الاحتفال تحت اجراءات أمن مشددة حيث انتشرت الشائعات عن محاولة لإلقاء قنبلة على موكب الملك. ولم يسمح إلا لقلة من الطلاب الذين يثق بهم المسئولون عن الأمن بالحضور (محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، الجزء ٢ صـ٣١٥، وطبقا لما يذكر عبد المنعم الغزالى شمل استقبال الطلاب للملك أشكالا أكثر حدة للاحتجاج مثل حرق صورته ، والهتاف «لا إله إلا الله ، وإلقاء الأتربة على مصابيح السيارة الملكية وقطع الأشجار ووضعها فى طريق موكب الملك. (عبد المنعم الغزالى، موقع ٢١فبراير ١٩٤٦ فى التاريخ ، الطليعة، فبراير ١٩٦٦. صـ٥٢ – ٥٣) إلا أن حجم المشاركة الطلابية فى تلك الأحداث لايتضح من خلال وصف الغزالى الذى يبدو مبالغا والذى لم يمكن التحقق منه فى مصادر أخرى .

(١٢) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ (الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤) صـ١٠٠.

(١٣) Thieck Journe' e du 21 Fe vrier; p 115-6.

ويقدر عدد المتظاهرين بحوالى خمسة عشر ألفا من جامعة القاهرة ، يرتفع إلى أربعين ألفا عند انضمامهم إلى طلاب الأزهر.

(١٤) الطليعة فبراير ١٩٧٦. اتصل الطلاب بمؤتمر نقابات عمال مصر، واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى ، وغيرهما من النقابات العمالية، خاصة فى شبرا الخيمة، حيث كان العمال قد بدءوا بالفعل فى تشكيل لجانهم الوطنية. (انظر أيضا: طارق البشرى، الحركة السياسية، ص١٠٠) . وعن الانتخابات لعضوية اللجنة الوطنية للعمال والطلبة انظر: سعد زهران، فى أصول السياسة المصرية ، ص١٢٥.

(١٥) CharlesAnwar Abdel - Malek, Egypt: Military society, Translated by lam Markmann, (Random House, New York, 1968), P. 24.

وأيضا : مسعد عويس، نحو تنظيم سياسى للشباب، فى : كمال السيد درويش وآخرون، التربية السياسية للشباب ، دار المعارف ، الأسكندرية ١٩٧٣، صـ ٨٤ – ٨٥ . وكذلك : شهدى عطية الشافعى، صـ ٩٨ – ٩٩.

(١٦) فى تقدير شهدى عطية الشافعى صـ ٩٩، أن المتظاهرين كانوا من أربعين إلى مائة ألف ، ويقدرهم الغزالى (موقع ٢١ فبراير، الطليعة ، فبراير ٦٦ ، صـ ٥٥) بما يفوق مائة وأربعين ألفا من بينهم خمسة عشر إلى أربعين ألفا من العمال ، خاصة من شبرا الخيمة. وفى تقدير ثالث (الطليعة ، فبراير ١٩٧٦) يرتفع الرقم إلى حوالى مائتين وخمسين ألفا!

(١٧) هذا مطلع قصيدة كتبها الطالب عبد الواحد بصيلة (أستاذ جامعى وعميد كلية فيما بعد).

(١٨) الرافعى، فى أعقاب ، الجزء الثالث صـ ١٨٦ . ويلاحظ اختلاف تقدير عدد قتلى وجرحى إضراب ٢١ فبراير باختلاف الباحثين حسبما تبين التقديرات التالية:

	عبد الرحمن الرافعى	شهدى عطية الشافعى	رفعت السعيد	أمين السعيد	طارق البشرى	جان وسيمون لاكويتر
عدد القتلى	٢٣	٢٣	١٥	٦٤	٣٠	٣
عدد الجرحى	١٢٠	١٢١	١١١	٣٠٠	١٥٠	١٢٠

(١٩) مع ذلك تشير بعض المصادر الى أن الإخوان المسلمين قد شاركوا في مظاهرات ٢١ فبراير. ووفقا لما كتب متشل (Moslem Brothers, p. 45) : «في يوم الإضراب كان الإخوان المسلمون – بالطبع – يقفون في الخارج بكامل قوتهم ، مع التركيز الرئيسي على نشاطهم المستقل في الأسكندرية. وأيا ماكان الذى وعد البنا به صدقي ، فمن الواضح أنه لم يكن من الممكن أن يتضمن هذا الوعد تحويل اتجاه الحماس الوطني لدى أتباعه» . كما اعترف الغزالي ضمنيا بهذه المشاركة ، عندما أشار إلى المحاولة المجهضة التى قام بها فريق الجوالة بالإخوان المسلمين لتحويل مجرى المظاهرات فى القاهرة إلى القصر الملكى بغرض تقديم التماس إلى الملك. (مواقع ٢١ فبراير، الطليعة، فبراير ١٩٦٦، صـ ٥٦).

(٢٠) شهدى عطية الشافعي، صـ ١٠٠.

(٢١) نفس المرجع وتبدو دعوة مقاطعة اللغة الانجليزية استجابة لضغط الإخوان المسلمين.

(Thieck, Journeè du 21 Fèvrier, p. 124)

فبعد ذلك في ١٩٤٨، أوردت السفارة البريطانية في تقرير لها، «كان الإخوان المسلمون في المنصورة– من خلال أفرادهم الذين يعملون في مكتب البريد وغيره من المصالح الحكومية يحتجزون البريد الذى يكون عنوانه مكتوبا بلغة أجنبية»

(FO 141, 1245 , 1948, Political Situation)

وقام الإخوان أيضا – فى مرحلة من مراحل الحركة الطلابية – بإحراق الكتب الانجليزية علنا (عبد المتعال الجبرى، لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا؟، صـ٩٩)

(٢٢) الشافعي، صـ ١٠٢ – ١٠٣. إلا أن الانقسامات داخل الكتلة الطلابية، كان لها بعض الأثر على تنظيم الإضراب في القاهرة (الطليعة فبراير ١٩٧٦).

(٢٣) FO 141, 1009 (1946)

(٢٤) Thieck, Journeè du 21 Fe`vrier...

(٢٥) مقابلة مع سعد زهران.

(٢٦) شكل المستقلون أغلبية أعضاء اللجنة طبقا لتقدير أحمد صادق سعد، انظر : أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦/٤٥ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صـ ١٣٦. ويؤكد سعد زهران «النزوع الاستقلالي الغالب على الحركة الطلابية» (في أصول السياسة المصرية ، صـ١٢٥).

(٢٧) Mitchell Moslem Brothers, p. 44

وانضمت اللجنة المنفصلة للطلاب الوفديين – والتى كانت تسمى بنفس الاسم – إلى اللجنة التنفيذية للطلاب انضماما جماعيا. (Thieck, p. 97)

(٢٨) عبد العظيم رمضان، «الإخوان المسلمون: أخطر الحركات الدينية في التاريخ الحديث» الهدف، ٢٠ نوفمبر ١٩٨٠. اتهم الإخوان خصومهم باستخدام تعبيرات شيوعية فى بياناتهم مثل «الكفاح التحريرى» «والجلاء الاقتصادى» و«الكفاح الشعبي» و«اتحاد العمال والطلبة».

(٢٩) مقابلة مع سعد زهران.

(٣٠) Abdel - Malek, Egypt: Military Society, pp. 23 - 5.

(٣١) ميشيل كامل ، تطورحركة النضال الوطني والاجتماعي في مصر، دراسات عربية، العدد ١١، السنة ١٦، سبتمبر ١٩٨٠، صـ ٣ – ١٣. وانظر وجهة نظر مشابهة لأحد المشاركين في الأحداث في : محمد يوسف الجندي، ٢١ فبراير – توجه جديد للحركة الوطنية، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٦.

(٣٢) أصبح شهدى عطية الشافعي، الذى عذب حتى الموت في يونيو ١٩٦٠، ابرز شهداء الحركة الشيوعية المصرية.

(٣٣) الشافعي صـ ١٠٨ ١٠٩.

(٣٤) بيان من اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال مصر إلى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . ورد: في طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق في تاريخ الطبقة العاملة، الكاتب، عدد ١٣٤، السنة ١٢ مايو ١٩٧٢، صـ ١٥٣ – ١٥٨.

(٣٥) نفس المرجع.

(٣٦) L.J. Coverly, The Egyptian Undergraduate and Politics, op. cit., p. 336.

(٣٧) مقابلة مع أحمد صادق سعد في : رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ – ١٩٥٠ ، صـ ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٣٨) بيومى ، الإخوان المسلمون ، صـ ٢٨٣، Thieck, p. 126 ورفعت السعيد ، أحمد حسين ، كلمات ومواقف ، صـ ٢٠٢. تعرض الإخوان المسلمون لنقد جماعة إسلامية أخرى (شباب محمد) على أساس أنهم شكلوا اللجنة القومية بإيعاز من الحكومة بغرض إضعاف الحركة الوطنية. (بيومى، صـ ٢٨٣).

(٣٩) الغزالي، موقع ٢١ فبراير، صـ ٥٩.

(٤٠) بيومى ، صـ ١٠٥.

(٤١) المرجع السابق، صـ ١٠٤ – ١٠٥.

(٤٢) البشرى ، صـ ٨٥و Thieck, p. 97.

(٤٣) الشافعي، صـ ١٠٧ – ١٠٨. انظر أيضا: هيكل، مذكرات .. جزء٢ ، صـ ٢٢١ – ٢٢٢.

(٤٤) Salah El Din El Zein El Ţayeb, op. cit, p. 40 - 41.

(٤٥) P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (Weidenfeld & Nicolson, London, 1969), p. 363' Marcel Colombe, Deux Anneès d'Histoir de L'Egypte:8 Octobre 1944 - 9 De`cembre 1946, Politique Etrangère, vol. 120, Part 2 (May 1947), p. 213.

في ساعة مبكرة يوم ٧ مايو ١٩٤٦ ، ألقيت قنابل على ثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية ، فأصابت أربعة جنود انجليز، وتم ضبط سلة بها ستون قنبلة يدوية . وفي ١٧ يوليو ألقيت قنابل أخرى على النادى البريطاني بالأسكندرية، فأصيب ثمانية وعشرون شخصا . (انظر أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسي، صـ ٢٩٣).

(٤٦) سافر مصطفى مؤمن إلى اجتماعات مجلس الأمن باسم «الجبهة الطلابية للدعاية لقضية وادى

النيل» والتي تشكلت أساسا من طلاب ينتمون الي الإخوان المسلمين والحزب الوطني، واختير لرئاستها إثنان من رؤساء الجامعات هما د. عبد الوهاب عزام، ومنصور فهمي باشا، وضمت بين أعضائها عددا من الأساتذة . (مقابلة مع ماهر محمد علي).

(٤٧) ورد في تقرير للسفارة البريطانية أبلغني عميل أن إعادة فتح الجامعات ترتقب بشيء من الاهتمام والقلق ، حيث يعتقد أن مصطفي مؤمن ، الزعيم الطلابي ، قد بدأ يعد لإشعال المظاهرات ضد النقراشي.. إنه هو الذى حاول الهتاف بسقوط النقراشي عند بحيرة ساكسس والطلاب على أية حال يكرهون النقراشي، وذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى حادث كوبرى عباس. وهم يقولون الآن إنه ليس بالرجل الذى يقود الثورة التي تعد لها الأمة»

(FO 141, 1187, 1947, "oPolitical Situation).

(٤٨) ورد في تقرير للسفارة البريطانية أنه «سوف يعاد فتح الجامعة .. كما سيتم إبعاد العناصر المدرجة في القوائم السوداء ، إلا أن أحزاب المعارضة، والشيوعيين، والحزب الوطني، والإخوان، قد قرروا الاتصال بالطلاب لتنظيم اضطرابات وأعمال شغب ، مهما كانت النتائج ، وذلك حتي يسقط النقراشي وحكومته»

(Fo 141, 127, 1948, Arab Societies: Ikhwan Al-mMuslimene).

(٤٩) بعد ذلك بأربعة أيام أعلن زعيم الوفد أيضا رفض حكومته لمقترحات الولايات المتحدة من أجل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (Abdel - Malek, Egypt: Military Society, p. 31)
وانظر أيضا: Dle EastFO 141, 1442 (1951), USA - GREAT BRITAIN. MID Policy. .

(٥٠) البشرى ، ص ٤٢٥ ، ٤٣٦ ، LAQUEUR, PP55.7

(٥١) انظر الدعوة ، يناير ١٩٧٧.

(٥٢) لم تكن هناك قيادة موحدة للكتائب حيث كانت كل مجموعة تدين بالطاعة لقائدها (ABDEL - MALEK, EGYPT: MILITARY SOCIETY, P. 31)

وانظر أيضا: البشرى ، ص ٥٠٧.

(٥٣) MITCHELL, P. 92

(٥٤) MITCHELL, P. 94 - 50.

ويذكر المؤلف أيضا أنه: «كان الطلاب يظهرون انتصارهم علي محاولة الحكومة للقضاء علي كتائب التحرير ، بالطواف بانتظام حول حرم الجامعة في سيارات جيب، وإطلاق بنادقهم الآلية في مواجهة مبنى الإدارة بالقرب من قبتها الشهيرة. كما وردت أنباء مماثلة من جامعة الاسكندرية عن طلاب مسلحين يقومون بزرع مفرقعات أو يطلقون النيران بالقرب من حرم الجامعة. وكانت الأغلبية العظمى من الطلاب المشاركين في ذلك من الإخوان المسلمين.

إلا أنه ، في نفس الوقت ، وفيما بدا وكأنه الجانب الآخر من صفقة، تمت السيطرة على مظاهرات الجامعة والرأى العام فيها عموما. فالهلالي كان بحاجة للهدوء وهو يدفع ببرنامجه للإصلاح، ويحاول – أيضا – إعادة فتح باب المفاوضات مع البريطانيين ، حيث حصل على مساعدة الإخوان في الجامعة . فقد كان الإخوان ، الذين يسيطرون على اتحادات الطلاب، في وضع يسمح لهم بتوجيه حركة الجامعة».

(٥)

الحركة الطلابية والنظام السياسى

١) الطلاب والقصر الملكى

كانت مؤسسة القصر الأوتوقراطية غالبا ما تبحث عن مساندة الطلاب لها فى صراعها على السلطة مع الوفد .وفى العديد من المناسبات كانت مظاهرات الطلاب لا تعدو كونها تعبيرا ظاهريا عن الخلاف بين الوفد والقصر. وقد أضرب الطلبة المؤيدون للملك ضد حكومة الوفد برئاسة سعد باشا زغلول عام ١٩٢٤، وبرئاسة النحاس باشا عامى١٩٣٠و١٩٣٦. وإبان الأزمة الدستورية عام ١٩٣٧، حرض القصر طلاب الازهر وجامعة القاهرة على التظاهر ضد الوفد، وذهب الطلاب إلى القصر حيث حياهم الملك بنفسه . وعندما اقيلت حكومة الوفد عام ١٩٤٤ حرض القصر الطلاب على إظهار ابتهاجهم[١]. وعندما سمح وزير الدخلية الوفدي فؤاد سراج الدين عام ١٩٥٢ بخروج مظاهرة من طلاب الهندسة تهتف ضده شخصيا، اعتبر الملك أن هذه المظاهرة مجرد مقدمة لمظاهرات ضد السراى .

وكان القصر تواقا بشكل واضح إلى إضعاف التأييد الطلابى للوفد فعندما سعت حكومة الوفد فى محاولة منها لكسب شعبية بين الطلاب - إلى استصدارقانون لتخفيض درجات النجاح الصغرى فى الامتحانات،رفض الملك أن يصدق على هذا القانون . وكان القصر يبتكر وسائله الخاصة لكسب الطلاب . فأثناء الانتفاضة الطلابية ١٩٣٦/٣٥، أوضح تقرير لوزارة الداخلية أن «البلاط كان متعاطفا بدرجة كبيرة مع الطلاب، وفى عدد من الحالات أمر مندوبو البلاط بالإفراج عن الطلبة حتى دون تحقيق فى التهم المنسوبة إليهم [٢]».

وكان الأزهر بمثابة مركز التأييد الطلابى الرئيسي للقصر . ولم يكن ذلك بالأمر المستغرب، بالنظر إلى المفاهيم الإسلامية المحافظة للأزهر، واستعداده لأن يعتبر الملك خليفة، خاصة بعد أن أنهى كمال أتاتورك الخلافة العثمانية . كما وجد القصر أنه من السهل كسب تأييد الأزهر بكتلته الطلابية التى تتميز بالفقر النسبى عن طريق الإغراءات المالية المباشرة . وفى ١٩٣٨ اتهمت صحيفة وفدية شيخ الأزهر [٣] بأنه يستخدم طلاب الأزهر كأداة سياسية يطوعها بإسم الدين ثم يلقى بها بين يدى القصر. وكانت الالتماسات التى تحوى شكاوى طلاب

الأزهر، كثيرا ما ترفع إلى الملك بدلا من الحكومة. كما كانت تهاني طلاب الأزهر ترسل إلى الملك في المناسبات ، خاصة المناسبات ذات الدلالة السياسية . وفي ١٩٢٥ ساند القصر الأزهر عندما عارض محاولات الحكومة لدمجه ضمن نظام وزارة التعليم ، وساند بعد ذلك مشروع زيادة عدد المعاهد الأزهرية وتحديث معداتها(٤).

وفي تقرير للسفارة البريطانية عام ١٩٤٣ ورد ما يلي :

«هناك خلاف بين طلبة الأزهر والحكومة نتج عن محاولة الطلبة السير إلى القصر لإظهار ولائهم ، بعد بضعة أيام من المناسبة، وذلك بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق .الأمر الذي منعته الحكومة على أساس أنه لم يكن هناك في الموعد الفعلي ما يمنع أي شخص من التصرف على هذا النحو .. وقد حدثت مصادمات مع البوليس ..وأمرت الحكومة بالقبض على بعض شيوخ الأزهر الذين اعتبرتهم مسئولين عن عدم السيطرة على الطلاب (٥)». وقد غضب الملك من هذه الحادثة وطالب الحكومة بتقديم تفسيرلموقفها، وإطلاق سراح الشيوخ المقبوض عليهم.

وقد أبرزت زيارة الملك للجامعة إبان اضطرابات فبراير ١٩٤٦، والبرود النسبي الذي قوبل به انحساراتاريخيا لدور العرش كرمز للأمة في نظر الطلاب. وكانت هتافات الطلاب مثل: «يسقط الطغاة »و«إرادة الشعب فوق الجميع» بمثابة صيحات عداء موجهة للملك. وقد تمادى بعض المتظاهرين إلى حد أن نعتوه بأنه «ملك النساء» وذلك بسبب مغامراته العاطفية الشهيرة(٦) وفي عام ١٩٤٨ داس الطلبة بنعالهم صور الملك، وتضمنت هتافاتهم سبابا شخصيا له . ولكن عداء الطلبة للملكية لم يتفجر بشكل صريح وواسع النطاق حتى السنتين الأخيرتين من العهد الملكي، حين اندلع ذلك العداء في صورة مظاهرات انتشرت في كل مكان، وهتافات معادية للنظام الملكي، وحرق صور الملك علانية (٧) . وعند هذا الحد توالت احتجاجات البلاط على حكومةالوفد تدعوإلى إعلان الأحكام العرفية . وهو ما حدث ليؤذن بالانفصام الكامل بين الملك ورعيته من الطلاب على عتبات سقوط النظام السياسي ككل.

٢) الطلاب والإدارة الحكومية

في صيف ١٩٤٦ بذل رئيس الوزراء صدقي باشا محاولات نشطه للتوصل إلى اتفاق جديد مع بريطانيا لضمان جلاءالقوات البريطانية من مصر . وكان أحد اسباب العجلة لديه، هو الرغبة في إنهاء الأمر قبل بداية العام الدراسي الجديد ، وهو تصرف مفهوم من قبل الحكومة المصرية في مواجهة غليان طلابي فعلي أومحتمل. وقد أقر السفيرالبريطاني سير مايلز لامبسون هذا النوع من التصرف منذ مرحلة مبكرة إبان الانتفاضة الطلابية في ١٩٣٦/٣٥ حين قال :

«توضح التقاريرالضرورة العاجلة للتعامل مع المسألة الطلابية بصورة جذرية . فمالم يفرض على الطلبة أن يقفوا عند حدودهم ، فلن يكون من الممكن إيجاد حكومة مستقرة أو إقرار علاقات انجليزية مصرية هادئة(٨)».

وقد وردت في تقرير بشتلى أفندى وجهة نظر مشابهة : «إن خطر الروح السائدة حاليا بين الشباب غير المسئول فى هذا البلد يتجاوز إلى حد بعيد مزاياها .... وربما كان المطلوب الآن هو وجود وزير قوى للتعليم يحظى بمساندة صادقة من مجلس الوزراء ، لا ستعادة أي اثر للنظام فى المدارس . والأمر الأكثر من محتمل، أن الإجراءات التى قد يضطر إلى اتخاذها ستكون قمعية كما أن آثارها ستكون بعيدة المدى (٩)»..

وقد حمل تقرير شامل إلى وزارة الداخلية رؤية مختلفة نوعا وأكثر حذرا تجاه المشكلة(١٠) حيث اشار إلى أن هناك خيارين بديلين فى التعامل مع الحركة الطلابية ؛ إما قمعها أو تسييرها فى قنوات أخرى واعتبرالبديل الأول نوعا من «صب اللعنة على الطوفان»،أما البديل الثانى فهو يوجه الحركة إلى «قنوات مناسبة بواسطة التنظيم، والدعاية، والمعاملة الودية بينما يتم التعامل فى نفس الوقت مع مظاهر الجموح فى هذه الحركة بحزم وفقا للقانون العادى ». ورأى أن هذا الخيار الأخير إنما يستلزم عددا من التدابير مثل :

«خلق لجنه لتنمية الشباب تحت رعاية الحكومة تضطلع بمهمة تحويل طاقات الطلاب إلى قنوات نافعة مثل الرياضة، والثقافة البدنية، والاهتمامات الفكرية .... الخ. وشن حملة صحفية نشطة ... وعزل الحركة عن السياسات الحزبية ..وإصلاح الجامعةوالنظم التعليمية» .

وبرغم أن هذا المنهج يبدو أكثر حكمة من البديل القمعى، إلاأنه كان يتطلب إجراءات فعالة لإبعاد الجامعة عن السياسة، الأمر الذى لم يكن أمامه فرصة للنجاح فى بلد ناقص الاستقلال، ويقوم نظامه السياسى على المنافسة البرلمانية بين أحزاب سياسية بمافى ذلك التنافس للحصول على ولاءالطلبة. لقد ظلت إغراءات الصراعات الحزبية أمام الكتلة الطلابية أقوى من أن يحتويها هذا المنهج

وقد طبقت الحكومات المصرية ـ عمليا ـ أسلوبا يؤلف بين هذين المنهاجين وسط تدابير أخرى بغرض السيطرة على الكتلة الطلابية من خلال الإدارةالجامعية نفسها . وكانت الجامعة المصرية ـ التى أنشأها عام ١٩٠٨ بعض مثقفى البلاد البارزين كمشروع خاص ـ قد خضعت لسيطرة الحكومة عام١٩٢٥ :

أصبح وزير التعليم ـ بحكم منصبه ـ رئيسا أعلى للجامعة. أما المسئول الإدارى الأعلى، أى رئيس الجامعة فقد كان تابعاً للوزير، ويتم تعيينه بمرسوم ملكى بناء على توصية الوزير

وبالإضافة إلى كان ذلك خمسة من بين أعضاء مجلس الجامعة يعينون بناء على تزكية الوزير أيضا علاوة على أن الأساتذة وهيئة التدريس كانوا موظفين مدنيين يعينون ويفصلون بواسطة الوزير ويخضعون لإجراءات تأديبية صيغت في لوائح خاصة، تسمح بعقوبات مثل تخفيض الدرجة الوظيفية والإيقاف عن العمل، وكذلك الفصل . وكانت الجامعة تمول من الميزانية العامة للدولة، ومن ثم كانت تحت سيطرة محكمة[11].

وكان مطلب استقلال الجامعة ـ الذى رفعه كل من الطلاب والأساتذة ـ قد نفذ داخل حدود معينة ، عينتها الحكومة. فكما لاحظ طه حسين :

«ليس الاعتداء على استقلال الجامعة مقصورا على ظلم السلطات لهذا العميد أو ذاك ، أو حمل الجامعة بالعنف على مالاتحب، فهذا العدوان يسيرٌ أمره لأن الناس جميعا يحسونه ويشعرون به وينكرونه دائما ويقاومونه أحيانا. إنما العدوان الخطر على استقلال الجامعة هو هذا الذى يظهر للناس على أنه شئ مشروع قد صدر من صاحب الحق فيه. هذا العدوان لا حيلة لأحد فيه ، ولا قدرة لأحد عليه ، وهو مع ذلك مصدر فساد عظيم وشر مستطير . هذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى نتائج الامتحان،[12] وهذا التغيير الذى تستبيحه سلطة الدولة لنفسها فى إلغاء الأحكام التى تصدرها مجالس التأ ديب الجامعية، هو الشر كل الشر وهو الذى يلغى استقلال الجامعة إلغاء، بل يلغى الجامعة نفسها إلغاءً. وما اظن سلطة الدولة تستطيع أن تنكر أنها اتخذت التشريع الذى لاغبار عليه من الوجهة القانونية ولامن وجهة سيادة الدولة، وسيلة إلى إلغاء استقلال الجامعة وإضاعة حقها المقدس فى الإشراف وحدها على شئون العلم والتعليم[13]».

وفى هذا الإطار، لم يكن من المستغرب وقوع بعض الأحداث، مثل إكراه الجامعة على منح درجات فخرية إلى بعض السياسة عام١٩٣٢، وعزل طه حسين نفسه من منصبه بالجامعة بسبب آرائه الأدبية والسياسية، وقد استقال رئيس الجامعة احمد لطفى السيد بسبب إنشاء قوة بوليس داخل الحرم الجامعى للتعامل مع إضرابات الطلاب .

واثبت توقيت الامتحانات أنه أداة إدارية فعالة لتقييد نشاط الطلاب فى كل من المدارس والجامعة . ففى تعليق على موقف طلبة المدارس فى سوهاج عام ١٩٤٧، كتب المندوب القنصلى البريطانى يقول « أدرك طلبة مدارسنا المحلية أن العام الدراسى قد أصبح قصيراً، وأن الامتحانات تقترب سريعا حتى انهم ينوون منح دروسهم اهتماما أكبر من السياسة [14]».

وبالمثل فعند نهاية فترة الاضطراب الواسع عام ١٩٥٢/٥١ ، خمدت الخطب السياسية، وعاد الطلبة إلى كتبهم ـ بعد عام كامل تقريبا من الاضطرابات ـ إذ كانت الامتحانات تلوح فى الأفق.

وكانت الحكومة على استعداد للجوء إلى إغلاق المدارس والجامعات لفترات قصيرة، والقيام
بدد من المحاولات لسن تشريعات من أ جل إحكام سيطرتها على الكتلة الطلابية . فأصدرت
حكومة محمد محمود باشا ـــ فى غياب البرلمان ـ القرار بقانون رقم ٢٢لسنة ١٩٢٨من أجل
حفظ النظام فى معاهد التعليم»، الذى حظرالاشتغال بكافة الأنشطة السياسية فى الجامعة
المدارس . ولم تتردد حكومة الوفد عام ١٩٣٧ فى اللجوء لهذا المرسوم بغرض قمع
لاضطرابات الطلابية وبرغم أن برلمان الوفد عام ١٩٣٠ كان قد اعلن بطلانه.

ومع ذلك فإن بعض مؤسسات الدولة والحكومة كثيراما أظهرت تعاطفا كبيرا مع الطلاب.
إبان انتفاضة ١٩٣٦/٣٥ ــ علي سبيل المثال ـ ذكر بشتلى أفندى فى تقريره :«كانت المحاكم
تعاطفة مع الطلاب إلى حد كبير .... وكان القضاة متساهلين بصورة واضحة مع المذنبين .
فى العديد من القضايا كان الحكم يصدر ببراءة المتهمين ، وفى أسوأ الحالات توقع عليهم
دد حبس قصيرة للغاية، مع ايقاف التنفيذ فى أغلب الأحوال ، أوتفرض عليهم غرامات
افهة. وفى إحدى القضايا اثنى القاضى حسين إدريس ـ فى حكمه الصادر فى ١٨ نوفمبرـــ
الفعل على الطلاب بسبب إظهارهم لمشاعرهم الوطنية، والتمس لهم العذرفى الهجوم على
لبوليس على اساس أنهم كانوا مدفوعين بفعل الموقف العدوانى من البوليس ازاءهم[١٥]».

وفى المستشفيات كانت إدارة المستشفى تبدى «تمييزاكبيرا فى معاملة المصابين فى
لاضطرابات؛ حيث كان الطلبة المصابون يتم علاجهم فورا ويحظون بمعاملة كريمة، بينما كان
لمصابون من البوليس غالبا ما يلقون الإهمال[١٦]» . وفى حالات كثيرة كانت سلطات السجون
عامل الطلاب المقبوض عليهم بأفضل مما تعامل غيرهم من النزلاء [١٧]. وكان جنود البوليس
ن فرقة قمع المظاهرات [الذين كانوا يجندون أساسا من أصول شديدة الفقر، ويدربهم
ضباطهم على الحقد على الطلبة باعتبارهم أقلية متميزة تنتمى أساسا إلى أبناء الأغنياء] هم
حدهم الذين يعاملون الطلبة بقسوة تتسق مع مادربوا عليه. وقد شكل سليم زكى حكمدار
وليس القاهرة ـ قبل اغتياله ـ فرقة خاصة، سميت «بفرقة الباشا»، بغرض تفريق
المظاهرات[١٨]. ويتذكر د. أحمد شوقى الفنجرى عندما ضربه أحد الجنود فى مظاهرة عام
١٩٤٠ ، وهو يزأر فى وجهه بقوله «لماذا تتعلمون، بينما يحرم أبناؤنا من التعليم؟[١٩]».

وفى مناسبات أخرى، خاصة حينما كان الشعور الوطنى عاليا، كان رجال البوليس يبدون
تعاطفهم صراحة مع الطلاب.ففى ٢١فبراير ١٩٤٦ كان الجنود المصريون يقفون بين
لمتظاهرين والجيش البريطانى، وقد كتب على بعض مركباتهم نفس الشعارات التى يهتف بها
لمتظاهرون. وبعد انتهاء المواجهة الدامية فى ذلك اليوم، حاول وفد الطلاب الذى التقى برئيس
لوزراء صدقى باشا إقناعه بالسماح لضباط وجنود البوليس بالانضمام إلى الإضراب المقرر

تنفيذه صباح يوم ٤مارس . وقد تعرض الطلاب إلى انتقادات حادة عندما اصطدموا بالبوليس في ٢٠يناير ١٩٥٢، حيث كان جنود الشرطة انفسهم في صراع مباشر مع الجيش البريطاني في منطقة القناة. وبعد ذلك بأسبوع واحد تظاهر كل من الطلاب ورجال الشرطة معا يوم حريق القاهرة.

٣) الطلاب والأحزاب السياسية

عكست التيارات المختلفة داخل الحركة الطلابية، في المقام الأول، مواقف الأحزاب السياسية المختلفة إزاء قضية استقلال مصر . وكانت الحركة الطلابية ككل بمثابة ساحة مهمة للتنافس الحزبي. وفي إطار انتفاضة ١٩٣٦/٣٥، تولدت أول محاولة طلابيةللتخلص النسبي من الوصاية الحزبية. وقد ورد في تقرير من وزارة الداخلية مايلي :

«إن موقف الطلاب هو أخطر مافي مصر في هذه الأونة ، حيث إنه في الوقت الذي طالب فيه زعماء الجبهة الوطنية بالتزام الهدوء، حرض محمد محمود باشا عددا كبيرا منهم على عدم الالتفات إلى هذه النصيحة، وتنظيم أنفسهم بالشكل الذي لا يتيح للوفد السيطرة عليهم ... وبرغم أن عددا من الطلاب لم يكونوا من بين مؤيدي محمد محمود باشا، إلا أن المؤيدين قد استخدموا كل الوسائل لتنفيذ هذا المخطط..... وحيث أن النحاس باشا يعتمد على عدد من الطلاب كثيرين في العدد لكنهم محدودو التأثير، فإنه يخشى أن ينجح الطلاب المؤيدون لمحمد محمود باشا[٢٠]»...

وقد أكد تقرير للبوليس في١٠ يناير ١٩٣٦ مايلي: «اقترح محمد محمود باشا على عباس حليم من خلال وساطة حسني الشنتناوي المحامي ــ الوكيل القانوني لاتحاد العمال الذي يرأسه عباس حليم ــ خلق مجموعة من الطلاب تعرف بإسم «الطلبة الوطنيون». ويكون الهدف من هذه المجموعة هو موازنة تأثير الوفد بين الطلاب[٢١]».

ونتج عن هذه الاتصالات انقسام داخل الحركة الطلابية، الأمر الذي كان يعكس الصراع بين تيارين سياسيين أساسيين في الساحة الحزبية الواسعة، الوفد وخصومه من الأحرار الدستوريين. وكما يوضح تقرير من وزارة الداخلية كان الطلاب :

«...ينقسمون إلى فريقين :

أ) فريق وفدي تحت زعامة فريد زغلوك، وهو أداة في يد الوفد، وعلى اتصال يومي مباشر مع النحاس ويتلقى التعليمات منه.

ب) الطلبة الوطنيون، وهم تحت رعاية عباس حليم[٢٢]

وقد ظل هذا الانقسام من ناحية الجوهر بلا تغير كبير حتى أوائل الخمسينيات، فيما عدا

أن التجمع المعادى للوفد أصبحت تشكل عصبه بعض التنظيمات السياسية الناشئة خارج الأحزاب التقليدية والتى استقطبت المنشقين عن الوفد نفسه.

لكنه عندمابدأت الحركة تضم نسبة أكبر من عناصر التنظيمات غير البرلمانية وتتخذ إطارا للحركة مستقلا نسبيا، فإنها لم تنجح فى تجنب درجة معينة من درجات التحزب السياسى. وقد قام العديد من المظاهرات الاقليمية إبان انتفاضة١٩٤٦ تحت إشراف اللجان المحلية لحزب الوفد وليس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى كانت قد دعت للإضراب. وكانت قيادات الوفد - برغم عدم ارتباطها المباشر بالتحرك المستقل للطلبة - واثقة من أنها ستنجح، آجلا أم عاجلا، فى استعادة سيطرتها عليهم، مثلما فعلت ١٩٣٦/٣٥(٢٣).

وكان الطلاب فى معظم الحالات هم المبادرون بإشعال شرارة المواقف التى تتخذها أحزاب المعارضة ضد الحكومة القائمة(٢٤) ، خاصة فى مسألة الجلاء والعلاقات مع بريطانيا. وكانوا أول من ينقل المعارك السياسية إلى الشوارع(٢٥). ولذا فليس من المستغرب أن الأحزاب السياسية كانت تنظر إلى الطلاب باعتبارهم رصيدا سياسيا ثمينا ، ومن ثم كانت تعمل باستمرار على استمالتهم :

«لم يكن زعماء الأحزاب السياسية يقصرون أنشطتهم على الدعاية الخفية، ولكنهم كانوا يتعاطفون علنا مع المخلين بالأمن، فكان الضحايا يعاملون كأبطال وطنيين، وكان الجرحى فى المستشفيات يستقبلون الزيارات، ويتلقون الهدايا وتؤخذ لهم صور تذكارية مع الزعماء(٢٦)».

وكانت التسهيلات الإدارية عند الالتحاق بالمدارس والجامعات، وفى دفع الرسوم الدراسية، ونظم الامتحانات، تمنح للطلبة على أسس سياسية من كل الأحزاب التى تصل للحكم، بما فى ذلك حزب الوفد، الذى كان تواقا بصفة خاصة إلى الاحتفاظ بولاء غالبية الطلبة وقد أوضح توفيق الحكيم الضرر الذى أحدثته هذه الممارسات فيما يلى:

« إن الأوضاع الجديدة الديموقراطية كما يساء فهمها فى مصر قد صرفت شباب اليوم عن الجد والعمل. فإن سريان داء الحزبية إلى كتلة الطلاب واستخدام الساسة للطلبة ذلك الاستخدام المعروف قد جعل الطلبة من جانبهم يستخدمون الساسة هم أيضا للتدخل فى مسائل الدرس والامتحان..(٢٧)».

وكانت إضرابات الطلاب الخاصة بالمسائل التعليمية تعالج بواسطة كل من الحكومة والمعارضة على أساس انعكاساتها السياسية وليس على أساس الاعتبارات التعليمية وحدها. ويرى د.هيكل -الذى كان وزيرا للتعليم - أن أسلوب حكومته فى معالجة النزاع بين طلبة الأزهر والجامعة حول تدريس اللغة العربية قد تحدد على أساس تأثيرالمشكلة على الموقف السياسى للحكومة(٢٨) .

وكان الطلبة الموالون للاخزاب السياسية محل هجوم من خصومهم باعتبارهم دمى فى ايدى الأحزاب [٢٩]، برغم أنه فى عدد من المناسبات كان يبدو أنهم يتحركون باستقلالية. وبعد انتفاضة ١٩٣٦/٣٥ استنتج بشتلى أفندى أنه :

«لن يقبل الطلبة بعد ذلك أن يكونوا مجرد أدوات فى ايدى حزب سياسى ، فلديهم الآن إرادة مستقلة، الامر الذى سيتدعم بالنجاحات ـ أوما يتخيلونه النجاحات ـ التى أحرزوها[٣٠]».

كما ردد السفير لامبسون هذا الرأى أيضا :

«يتضح إن هناك بعض الخطورة من ناحية أن الطلاب قد يفرضون إرادتهم على كل الأحزاب السياسية[٣١] ».

وأكد مسئول ثان بالسفارة البريطانية ، والترسمارث ، هذا الاستنتاج :

«ان الطلاب الذين يعتبرون أنفسهم الآن مسئولين عن الانتصار، وإنشاء الجبهة الموحدة ، ليسوا تحت سيطرة كاملة من الزعماء، وربما يتحركون بصورة مستقلة عنهم[٣٢]».

وعندما تولى الوفد الحكم قبل نهاية عام ١٩٣٦، وجد أن الكتلة الطلابية هى التهديد الرئيسى الذى يواجه سلطته . وقد لاحظ لامبسون مايلى :

«إن الوفد ـ الذى كان مسئولا وهو خارج الحكم عن إثارة الطلبة واعطائهم دورا سياسيا حاسما ـ قد يجد صعوبة الآن فى السيطرة عليهم[٣٣]».

وفى ١٩٣٧، أجبرت حدة الاضطراب الطلابى حكومة الوفد على إحياء قانون كانت قد اعتبرته باطلا قبل سنوات قليلة سابقة وكانت المعضلة التى واجهت الحزب واضحة أمام السفارة البريطانية:

«إن الوفد الآن، يشعر فى الواقع بأثر الحد الآخر من السلاح الذى صنعه بنفسه. فالطلاب الذين كان الوفد يحرضهم لمدة طويلة على معارضة السلطة، يبدو أنهم يسيرون بجدية فى طريق الاستعداد لمعارضة الوفد نفسه بعد أن اصبح فى الحكم[٣٤]».

وبرغم هذه الصعوبات، ظلت الحركة الطلابية فى التحليل النهائى تحت السيطرة النسبية للأحزاب السياسية ، توجهها الحنكة السياسية لزعماء هذه الاحزاب [٣٥] .

وغالبا ما عكست الانقسامات الداخلية فى الأحزاب السياسية نفسها بين صفوف التابعين لهذه الأحزاب وهو الأمر الذى يفسر عدم رغبة النحاس باشا فى الاستجابة لطلب أحمد ماهر باشا أن يتولى وزارة التعليم (مع ما سيتيحه ذلك من سيطرة على الطلاب ، قبيل قيادة

الأخيرللانشقاق السعدى عن الوفد فى ١٩٣٨. وقد عكس الخلاف فى صفوف الطلبة الوفديين عام ١٩٤٢ بين انصار ياسين سراج الدين وأنصار حافظ شيحة بدقة جهود فؤاد باشا سراج الدين لتثبيت موقعه داخل قيادة حزب الوفد .

لكن العلاقات بين القيادة الطلابية والقيادة القومية داخل الأحزاب المختلفة لم تكن ودية دائما. وهناك مثال بارز فى هذا الخصوص :

«كانت قصة النزاع بين فؤاد باشا سراج الدين سكرتير الوفد، ومصطفى موسى زعيم طلاب الوفد، قصة طويلة. فقد بدأت بفؤاد باشا سراج الدين وهو يناور للتخلص من نفوذ الزعيم الطلابى، وذلك عندما بدأ فى إصدارالأوامر المباشرة إلى رؤساء اللجان الطلابية التنفيذية. وأتبع الباشا ذلك بطرد خمسة طلاب من هذه اللجان بدون استشارة زعيم الطلبة. ثالثا، طلب الباشا من طالب - مباشرة - تشكيل لجنة كلية التجارة . أما الأزمة الرابعة فقد حدثت عندما نشر زعيم الطلبة بيانا فى صحف الوفد يقول فيه إن قرار الباشا بطرد الطلاب الخمسة كان باطلا. وقد عقد الباشا العزم على التخلص من مصطفى موسى الذى دعا بدوره إلى مؤتمر طلابى انتهى بمظاهرة تهاجم الباشا وسياساته. وأرسل الباشا مندوبا إلى الطلبة من أصدقاء الزعيم الطلابى لإنذاره بأنه قد يفصل من الوفد. وعندما عاد المندوب ليخبر الباشا أن الطلبة هاجموه بصورة عنيفة، قال : «يبدو أنه قد يكون من الضرورى إعادة فتح معتقل الطور[٣٦]».

كما وجدت نفس عوامل التوتر - ربما فى صورة أقل حدة - بالنسبة للمنظمات السياسية الناشئة . فمثلا ضغط الطلاب الأعضاء فى التنظيم الشيوعى « إيسكرا» على قادتهم للتعجيل باتحادهم مع «الحركة المصرية للتحررالوطنى »، مهددين بأنه إذا لم يحدث ذلك فإنهم سينشقون عن التنظيم . وكان النزاع الداخلى الوحيد الذى عانت منه مجموعة «الفجرالجديد» قد سببه اعضاؤها من الطلاب. وحتى فى حالة الإخوان المسلمين - الذين تمتعوا بتنظيم متماسك نسبيا وقائم على الطاعة للقيادة - عجز الشيخ حسن البنا عن تهدئة أتباعه من الطلاب - فى الفترة السابقة على اغتيال حكمدار بوليس القاهرة سليم زكى - عندما كان التنظيم يواجه خطر الحل الإجبارى. كما لقى خليفة البنا حسن الهضيبى أيضا معارضة من طلاب الجماعة حول الوسيلة الملائمة للتعبير عن مواقفهم الوطنية، إلا أنه تعامل بحزم مع هذا التحدى، مصرا على أن قرارات الطلاب ليست لها قيمة حيث إنها لم تصدر عن مكتب الارشاد بالجماعة[٣٧].

وكان دور الجامعة كمعقل للتنظيمات الناشئة غير الممثلة فى البرلمان دليلا كافيا فى حد ذاته على تدهور على تأثير الأحزاب البرلمانية التقليدية على الطلاب. وكما سلف فإن ثلاثة

أرباع الطلبة الذين تم استفتاؤهم عام ١٩٤٢ ـ والبالغ عددهم خمسة آلاف طالب ـ أعربوا عن عدم ثقتهم فى كفاءة الزعماء السياسيين للبلاد(٣٨). وقد ورد في تقرير للسفارة البريطانية نفس الرأى : «إن الأمة ساخطة جدا على الروح التى أظهرتها الأحزاب السياسية... حيث كان الطلاب يهتفون فى مظاهراتهم : «لا حزبية بين الطلبة (٣٩)».

ونبذت أعداد متزايدة من الطلاب ولاءها للأحزاب السياسية وتبنت بديلا عن ذلك أهداف التنظيمات الناشئة التى اعتبروها «حاملة الأفكار الجديدة لحل مشكلات البلاد» بخلاف الأحزاب السياسية النهمة إلى الحكم(٤٠). وقد لاحظ هذا التطور أيضا سير رونالد كامبل، السفير البريطانى الجديد، عقب محادثة مع جلاد بك الذى وصفه بأنه مصدر «قريب الصلة بالقصر» :

«لقد اتفق معى على أن هناك من بين الشباب، من يعرفون ماهو الضرورى الآن على طريق إصلاح الحياة السياسية والاجتماعية، إلا أنهم لم يمنحوا الفرصة أو التشجيع للظهور، وقد لا يجدون الوسيلة لذلك، فضلا عن أنه ليس لديهم أى ثقة فى أية محاولة من هذا النوع، والأحزاب السياسية على ماهى عليه.كما اتفق معى على أن خطورة ذلك تكمن فى أنهم فى حالة الإحباط ربما يبحثون ـ إن آجلا أو عاجلا ـ عن مخرج من خلال قنوات غير مرغوب فيها(٤١)».

وفى خضم مناخ تبدد الأوهام حول دور الأحزاب السياسية، وقعت الانتفاضة الطلابية عام ١٩٤٦، وشكلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. وفى خطاب مفتوح إلى رئيس الوزراء فى ٧ فبراير ١٩٤٦ برر الطلبة تأسيس لجانهم الوطنية بقولهم إنها سوف تتيح لهم: «اجراء مناقشة حرة حول حقوق وتطلعات البلاد بعيدا عن الحزبية السياسية(٤٢)».

إلا أن شعار «الوحدة الوطنية» الذى رفعه الطلبة فى مواجهة الحزبية كان شعارا مبهما حيث فهمه بعض الطلبة على أنه يعنى القضاء الكامل على الحزبية، وفهمه آخرون على أنه يستلزم الاتحاد فى ظل الحكومة القائمة، بينما فهمه فريق ثالث على انه يعنى الوحدة تحت ظل الأغلبية الوفدية، وكان رفع الشعار فى الأساس احتجاجا وإعلانا لانقشاع أوهام الطلبة إزاء الاحزاب السياسية. وقد نادى أحد بيانات الطلبة إبان انتفاضة ١٩٤٦ بوضع ميثاق وطنى يوقعه جميع قادة الاحزاب السياسية -بصرف النظر عن سياستهم الخاصة -يعلنون فيه التزامهم بعدم قبول تولي الوزارة ما لم توافق بريطانيا علي الجلاء التام كأساس للتفاوض، كما طالبوا أيضاً بأن تتوقف الصحف عن المهاترات الحزبية ، وإلا فسيقاطعها الطلاب ، لكن فشل الطلبة فى خلق إطار للوحدة بين مجموعاتهم المتصارعة كان يعنى أنهم أيضاً ليسوا أقل

تحزبا من زعماء الأحزاب السياسية . ومن ثم لم تعد نداءات الطلبة لتحقيق الوحدة الوطنية تؤخذ مأخذ الجد من قبل الزعماء السياسيين بعد انتفاضة ١٩٣٦.

٤) دور الطلاب كقوة اجتماعية - سياسية في ظل النظام اللبرالي:

في ظل النظام الليبرالي ، بما فيه من أحزاب سياسية وانتخابات ، وصراع لا يهدأ بين القصر والوفد ، أتيحت للطبة فرص عديدة للمشاركة في الحياة السياسية . ولكن دورهم انحصر في نطاق الحدود الدستورية الصارمة . ففي مجرى الممارسة العملية أخضعت الحركة الطلابية للقوى الرئيسية المتنافسة داخل النظام السياسي ، ولم يسمح للأشكال الثورية من النشاط ان تهدد النظام نفسه .

وبينما كان الزعيم الوطني مصطفى كامل هو أول من شجع الطلبة للقيام بدور في السياسة المصرية قبل ثورة ١٩١٩ بفترة ، كان الوفد هو الذى حول الكتلة الطلابية إلي أداة سياسية مؤثرة . ففي اليوم الأول من ثورة ١٩١٩ خطب عبد العزيز باشا فهمي . وهو أحد زعماء الوفد - في مظاهرة طلابية قائلا : «إنكم تلعبون بالنار .. دعونا نعمل في هدوء [٤٣]» ولم تمض بضعة أشهر - بعدما انطلقت قوى الحركة الثورية - حتى كان زعيم وفدى آخر، هو عبد الرحمن فهمي يخطب أمام حشد من الطلبة قائلاً : «عليكم أنتم أيها الطلبة ، تعتمد أمتكم والوفد».[٤٤] وبعد خمسة عشر عاما وفي ظل النظام الليبرالي رفض النحاس باشا زعيم الوفد أن يسمح لخصميه الأساسيين داخل الحزب - النقراشي باشا ، وأحمد ماهر باشا - أن يتوليا وزارتي الدفاع والمعارف لأنه رأى في ذلك «لعبة» معناها «أن واحدا يضع يده على الجيش والثاني على أبنائنا الطلبة ![٤٥]» .

وأثناء الغليان الوطني عام ١٩٤٦، أكد زعيم المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ، صبري أبو علم، أهمية دور الطلبة:

«سيقولون أتريد أن تردنا إلى عام ١٩١٨ والظروف قد تغيرت. لا ياسادة.. أنا لا أريد أن أردكم وأرد البلاد إلى عام ١٩١٨، ولكني أريد أن أرد البلادإلى عام ١٩٣٥.. فرق كبير بين ثورة ويقظة، بين غليان الشعور وبين إظهار الشعور. في ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام إرادة الأمة، فكانت انتخابات ١٩٣٦[٤٦]».

وعندما بدأ أنصار الوفد من الشباب في إصدار مجلة «رابطة الشباب» الوفديين رحب بهذه المبادرة، التي «ستوقظ النواب وتحث الحكومة البكماء على أن تنطق[٤٧]».

وبينما كانت الزعامات السياسية البارزة في النظام على استعداد لاحتمال المبادرات السياسية للطلبة، حتى عندما كانت تأخذ مساراً ضد القانون، لم يكن هناك من هو على

استعداد لتقبل اقامتهم علاقات منتظمة بالفلاحين والعمال، أونشر مذاهب التغيير الاجتماعى الجذرى بينهم، والتى كانت قد شقت طريقها إلى الجامعة من خلال التنظيمات الناشئة غير البرلمانية[٤٨]. وكان بمقدور الطالب أن يتوقع أن يعامل بطريقة أكثر رأفة مما إذا قدم للمحاكمة بتهمة الاشتراك فى اضطرابات طلابية، أكثر مما يتوقع اذا اتهم بأنه عضو نشط فى تنظيم محظور.

وعندما انضمت أعداد كبيرة من الطبقات الدنيا المدنية إلى مظاهرات الطلبة فى القاهرة عام ١٩٤٦، انزعجت حكومات الأقلية التى شهدتها تلك الفترة، لأن الطلبة بذلك كانوا يتيحون الفرصة «لعناصر الدهماء للاندساس فى المظاهرات البريئة والسيطرة عليها[٤٩]». وبينما أصرت حكومة صدقى على أن يجرى الطلبة مناقشاتهم داخل أسوار الجامعة، دافعت أحزاب المعارضة الأخرى عن حق الطلبة فى التظاهر بصفتهم «الطبقة المستنيرة والمتعلمة فى البلاد[٥٠]». ودعم الوفد هذا الرأى عندما امتدح زعيمه مصطفى النحاس باشا «أبناءنا الطلبة الابرياء» أثناء زيارته للطلاب الجرحى فى المستشفى[٥١]. ودافع الجناح اليسارى من الوفد عن الطلبة بمنطق أن «المثقفين يمثلون الطليعة فى أى حركة شعبية بصرف النظر عن محتواها الطبقى[٥٢]».

وفى الفترة من العشرينيات حتى الأربعينيات، تغير موقف الطلبة من الطبقة العاملة تغيرا كبيرا[٥٣]. إذ رفضوا هجوم حكومة صدقى على «الدهماء» باعتباره شقا للصفوف لا ضرورة له فى وقت أزمة وطنية. وتجسد هذا التضامن حديث المولد فى بيانات اللجنة التنفيذية للطلبة والشعارات التى أطلقها الطلاب فى وجه وزير المعارف : «الدهماء هم السادة » وعاشت وحدة العمال والطلبة» وقد مهد ذلك الطريق إلى تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

ولكن ينبغى ألا نفترض أن هذا يعكس بالضرورة أى توحد عميق مع الطبقة العاملة أو أى تطلع جاد لممارسة دور قيادى فى إطار حركتها. فالطبقة العاملة بالنسبة لأغلب الطلبة، كانت مجرد حليف تابع، يمكنهم أن يأملوا من خلاله فى تحقيق تأثير أكبر فى البلاد. وكان الطلبة يحتاجون إلى ضمان مساندة قوى سياسية أخرى لهم، من أجل طرح مطالبهم بصورة مؤثرة[٥٤]. وهكذا، فالتحالف الطلابى العمالى، بالرغم من أنه أضفى على الحركة الطلابية مظهرا أكثر جذرية، وأدى إلى تبنى مطالب التغيير الاجتماعى فى البرامج السياسية للطلبة، إلا أنه لم يحول حركة الطلبة بأية حال من الأحوال من حركة وطنية أساسا إلى حركة اجتماعية راديكالية .

ويؤكد التعبير التنظيمى الوحيد عن هذا التحالف «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» نقاط الاتفاق العديدة بين العمال والطلبة فى قضية الاستقلال الوطنى، ولكنه لا يشكل أى محاولة

لتحديد مدى الاتفاق حول البنية الطبقية للمجتمع، أو حول وضع الطبقة العاملة داخل هذا المجتمع وكان التجاهل هو أحد أوجه النقد الأساسية التى أبديت ضد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة من جانب المجموعة الماركسية «الفجر الجديد»: «إن صلة اللجنة الوطنية بالطبقة العاملة ضعيفة. ولانخال الجماهير العمالية تتبادل الثقة مع اللجنة لأنها لم تفعل شيئا لها، لا فى الأجور ولا فى البطالة ، ولا فى مصادرة الحريات، وهذه الأمور جميعها من جوهر الحركة الوطنية ....(٥٥) نحن لا نقلل من قدرة الفئات الشعبية الأخرى فى العمل فى الميدان الوطنى ـ وخصوصا لا نقلل من شأن إخواننا الطلبة ـ ولكن نقول لهم بصراحة، إن مأموريتهم فى الفترة الحالية فى تاريخ مصر ليست فى قيادة الحركة التحريرية فى البلاد، ولكن فى مساعدة الطبقة العاملة على التعبير عما يجول فى خاطرها، وعن أهدافها ومراميها(٥٦)».

ويبدو أن الأعضاء من العمال فى اللجنة قد أجبروا على ممارسة دورثانوى تابع لأعضائها من الطلاب : « ـ لم تحتج اللجنة على القبض على زعماء العمال قبل قيامها بزمن قصير ـ ولم تعط اللجنة للطبقة العاملة ونقاباتها القسط العادل فى تكوينها، فساوت الطلبة بالعمال فى عدد اعضائها. ـ إن مشروع البيان السياسى خال من الثقة بالطبقة العاملة ومن تاريخ كفاحها. ـ حتى مواعيد الجلسات تحدد بغير أن يؤخذ من ممثلى الهيئات العمالية موافقة عليها جماعيا «نلاحظ أن العمال ينتجون ويشتغلون وأن ضياع الوقت عندهم معناه ضياع غذاء وحياة ذويهم(٥٧)».

ولكن مجرد بذل المحاولة من جانب الطلبة والعمال لتنسيق نشاطهم السياسى، كان كافيا لإزعاج حكومة صدقى وتوليد رد فعل قمعى حاد لديها. وهى استجابة شاركت فيها غير الحكومة عناصر أخرى من النظام(٥٨) .

ولم تكن العلاقات السياسية بين الحركة الطلابية والفلاحين علاقات وثيقة، بالرغم من أن نسبة كبيرة من الطلبة تنحدر من أسر تملك مساحات متواضعة من الأراضى. فقد كانت الأغلبية الساحقة من الفلاحين، وبالرغم من مشاركتهم المحدودة فى الحياة السياسية، تدين بالولاء للوفد، وبعيدة نسبيا عن التأثر بأطروحات القوى الجديدة. وكان من الطبيعى أن تؤدى غيبة الارتباط بالأغلبية الفلاحية من السكان إلى الحد من تأثير الحركة الطلابية فى البلاد بشكل عام وإلى أن يكون هذا هو أحد الأسباب الأساسية لفشل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.

وفى عام ١٩٣٦ تلقت السفارة البريطانية تقريراً من " أحد أعيان الريف " ممن شاركوا فى اضطرابات ١٩١٩ (على حد قول السكرتير الشرقى للسفارة) جاء فيه : "إن الفلاح عضو مسئول فى المجتمع ، لديه مايجعل منه شخصا يمكن شراؤه . أما الطالب فهو ليس بأى حال

عضواً مسئولاً فى المجتمع. ليست لديه أية روابط مثل الروابط القائمة فى حالة الفلاح (زوجته وأرضه وماشيته ، وشيخه). ولايمكن لأى حركة فلاحية أن تدوم وقتا طويلا، وإنما سيكون عليهم – خلال بضعة أيام أن يتخلوا عنها وأن يعودوا إلى قراهم، أما النوع المتمرد الذى سيتبقى ، فيمكن ضربه بالنار، وإلقاؤه فى السجن ، دون أن يهتم أحد على الإطلاق . أما فى حالة الطالب، فلا يمكن ضربه بالنار أو سجنه بدون التعرض لكافة صنوف التعقيدات. فالفلاح مشغول دائما. أما الطالب فلا ينشغل أبدا. فليس هناك فلاح بمقدوره أن يتحدث أو يخطط طويلاً ، وإلا أغرقت المياه حقله ، بينما حديث الطالب وتخطيطه لإضطرابات مستقبلية يمكن أن يستمر بلا انقطاع ... والفلاحون لايتركزون أبداً بأعداد كبيرة. أما الطلاب فيتركزون فى المدن الكبيرة "مثل الجنود فى المعسكر ".. والفلاح عندما يستخدم وسائل النقل العام خلسة يقع فوراً فى مشاكل ، ولكن المسئولين يميلون إلى ترك الأفندية المشاكسين يستخدمون النقل العام بالمجان " . (٥٩)

وبالرغم من الفوارق بين الطلبة والفلاحين ، وضعف مابين الطرفين من روابط ، إلا أن تأثير النشاط السياسى للطلبة قد امتد إلى الريف، كما تضمنت مطالب الطلبة تحسين ظروف الحياة البائسة للأغلبية الساحقة من الفلاحين. ويسجل أحد المعلقين الأجانب أن الطلبة المصريين فى أوائل الخمسينيات أخبروه أنهم " على استعداد للتضحية حتى بحريتهم السياسية من أجل الفلاحين " (٦٠) . ووصلت الدعاية الطلابية إلى الريف حيث يقضى طلبة الجامعات من أبناء الأسر الريفية إجازة الصيف الطويلة فى قراهم الأصلية .كما انتشرت النشاطات الطلابية فى مدن الأقاليم وفى قلب الريف من خلال طلبة المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية . وساعدت روح القلق والسخط(٦١). على تمهيد مناخ جعل الفلاحين على الأقل يرحبون بالتغيرات السياسية الوشيكة الوقوع .

وليس من المستغرب أن يتضح أن الطلبة قد أقاموا أوثق علاقاتهم مع الطبقة الوسطى المدنية، التى كانوا يشكلون جزءاً أساسيا منها. وكانت أكثر علاقات الطلبة متانة داخل هذه الطبقة مع أساتذة الجامعة والمدارس . وكما يشير أحد التقارير البريطانية:

"كان الطلبة يحظون بتشجيع كبير من أساتذتهم ، الذين لم يكن موقفهم على مايرام ، حيث إنهم لم يعجزوا فحسب عن نصح طلبتهم بالهدوء والالتفات إلى دراستهم ، بل أنهم فى بعض الأحيان كانوا يلومون بالفعل أولئك الذين لم ينضموا للمظاهرات (٦٢).

وقد اشتهر الدكتور طه حسين أستاذ الأدب والدكتور السنهورى أستاذ القانون بين الأساتذة بتوطد علاقاتهما بالطلبة، وبدرجة تأثيرهما عليهم، سواء فى القضايا الجامعية، أو السياسية فى الثلاثينيات والأربعينيات . وساهم بعض مديرى الجامعة وعمداء الكليات أمثال عبد الوهاب عزام، ومنصور فهمى فى نشاط الطلبة. وفى عام ٥١/ ١٩٥٢ كان الدكتور عبد الوهاب مورو ، مدير جامعة القاهرة ، يمول التدريب العسكرى للطلبة فى المعسكرات الجامعية

ويشرف عليه بنفسه وكان أساتذة من أمثال الدكتور سعيد النجار، يلقون على الطلبة محاضرات إضافية لتعويض مافاتهم من محاضرات أثناء قتالهم فى منطقة القناة .

وتأثر الأساتذة بدورهم بالمزاج العام لطلبتهم . والتقى توقيت اضراباتهم الخاصة من أجل رفع مرتباتهم وتحسين ظروف عملهم مع توقيت الانتفاضات الطلابية أحياناً . ولكن بقى نوع من التباعد بين المجموعتين، لأن الأساتذة كانوا فى نفس الوقت موظفين حكوميين، وكان المطلوب منهم فى بعض الأحيان أن يكبحوا نشاط طلبتهم [٦٣] . وكما يؤكد أحد وزراء المعارف السابقين : "إضراب الطلاب إخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة ، فإذا لم تستطع الجامعة التغلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعية فى شأنه، فخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لإعادة النظام إلى نصابه من أن تتولى إعادته سلطات الأمن بوسائلها التى قد تؤذى كرامة الجامعة». [٦٤] .

وكانت للطلبة أيضاً علاقات مباشرة بقطاعات أخرى من الطبقة الوسطى بالمدن، خاصة أصحاب المحلات وصغار التجار الذين كانوا يطلبون منهم دائماً إغلاق محلاتهم كلما كان هناك إضراب عام. وكان الطلبة يوزعون المنشورات بينهم، ويبذلون جهودا لكسبهم من وقت لآخر ونظرا لأن الطلبة أنفسهم كانوا يعيشون بين الطبقات الوسطى بالمدن. فقد كان هناك احتكاك يومى فيما بينهم .

وكانت العلاقات بين الطلبة والأفندية تتشكل على أساس أن الطلبة أنفسهم هم أفندية المستقبل، حيث كان المواطنون العاديون يحيون الطالب بلقب " الأفندى " حتى قبل أن يتخرج بالفعل. وعندما كان الطلبة يضربون من أجل شروط أفضل لمستقبلهم الخاص كانوا فى واقع الأمر يطالبون بتحسين ظروف الأفندية بشكل عام. [٦٥]

وكان الطلبة -كأعضاء مرتقبين فى الطبقة الوسطى المدنية - يبدون اهتماما عميقاً بالنقابات المهنية . وأدى استعداد الطلبة للانضمام إلى التنظيمات الناشئة غير البرلمانية وبأعداد ضخمة إلى تحولهم إلى القوة الضاربة الفعالة للطبقة المتوسطة فى المواجهة بينها وبين السلطات وفى مطالبتها بنصيب أكبر من السلطة السياسية .

وبالنسبة لقضية إحرازالإستقلال الوطنى ، كانت الحركة الطلابية هى المصدر الرئيسى للضغط على الحكومات المتعاقبة وعلى الأحزاب السياسية . ونظراً لإيمان الطلبة بأنه لايمكن التوصل إلى حل من خلال الوسائل الدبلوماسية ، فقد مهدت دعايتهم المثيرة ، وماأقدموا عليه من بعض أعمال العنف ، الطريق لما أعقب ذلك من كفاح مسلح ، كانوا هم فيه الجنود النشطون مرة أخرى .

وقد تساءل بشتلى أفندى - متهكما - عن نتيجة الانتفاضة الطلابية فى ٣٥ / ١٩٣٦: أوليسوا هم الذين أجبروا زعماء الوفد على الموافقة على تشكيل الجبهة المتحدة ؟ أوليسوا هم

الذين اضطروا الحكومة البريطانية إلى الموافقة على إعادة دستور الأمة؟» (٦٦). وبدونما تهكم طرح السفير البريطاني الأمر على محمل الجد : " هذه الحركة الطلابية ، إذا لم يتم ضبطها على الفور ، يمكن أن تسيطر كلية على المسرح السياسي المصري ، حيث يرى العديدون حقاً أنه لاتوجد حكومة تجرؤ الآن على انتهاج سياسة غير مقبولة تماماً من الطلبة» (٦٧).

ومن الطبيعي تماماً أن يتوافر نفس الشعور بالأهمية لدى أولئك الذين كانوا يوما من القيادات الطلابية في تلك الفترة. ففي قول أحدهم : "كانت الجامعة هي الحياة السياسية للبلاد» (٦٨) ، وفي قول الآخر " كنا نقول إن في مصر قبتين : قبه الجامعة ، وقبة البرلمان " (٦٩)

وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت العناصر الطلابية النشطة دوراً مهماً في كشف أمراض النظام الاجتماعي والسياسي والإعداد لتغييره فيما بعد. وقد نصح النحاس باشا المتظاهرين من الطلبة في القاهرة في ٢٠ يناير ١٩٥٢، بالاعتدال في مطالبهم قائلاً: " إننا ندخركم للمستقبل القريب ونعدكم لمواجهة الأيام الصعبة ، وفضن بكم أن تسيل دماؤكم إلا في ميدان الشرف والنضال ". (٧٠) إلا أن نداءه لم يلتفت إليه أحد. واتسعت الهوة بين الطلبة والزعماء السياسيين للبلاد ، واستمرت في الاتساع ، إلى أن انهار النظام الليبرالي في يوليو من نفس العام .

في ذلك الوقت عزا المحللون بروز الحركة الطلابية المصرية كقوة سياسية في إطار النظام الليبرالي، إلى الدور القيادي للصفوة المثقفة. وكما يقول أوين هولوواي :

«ليست الزيادة السريعة في أعداد الطلبة وما يعقب ذلك من انتشار البطالة هي السبب الوحيد لهذا الوعي الذاتي السياسي» إن الطبقة الوحيدة التي يرتفع صوتها في أمة من الأميين، لابد أن تكون مرتفعة الصوت جدا».(٧١)

لكنه بالإضافه إلى ذلك، كان هذا البروز الطلابي متاحا للخصائص المميزة للنظام السياسي نفسه، ولتوازن القوى الاجتماعية في المجتمع ككل. أي: الاستقلال «الإسمي» الذي كان يعني من الناحية العلميه تبعية البلاد السياسية والاقتصادية الكاملة وما افترضته هذه التعبية من تولد قوى معادية لها وباحثة عن استقلال حقيقي، ثم السماح بالمشاركة المنظمة في الحياة السياسية الشرعية جنبا إلى جنب مع الأمراض الاجتماعية المتفشية التي دفعت العديدين إلى رفض شرعية للنظام برمته. ثم حدود تطور النفوذ السياسي للطبقة الوسطى المدينة جنبا إلى جنب مع الدور السياسي المحدود نسبيا للطبقة العاملة الصغيرة الحجم، والدور السياسي الأكثر محدودية للأغلبية الفلاحية. وكل هذا أعطى طلاب مصر في الحقبة الليبرالية من تاريخها وزنا خاصا.

الهوامش

(١) (Fo371 45921, no. 3(1944)

وكان الملك قد اصيب في حادث سيارة فتظاهر بعض الطلاب متمنين له الشفاء.

F0 37/ 41247 no 207 (1944).

(٢) FO 207/ 219 no 207 (1936), Lampson to Eden .

(٣) الشيخ مطصفى المراغي شيخ الازهر، وأحد مؤيدي القصر، وصفه د. هيكل بانه «رجل مؤثر في شئون البلاد- سياستها، وحكومتها، وحكمها».

(٤) فخر الدين الأحمدي الظواهري، السياسة والأزهر، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٤٥، صـ ٢٢.

(٥) Fo 141, 874 (1943) Al-Azhar

وكتب السفير يقول: «لقد سمحت بأن تصل وجهة نظري سرا إلى حسنين باشا، وهي بالتحديد أن هناك خلافا بين الحكومة والأزهر، وليس من حسن النصيحة أن يجر القصر إليه، حيث إنه من المحتمل أن يؤدي ذلك في النهاية إلى حرق أصابعه هو».

(٦) في هذه المرحلة لجأ الملك إلى طلاب المدارس الثانوية لاستعادة شعبيته المتناقضة داخل الجامعة. ففي يوم ١٥ يوليو ١٩٤٦ أعلنت كل الصحف تشكيل مجموعات من «حملة المشاعل» في جميع المدارس المصرية بمناسبه عيد ميلاد الملك فاروق كجزء من الدعاية الملكية.

(FO141, 1006 (1946), "Political Situation")

(٧) عبد الرحمن الرافعي، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٦٤، ص ٧٧، ٧٨، ٨٨- ٨٩ وأيضا فؤاد سراج الدين، لماذا الحزب الجديد؟ صـ ٦٠، ويذكر سراج الذين أن بعض طلاب المدارس والجامعات هتفوا بشعارات جمهورية (صـ ٨٥).

(٨) Fo 141,543 (1936): Students: Political Activities and Strikes;

(٩) ورد في: Fo, 407/219, no. 31(1936)

(١٠) ورد في: Fo 141, 543 (1936)

(١١) Sylvia G.Haim, "State and University in Egypt in Max,"Horkheimer and Chauncy D. Harris (eds.), Universitat und Moderne Gesellschaft (Frankfurt am Main Veranstalteten Seminar,1959),P.108.

(١٢) في ١٩٣٧ احتج الطلاب المناوئون للوفد على ماأشيع عن تسرب أسئلة الامتحان إلى مؤيدي الوفد فأمرت حكومة الوفد بإعداد امتحانات جديدة تجنبا لحدوث فضيحة. وبعد إعلان النتائج، تظاهر الطلاب الذين

أضربوا مرة ثانية أمام مبنى البرلمان مطالبين بتخفيض درجة النجاح بنسبة ١٠٪ من مجموع الدرجات. فقدمت الحكومة بعض التنازلات الثانوية لمواجهة هذه المطالب.

(Fo 407/ 221, no 12 and 103 (1937), Lampson to Eden).

(١٣) طه حسن، مستقبل الثقافة في مصر، صـ ٤٤٩- ٤٥٠.

(١٤) Fo 141, 1187 (1947) "Political Situation"

(١٥) Fo 407/ 219, np. 31(1936)

(١٦) نفس المرجع.

(١٧) مقابلة مع ماهر محمد علي.

(١٨) عبد المنعم الغزالي، موقع ٢١فبراير ١٩٤٦ في التاريخ، الطليعة، فبراير ١٩٦٦صـ ٥٢ ورد في تقرير للسفارة البريطانية أن «في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ استدعى عبد الهادى السفير... وترجع إشارة عبد الهادى إلى سليم زكى (قائد بوليس القاهرة الذى قتل بقنبلة يدوية الاسبوع الماضى) إلى القصص التى كانت قد تواترت حول أن البوليس هو الذى بدأ بإطلاق النيران على الطلاب». .Fo 142, 1271 (1948) وكان ابراهيم عبد الهادى وزيرا للداخلية، ثم رئيسا للوزارة، وقد اشتهر بانه أول من أدخل إلى مصر أساليب التعذيب الوحشي للمسجونين السياسيين.

(١٩) مقابلة مع د. أحمد شوقى الفنجرى انظر كذلك المقالة الطريفة حول تحول طالب مشاغب إلى ضابط شرطة: إحسان عبد القدوس، أيام المظاهرات، الأهرام، ١٤/ ١/ ١٩٩٠.

(٢٠) Fo, 141, 618 (1835), (1935) Students Political Activities and Strikes".

(٢١) Fo 141, 543 (1936).

(٢٢) نفس المرجع.

(٢٣) مقابلة مع سعد زهران.

(٢٤) أحمد أمين «الجامعة والسياسة» في: فيض الخاطر الطبعة الثانية مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢، جزء ٦، صـ ١٣٤، ويورد تقرير للسفارة هذا المثال: «سيعاد فتح الجامعة السبت القدم.. أحزاب المعارضة بدأت الاتصال بالطلاب بغرض تنظيم اضطرابات وأعمال شغب إلى أن يسقط النقراشي وحكومته».

(Fo 141, 1271 (1943) Arab Societies: Ikhwan al Musimene).

وعندما ذهب د. هيكل، أحد زعماء المعارضة، إلى الجامعة لاجتماع مع رئيسها، وسط اضطراب طلابى حدث أثناء وزارة الوفد التى استمرت من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٧، اتهمته صحف الوفد بالذهاب لتحريض الطلاب ضد الحكومة. (هيكل مذكرات، جزء ٢، صـ ٥١- ٥٢).

(٢٥) هيكل، مذكرات، جزء ٢، صـ ١٣٤، صـ ١٨٧، وقد كتب هيكل يصف صيف ١٩٤٥ كالتالي: «لما فرغوا- الطلاب من الامتحانات انقلبوا إلى أهليهم بالريف، وترك كثيرون العاصمة إلى مصايفهم فلم يبق بها من مظاهر النشاط ماتخشى عواقبه» (مذكرات جزء ٢، صـ ١٣٢).

(٢٦) Fo 407. 219, no. 31 (1936)

ورد فى تقرير أن محمد محمود باشا وعد وفدا مكونا من عشرة طلاب أن يمنحهم مناصب كبيرة فى الحكومة.

(Fo 141, 453 (1936).

(٢٧) ورد فى: أحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، صـ ٨٠. وانتقد عبد الرحمن الرافعى، المؤرخ الشهير والمعارض لحكومة الوفد، سياسة الوفد فى مواجهة الطلاب انتقادا حادا، فكتب يقول: «استشرى الفساد حتى دب إلى الطلبة، فأشاع الوفد فى كثير منهم روح النفعية والانتهازية وتسلل دعاته بين صفوف الطلبة يغرونهم بالمنافع المادية العاجلة، وبالآمال فى أن ينالوا بعد تخرجهم من معاهدهم ما ينالون من مزايا الحكم. فالطلبة الذين ينشئون على هذا الطراز هيهات أن يكونوا مواطنين صالحين، بل أغلب الظن أن يظلوا طول حياتهم من الوصوليين الذين لايرجى منهم لبلادهم خير ولانفع» (عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩ و١٩٥١، جزء ٣، صـ ١٥٦، ١٥٧).

انظر أيضا تعليقات الكاتب أحمد أمين: «من الخطأ المحض أن ينغمس مدير الجامعة أو عميد أو أستاذ فى الحزبية السياسية ويصبغ تصرفاته بهذا اللون فيحابى بعض الطلبة لأنهم من حزبه ويضطهد آخرين لأنهم من غير حزبه، أو سلك هذا المسلك فى ترقيات الأساتذة وحرمانهم.. هذا هدم لاستقلال الجامعة فى التفكير وإفساد لأخلاق الشبان والمدرسين». (أحمد أمين، فيض الخاطر، ج ٦، صـ ١٣٤).

وقد نفى العديد من القيادات الطلابية تهمة أنهم قد حصلوا على تسهيلات مقابل نشاطهم السياسى، كما أكدوا أنهم يلتزمون بالنجاح فى دراستهم بغرض كسب احترام زملائهم، وكان اشتغالهم بالسياسة دافعالهم على القراءة واكتساب المعرفة السياسية النظرية والعلمية. (مقابلة مع ماهر محمد على). كما كان الزعماء ينصحون العناصر الطلابية فى حزبهم بالاهتمام بدراستهم الأكاديمية (انظر: روز اليوسف، ٥ مارس ١٩٢٤، ومقابلة مع محمد فريد عبد الخالق).

(٢٨) هيكل، مذكرات، جزء ٢ صـ ١١٠.

(٢٩) يذكر د. الفنجرى أنه قد طرح اقتراحا بأن يتقدم زعماء الأحزاب المظاهرات ضد البريطانيين فرفض أحد طلاب الوفد هذا الاقتراح قائلا: «نحن نضحى بألف شهيد ولا نضحى بزعيم واحد» (مقابلة).

(٣٠) Fo 407/219. no. 31 (1936).

(٣١) Fo 141, 543 (1936)

(٣٢) Fo 141, 618 (1936)

(٣٣) Fo 141, 543 (1936).

(٣٤) Fo 141, 543 (1936)

(٣٥) أوردت المصادر الأمثلة التالية:

«أثناء انتفاضة ٣٥/ ١٩٣٦ حطمت مجموعة من الطلاب نوافذ مكاتب مجلة «روز اليوسف» وفى اليوم التالى ذهبوا إلى مكاتب مجلة «السياسة» التى يصدرها حزب الأحرار الدستوريين. فاعتلى د. هيكل- أحد قادة الحزب- مائدة ليتحدث إليهم. وعندما وجه إليه أحد الطلاب سؤالا وعده أن يجيب عنه بشرط واحد، وهو أن يعترف الطالب أنه مقتنع بالاجابة إذا وجدها مقنعة، وعلى أن يعترف د. هيكل نفسه أنه اقتنع برد الطالب

إذا كان الآخر كذلك. وبعد أن أنهى د. هيكل حديثه صفق الطلاب دون أى جدال (محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جزء ١ صـ ٣٨٧).

* وفى ديسمبر ١٩٤٤، قام رئيس الوزراء السعدى د. أحمد ماهر، بزيارة مفاجئة وبلا حراسة للجامعة، ودعا الطلاب علنا إلى إنهاء إضرابهم (يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٤٦٧).

* وأثناء معركة الفدائيين ١٩٥٢/٥١، اتجه طلاب الهندسة المتظاهرون إلى وزارة الداخلية مرددين الهتافات ضد وزير الداخلية فؤاد باشا سراج الدين، الذى أصدر أوامره للشرطة بعدم التدخل، وفى مساء نفس اليوم عاد أحد الطلاب ليعتذر إلى الوزير باسم زملائه، الذين أدركوا أنهم كانوا مخطئين فى هتافهم ضد الوزير الذى سمح لهم بالتظاهر أمام مكتبه (سراج الدين، لماذا الحزب الجديد؟ صـ ٦٠– ٦١).

وعن احتواء الزعماء للقيادات الطلابية انظر أيضا: سعد زهران فى أصول السياسة المصرية، صـ ١٣٠.

(٣٦) روز اليوسف، ٥ فبراير ١٩٥١. ورد فى روز اليوسف، ٥ يوليو ١٩٧٦.

(٣٧) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ٤٥– ١٩٥٢، صـ ٣٧٤– ٣٧٥، عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون: أخطر الحركات الدينية فى التاريخ الحديث، الهدف، ٤ ديسمبر ١٩٨٠.

(٣٨) عاصم الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩– ١٩٤٥، صـ ٣٢١.

(٣٩) Fo 141, 1271 (1948).

(٤٠) مقابلة مع د. القنجرى.

(٤١) Fo 141, 1256 (1948).

(٤٢) Thieck, p 79.

(٤٣) أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ، الطبعة الثانية، كتب للجميع، القاهرة، ١٩٥٩، صـ ٨٤و.

L. Cantori, The Organizational Basis of an Elite Political Party- The Egyptian Wafd, P. 190.

(٤٤) Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals 1919 1939, P. 63- 40.

(٤٥) عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧– ١٩٤٨ (العالم العربى، بيروت، ١٩٧٣) جزء ١، صـ ١١٤.

(٤٦) ورد فى: البشرى، الحركة السياسة، صـ ٣٦.

(٤٧) نفس المرجع.

(٤٨) لم تجد سلطات وزارة الداخلية خطورة كبيرة فى المطبوعات الدعائية إذا لم يصل توزيعها لمدى أوسع من «الدوائر الطلابية». انظر مثلا: Young Egypt. Fo 141, 842 (1942).

(٤٩) Thieck, Journe'e du 21 Fevrier, PP, 109- 110 and 122.

(٥٠) المرجع السابق، صـ ١١٠.

(٥١) نفس المرجع.

(٥٢) المرجع السابق، صـ ٩٢.

(٥٣) فى عام ١٩٢٤ ساعدت لجنة طلابية بالاسكندرية الحكومة على قمع الإضرابات العمالية (د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠- ١٩٢٥، الطبعة الثانية، دار الفارابى، بيروت، ١٩٧٥، صـ ٢٧٢). ويذكر أيضا أن الطلاب قد أنشأوا فى العشرينيات «حرسا وطنيا» لمنع «الدهماء» من الانسياس فى مظاهراتهم (صلاح عيسى، البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة، الطبعة الثانية مطبوعات الثقافة الوطنية، القاهرة، ١٩٨٠، صـ ٩٦) وينبغى أن يذكر فى هذا العداء بين فرق الطلاب الوفديين ذوى القمصان الزرق، ولجان شباب عمال الوفد فى الثلاثينيات. انظر:

(James P. Jankowski. The Egyptian Blue Shirts and the Egyptian Wafd 1935- 1938, Mibble Eastem Studies. vol 6. no l, Jan. 1970, P84).

(٥٤) وفقا لما يقول سعد زهران ، ساعدت اتصالات الطلاب بالطبقة العاملة أثناء انتفاضة ١٩٤٦، على تمكينهم من العمل بصورة مستقلة عن الأحزاب السياسية، ومن ثم لم يتعين عليهم أن يكرروا عام ١٩٤٦ أسلوبهم فى الحركة عام ١٩٣٥، عندما لجأوا إلى الأحزب السياسية لتشكيل جبهة موحدة. (مقابلة).

(٥٥) ورد فى طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق فى تاريخ الطبقة العاملة، الكاتب، رقم ١٣٤، السنة الثانية عشر (مايو ١٩٧٢)، صـ ١٥٨.

(٥٦) نفس المرجع.

(٥٧) المرجع السابق صـ ١٥٥.

(٥٨) ذكر زعيم المعارضة الوفدية فى البرلمان، فى دفاعه عن حزبه إزاء اتهامه بتسلل الشيوعيين إليه، أن الوفد لدية أعضاء رأسمالون مثله مثل أي حزب آخر.

(٥٩) Fo 141, 543 (1936).

(٦٠) A.J.Craig, Egyptian Students. Middle East Journal, vol. 7, no 3 (1953), P.294.

(٦١) زعم رجل الصناعة صدقى باشا- فى محاولة منه لجذب تأييد الملاك الزراعيين فى البرلمان لما تقترحه من قوانين لمقاومة الشيوعية- أن «الطلبة سيعملون لإفساد العلاقات فى القرى بين الملاك والمزارعين، وهذا أشد ما يكون خطرا على النظام الاجتماعى» (البشرى، الحركة السياسية، صـ ١٢٤، وعاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزارعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤- ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥، صـ ٢٨٢ - ٢٨٣).

(٦٢) Fo 407/ 219, no (1936).

(٦٣) انظر حادثة إلقاء القبض على مشايخ الأزهر بسبب «عدم السيطرة على طلابهم».

(Fo 141, 874 (1943).

(٦٤) هيكل، مذكرات جزء ٢ صـ ١٣١. كانت توصية هيكل للأساتذة هى نصح طلابهم بحضور المحاضرات وإلا فالاستمرار فى اعطاء المحاضرات بصرف النظر عن محدودية عدد الحضور.

(٦٥) ورد فى تقرير لمجلة بريطانية أن: «نسبة كبيرة من طلاب المدارس الثانوية والجامعات من أبناء الجيش الضخم من موظفى الحكومة. وعندما يتظاهرون يعبرون إلى حد ما عن الاستياء الذى يسود بين

أباءهم. وحيث إنهم سوف يتبعون أباءهم فى السلك الوظيفى فإن قيمة مؤهلاتهم معبرا عنها بالمرتبات والعلاوات، تعد أمرا فى غاية الأهمية بالنسبة لهم».

(Sports Students..Politics in Egypt", Times Educational Supplement,7 Sept. 1951).

(٦٦) Fo 407/ 219, no. 31 (1036).

(٦٧) Fo 407/,543 (1936).

(٦٨) مقابلة مع د. حسان حتحوت.

(٦٩) مقابلة مع ماهر محمد على.

(٧٠) البشرى، صـ ٥١٥.

(٧١) Owen Holloway. University Students of the Middle East, Journal of the Royal Central Asian Society. vol 38, Jan 1951, P.18.

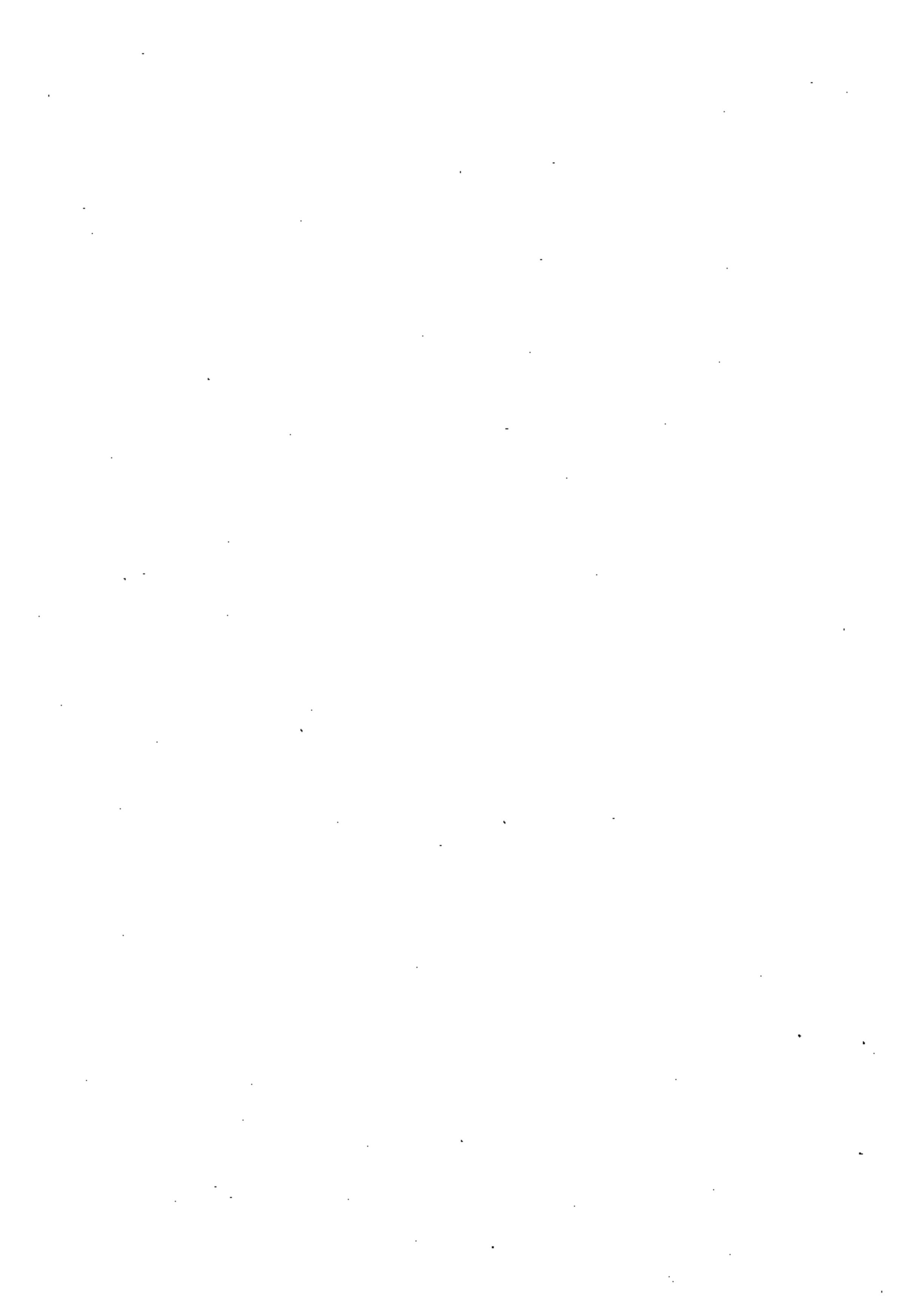
ويؤكد كريج على مايلى: «إن بلدا مازالت الأمية فيه هى السائدة، يحصل المتعلمون فيه على حقوق لاتتناسب مع اعدادهم». (Craig, Egyptian Students. P.295)

وفى رأى عفاف لطفى السيد – مارسوت: «أصبح الطلاب جماعة صفوة فى البلاد كما فاقت أهميتهم فى الحياة السياسية والاجتماعية، إسهامهم الحقيقى فيها».

(A.I.. Marsot, Egypt's Liberal Experiment, P.202).

القسم الثانى

١٩٥٢ - ١٩٧٣



(٦)
الطلبة فى ظل نظام ثورة١٩٥٢
١) الإطار التعليمى

ورثت ثورة ١٩٥٢ نظاما تعليميا تعرض لنقد حاد منذ ما قبل انهيار النظام السياسى القديم بوقت طويل. وكانت بنيته القائمة على تخريج صفوة متميزة تعكس التميز الطبقى فى داخله، لا تستطيع بأية حال من الأحوال أن تخدم أهداف النظام الجديد فى التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة قوته فى البنية الاجتماعية لمصر. ولكن سعى النظام الثورى من أجل نظام تعليمى أكثر انسجاما وشعبية لم يتمخض عن تغيير جذرى فجائى فى النظام الذى ورثه، كما لم يسمح انشغاله بتدعيم سلطته السياسية بأكثر من مواصلة وتطبيق الإصلاحات التى سبق طرحها فى أواخر عهد النظام الليبرالى.

ومع ذلك فقد شهدت السنوات الأولى للثورة توسعا فى التعليم. فارتفعت نسبة الطلبة بين السكان من ٧١ تلميذا فى المدارس الحكومية لكل الف من السكان فى عام ٥٢ـ١٩٥٣، إلى ١٠٢فى ١٩٥٨/ ١٩٥٩، ومن ١.٩٥ إلى ٣.٠٧ طالب جامعى لكل ألف من السكان فى نفس الفترة [١]كما تزايدت الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم (انظر الجدول ٦ – ١).

جدول (٦ – ١)

الإنفاق على التعليم طبقا للميزانية العامة للدولة

٥٢/١٩٥٣ – ٥٩/١٩٦٠

السنة	الموازنة العامة للدولة (بالجنيه المصرى)	ميزانية وزارة التعليم (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية ١ : ٢	ميزانية الجامعات* (بالجنيه المصرى)	النسبة المئوية ٤ : ٢
١٩٥٣/٥٢	٢٠٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٥.٣١٧.٧٠٠	١٢.٣	٣.٥٤١.٤٠٠	١٤.-
١٩٥٦/٥٥	٢٣٨.٣٠٠.٠٠٠	٣٢.٥٣٤.٥٠٠	١٣.٧	٦.٥٧٩.٣١٨	٢٠.٢
١٩٦٠/٥٩	٣١٨.٢٧٠.٠٠٠	٤١.٤٢٣.٠٠٠	١٣.-	٨.٧٦٩.٠٠٠	٢١.٢

* ازدادت ميزانية الجامعات من ١٤.٥ مليون جنيه مصرى تقريبا فى ١٩٦٦/٦٥ إلى ٢٤.٢١ مليون جنيه فى ١٩٧١/٧٠. انظر:

Sikas Sanyal al, Vniversitl Education and the Labour Market in the Arab Republie gamon Pressof Egypt, UNESCO International Institue of Education Planning Per Oxford, 1982 p. 228, table 4. 29.

المصـــدر : Jean- Jacques Waardenburg, vol. 2, p. 120, Table 157.

وقدارتفعت الاستثمارات العامة المخصصة للتعليم عبر عقد من الزمان من ٢.٥ إلى ٣٣.٣ مليون جنيه مصرى [٢]. وبلغ إجمالى الانفاق على التعليم على امتداد الثلاثة عشر عاما التى انقضت منذ بداية الثورة حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى ثلاثة أمثال ما أنفق على التعليم طوال سبعين عاما منذ الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢حتى قيام الثورة.[٣] وبلغ الإنفاق على التعليم ذروته عندما بلغ ١٦٪ من ميزانية الدولة[٤]، وإن قابلت الزيادة معدل نمو السكان أكثر مماعبرت عن تضاعف الدخل القومى فى العقدالاول من عمر الثورة [٥].

وفى عام ١٩٦٥ كان ٧٨٪من الاطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية لمدة ٦ سنوات، ثم يتوجه ٢٨٪من هذه النسبة لاستكمال تعليمهم الإعدادى لمدة ٣سنوات، ليتجه بعد ذلك ٧٩٪ ممن أكملوا تعليمهم الإعدادى إلى مختلف أنواع التعليم الثانوى، بحيث لا يتبقى فى النهاية إلا١٥٪ يتوجهون إلى الجامعات والمعاهد العليا [٦].

جدول (٦-٢)

تسجيل الطلاب حسب المستوى التعليمى ٥٣/١٩٥٤ – ٧٢/ ١٩٧٣

المرحلة والنوع	٥٣ / ١٩٥٤	١٩٦٦/٦٥	النسبة المئوية للزيادة	١٩٧٣/٧٢
التعليم الابتدائى	١٣٩٣	٣٤١٨	٪١٤٥	٣٩٨٩
الإعدادى العام	٢٤٩	٥٧٤	٪٦٥	١٠١٩
الإعدادى الفنى	٣	٢٧	٪٨٠٠	١
الثانوى العام	٩٢	٢٠٩	٪١٢٧	٣٢٢
الثانوى الفنى	١٩	١٠١	٪٤٣٢	٢٩٧
معاهد المعلمين	٢٤	٤٩	٪١٠٤	٢٨
الجامعات *	٥٤	١٢٤	٪١٣٠	١٩٥
إجمالى	١٩٣٤	٤٥٠٢	١٣٢٪ فى المتوسط	٥٨٥١

* الجامعات لا تتضمن الأزهر.

المصـــدر:

Mahmud A, Faksh, The Consequences of the Jntroduetion and Spread of Modern Edueation: Education and National Integration in Egypt, Middle Eastern Studies, Vol. 16. May 1980. p. 45.

Table1; State In Formation Service. Egyptian Education, 1973.

وتغطى التغيرات التى أدخلت على نظام التعليم فى ظل حكم جمال عبد الناصر مجالات عديدة بدءا من إلغاء المصروفات إلى الاخذ بأسلوب التخطيط فى التعليم، كماتضمنت أيضا اجراءات مثل تأميم أغلب المدارس الاجنبية وفرض رقابة الدولة على مالم يؤمم منها. والاهم من ذلك، هو إعادة تنظيم التعليم الثانوى لتوجيه إهتمام اكبر إلى التعليم الفنى والمهنى، حتى أن لوليام بولك قد اعتبر أن التعليم الفنى «قد نشأ فعليا على يد ثورة ١٩٥٢»(٧). والواقع أن نسبة الدارسين فى التعليم غير الفنى على المستوى الثانوى قد انخفضت بسرعة من ٨٥.٨٪من إجمالى التعليم الثانوى فى عام ١٩٥٥/٥٤إلى ٦٦.٦٪فى١٩٦٠/٥٩، أى بزيادة مقابلة فى حجم التعليم الفنى من ١٤.٢٪ إلى ٣٣.٤٪ (٨).

ولا يقل عن ذلك أهمية محاولة نشر التعليم الابتدائى الشامل. فبينما كان ٤٢.٥٪ فقط من الاطفال فى سن المدرسة يحصلون على التعليم الابتدائى فى عام ١٩٥٢/٥١(٩)، كان ٩٠٪ من الأطفال فى المدن و ٦٥ـ٧٥٪ من أطفال الريف يحصلون على التعليم الابتدائى فى ١٩٦٤/٦٣(١٠) وفى عام ١٩٦٧/٦٦كان ٧٨.٢٪ من إجمالى الأطفال فى المدن والريف يحصلون على التعليم الابتدائى(١١).إلا أن تحقيق هدف الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى قد تأجل مرتين، الى عام ١٩٧٠ فى بادئ الأمر ثم إلى عام ١٩٧٥. وفى نفس الوقت ونظراً لارتفاع نسبة المتسربين من الاطفال كان هناك من التقديرات ما يشير إلى أن نسبة الاستيعاب والمشاركة الحقيقية لم تتجاوز ٥٥٪ (١٢) وقد حظى تعليم البنات باهتمام أكبر بعد ١٩٥٢(١٣)، ولكن نسبة البنات فى التعليم الابتدائى ظلت حوالى ٣٥٪ من بدء الثورة حتى نهاية الخطة الخمسية الاولى (١٤). وكانت سيطرة الدولة على التعليم غير كاملة فى البداية، لأنه حتى منتصف الستينيات كان ٦.١٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية و٢٩.١٪ من تلاميذ المدارس الإعدادية و٢٥.٥٪(١٥) من طلبة المدارس الثانوية يتعلمون فى مدارس خاصة(١٦).

ولم يمر توسع الدولة فى التعليم فى ظل الثورة دون أن يكون له نقده وكان أكثر الانتقادات شيوعا هو أن التوسع الكمى لا يقابله تقدم نوعى، وأن المستويات تدهورت فى بعض الاحوال(١٧). وفى محاولة لإعادة شئ من التوازن بين الكم والنوع أصدرت الحكومة عام ١٩٦٨قانونا جديدا للتعليم يقيد انتقال التلاميذ من صف إلى آخر ومن مستوى تعليمى إلى آخر بتحديد امتحانات ودرجات معينه ينبغى حصولهم عليها من أجل هذا الانتقال. وكان القانون الجديد يمثل تخليا نسبيا عن الشعارات التعليمية الشعبية التى رفعتها الثورة نفسها ، الأمر الذى أدى إلى اندلاع موجة من الاحتجاج الطلابى(١٨).

كما وجه النقد ايضا للتوسع فى التعليم دون أن يتمكن النظام الثورى من تحقيق ما أعلنه

من أهداف مثل استيعاب كل الأطفال فى التعليم الابتدائى ،وكذلك عجزه عن إحداث زيادة كبيرة فى نسبة التعليم الفنى فى مواجهة الثانوى العام بدرجة ملحوظة عما انجز فى السنوات التى أعقبت الثورة مباشرة. إلا أنه فى كل من الحالتين كانت الظروف هى التى تحدد مستوى الانجاز . ففى الحالة الأولى كانت الظروف الاجتماعية تجبر أبناء فقراء الفلاحين على العمل فى حقول آبائهم بدلامن الذهاب الى المدارس. أما فى الحالة الثانية، فقد فتح الباب أمام تطلع كافة الاباء من الطبقة الوسطى لتعليم أبنائهم حتى المستوى الجامعى من خلال قناة التعليم الثانوى العام المفتوحة، بدلا من التعليم الفنى الذى يوصد الباب أمامهم بانتهاء المرحلة الثانوية[١٩]. وتصف «جورجى هايد » هذه الظاهرة على النحو الآتى:

«بلغ التعصب ضد العمل اليدوى الحد الذى كان الآباء معه، إذا خيروا، يدفعون مصاريف عالية لتعليم ابنائهم فى المدارس الخاصة، بدلا من أن يروهم يلتحقون بما يعتبرونه نوعا أدنى من التعليم [٢٠]».

وفى هذا الصدد كان من الصعب على الشاب العادى الزواج من فتاة تنتمى إلى الطبقة الوسطى إذا لم يكن من خريجى الجامعة. هكذا أضفت الظروف ـ ومازالت تضفى إلى حد كبير ـ قيمة اجتماعية عالية على نجاح الطلبة فى المدارس الثانوية، وعلى الفرص المتاحة لهم للالتحاق بالجامعة. وكما يقول يوسف إدريس : «إن الانسان يكاد يموت من الضحك وهو يتفرج على أين وصلنا، إذ أصبحت القيمة التربوية الوحيدة المتفق عليها فى مجتمعنا لنجاح التربية أو فشلها، لنجاح الشاب أوالفتاة أو فشلهما هى موقفة فى الثانوية العامة وبالضبط مجموعه».[٢١]

وقد اتخذ تطور التعليم العالى فى عهد عبد الناصر شكلا متميزا. ففى الفترة من ١٩٥٢حتى ١٩٦٥ كانت نسبة الزيادة فى عدد طلبة الجامعات تكاد تعادل نسبة الزيادة فى التعليم الابتدائى والثانوى الفنى. [٢٢]ونظرا لزيادة عدد الطلبة فى المعاهد العليا «التى تضاعفت مرتين فى تلك الفترة » وفى عدد طلبة الأزهر التى زادت «بما يعادل خمسة أمثال فى الفترة مابين إصلاح الأزهر فى ١٩٦١ و١٩٧٣[٢٣]» فلابد أن نعتبر التوسع فى التعليم العالى، هو الإنجاز التعليمى الأ ساسى لثورة ١٩٥٢[٢٤]. وهو ما يمثل تطورا يتعارض مع ارتفاع نسبة الأمية فى مصر[٢٥] ويوضح مدى استجابة النظام لتطلعات الطبقة المتوسطة بالأساس. لكنه مما لا شك فيه أنه فى الفترة (١٩٥٤ــ ١٩٧٣) قد قفز التعليم العالى قفزات مثيرة [جدول رقم ٢].

جدول (٦-٣)

عدد ونسبة الزيادة فى طلبة الجامعة حسب التخصص ٥٤ / ١٩٥٥ - ٧٢ / ١٩٧٣

التخصص	١٩٥٥ / ٥٤		١٩٦٠/٥٩		١٩٦٥/٦٤		١٩٧٣/٧٢		الفارق خلال الفترة	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	نسبة الزيادة العددية ٪	فارق النسبة بين أول وآخر الفترة
الآداب	٨٨٩٤	١٥ر٨	١٥٧٥٠	١٨ر٨	١٦٠٥٢	١٣ر٦	١٩٧٠٣	١٠ر١	١٢١ر٥	– ٥ر٧
الحقوق	١٤٦٧٣	٢٦ر١	١٤٩٢٧	١٧ر٧	١٢٠٤٨	١٠ر٢	٢١٢٠٠	١٠ر٩	٤٤ر٥	– ١٥ر٢
التجارة	١١٥٦٧	٢٠ر٦	١٩٦٤١	٢٣ر٣	٢٥٤٠٥	٢١ر٥	٣٥٤٩١	١٨ر٢	٢٠٦ر٨	– ٢ر٤
العلوم	١٩٤٧	٣ر٥	٤١٦٦	٤ر٩	٨٤٤٣	٧ر٢	٨٤١٨	٤ر٤	٣٣٦ر–	ر٩
الهندسة	٦١٥٦	١١ر–	٩٤٥٤	١١ر٢	١٧٥٦٣	١٤ر٩	٢٠٢٤٤	١٠ر٤	٢٢٨ر٨	ر٦
الزراعة	٢٩٣٨	٥ر٢	٥٤٦٤	٦ر٥	١٢١٦٦	١٠ر٣	٢٤٥٥٣	١٢ر٦	٧٣٥ر٧	٧ر٤
الطب	٧٢٢٦	١٢ر٩	٧٢٦٠	٨ر٦	١١٦٤٦	٩ر٩	٢٣٨٢١	١٢ر٢	٢٢٩ر٧	– ر٧
الصيدلة	–	–	١٣١٥	١ر٦	٢٩٦٢	٢ر٥	٥٦٣١	٢ر٩	٣٢٨ر٢	١ر٣
طب الأسنان	–	–	٧٧٩	–ر٩	١٤٣٢	١ر٢	٢٣٩٣	١ر٢	٢٠٧ر٢	ر٣
الطب البيطرى	٤٨٤	–ر٩	١٠٠٨	١ر٢	٢٢٥٩	١ر٩	٤١٨٨	٢ر١	٧٦٥ر٣	١ر٢
دار العلوم	١٠٩٣	١ر٩	١٦٤٢	١ر٩	١٥٤٨	١ر٣	٣٧٢٠	١ر٩	٢٤٠ر٢	
تدريب المعلمين ذكور	٤٣٦	–ر٠٨	٤٣٦	–ر٥	٣٢٦٤	٢ر٨	١٧٢٠٠	٨ر٨	٣٣٠ر٩	٦ر٦
أناث	٧٦٦	١ر٤	١١٥٩	١ر٤						
التمريض	–	–	١١٣	–ر١	٢١٣	–ر٢	٧٩٠	–ر٤	٥٩٩ر١	ر٣
اقتصاد وسياسة	–	–	–	–	١٠٩٦	–ر٩	١٢٢٣	–ر٦	١١ر٦	–ر٤
كلية البنات	–	–	١١٨٦	١ر٤	١٩٤٢	١ر٦	٥٠٨٧	٢ر٦	٣٢٨ر٩	١ر٢
الآثار	–	–	–	–	–	–	٥٦١	–ر٣		
الإعلام	–	–	–	–	–	–	٥٠٢	–ر٣		
إجمالى	٥٦١٨٠	١٠٠	٨٤٣٠٠	١٠٠	١١٨ر٣٩	١٠٠	١٩٤٧٩٥	١٠٠	٢٤٦ر٧	

ملاحظات : (أ) يبدو أنه كانت هناك درجة من التداخل بين الكليات الجامعية لتدريب المعلمين والمعاهد العليا لتدريب المعلمين فى هذا التصنيف فالعدد ٣٢٦٤ لسنة ٦٤/١٩٦٥ ورد فى مصدر أخر على أنه ٥٤٠.

(ب) لاستكمال صورة التعليم العالى ككل، يضاف إلى هذا إجمالى عدد الطلبة المقيدين فى المعاهد العليا وهو ١١٨٣٩ عام ٥٩/١٩٦٠، ٢٧٣٧٧ لعام ٦٤/١٩٦٥، ٤٨٩٢٥ لعام ٧٢/١٩٧٣. أما أعداد جامعة الأزهر (لم تذكر فى الجدول عاليه) فهى ٤٩٧٠ لعام ٥٩/١٩٦٠، ١٠١٦٠ لعام ٦٤/١٩٦٥، ٣٢٦٤٠ لعام ٧٢/١٩٧٣.

المصادر: تم تجميعها من البيانات الواردة فى: مختار حمزة، تحليل وضع عمالة الطبقات المتعلمة فى الجمهورية العربية المتحدة «بالانجليزية»، المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٦٧ ص ١٧ جدول (١)- وزارة التربية والتعليم، تقرير عن تطور التربية والتعليم فى الجمهورية العربية المتحدة للعام الدراسى ٦٤/١٩٦٥، القاهرة ١٩٦٦، ص٨٩ جدول (١) وص ٩١ جدول (٢).

Arab Repubic of Egypt, State Information Service, Egyptian Edueation, 1973,p.36-37.

- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٦٨/ ١٩٧١/ ١٩٧٩.

وقد أجرى عدد من الإصلاحات فى بنية التعليم العالى، فبينما كان الالتحاق بالجامعة قبل الثورة، يتم ـ بعد دفع المصروفات ـ بطريقة آلية تقريبا بعد التعليم الثانوى [بصرف النظر عن الدرجات الحاصل عليها الطالب فى الشهادة الثانوية فى حالة القبول بكليات العلوم الانسانية و الاجتماعية، وبحد أدنى ٦٥٪ لكليات العلوم والطب] أصبح الالتحاق فى عهد عبد الناصر يجرى وفقا لنظام طبق لفترة، وكان يستلزم اجتياز سنة توجيهية فى نهاية المرحلة الثانوية، كما أن تحديد الكلية التى يلتحق بها الطالب أصبح يستند إلى نظام «التنسيق» حيث تم تصنيف الجامعات والكليات إلى فئات مختلفة، ويلتحق بها الطلبة وفقا لما حصلوا عليه من درجات.

وهناك إصلاحات أخرى تم إنجازها فى مجال التعليم العالى منها خفض الرسوم الدراسية فى ١٩٥٦، ثم فى ١٩٦١، ثم الإلغاء الكامل للرسوم فى جميع مراحل التعليم فى عام ١٩٦٢. وإصلاح الازهر فى عام ١٩٦١ للسماح بتدريس المواد غير الدينية فى كليات جديدة انشئت لهذا الغرض، وما نتج عن ذلك من زيادة عدد طلبته (انظر جدول ٦ - ٤). وإدخال فروع أكاديمية جديدة وإحداث تعديلات فى المناهج حيث الاهتمام بالمواد العلمية «انظرجدول٦ـ٥». وتقديم المعونات المالية للطلبة على شكل مكافآت وقروض[٢٦]. وبناء المدن الجامعية وتخفيض رسوم الإقامة بها. والبدء فى تطبيق نظام الانتساب فى عام ١٩٥٣ «انظر جدول ٦ـ٥». وإنشاء ٤٣ معهدا حاليا وعدد من الجامعات والكليات الإقليمية ابتداء من١٩٦٩.

جدول (٦ - ٤)

الطلبة بالأزهر ٦١ / ١٩٦٢ ، ٧٢ / ١٩٧٣

المواد الدراسية	١٩٦٢/٦١		١٩٧٣/٧٢	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الدراسات الدينية	٣٧٩٢	٦١٫٦	١٣٦٠٨	٤٤٫٧
اللغة العربية	١٩٨٢	٣٢٫٤	٢١٧٩	٧٫١
الدراسات غير الدينية (أ)	٣٣٤	٥٫٥	١٤٦٣١	٤٨٫٢
إجمالى	٦١٠٨	١٠٠	٣٠٤١٨	١٠٠

(أ) كانت تشمل فى ٦١ / ١٩٦٢ كلية فقط، هى كلية التجارة وكانت الدراسة بها شبه دينية. وفى ٧٢ / ١٩٧٣ شملت كليات مختلفة للدراسات الحديثة: الطب، الهندسة، الزراعة، الخ.

المصدر : Egypt Education, p.52

جدول (٦ – ٥)
توزيع طلبة الجامعات بين
الكليات العملية والكليات النظرية ٥٢ / ١٩٥٣ – ٧٢ / ١٩٧٣

	١٩٥٣/٥٢	١٩٦٣/٦٢	١٩٧٣/٧٢
الكليات العملية (العلوم الطبيعية والتطبيقية)			
عدد المسجلين	١٥٥٩٠	٤٢١٣٠	١١٢٣٩٥
٪	٣٧.٩	٤٣.٧	٥٧.٧
عدد المقبولين	٣٧٨٦	٨٩٥٨	٢٦٠٦٦
٪	٢٧.٩	٤٤.٢	٥٤.٧
عدد الخريجين	١٩٦١	٤٠٤٧	١٥١٨٣ (أ)
٪	٤٤.١	٣٩.٣	٦٦.٨
الكليات النظرية (العلوم الانسانية والاجتماعية)			
عدد المسجلين	٢٥٥٦٧	٥٤٢٩٥	٨٢٤٠٠
٪	٦٢.١	٥٦.٣	٤٢.٣
عدد المقبولين	٩٧٧٦	١١٣١٣	٢١٦٠١
٪	٧٢.١	٥٥.٨	٤٥.٣
عدد الخريجين	٢٤٨٢	٦٢٦٢	٧٥٤٤ (أ)
٪	٥٥.٩	٦٠.٧	٣٣.٢

ملحوظة : (أ) خريجو عام ٧١ / ١٩٧٢.

المصادر : تم تجميعها من البيانات الواردة في :

- Waardenburg, p. 87, Table 118, and p. 92 Table 120 - Egyptian, Tables pp. 34 - 90.

جدول (٦ – ٦)
الطلبة المنتسبون بالكليات النظرية

	١٩٥٤/٥٣	١٩٦١/٦٠
العدد	٥٧٦١	١٩٨١٤
النسبة المئوية	١٦و١	٣٧.٨

المصدر : لويس عوض ، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣ صـ٦٠ جدول ١٦.

وفى نظر قادة الثورة كانت مجانية التعليم التى بدأت عام ١٩٦٢ فى جميع المراحل، وجعل الالتحاق بالتعليم العالى وفقا للدرجات الحاصل عليها الطالب فى الامتحانات العامة، إنجازا ضخما يدعو للفخر. ويتجلى هذا بكل وضوح فى تباهى الرئيس السادات أمام مجموعة من قادة الطلاب عام١٩٧٧بقوله : « أنا أعطيت لكم يا أولادى تكافؤ فرص كاملا ..كفاءتكم ومجموعكم هو اللى بيدخلكم الجامعة... وبيحطكم فى الكلية اللى انتو عاوزينها بكفاءتكم وجهدكم بغض النظر عن ابن الوزير، واللا ابن فلان ...أولاد عبد الناصر وأولادى ماجابوش مجاميع تدخلهم الكليات اللى هم عاوزينها فدخلوا الكليات اللى مجموعها أقل[٢٧]».

ولكن هذا الانتصار السياسى قد عجز ـ من عدة وجوه ـ عن تغيير البنية التعليمية تغييرا جذريا. إذ يؤكد تقرير عن التعليم نشرته مجلة «الطليعة» عام ١٩٦٨ ما يلى: «بالرغم من أن تقرير المجانية الشاملة [٢٨] أحدث أثرا بعيدا وله وزن فى تغيير معالم الصورة، إلا أن سياسة الحواجز الطبقية مازالت فى جوهرها قائمة، سواء فى القبول فى المرحلة الإعدادية أو فى التوزيع فى أنواع التعليم المختلفة. وذلك لأن نظام الامتحانات والاختبارت القائم ينتهى فى واقع الأمر إلى تمييز طبقى لأن الفيصل فيه ليس القدرات والاستعدادات الحقيقية[٢٩] بقدر ما هى القدرة المالية والوسط الاجتماعى والظروف البيئية المحيطة بالطفل» [٣٠]

وفى هذا الصدد بدأت ظاهرة اللجوء إلى الدروس الخصوصية خارج المدرسة، خصوصا فى المستوى الثانوى، وسادت بصفة أخص بين أبناء الأسر الموسرة. وظلت الطبقة المتوسطة[٣١]، هى المصدر الأساسى لطلبة الجامعةحيث يتضح من مسح عينة أجرى فى عام ١٩٦٤ أن ٨٦٫٤٪ من أولياء الأمور المنتمين للطبقة الوسطى، كانوا يتوقعون حصول أبنائهم على التعليم العالى، بينما كانت هذه النسبة ٤٣٪ بين أولياء الأمور ممن ينتمون إلى الطبقات الأدنى. وترجع هذه النتائج، كما يرى الباحث محمد عماد الدين إسماعيل،إلى :« انعدام التوازن الطبقى الاجتماعى فى التعليم العالى»[٣٢].

كما يكشف مسح أجرى على عينة أخرى قام به محمود شفشق اثناء دراسته المقارنة لطلبة جامعة الأزهر وجامعة القاهرة أن أبناء الطبقة الوسطى كانوا يشكلون نصف عدد الطلبة بالازهـر، بينما يحتكرون جامعة القاهرة من الناحية الفعلية. (انظـر جـدول رقم ٧).

ولكن نسبة كبيرة من أبناء أسر الطبقة المتوسطة لم يكونوا بالضرورة ميسورى الحال إذ تشير نتائج مسحين لعينتين أجريا فى ١٩٦٩و ١٩٧١ إلى أن حوالى ثلث الطلبة فى الجامعات الكبرى بالقاهرةوالأسكندرية وأسيوط كانوا يعيشون فى ظروف معيشية شاقة من أجل مواصـلة تعليمهـم.[٣٣] أمـا فـى حالـة الأزهر فتصل النسبة إلى حوالى النصف. وكان وضع

جدول (٦ - ٧)
النسبة المئوية لتوزيع عينة من الطلاب (أ)
حسب مهنة الأب ١٩٦٢

مهنة الأب	طلبة القاهرة %	طلبة الأزهر %	نسبة المهنة من توزيع السكان البالغين من الذكور فى ١٩٦٠
مهنى ، فنى، تنفيذى أو إدارى	٣٣.٢	١٧.٩	٣و٧
عمل كتابى	٢٣.-	٦.٨	٣و٨
صاحب مشروع خاص	٢٩.٣	١٩.٦	٨.١
عامل يدوى	٥.٦	٢.٢	٢٨.٣
فلاح	٥.٨	٤٥.٥	٥٤.٣
غير مصنف	٣.١	٨.-	١.٨

ملاحظات : (أ) غطت العينة ٢٠٪ من طلبة السنة النهائية فى كل من الجامعتين فى ١٩٦٢ بموجب ٤٧٥ طالبا من جامعة القاهرة و ١٧٥ طالبا من الأزهر.

المصدر : Mahmoud Shafshak, " The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment - A Comparative Study of Al Azhar and Cairo Universites, National Review of Social Sciences, vol. 5, no. 3 (1968), p. 442, Table 1.

الطلبة فى المعاهد العليا شبيها بوضع طلبة الجامعات الثلاث[٣٤]. وفى المقابل كان وضع طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ميسورا إذ كانت نسبة الذين يعانون من بينهم من الظروف المعيشية حوالى العشر فقط.

وكان التوسع الكمى فى التعليم العالى من طلاب نظام الانتساب فى الكليات النظرية، وإنشاء عشرات من المعاهد العليا، ثم انتشار الكليات والجامعات الإقليمية، يعنى أن هذه الأعداد من الطلبة تتلقى تعليمها اعتمادا على موارد وإمكانات ضئيلة، الأمر الذى يعنى بدوره تدهور نوعية التعليم العالى من ناحية ووجود فائض من خريجى الجامعات من ناحية أخرى.

وفى هذا الإطار كان للطلبة المنتسبين وضع خاص[٣٥] حيث كانت نسبة القادرين منهم على اجتياز الامتحانات بنجاح لاتزيد على ٨ر١٢٪ ، و٨٪، و١٥٪ من اجمالى عددهم فى الأعوام الدراسية الثلاثة ٥٩/١٩٦٠، و٦٠/١٩٦١، ٦١/١٩٦٢ على التوالى.[٣٦] كما أثبت هذا النظام أنه يتعارض مع سياسة الحكم فى تشجيع التعليم الفنى، حيث شجع نظام الانتساب عددا

من خريجى المدارس الثانوية الفنية على أن يتركوا العمل الفنى ليحاولوا بدلا منه نيل درجة جامعية نظرية .

ويكشف إنشاء بعض المعاهد العليا عن عيوب واضحة فى التخطيط التعليمى. فبالرغم من أنه كان من المفروض أن تكون هذه المعاهد معاهد فنية توفر الكوادر للتنمية الاقتصادية فى البلاد ، إلاأنها سرعان ما اكتسبت طبيعة أكاديمية واختفى التمايز بينها وبين الجامعات. وقد لقى هذا التحول قبولا لدى طلبة هذه المعاهد ، حيث كان العديد منهم يتطلع أصلا إلى الالتحاق بالجامعة.

وفى نفس الوقت أدت غيبة الاتساق بين التوسع فى التعليم العالى واتساع سوق العمل، إلى وجود فائض من خريجى الجامعات، وخاصة من خريجى الكليات النظرية. ووفقا للخط الذى انتهجته الحكومة فى المجال الاجتماعى اختارت أن تتحمل العبء بنفسها، وملأت مكاتبها بأعداد لالزوم لها من الخريجين.ويؤكد البحث الذى أجراه مختار حمزة عن تشغيل الخريجين أن نسبة عالية من خريجى الكليات النظرية يشغلون وظائف لم تسهم دراستهم الأكاديمية فيها بأى دور مباشر، وكان يمكن لموظفين آخرين من غير حملة المؤهلات العليا أن يؤدوها على نحو سليم.(٣٧) وكان هؤلاء الخريجون فى وضع وصفه مالكولم كير على النحو التالى:

«يشكل خريجو الجامعات قوة معطلة متزايدة، ارتفعت تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية إلى مستويات غير واقعية نتيجة لما حصلوا عليه من تعليم ..وأدى التوسع فى التعليم العالى إلى إعادة توزيع الفقر بإسم المساواة الاجتماعية وعلى نحو يهدد بإحلال طبقة متعلمة وأكثر حدة فى اغترابها محل الطبقة الأمية من البروليتاريا المتعطلة...ويزداد الاحباط حدة حيث الآلاف من الشباب من ذوى الوظائف غير اللامعة كصغار رجال الدين، والكتبة، ومعلمى المدارس، والصحفيين ـ فى ثيابهم المتواضعة، يمارسون حياة مضنية، وغير آمنة، ليس فيها سوى قدر من المكانة الأدبية ـ معتمدين على عشرة جنيهات شهريا، بينما تؤكد لهم الصحافة، وكذلك خطب الرئيس من آن إلى آخر، أنهم «طليعة» تقدم الامة باعتبارهم متعلمين، بينما هم أعجز حتى من ان يستطيعوا صياغة تقدمهم الذاتى (٣٨)».

ومن هنا، وبالرغم من تركيز النظام على الدراسات العملية أكثر من الدراسات النظرية، سواء فى التعليم الثانوى العام أو فى التعليم العالى(٣٩)، إلا أن السياسة التى اتبعها للقبول فى الكليات النظرية كانت هى السبب الأساسى للبطالة الحقيقية والمقنعة بين الخريجين. ففى هذه الكليات تجسد تدهور المستويات الأكاديمية بشكل أكثر وضوحا، كما يتضح من النقد الحاد الذى نلمسه من جانب المهتمين بقضايا التعليم. وحتى لويس عوض الذى كان يشكو من أنه «بإسم التنمية وخططها وبإسم شعار العلم للمجتمع تضطهد العلوم النظرية لحساب العلوم التطبيقية»،(٤٠) يجد نفسه مضطرا لانتقاد هذه السياسة بسبب محتواها الفعلى : «إن بناء

سلم الأولويات بين فروع الدراسة على أساس احتياجات التنمية الموقوتة لن يخرج منه إلاتبديد المواهب النادرة على فروع من الدراسة لم تؤهل لها بالطبيعة، أوعلى فروع من الدراسة لاتحتاج لمواهب خاصة ويكفي فيها الاستعداد العام، ولن يخرج منها إلاشحن الكليات النظرية بالمتخلفين من الطلاب، وهو عكس ماسنته الطبيعة، وهو أن أصحاب المواهب النظرية هم في العادة الصفوة القليلة[٤٣]».

وكان من الطبيعي أن يؤثر ازدحام الجامعات المصرية الزائد عن الحد على نوعية ماتقدمه من تعليم وما تجريه من امتحانات وابحاث. ومن المعروف في هذا الصدد أن نسبة الأساتذة إلى الطلبة في الجامعات المصرية كانت منخفضة للغاية دائما. فبينما كانت هذه النسبة ١:٢٠ في عام ١٩٥٠ أصبحت على النحو التالي في جدول (٦ – ٨) في عام ١٩٥٨/١٩٥٩.

جدول (٦ – ٨)

نسبة الأساتذة إلى الطلبة

في بعض الجامعات المصرية ٥٨ / ١٩٥٩

الجامعة	عدد الطلبة	عدد الأساتذة	نسبة الأساتذة إلى الطلبة
القاهرة	٣٢٧٧٣	١٥٦٦ إجمالا	١ : ٥ر٢١
		٩٦٨ مؤهلون	١ : ٣٥
الأسكندرية	١٨٠٣٧	٩٢٨ إجمالا	١ : ٥ر١٩
		٥٨٧ مؤهلون	١ : ٣٢
عين شمس	٢٣٢٥٨	٩٨٤ إجمالا	١ : ٧ر٢٣
		٥٨٧ مؤهلون	١ : ٤٠

المصدر : لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، صـ ٩٠، جدول ١٢.

هذا فضلا عن أن النسبة كانت تتفاوت كثيرا من كلية إلى أخرى. ففي ٦٢/١٩٦٣ كانت ١:١٥ في الطب، ١:٢٢ في العلوم، ١:٣٢ في الزراعة، ١: ٤٣ في الهندسة، ١:٤٥ في الاقتصاد وطب الأسنان، ١:٥٤ في الآداب،١:٩٢ في التجارة، ١:٩٥ في الحقوق[٤٣] وباستثناء كلية الحقوق، تحسنت نسبة الأساتذة إلى الطلبة في العام ٧٢/١٩٧٣لتصبح ١:١٠ في طب الاسنان، ١:١٢ في الطب، ١:١٣ في الهندسة، ١:١٥ في الزراعة والاقتصاد، ١:٣٦ في الآداب، ١:٨٠ في التجارة [٤٤].

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه النسبة المختلة آثارها الضارة على نوعية التعليم وعلى قدرة الطلبة على التكيف مع بنية المؤسسة الأكاديمية وعلى استيعاب نشاطها الأكاديمى والاجتماعى. وتوضح دراسة مقارنة بين أوضاع الطلبة فى جامعة عين شمس [حيث بلغت نسبة الأساتذة إلى الطلبة ١:٥٠ فى عام ١٩٦٦] وأوضاع طلبة الجامعة الاردنية [حيث بلغت النسبة ١:١٥]، (٤٥) أن الطلبة فى الجامعة الأخيرة يتكيفون مع الحياة الجامعية بدرجة أكبر(٤٦).

ونتيجة لذلك نقل طلبة الجامعات أسلوب التعليم عن طريق الحفظ، وهو السائد بالمدرسة الثانوية، إلى أدائهم بالجامعات، وأصبح الأسلوب المتعارف عليه هو «الصم من أجل الامتحان»وكما يقول جوزيف سيليوفيتش: «مازال التركيز فى المحاضرة الرسمية، ولا تتاح للطلبة فرصة تذكر للمناقشة والاستفسار أواللقاء مع الأستاذ، علاوة على أن الطالب يتخرج فقط نتيجة نجاحه فى الامتحانات السنوية ... ويلجأ الطلبة إلى حشو رؤوسهم بالمعلومات الواردة فى مذكرة المحاضرات والكتب المقررة و حفظها». (٤٧).

ومن هنا نشأ التعلق بالكتب المقررة والتى لم تزد فى عديد من الحالات عن كونها مقتبسات لبعض المؤلفات الغربية. وازداد الوضع سوءا نتيجة لفقر مكتبات الجامعات. فلم يكن هناك إلا ما يتراوح بين مائتى ألف وثلاثمائة ألف كتاب فى كل مكتبة من مكتبات الجامعات الثلاث الكبرى فى ١٩٥٨/ ١٩٥٩. زد على ذلك أن الطلبة نادرا ما كانوا يستخدمون هذه المكتبات.

وتدهورت نوعية البحث فى الجامعات المصرية، كما كان يخضع لتوجيه الحكومة . وحسبما يقول لويس عوض :

" إذا عرفنا أن متوسط ساعات الدراسة بالنسبة للطالب هو ٢٤ ساعة أسبوعية، وأن متوسط ساعات التدريس بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات هو ٢٠ ساعة أسبوعيا (وهو يتجاوز نصاب المدرس الثانوى) أدركنا أن البحث العلمى والاطلاع على المراجع والتفكير والمناقشة لم يعد لها مكان واضح فى حرم الجامعات. فإذا أضفنا إلى هذه الأعباء الروتينية المرهقة أعباء الامتحانات المضنية تجسم أمامنا تدهور حالة البحث العلمى فى جامعاتنا. وجامعات بلا ابحاث علمية أو اطلاع علمى أوتفكير علمى أو مناقشات علمية هى مجرد ورش لتخريج اسطوات على يد معلمين بالمعنى البلدى الكامل".(٤٨)

ويمكن أن نقرأ هذه العبارة فى السياق الواسع للجدل الفكرى الذى ثار حول التعليم وخاصة حول وظيفة الجامعة فى العالم العربى ككل وفى مصر على وجه الخصوص . فما يسميه لويس عوض "ورشة" كان غيره من المعلقين يطلقون عليه تسميات مثل «معمل تفريخ

لموظفى الحكومة».[٤٩]، و «مصنع تضفى فيه الدرجات الاجتماعية والتطلعات إلى المكانة الاجتماعية على التعليم طابعا نفعيا، كوسيلة لتحقيق مآرب مادية».[٥٠] ووفقا لجان جاك واردنبرج:«إذا كان المثل الأعلى البرجوازى الغربى للجامعة، لايتلاقى مع المثل الأعلى الماركسى ولاالتكنوقراطى، فيمكن أن يكون للعرب أيضا مثلهم الأعلى حول نوع الجامعة التى يريدونها. ولكن ما لديهم فعلا لايمكن وصفه بالجامعة».[٥١] فالجامعة كما يراها واردنبرج بكثافتها الطلابية ومحاضراتها المنهكة، لاتزيد على كونها مدرسة ثانوية. وهى ليست بالتأكيد المكان الذى يولد ويربى فيه المثقفون.[٥٢]

وترجع هذه النتيجة فى رأى لويس عوض إلى طريقة اختيار الطلبة للتعليم الجامعى: «مكاتب التنسيق فى جامعاتنا توزع الطلاب على الجامعات بطريقة آلية بحتة بناء على ترتيب مجاميع الدرجات ونظام الأولويات المفتعلة الذى جعل من كليات الجامعة "طبقات" كأنها طبقات فى الجنة أو طبقات فى الجحيم. وانتهى الأمر بأن الآلاف المؤلفة من الراغبين فى دراسة الطب أو العلوم أوالهندسة ينتهى أمرهم بدراسة الآداب أوالحقوق أوالتجارة... ويتعرض كثير من المواهب الخاصة للضياع أو التبديد بسبب هذا القهر العقلى الذى يفرض على محب الهندسة أوالكيمياء أو الزراعة أن يدرس التاريخ أو أعمال البنوك أو القانون ، فلا يخرج لنا منه مهندس متوسط أو كيميائى متوسط أو زراعى متوسط ،ولكن يخرج لنا منه مدرس تاريخ فاشل أو موظف مصرفى فاشل أو محام فاشل».[٥٣]

وقد اتضحت قوة هذه الآراء بجلاء فى عام ١٩٧١، حيث عقد معهد الإعلام بجامعة القاهرة امتحانا للخريجين للالتحاق بالدراسات العليا للحصول على درجة الدبلوم، وأجرى للمتقدمين اختبار فى المعلومات العامة حيث كانت النتيجة كما يقول الدكتور جمال العطيفى الذى أجرى الاختبار، «مروعة»:

«تبين أنه ليست لدى غالبية هؤلاء الشبان فكرة محددة واضحة عن تاريخ مصر. بل إن بعض الذين تخرجوا فى قسم التاريخ بكلية الآداب لم ينجحوا فى أن يعرفوا معلومات أولية فى التاريخ الحديث ... ولم يكن هذا النقص الخطير فى المعلومات مقصورا على أشخاص أو حوادث ربما لم يعشها هؤلاء الشباب، وربما لم يتلقوا عنها شيئا فى معاهد التعليم، بل إن هذا النقص يشوب اجابات الكثيرين عن نواحى التطبيق الاشتراكى فى مصر التى ظلوا سنوات يحفظونها فى مواد مقررة فى جميع كليات الجامعة... أما المعلومات العامة عن أحداث العالم المعاصر فتكاد تكون مجهولة أو مضطربة شديدة الاضطراب... فهناك خريج كلية الاقتصاد الذى لايعرف جومولكا أوتشاوشيسكو، وخريج الحقوق الذى لايعرف أن مونتسكيو هو صاحب نظرية الفصل بين السلطات... بل إن أحد المتقدمين للالتحاق بدبلوم الإذاعة والتليفزيون قال عن ال B.B.C إنها محكمة العدل الدولية !» [٥٤]

ويستنتج د.العطيفى مايلى:«أن الظاهرة تكشف عن أمرين :

ـ إن دراسة المواد القومية بالطريقة التى كانت تجرى بها منذ سنوات لم تحقق أثرا.

ـ إن العجز عن الإجابة عن أسئلة كانت فى صميم التخصص الجامعى لبعض الخريجين يفقد الثقة فى الشهادات الجامعية باعتبارها عنوانا على التأهيل... علا م يدل هذا كله؟

هل يدل على أن شبابنا لايقرأ، ولايبالى بمايجرى حوله، وإنه يلتحق بالجامعة ليحصل على الشهادة كجواز مرور إلى الوظيفة؟... ولكن، أشبابنا هو المسئول؟ أم ماذا؟ انه سؤال يجب أن يطرح على أوسع مدى وهو يحتاج إلى اجابة شجاعة وصريحة.»(٥٦)

وفى اليوم التالى جاءت إجابة على لسان لويس عوض:

«شباب الجيل الحالى محصن ضد التاريخ، قديمه ووسيطه وحديثه ! لماذا؟ لأن كتب التاريخ فى مدارسنا لم تعد كتب تاريخ ولكن كتب سياسة بحتة... وهكذا فقد الشباب المصرى حاسته التاريخية، ومن فقد حاسته التاريخية فقد أيضا حاسته السياسية، من أجل هذا لاينبغى للدكتور جمال العطيفى أن يعجب من أنه وجد بعض من امتحنهم من الخريجين يجهلون كل شىء عن تاريخ الإصلاح الزراعى أو تاريخ القوانين الاشتراكية، بل وتاريخ ثورة ٢٣ يوليو».(٥٧)

و قد أولى نظام عبد الناصر المناهج الدراسية فى المدارس و الجامعات اهتماما خاصا، فأعاد صياغة الكتب المقررة فى الجغرافيا و التاريخ و التربية الوطنية (التى سميت معا المواد الاجتماعية). وأعلن الميثاق الوطنى، الذى أصبح هو نفسه مقررا دراسيا (٥٨) أن: «التعليم لم تعد غايته إخراج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة. ومن هنا فإن مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة».(٥٩)

ومن أجل تحديد النظرة الجديدة للتعليم، أشار الميثاق الوطنى إلى تشويه المقررات الدراسية فى الماضى:«إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لاتصلح للصناعة ولاتقدر عليها. إن أجيالا متعاقبه من شباب مصر قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها»(٦٠)

وتم تسييس مناهج المواد الاجتماعية بكل صرامة، وصيغت بلغة مفرطة فى الديماجوجية،

امتزج فيها الفخار الوطني بالولاء السياسى للنظام. فجاءت معالجة التاريخ فى الكتب المقررة على نفس النحو الانتقائى الذى اتبع في مقررات ما قبل الثورة، والذى انتقده الميثاق الوطني. وبلغ حذف الحوادث والشخصيات التاريخية الحد الذي دفع الدكتور لويس عوض إلى اعتبار أن كتب التاريخ أصبحت شيئا لا تزيد قيمته كثيرا عن القصص الخرافية:

«تبحث عبثا عن رجل حكم مصر أمداً طويلا اسمةالخديوى عباس حلمى أو عباس الثانى فلا تعثرله على أثر. فإذا أراد التلميذ أن يعرف من جلس على عرش مصر منذ ثورة ١٩١٩ حتى معاهدة ١٩٣٦ لما وجد اسم الملك فؤاد فيمايدرس من صحائف، ولولا أن ثورة ١٩٥٢ خلعت الملك فاروق لتحلل السادة مؤرخو الاطفال من ذكر اسمه ايضا... التلميذ الفرنسى لايتعلم رأى وزارة التعليم فى لويس فيليب أوفى نابليون الثالث. أما التلميذ المصرى المسكين، فلا يقرأ فى كتابه اسما من أسماء الأعلام إلامقرونا بالتمجيد أو بالشتيمة، وكأنة يقرأ مقالا فى جريدة أو يسمع حديثا فى الإذاعة أو التليفزيون......[٦١]».

وطالب الدكتور لويس عوض، بدلا من ذلك، بما يلي:

«ما أحوجنا ونحن نلتمس بناء الدولة العصرية أن نستقر على رأى موضوعى متمدن لمقومات هذه الدولة العصرية من حيث بناء الإنسان، بعد أن شاعت بيننا الخرافات التربوية والتعليمية و الاجتماعية نحو عشرين عاما باسم ضرورات التنمية والوحدة الأيديولوجية والكمال القومى[٦٣].. إن تعليمنا مثقل بأكداس من الخزعبلات القومية و الأيديولوجية التي حشيت بها برامجنا بإسم التربية القومية ٠٠٠أما العلوم الاجتماعية و القومية، فلنحتذ فيها حذو البلاد المتقدمة كما وكيفا مع التركيز الخاص على جغرافية بلادنا و تاريخها دون مبالغة فى عبادة السلف أو فى عبادة الذات أو تصوير أن الغير لاوجود لهم إلابفضل وجودنا» [٦٤]

وانتقد معلقون أخرون التغيرات فى مناهج المواد الاجتماعية بالمدارس باعتبارها تغيرات فى الطرح أكثر منها فى المحتوى. وأشار تقرير مجلة «الطليعة» عن التعليم الذى نشر عام ١٩٦٨ إلى مناهج المواد الاجتماعية فى عهد الثورة باعتبارها:«نفس المناهج التى عرفناها فى مدارسنا فى الأربعينات... أى كلام عن الاشتراكية وعن الاستعمار يرد فى المناهج والكتب سطحيا ودون تأصيل... وتعجز مناهجنا والكتب الدراسية عن أن تعطى للتلميذ وعياً مؤصلاً لقضايا العصر أو لقضايا القومية [٦٥]... وإن كان الجانب الوطنى والقومى قد تأكد بصفة عامة، فإن حركة التعليم لم ترتبط بعد بحركة الثورة الاجتماعية).

هذا علاوة على أن الممارسات التعليمية داخل المدارس والجامعات قد ساعدت على دعم :

«نموذج الحياة السياسية السلبية الخالية من المشاركة، السائدة بين المتعلمين فى مصر.

حيث كرست الممارسات التعليمية سلطة المدرس، واسلوب الحفظ، والمقررات الرسمية، والأحادية، والنظام، و الروتين... وقد بذلت جهود كبيرة لتنمية الولاء الشديد للنظام السياسى، فى المدارس الابتدائية والإعدادية» (٦٧).

وقد اتخذ نظام الثورة على مستوى التعليم العالى مختلف الإجراءات للسيطرة على الجامعات سياسيا وتعليميا وإداريا. وبالنسبة لسيطرة النظام إداريا على الجامعات فقد نقلت المسئولية عن الجامعات وغيرها من المعاهد العليا عام ١٩٦١ من وزارة التعليم إلى الوزارة الجديدة للتعليم العالى. وبالرغم من استمرار الجامعات كمؤسسات مستقلة من الناحية الفنية، إلاأن محاولات عدة بذلت لدمجها فى النظام الحكومى من خلال إنشاء المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالى.(٦٨) واشتملت إعادة صياغة المقررات فى الجامعات على مادة إجبارية تعرف باسم «التربية القومية» يدرسها جميع الطلبة وتتكون من ثلاثة أقسام : المجتمع العربى، والثورة، والاشتراكية. وبالرغم من أن هذه المقررات كانت أقل ديماجوجية من المواد الاجتماعية فى المدارس الثانوية إلا أنها لم تختلف عنها اختلافا جوهريا فى المحتوى. وعجز مقرر المجتمع العربى – رغم أنه كان يستهدف توفير فهم أفضل لمشكلات البلاد الاجتماعية والاقتصادية – عن تقديم تحليل موضوعى لهذه المشكلات.(٦٩)

كما عجزت المقررات الخاصة بالدراسات الأشمل للعلوم الاجتماعية التى تتناول نفس المشكلات عن تقديم فهم أفضل. فنظام الثورة، كما يسجل د. لويس عوض :« لم يقدم نظرية تأملية، ونقدية تذكر فى مجالات العلوم السياسية، والاقتصادية، وعلم الاجتماع، وفلسفة الأخلاق».(٧٠) وتقدم مناهج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التى أنشأها عبد الناصر مثالا جيداً على هذا الرأى. وقد اشتكى عبد الناصر نفسه لأساتذة الجامعات من هذا الأمر ضاربا المثل بتدريس المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة عرض وطلب لاغير، وهو نفس ماكان يدرس فى الثلاثينيات.(٧١)

وقد حاول النظام أن يتصدى لثنائية نظام التعليم كما يتضح من الجهود التى بذلها لتحديث الأزهر وتطويعه لنمط الجامعات الأخرى. وكان طلبة الأزهر يختلفون اختلافا شديدا عن طلبة الجامعات الأخرى وخاصة طلبة جامعة القاهرة فالأزهريون تقليديون وأصوليون أكثر، وهم لايأخذون بالاتجاهات الحديثة وليسوا علمانيين ولاليبراليين.(٧٢) وقد حققت الحكومة قدرا من النجاح فى هذا الصدد.لكنها عجزت عن توحيد نظام التعليم على نحو فعال حيث بقى الأزهر على تميزه الثقافى كمؤسسة إسلامية تتمتع بالاستقلال الذاتى.

وبالرغم من تغيير المناهج فى كل قطاعات التعليم ، إلاأن قيم الطلبة ظلت على اختلاف

شديد عما كان يأمله النظام من قيم جديدة. فكان حوالى ٥٠٪ من الطلبة الذكور فى الجامعات الثلاث الكبرى، القاهرة والاسكندرية وأسيوط، يعارضون فكرة المساواة بين الجنسين، وهى نسبة تطابق النسبة بين طلبة الأزهر. بل وكان ربع الطالبات يعارضن الفكرة. وكان طلبة الجامعة الأمريكية هم الوحيدين الذين أيدت أغلبية واضحة منهم الفكرة(لم يرفضها إلا ٦٪ من الذكور، ١٢٪ من الإناث).(٧٣)

وهناك مثال ثان هو موقف الطلبة من العمل اليدوى. ففى خضم ضجيج الشعارات الاشتراكية فى أوائل الستينات ظل هناك بين الطلبة : «موقف محدد ضد العمل اليدوى ـ فلم يكن هناك واحد ممن حصلوا على تعليم عال يقوم بعمل يدوى من أى نوع، بينما كانت نسبة من يؤدون عملا يدويا من الحاصلين على تعليم ثانوى ٤ .١٪ فقط. ولم يكن أى ممن يتعلمون تعليما عاليا ويعملون أثناء عطلاتهم أو يشتغلون بوظيفة لبعض الوقت أثناء الدراسة، يعمل عملا يدويا» .(٧٤) وفى الحقيقة فقد تغير هذا الاتجاه قليلا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات مع خروج طلبة الجامعات المصريين إلى أوربا للعمل الموسمى فى مطاعمها، بجانب الاتجاه لبعض الأعمال اليدوية المربحة داخل البلاد فى إطار تقلص سوق العمل لذوى الياقات البيضاء واتساع مجال الأعمال الحرفية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى. إلا أن تلك الحقبة قد ولدت قيمها الخاصة التى انزوت بجانبها الشعارات الاشتراكية للحقبة السابقة.

(٢) الاحتواء السياسى

ورثت ثورة ١٩٥٢ نظاماً سياسيا لعبت فيه الجامعات دوراً مهما، سواء فى الحركة الوطنية، أو فى الصراع من أجل السلطة ومن أجل تدعيم سلطته فى البداية، كان على النظام العسكرى أن يكسب الكتلة الطلابية النشطة سياسياً، والتى اعتادت ــ شأنها شأن الجماعات السياسية الأخرى ــ العمل داخل الإطار الليبرالى للنشاط السياسى فوجدت أنه من الصعب عليها أن تتفق مع حكم القوات المسلحة. وكان الطلبة والعمال يعتبرون بمثابة مصدر كامن للاضطرابات السياسية. فكما قال الرئيس السادات : «اللى عايز يفجرموقف فى مصر يلاقى المادة المتفجرة فى مكانين :فى الطلبة باعتبار أنهم شباب مندفع لا يتروى فى التفكير عاوز يعيش معركة وعاوز يكون له كيان. والمادة الثانية هى العمال» .(٧٥) ولذلك فليس من المستغرب أن نجد أن أولى الصدامات الكبرى التى واجهها النظام العسكرى كانت مع عمال مدينة كفر الدوار عام ١٩٥٢، ومع الجامعات عام ١٩٥٤.

وقد حدثت المواجهة مع الجامعات ـ سواء مع الأساتذة أو مع الطلبة ـ نتيجة للتصادم بين الميول الليبرالية للجامعيين والميول الاوتواقراطية للحكام العسكريين. فقد أبدى النظام الجديد استعداده للتخلص من النظام البرلماني، فى مقابل تقديم عدد من الإنجازات الاجتماعية التى عجز ذلك النظام القديم بوضوح عن تحقيقها. ولئن كان الوعد بالتغيير الاجتماعي قد اجتذب قطاعات كبيرة من المثقفين إلا أن ما صاحبه من قيود سياسية قد أثار عداءهم الشديد. وكما يقول الدكتور لويس عوض : «كان العديد من الناس يتصورون أنه يمكنهم الحصول على جمهورية وإصلاح زراعى، وفى نفس الوقت المحافظة على الأشكال التقليدية للديموقراطية الليبرالية».(٧٦)

وكانت الجامعة أحد المنابر الثلاثة ــ المنبران الآخران هما نقابة المحامين ونقابة الصحفيين ــ التى انطلق منها صوت المثقفين لمعارضة النظام العسكرى الجديد. وإبان أزمة مارس ١٩٥٤كانت هيئة التدريس فى جامعة الاسكندرية فى طليعة المعارضة التى نادت بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس الثورة. ومن الطريف أن هذه الهيئةكانت أول هيئة فى البلاد تعلن تأييدها للثورة فى يومها الأول. وأمر عبد الناصر بحكم صلاحياته كحاكم عسكرى عام، بالقبض على عدد من أساتذة الجامعات متجاهلا نصيحة أحد زملائه المثقفين فى الوزارة وهو الدكتور عباس عمار الذى حذر عبد الناصر من استفزاز الجامعة. واتهم عبد الناصر الجامعة، فى اجتماع عقده مع مجموعة من الأساتذة، بأنها تعارض الثورة. ورد عليه الأساتذة قائلين :

« إن الجامعة قامت بالثورة قبل أن تقوموا بها، (٧٧) وأن الجامعة هى الهيئة الوحيدة التى رفضت مقابلة فاروق عندما حضر لتوزيع جوائز العلم، نحن نتفق معك فى الغاية ونختلف فى الوسيلة، فنحن نؤمن بالحرية والديموقراطية وكرامة الفرد.» (٧٨)

وعندما وطد مجلس الثورة سلطته بتصفية خصومه فى الداخل والخارج، اتخذ عبد الناصر خطوة لم يسبق لها مثيل بطرد أساتذة الجامعات بالجملة.(٧٩)

ولم يختلف وضع الطلبة عن وضع أساتذتهم فقد بقى أغلب الطلبة على انتماءاتهم السياسية. واحتار الضباط الأحرار فى كيفية دفعهم إلى الإندماج فى نظام لم يكن إطاره الأيديولوجى قد اتضح بعد فى هذه المرحلة المبكرة. وكما يصف خالد محمد خالد الوضع فى عام ١٩٥٤ :

«إن الإخوان والشيوعيين هما القوتان اللتان تنتظمان معظم إمكاناتنا الشابة الفتية، وإنكار ذلك سذاجة بقدر ماهو غرور.. قد يؤخذ منهما ذلك الشباب غدا إلى مكان آخر.. وقد تتفتق أرحام الحوادث والظروف عن وليد جديد بهى الطلعة، مشرق الفكرة تهوى إليه الافئدة

وتنضوى تحت لوائه قوى الشباب الباعثة، .قد يحدث ذلك فيما بعد وقد لايحدث. أما الآن فهذه القوى الفتية موزعة بين الإخوان والشيوعيين...» [٨٠]

ومهما يكن من أمر، فلاجدال فى أن الثورة حظيت بتأييد عارم فى صفوف الطلبة عقب نجاحهامباشرة، وتم تشكيل جبهة طلابية من مختلف التجمعات السياسية عبرت عن ولائها للثورة.[٨١] وحتى الإخوان المسلمين، وبالرغم من عدم إنضمامهم لهذه الجبهة، أعلنوا تأييدهم للثورة في هذه المرحلة. وعندما برزت قضية الديموقراطية إلى الصدارة، مهددة بإحداث انقسام فى مجلس الثورة، بدأ تأييد الطلبة للقيادة العسكرية فى الانحسار(بإستثناء الضباط المنشقين تحت قيادة اللواء نجيب، الذين نادوا بالحكم المدنى)فاتخذت الجبهة الطلابية موقفا معاديا للحكومة، ونادت بالنضال ضد الديكتاتورية العسكرية. وقد سأل أحدضباط سلاح الفرسان الموالين للديموقراطية عبد الناصر قائلا :«ترى لو أن الطلبة خرجت فى مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب، هل نصوب بنادقنا إلى صدور الطلبة؟» [٨٢]

وبالرغم من أن طلبة الجامعات كانوا ـ كما يقول الدكتور فؤاد زكريا ـ « متعاطفين بصورة واضحة مع عودة الديموقراطية، ولا أذكر أننى شهدت مظاهرة واحدة تؤيد الاتجاه الذى انتصر أخيرا»، [٨٣] إلاأن موقفهم لا يمكن أن يفسر على أنه تأييد غير مشروط للعودة إلى الليبرالية. فقد كان موقف طلبة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص يجسد الصراع على السلطة بين النظام العسكرى وجماعتهم، التى لم تكن بالقطع من القوى المؤمنة إيمانا عميقا بالنظام الليبرالى.

وكان للإخوان المسلمين عديد من الأنصار بين طلبة الجامعات،[٨٤] الذين عبروا عن تأييد جماعتهم لنجيب. وذهب طلبة الإخوان فى احتجاجاتهم إلى مدى أبعد مما كانت تفعله قيادة الجماعة نفسها التى انتهجت أحيانا سياسة الترقب خلال الصراع من أجل السلطة. وفى ١٤يناير ١٩٥٤ سلط مجلس قيادة الثورة نيرانه المباشرة على الإخوان المسلمين، وأعلن أنهم حزب سياسى يتعين حله مثل الاحزاب الاخرى التى تم حلها بالفعل. وقبل ذلك التاريخ، كان النظام الجديد يعامل الإخوان المسلمين معاملة خاصة حيث استثناهم من قرار حل الأحزاب باعتبارهم جمعية دينية. وكانت الذريعة التى استخدمت لاتخاذ هذه الخطوة، حادثا وقع بالجامعة قبل يومين .

ففى أثناء الاحتفال بذكرى عمر شاهين واحمد المنيسى، وهما من شهدائهم المشهورين إبان الكفاح المسلح فى قناة السويس، اصطدم الإخوان بمجموعة من تلاميذ المدارس الثانوية يمثلون القطاع الشبابى فى التنظيم السياسى الذى ترعاه الحكومة ـ هيئة التحرير-داخل

حرم جامعة القاهرة. وكان التلاميذ قد احضروا إلى الجامعة لوريات حكومية، ومعهم مكبرات الصوت. ودفع الإخوان الى المنصة بالإرهابى الإيرانى الشهير نواب صفوى، الذى القى خطبة وسط صيحات الإخوان الذين تعالت هتافاتهم بشعارهم التقليدى «الله أكبر ولله الحمد». ورد شباب هيئة التحرير بشعار «الله أكبر والعزة لمصر». وأعقبت ذلك معركة ضارية حيث أعطى الإخوان لشباب هيئة التحرير «علقة جامدة» كما أقر أحد زعمائهم. (٨٥) وعلى امتداد شهر مارس تحالف الإخوان تحالفا وثيقا مع الحركة العامة المطالبة بالعودة إلى الحكم الديموقراطى. وأعلن طلبة جامعة القاهرة عن تشكيل جبهة طلابية للتعبير عن معارضتهم للحكم العسكرى، وانضم إليها الإخوان هذه المرة.

وأدت الإضرابات الطلابية فى تلك الفترة إلى معارك ضارية مع البوليس، بل وقام أحد الطلبة بإطلاق الرصاص على الشرطة. وأغلقت الجامعة. وعندما استؤنفت الدراسة، لم يتم ذلك إلا بالتدريج فرقة بعد اخرى من أجل تجنب حدوث اضطرابات جديدة. وكان ضغط الحكومة على الكتلة الطلابية مكثفا حسبما تدل شهادة أحد طلاب الفترة:

«حكومة الخمسينيات التى أعلنتها الثورة كانت وضعا جديدا بالنسبة لنا، فقد احتكرت العصمة والحكمة، وأعلنت فكرها وكفرت غيرها، وقالت بأن من ليس معها فهو عليها. ودخل الحرس الجامعى داخل الجامعة يضرب ويتجسس، وبدأت لوريات الأمن والشرطة الحربية تقيم حواجز الخطف، وتسأل على «الكارنيه» وتشحن كل يوم حصتها من الأدمغة الجامعية، لنضرب من الباب للطاق، ونبيت فى الحجز ليالى وبعضنا شهورا دون سين ولاجيم.. لذا كان المخدر مطلوبا لتخفيف الألم، والهرب نعمة لأن الواقع يصفعنا ويضربنا «بالشلاليت» «والقوايش».. وفى كلية الهندسة على مدى عامين فى مطالع الثورة، كان الحصاد الذى عاصرته وشاهدته بأم عينى، شهيدين على كوبرى قصر النيل وعشرين جريحا فى القصر العينى، وسلسلة من المداهمات والقبض والضرب شملت كل من زار زميلا جريحا أو شارك فى تشييع جنازة الضحايا.. كان العقاب رهيبا على أمور نعتبرها عين المروءة وتراثا قديما ورثنا تقديسه.. لذلك بدت الأمور مرعبة، وأجبر جيل كامل على التراجع وابتلاع دوره، وترك الحكم للحكومة.»(٨٦)

وكانت مواجهة عام ١٩٥٤ بداية مرحلة طويلة من الركود بالنسبة للحركة الطلابية فى مصر. فأصبحت مستأنسة نسبيا، ولم تعد الأنشطة المتميزة للحركة الطلابية قبل الثورة سوى ذكريات فى عداد التاريخ. وكان الطلبة الذين أيدوا السياسة الاجتماعية الإصلاحية للنظام الجديد يعبرون عن تأييدهم من خلال التنظيمات السياسية الرسمية. أما الذين لم يتمكنوا من التكيف مع التوجه الجديد، فقد لجأوا فى مواجهة السلطة الاستبدادية إلى سياسة الانسحاب. وظهرت كرة القدم كبديل له أهميته الخاصة. وكما لاحظ الدكتور فؤاد زكريا :

«أستطيع أن أقول من تجربتى الشخصية أن أكثر من تسعين فى المائةمن أحاديث الشباب ومناقشاتهم فى أروقة الجامعة تدور حول نتائج مباريات الكرة أو أحوال اللاعبين وأساليبهم أو مواقف الأندية...ألخ...إن عقول الشباب الذين نعتمد عليهم فى بناء مستقبلنا، الشباب الذين ستكون فى أيديهم مقاليد الأمور فى بلادنا بعد جيل واحد، مسلوبة بفعل مخدر فتاك إسمه كرة القدم».(٨٧)

وفى عام ١٩٧٠، وبعد استئناف النشاط السياسى الطلابى عام ١٩٦٨، تفاوتت النسبة المئوية للطلبة (فى العينة البحثية للدكتور عماد الدين سلطان) (٨٨) الذين وافقوا على الرأى القائل «تضايقنى لامبالاة الطلبة إزاء المناقشات السياسية» من جامعة لأخرى بصورة واضحة:

القاهـرة		اسـكندرية		اسـيوط		الأزهـر		الجامعة الأمريكية		المعاهد العليا	
طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
٪٦١	٪٥٦	٪٥٧	٪٥٧	٪٣٥	٪٢٥	٪٤٧	٪٦٠	٪٢٥	٪٣٧	٪٤٢	٪٤٧

وكانت النسبة المئوية للطلبة الذين أعربوا عن نفورهم من المناقشات السياسية بالموافقة على الرأى القائل " تضايقنى للغاية المناقشة حول الأفكار والميول بين الطلبة " أكثر اتساقا بين كافة الجامعات ما عدا الجامعة الأمريكية :

القاهـرة		اسـكندرية		اسـيوط		الأزهـر		الجامعة الأمريكية		المعاهد العليا	
طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
٪٣٨	٪٢٩	٪٣٦	٪٣١	٪٣٣	٪٢٣	٪٣١	٪٢٨	—	٪١٠	٪٣٣	٪٣١

وكانت النسبة المئوية لطلاب العينة الذين وافقو على الرأى القائل «يضايقنى انشغال بعض الطلبة بالتنظيمات السياسية » أكثر ارتفاعا وبالمثل اتساقا :

القاهـرة		اسـكندرية		اسـيوط		الأزهـر		الجامعة الأمريكية		المعاهد العليا	
طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
٪٤٠	٪٣٦	٪٤٣	٪٤٢	٪٤١	٪٣٨	٪٤٠	٪٤٢	٪١٩	٪١٥	٪٤٤	٪٤٢

وجدير بالملاحظة أيضا أن نصف طلبة العينة تقريبا فى هذه الجامعات – مرة أخرى باستثناء الجامعة الأمريكية – اتخذوا موقفا ضيق الأفق ازاء تدفق الفكر الانسانى عبر أرجاء العالم، فكانت النسبة المئوية للموافقين على الرأى القائل «يضايقنى اعتناق بعض الطلبة لايديولوجيات أجنبية» هى:

القاهرة		اسكندرية		اسيوط		الأزهر		الجامعة الأمريكية		المعاهد العليا	
طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
٥١٪	٤٨٪	٤٩٪	٤٨٪	٤٣٪	٣٥٪	٤٣٪	٤٠٪	٦٪	٣٢٪	١٣٪	١٧٪

وقد تم التدبير لحل وتفتيت ماكان يعد بمثابة حركة سياسية نشطة ذات استقلال نسبى، من خلال مزيج من القهر السياسى والإصلاحات الاجتماعية. فقد ازداد إحكام الرقابة السياسية غير المباشرة على جماهير الطلبة من خلال إدارة الجامعة، كما ازدادت السيطرة السياسية المباشرة عليهم. وتم إنشاء وزارة خاصة للتعليم العالى، ثم أضيف إليها فى أوائل الستينيات المجلس الأعلى للجامعات. وفى تاريخ سابق على ذلك، اتخذت إجراءات مباشرة على نحو أكثر سفوراً، فتم تعيين شخصية عسكرية كسكرتير عام لإدارة الجامعة، وبدأ تعيين عمداء الكليات بدلامن انتخابهم.[٨٩] وساعد ذلك على المحافظة على هيكل جامعى «كهنوتى إلى حد بعيد.. إذ يتحكم كبار الأساتذة فى مجالس الكليات والجامعات ولاتمثل الأجيال الشابة إلا تمثيلا ضروريا... وهؤلاء الكبار يؤلفون فى أحيان كثيرة فئة أصبحت لها مصالح مستقرة تحرص على الدفاع عنها».[٩٠] ولم يكن الطلبة ممثلين ــ ومازالوا كذلك ــ فى هذه المجالس رغم مطالبتهم المستمرة بذلك.

وقام النظام بتعيين أساتذة الجامعات فى اللجان الوزارية والإدارية، ومنحهم نوعا من السلطة الاستشارية فى إدارة مختلف الهيئات الحكومية والصناعية. وفى نفس الوقت تقلص استقلالهم الأكاديمى تحت الضغط السياسى والتدخل الحكومى. ووضع وزير التعليم العالى خطا وهميا يفصل بين مبدأ حرية أساتذة الجامعة وبين استقلالهم. وعانت حرية الجامعة معاناة شديدة فى عهد عبد الناصر لدرجة أن أحد الأساتذة اعتبر أنها انهارت انهياراً كاملا: « توقف تيار الحرية، وتوقفت الجامعة عن دورها الحضارى ».[٩١] وكان الأمر الأكثر خطورة هو ما يسميه فؤاد زكريا « التحلل الأخلاقى فى الجامعة» :

«كانت الإساءة الكبرى التى لحقت بالجامعة منذ السنوات الأولى للتجربة الناصرية هى تدخل السلطة فى الشئون الجامعية بطريقة أفقدت الجامعيين توازنهم وأصبح بعدها تدهورهم الأخلاقى أمرا لامفر منه... وكان من الطبيعى أن تفقد الجامعة احترامها فى نظر السلطة منذ اللحظة التى أخذ فيها أساتذتها يأكل بعضهم بعضاً وأخذ كل منهم يتملق أى شخص ذى حظوة لدى السلطة حتى لو كان أقل ثقافة من تلاميذه». [٩٢]

وفى ظل هذه الأوضاع وجد أساتذة الجامعات ممن ليست لهم مكانه كبيرة أومواهب

خاصة، أوقدرة واضحة على الخدمة العامة، أنفسهم يصعدون سلم الترقى إلى المراكز العليا، بل وحتى إلى منصب الوزارة.

وكان ثمة أسلوب آخر للسيطرة على الأساتذة والطلبة على السواء، وهو وضعهم تحت رقابة أجهزة الأمن وقد استاء أغلب الاساتذة والطلبة من كثرة وجود عملاء هذه الاجهزة الذين كانوا يجندون من صفوف الطلبة والاساتذة والموظفين الإداريين.(٩٣) وكان بعض كبار العاملين فى الجامعة ـ سواء فى مجال التدريس أو الإدارة ـ يعتبرون العمل مع أجهزة الأمن جزءا لايتجزأمن واجباتهم. ويقول د. فؤاد زكريا إنه رأى بنفسه عمداء جامعيين يتلقون الأوامر بالتليفون من ضباط أمن صغار.(٩٤) وفى اثناء الانتفاضة الطلابية عام ١٩٧٣/٧٢ اشتهر عدد من العمداء ووكلاء الكليات والأساتذة بتمزيق مجلات الحائط الطلابية، وكان منهم الدكتور كامل ليلة الذى أصبح فيما بعد وزيرا للتعليم العالى ورئيسا لمجلس الشعب.(٩٥)وفى أثناء الانتفاضة الطلابية عام ١٩٦٨ ثم فى١٩٧٣/٧٢ كان بعض الاساتذة وكبار الموظفين فى الجامعة يتنافسون من أجل الوشاية بالحركة الطلابية لدى السلطات.

وقد تضاءلت قدرة الأساتذة على التأثير فى طلبتهم(٩٦) نتيجة للقيود التى فرضت عليهم هم أنفسهم. وحسبما يقول الدكتور سعد عصفور، وهو أحد الذين فصلوا عام ١٩٥٤: «إن الأستاذ الجامعى لا يمكن أن ينتج أو يؤدى رسالته على النحو الصحيح، وخاصة فى إخراج شباب يثق فى نفسه، إلا إذا كانت لديه الشجاعة الكافية لابداء أرائه العلمية أو النقدية دون خشية من جانب السلطة الحاكمة، وقد كان مما أوهن الصلة بين الطلبة واساتذتهم ما احسوا به من أن الأساتذة لم يكونوا يستطيعون أن يجيبوهم عن بعض التساؤلات ذات المساس بالسياسة العامة».(٩٧)

ويؤيد الدكتورفؤاد زكريا هذا الرأى بقوله «إن قدرا كبيرا من العنف الذى تتسم به الأحداث الطلابية يرجع إلى وجود هوة سحيقة فى القيم الأخلاقية والفكرية بين الطلاب وأساتذتهم».(٩٨) وقدسلمت مجموعة من أساتذة الجامعة، فى أول بيان سياسى يصدرونه منذ سنة ١٩٥٤، بعدم قدرتهم على التأثير فى طلبتهم، عندما أعلنوا إبان الانتفاضة الطلابية عام ١٩٧٣ أن هيئة التدريس بالجامعة لاتستطيع أن تلعب دور الوسيط بين الطلبة والحكومة، لأنهم هم أنفسهم محرومون من تنظيم اتحادهم المهنى الخاص.(٩٩)

وكان الجانب الآخر لسياسة القهر التى انتهجتها الحكومة هو تحقيق الانضباط المباشر للطلبة أنفسهم. حيث كان أول إجراء فى هذا الصدد هو تطبيق نظام إمتحان نصف السنة لشغل وقت الطلبة. وبالإضافة إلى تمركز فرق مؤقتة من القوات المسلحة على أبواب الجامعات

في عام ١٩٥٤ كان هناك التواجد المستمر لحرس الجامعة الذى يتشكل من رجال شرطة فى الزى الرسمى فى كل كلية، والذين أصبحوا تحت سلطة وزير الداخلية وليس مدير الجامعة كما كانت الحال قبل الثورة.(١٠٠) وبالرغم من المطالبة المستمرة للحركة الطلابية بإلغاء الحرس إلاأن هذه الخطوة لم تتحقق إلا في عام ١٩٧١ ليحل محله مكتب أمن مدنى أقل استفزازاً ولكنه بدوره ظل مثارا لسخط الطلبة حتى عاد الحرس الجامعى مرة أخرى بعد سنوات قلائل.

هذا علاوة على أن لائحة الجامعة حظرت أى شكل من أشكال النشاط السياسى بين الطلبة.(١٠١) وعلى سبيل المثال تنص الفقرة (٤)من المادة (٨٧) على حظر تشكيل أى جماعات طلابية أو الإسهام فيها بدون ترخيص سابق من سلطات الجامعة. كما فرض حظر مشابه فى الفقرة (٥) على توزيع المنشورات أوجمع التوقيعات أو إصدار مجلات الحائط. وحظرت الفقرة (٦) المظاهرات فى الجامعات. ويعتبر عدم مراعاة هذه الأحكام مخالفة تواجه بالعقوبات التأديبية التى تتراوح بين الإنذار والفصل من الجامعة. ولم تكف الحركة الطلابية عن الإعتراض على هذا الجزء من اللائحة والمطالبة بتعديله من أجل السماح للطلبة بحرية سياسية أوسع.(١٠٢)

وإلى جانب هذه الإجراءات حاول نظام الثورة أن يوجه النشاط السياسى للطلبة ليصب فى عدد من التنظيمات السياسية التى أقامها، ابتداء من "مكتب الطلبة" فى هيئة التحرير عام ١٩٥٣، وانتهاء "بمنظمة الشباب الاشتراكى" ١٩٦٥، و"طليعة الاشتراكيين" السرية (التنظيم الطليعى) خصوصاً منذ عام ١٩٦٨.(١٠٣) كما تم إنشاء تنظيمات غير سياسية أخرى تحت إشراف الأجهزة الحكومية للإشراف على الرياضة والأنشطة الترفيهية للشباب والطلبة. وكان أهم هذه الأجهزة المجلس الأعلى لرعاية الشباب ووزارة الشباب اللذين أنشئا عام ١٩٥٤ و ١٩٦٦ على التوالى .

واتخذت هذه الأجهزة الإجراءات لبناء استاد فى كل محافظة ومركز للشباب في كل مدينة وما يربو على ٨٠٠ ناد ريفى. وكانت تقوم بتنظيم مناسبات مثل أسبوع شباب الجامعات، وأسبوع شباب المدارس، وعدد كبير من المعسكرات الصيفية، ومشروعات خدمة البيئة، وكل ذلك بمساهمة واسعة من جانب الطلاب. وتم إنشاء مكتب لرعاية الشباب فى كل كلية جامعية ومعهد عال تحت إشراف وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للشباب.

وكانت التنظيمات السياسية التى ترعاها الحكومة والتى دعى الطلبة للانضمام إليها والتى كانت تتنافس احيانا مع بعضها البعض مجرد تجارب قصيرة الاجل فى الأغلب. وكانت تجرى عليها التعديلات من أن لآخر تمشيا مع التغيرات فى التنظيم الأم هيئة التحرير، التى تحولت

إلى الاتحاد القومي، ثم أصبحت الاتحاد الاشتراكي العربي في آخر المطاف. وكانت أكثر التجارب تماسكا واستمرارية هي منظمة الشباب الاشتراكي التي تأسست في عام١٩٦٥ في ظل حدة الصراع بين عبد الناصر وقيادة الجيش، وفي أعقاب اكتشاف التنظيم السري للإخوان المسلمين. وأبدى عبد الناصر اهتماما خاصا بإنشاء منظمة الشباب الاشتراكي وكان يود أن ترسخ أقدامها أولافي المناطق الصناعية والريفية والسكنية قبل أن تمتد إلى الجامعات حيث « النشاط السياسي» (بمعنى كسب التأييد للنظام) مهمة صعبة كما قال أحد مساعديه.(١٠٤)

لكن سرعان ما أصبح الطلبة وشباب الخريجين هم الأغلبية (٦٥٪) في منظمة الشباب الاشتراكي، ولم يتبق لشباب العمال والفلاحين إلا٣٥٪من العضوية. ولم يكن هذا بالأمر المستغرب لأن العضوية بالمنظمة كانت مفتوحة أمام من يجيدون القراءة والكتابة فقط وقد برر أحد العناصر البارزة في المنظمة هذا الاتجاه على النحو التالي :

«في الفترة الماضية ركزت المنظمة على تجنيد الطلاب في الجامعة لأن الطلاب كما هو معروف يمثلون قيادات متحركة ونشطة في بيئتهم، فأرادت المنظمة أن تسلحهم بفكر اشتراكي يواجهون به المجتمع. ومن ناحية أخرى إذا كانت المنظمة فيما مضى قد ركزت على تجنيد الطلاب أكثر من تركيزها على العمال والفلاحين، فقد دفعها إلى هذا مالوحظ من أن الرجعية تنشط لتجنيد الطلاب».(١٠٥)

وبالرغم من محاولة المنظمة التجنيد لعضويتها من الجامعات إلا أنها لم تحقق سوى نجاح محدود على امتداد السنوات الثلاث التي تواجدت فيها على الساحة الجامعية، قبل أن تنسحب منها في آخر المطاف بعد انتفاضة فبراير١٩٦٨. واعترف آخر أمين عام للمنظمة بذلك عندما قال :« في الجامعة لم يكن هناك ارتباط بين أعضاء المنظمة وقيادتهم، وكان العمل السياسي في الجامعة ضعيفاً سواء من ناحية نشاط المنظمة أو الاتحادالاشتراكي. ويرجع هذا إلى عدم العناية بتنظيمنا في الجامعة، وإلى ظروف العمل السياسي في الجامعة عموما. ولقد أدى ضعف الصلة بين قيادة المنظمة وأعضائها في الجامعة إلى حدوث أخطاء من بعض الطلبة أثناء المظاهرات...فليست المنظمة وحدها هي التي لم تنجح تماما في الجامعة».(١٠٦)

وكان قرار سحب المنظمة من الجامعات والذي اتخذته القيادة العليا للاتحاد الاشتراكي برئاسة عبد الناصر – وليست قيادة المنظمة –محلا للانتقاد باعتباره اعترافا بالهزيمة. وفي ندوة عقدتها مجلة «الطليعة» حول منظمة الشباب طرح الدكتور إبراهيم سعد الدين – وهو نفسه كان يعمل مديرا للمعهد العالي للدراسات الاشتراكية الذي خرج العديد من كوادر المنظمة– الرأى التالي :«هناك مخاوف من حركة الشباب داخل الجامعة، وعلى هذا الأساس

تستبعد المنظمة النشاط داخل الجامعة. وأنا أوضح المسألة على أساس أنه من أجل هذا يجب أن تكون المنظمة فى الجامعة وفى المعاهد العليا. لأنه إذا كانت المنظمة غير قادرة على القيادة فى الجامعة وفى المعاهد العليا، فإن معنى هذا أنها ستترك الميدان خاليا لغيرها..إن تنظيم أعضاء الجامعة خارج أماكنهم يصبح وضعا شاذا، فالجامعة ونشاطها عامل حاسم فى داخل مجتمعنا وله تاثيركبير على الأوضاع، لذلك أرجو أن نواجه هذا الأمر».(١٠٧)

وبالرغم من الجدال المستمر حول المسألة، خاصة بعد انتفاضة الطلبة فى ١٩٧٣/٧٢، لم تعد المنظمة أبداإلى الجامعات. وكانت هناك أسباب عديدة لفشلها الواضح فى هذا الصدد :

أولا: إنها واجهت كتلة ضخمة من الطلبة السلبيين،(١٠٨) نتيجة لسياسة نظام الثورة فى حظر المعارضة السياسية. وثانيا : لأن الميول الأيديولوجية للأقلية المسيسة كانت تتجه وجهة أخرى، إما نحو الإخوان المسلمين المعارضين للنظام أو نحو الماركسيين بمشاعرهم المختلطة إزاء النظام. وثالثاً : لأن عديدا من الطلبة لم ينجذبوا لنوع الاستعراضية غير العقلانية التى اشتهرت بها المنظمة والتى تمثلت فيما كانت تقوم به من مواكب واستعراضات موالية للنظام.(١٠٩) كما أثار امتعاض الطلبة أيضاً أن بعض عناصر المنظمة كانوا يلعبون دور مرشدى الأمن بكتابة التقارير السرية عن الوضع السياسى فى الجامعة والموقف السياسى لعناصر المعارضة داخلها.(١١٠)

وكان أهم عوامل تقويض قاعدة المنظمة فى الجامعات وإجبارها فى النهاية على الانسحاب هو وجود منبر تنظيمى بديل هو اتحاد الطلبة. وبالرغم مما سببه وجود المنظمة- وكذلك المنظمات والتجمعات التابعة للنظام التى سبقتها أوأعقبتها - من انقسام داخل الاتحاد، بين من رضخوا للضغط من أجل العمل وفقا لما يراه النظام، ومن قاوموا مثل هذا الضغط، إلا أن الاتحاد نفسه ظل قوة معارضة نسبية. وكان التناقض بين عناصر الاتحاد وكوادر المنظمة يتجلى على أوضح صوره أثناء إنتخابات الاتحاد حيث كانت المنظمة تدخل مثل هذه الانتخابات بقوائمها الخاصة من المرشحين وتنافس القوائم الأخرى. ولم تكن هذه المنافسة الانتخابية سياسية بحته، حيث تضمنت أيضا عنصرا قوياً من المنافسة الشخصية. وكانت العناصر المتمرسة فى الاتحاد والمنتفعة به تقاتل بشدة من أجل الاحتفاظ بالمكانه التى تتيحها لهم مقاعد الاتحاد، وفى بعض الحالات الحفاظ على الفرص التى تتيحها لهم للتلاعب فى موارد الاتحاد.

وفى المراحل الأولى من دخول المنظمة إلى الجامعات كانت الدوائر الرسمية تفضلها على الاتحاد، مع ما ترتب على ذلك من إضعاف الأخير (تم تجميد نشاط الاتحاد على المستوى

القومى فى الفترة ٦٦-١٩٦٨). ولكن النزاع بين الجانبين جعل من مهمة المنظمة فى كسب تأييد الطلبة للنظام مهمة صعبة. ومن أجل تخفيف التوتر فى الجامعات عقب الانتفاضة الطلابية فى فبراير ١٩٦٨ مباشرة، تم سحب المنظمة منها. وأبرز عبد الحميد حسن رئيس الاتحاد(ووزير الشباب فى عهد السادات) وجهة نظر الاتحاد فى خطاب أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى : «إننى لأرجو أن يستجيب المؤتمر لتصور الشباب فى الجامعات والمعاهد العليا، أن تكون الاتحادات الطلابية هى الإطارات السياسية للشباب فى الجامعات والمعاهد تعمل على صقله سياسياً، وتوحيد فكره دون عودة إلى الإزدواج الذى كان يحدث، والتعارض بينها وبين المنظمات الأخرى داخل الجامعة أو المعهد.»[١١١]

لكنه قبل ذلك بكثير كان قد سبق بذل محاولة لتفريغ الاتحاد من محتواه السياسى، الأمر الذى قضى بالفعل على فرصته فى إثبات فاعليته كتنظيم سياسى. وشملت هذه المحاولة التدخل المباشر فى عمله من جانب الحكومة، وإدخال تعديلات على لائحته المنظمة بما قيده فى أضيق حدود النشاط الشكلى وحصره فى نطاق تأييد السياسات الرسمية. وقد بدأ تدخل الحكومة فى عام ١٩٥٣ عندما أوقفت انتخابات الاتحاد وبدلامنها تم تعيين ممثلى الطلبة من قبل سلطات الجامعة. وعندما استؤنفت الانتخابات عام١٩٥٩، اتخذ التدخل شكل الاعتراض على ترشيح بعض المرشحين، أو شكل التدخل فى الأعمال اليومية للاتحاد ووضعها تحت رقابة محكمة من قبل سلطات الجامعة.

وتقتضى لائحة الاتحاد التى صدرت بموجب قرار جمهورى تحليلا خاصاً. فقد تم تعديلها عدة مرات من أجل ضمان ولاء الاتحاد للنظام والحد من الاستقلال التنظيمى الذاتى له. وتنص اللائحة الصادرة عام ١٩٥٩/٥٨، على أن يهتم الاتحاد فقط بالمسائل الاجتماعية، والمتعلقة برعاية الطلبة بينما تحظر النشاط السياسى والدينى. ووردت أهداف الاتحاد فى ست مواد تؤكد إحداها «الالتزام بإحياء القومية العربية» ومبادئ الاشتراكية التعاونية الديموقراطية»، بينما تجسد الخمسة الأخرى اهتماماته الاجتماعية والمتعلقة برعاية الطلبة. وكان مسموحا بالعضوية لكل من الطلبة والأساتذة، مع قصر سلطة إصدار القرارات على الأساتذة. وكان المجلس الأعلى للاتحاد يتكون من اثنى عشر عضوا من هيئة التدريس، وتسعة من الخريجين، وثمانية طلاب فى العام الأخير لانعقاده١٩٦٢/٦٢.

وأدى تغيير اللائحة فى ١٩٦٣[١١٢] إلى أن أصبح الاتحاد أقرب إلى كونه اتحادا طلابيا حقيقيا. فاقتصرت العضوية على الطلبة، مع استمرار عدد من هيئة التدريس فى ممارسة دور الاشراف "كمستشارين" لجان الاتحاد. وفى عام ١٩٦٦ (القرار الجمهورى ٤٦٥٨)تحولوا إلى

رواد للجان والمجالس على كافة المستويات، مع تخويلهم حق الاعتراض على القرارت. وكان هذا البند الأخير محل شكوى شديدة من جانب الطلبة وشاعت تسميته «بنظام الوصاية». وبعد المرحلة الأولى من انتفاضة الطلبة عام ١٩٦٨ (القرار الجمهورى ١٥٣٣) ألغى هذا البند من اللائحة. ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلا، وعادت المادة ٥٦ -مكرر الكريهة إلى اللائحة مرة أخرى فى عام ١٩٦٩(القرار الجمهورى ٤٢) بعد المرحلة الثانيةمن الانتفاضة الطلابية فى نوفمبر ١٩٦٨. وتنص هذه المادة على التالى :

يكون لمجالس اتحاد الطلاب ولجانها على كافة المستويات رواد من أعضاء هيئة التدريس. ولاتكون اجتماعات هذه المجالس أو اللجان صحيحة إلا بحضور الرائد، وتكون له رئاسة الجلسة. ويكون صرف أموال الاتحادات بشيكات موقع عليها من رائد الاتحاد ورئيسه والمراقب المالى والإدارى. ويكون تعيين رائد اتحاد الكلية أو المعهد ورواد لجانه بقرار من عميد الكلية بموافقة وكيل الجامعة لشئون أقسام الليسانس والبكالوريوس. ويكون وكيل الجامعة لشئون أقسام الليسانس والبكالوريوس رائد اتحادها، ويتولى تعيين رواد اللجان على مستوى الجامعة. ويكون تعيين رائد الاتحاد العام لطلاب الجمهورية بقرار من لجنة التنظيم للاتحاد الاشتراكى العربى.»(١١٤)

وكانت اللائحة الصادرة فى عام ١٩٦٩ (١١٥) تنص على مجوعة متنوعة من أوجه النشاط. ووردت اهداف الاتحاد فى ١٧ بندا من المادة الرابعة، كانت أربعة منها تجسد الطبيعة السياسية للاتحاد بينما تجسد بقيتها طبيعته الاجتماعية والنقابية والخاصة برعاية الطلبة. وكانت البنود السياسية الاربعة هى:

١ـ العمل على إبراز رأى طلابى عام تجاه الأحداث القومية والدولية والعالمية.

٢ـ وضع وتنظيم المشروعات والبرامج القومية الطلابية التى تخدم أهداف الدولة وتسهم إسهاما ايجابيا فى عملية البناء الاجتماعى والثقافى والعمرانى

٣ـ تنمية الوعى القومى العربى بين الطلاب وتعميق المفاهيم الاشتراكية فى نفوسهم وتعريفهم بتاريخ كفاح الوطن العربى فى سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة

٤ـ ممارسة الطلاب حرية التعبير عن آرائهم وإثبات ذاتيتهم.

وتشير المادة (٥) بوضوح إلى انخراط الاتحاد فى هيكل النظام :

«يعمل الاتحاد العام لطلبة الجمهورية العربيبة المتحدة على تحقيق ما يلى:

(١) توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والتنظيم السياسى لصالح الوطن.

(٢) توثيق العلاقة بين الاتحادات الطلابية والأجهزة التنفيذية التى تعمل فى مجال الشباب.

(٣) مقاومة مؤامرات الرجعية والاستعمار والصهيونية العالمية الرامية إلى عزل شعبنا وتعطيل مسيرته وتصفية قضاياه المصيرية.»

ثم تزايدت فرص هذا الانخراط كما يتضح من الأهداف المقررة للجنة العمل السياسى فى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية كما جاء فى المادة (٢٦) التى تكرر المادة (٤) أساسا.

والتناقض الواضح فى اللائحة هو تركيزها الكلى تقريبا على الطبيعة السياسية لتنظيم الاتحاد على المستوى القومى، بينما تقصر نشاط قواعده تقريبا على أوجه النشاط الاجتماعى والنقابى.

فقد تم تقسيم مجلس الاتحاد على المستوى القومى إلى خمس لجان ، ثلاث منها سياسية بصورة واضحة: العمل السياسى، العلاقات العربية، العلاقات الخارجية. ولجنة غير سياسية (العلاقات الداخلية) ولجنة تمزج بين الطبيعتين (الإعلام والنشر). وكانت لجنة العمل السياسى فى حقيقة الأمر هى اللجنة الوحيدة التى يترأسها رئيس الاتحاد بنفسه، بينما تركت رئاسة اللجان الأخرى لنواب الرئيس (المادة ٥٧). وبالنسبة لفروع الاتحاد فى الجامعات والمعاهد كانت هناك ٦ لجان منها واحدة سياسية هى لجنة النشاط السياسى والثقافى، بينما خصصت اللجان الخمس الأخرى لأوجه النشاط غير السياسى (الفنى، الاجتماعى، الرياضى، الجوالة، الرحلات والمعسكرات).[١١٧] وحتى فى حالة اللجنة السياسية كان النشاط السياسى يذوب داخل أوجه نشاط ثقافى أوسع كانت له الغلبة الواضحة فى الواقع العملى.

وكانت أهداف اللجنة السياسية على المستوى القومى تطابق أهداف الاتحاد نفسه، أما أهداف اللجنة السياسية فى الفروع فتمت صياغتها على نحو يجعل مهمتها الأساسية هى الإعلام :«المادة ٣٠ :تعمل لجنة النشاط السياسى والثقافى على تحقيق الأهداف الآتية:أ) تنظيم المحاضرات والمناظرات والمؤتمرات وإصدار النشرات التى من شأنها تعريف الطلاب بما يجرى من الأمور داخل البلاد وخارجها.ب) تعريف الطلبة بخصائص المجتمع العربى واحتياجات تطوره ودعم دور الشباب الجامعى فى العمل لتحقيق أهداف الوطن العربى». وبذلك كانت الوظائف السياسية للاتحاد تمارس بواسطة قيادته العليا، ولاتمتد إلى عضويته. وسهلت هذه البنية للحكومة أن تسيطر على النشاط السياسى للاتحاد وهو ما أكده تنظيم مالية الاتحاد:

مادة (٤٣) ــ يؤدى كل طالب من طلاب الجامعات والمعاهد العليا فى الجمهورية العربية المتحدة رسما للاشتراك فى الاتحاد قدره ١,٥جم سنويا يوزع كالتالى ــ ١جم لاتحاد الكلية أوالمعهد، ٤٠,٠ر جم لاتحاد طلاب الجامعة أو اتحادطلاب المعاهد العليا، ٠,١٠ر- جم للاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة.

مادة (٤٤) ــ تتكون ايرادات الاتحاد العام لطلاب الجمهورية من نصيبه فى رسوم الاتحاد وفى الإعانة التى تمنحها الدولة له.

ومن ثم كانت فروع الاتحاد فى الكليات والمعاهد تمول الجانب الأكبر من أنشطتها الاجتماعية من اشتراكات الأعضاء، حيث كانت هذه الفروع تحتفظ بنسبة ٦٦.٦٪ من هذه الاشتراكات لنفسها وتترك ٢٦.٧٪ للمستويات الوسطى (مستوى الجامعة التى كان لها لجانها وأوجه نشاطها المشابهة). ويتبقى ٦.٧٪ فقط من الاشتراكات يذهب إلى المستوى القومى الذى كان لابد له أن يعتمد على موارد إضافية من الحكومة كانت تضمن لها السيطرة الفعالة على النشاط السياسى. وكانت اللائحة المالية لميزانية الاتحاد ومصادر الدخل والإنفاق مماثلة لما عليه الحال فى أية إدارة حكومية، كما خضعت موارده لرقابة الدولة المباشرة باعتبارها أموالا عامة.(١١٨)

ويتضح من ذلك أن عضوية الاتحاد كانت (ومازالت) آلية (١١٩) لأن الاشتراكات كانت تحصل من كل طالب مع الرسوم الدراسية. وقد فسر البعض هذا بأنه دليل على أن :«الاتحادات الطلابية هى الممثل الديموقراطى لكل الطلاب داخل الجامعات والمعاهد العليا، إذ إن كل طالب وطالبة بحكم التنظيمات الجامعية ولائحة الاتحادات الطلابية عضو فى اتحاد الطلاب».(١٢٠) ولكن ضخامة حجم عضوية الاتحاد لم تجعل منه تنظيما ديموقراطيا فى الممارسة العملية. وكان المرشحون يخوضون انتخابات للاتحاد تميزت بسلبية الاعضاء والانخفاض الشديد لعدد الناخبين فى كثير من الأحيان. وتعترف المادة (٥٣) من اللائحة بهذاالوضع صراحة :«يشترط لصحة الانتخابات فى لجان واتحادات طلاب الكليات الجامعية، ولجان اتحادات المعاهد العليا حضور ٥٠٪ على الأقل من الناخبين، فإذا لم يكتمل العدد تؤجل الانتخابات لموعد آخر فى مدى ثلاثة أيام على الأكثر، وفى هذه الحالة يشترط لصحة الانتخابات حضور ٢٥٪ على الأقل من الناخبين».

وفى عديد من الحالات كانت الانتخابات تجرى باشتراك الحد الادنى فقط من الناخبين.(١٢١) وتقدم النتائج التى توصل إليها عماد الدين سلطان فى المسح الذى أجراه عام ١٩٧٠ دليلا صارخا على نوع العلاقة بين قيادة الاتحاد وعضويته (انظر الجدول ٦ – ٩).

جدول (٦ - ٩)

النسبة المئوية لعدد الموافقين على آراء معينة حول اتحاد الطلاب ضمن عينة طلابية (أ) خلال عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٠

العبارة	جامعة القاهرة		جامعة الأزهر		جامعة الأسكندرية		جامعة أسيوط		الجامعة الأمريكية	
	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات	طلبة	طالبات
- لايمثل مجلس اتحاد الطلاب القاعدة الطلابية العريضة:	٦٣	٥٣	٤٧	٤٧	٦٤	٥٩	٦٣	٤٧	٣٨	١٧
- لايحاول مجلس اتحاد الطلبة التعرف على وجهات نظر الطلاب فى كثير من الأمور:	٦٧	٦١	٥٢	٦٤	٦٨	٦٣	٧١	٥٩	٤٤	٢٨
- وصول عناصر غير صالحة للقيادة فى الاتحادات الطلابية:	٦٢	٥٠	٤٤	٤٠	٦٤	٥٤	٦٦	٤٧	٣١	٢٠
- وصول بعض الطلاب للقيادة بوسائل غير ديموقراطية:	٥١	٣٩	٤٢	٣٠	٥٣	٤٦	١٤	٣٢	١٩	١٢
- استغلال بعض القيادات الطلابية لمراكزهم:	٦١	٥١	٤٥	٣٦	٦٣	٥٦	٦٩	٤٧	٢٥	١٥

ملاحظات : (أ) غطت العينة ٥٩٧٧ طالبا (٤٠٨١ من الطلبة و ١٨٩٦ من الطالبات) من طلبة السنة الثالثة فى الجامعات الخمس.

المصدر : Emad - Eldin Sultan, " Problems of University Students", National Review of Social Sciences, Vol. V111, no. 1 (Jan. 1971), p. 18, table 7.

ولذلك فمن الواضح أن اتحاد الطلبة كان أقرب ما يكون للنادى الترفيهى، أو نادى رعاية الطلبة، أكثر منه تنظيما سياسيا يمثل الطلبة. وكما أشار أحد البيانات الطلابية: «انعكس منطق التصفية (فى الحركة السياسية) على الحركة الطلابية، فألغيت انتخابات اتحادات الطلاب وأصبحت بالتعيين بين سنوات ٥٢-١٩٥٩ثم حين أصبح الانتخاب هو الوسيلة الاسمية لتشكيل الاتحادات، وضعت كل القواعد التى تكفل تمزق الاتحاد وشل فاعليته، بعد أن ابتعدت عنه الجماهير طوال سنوات التعيين لأنه لايعبر عنها، ومورست على الاتحادات الطلابية شتى أنواع الوصاية والإفساد، فمن تدخل فى الترشيح فى الكليات واعتراض جهات المباحث خارج الجامعة على المرشحين، إلى اللوائح المعيقة للحركة، فوصاية الرائد، فتمزيق

جسد الاتحاد، وتحويله إلى جزر منفصلة (لجان) تحيله فى النهاية إلى جمعية خيرية تمارس النشاط الترفيهى». [١٢٢] وبالرغم من الأحكام المنظمة للجوانب المالية والتى تبدو صارمة إلى أقصى حد على الورق، ظل السلوك الفاسد لبعض قادة الاتحاد دون كبح من جانب السلطات الحكومية التى كان من المفترض أن تراقبهم. وبلغ الحد بأحد قادة الاتحاد أن اتهم الحكومة بتشجيع مثل هذه التجاوزات من أجل إضعاف هيبة الاتحاد.[١٢٣]

ولكن الأحداث التى شهدتها الساحة الوطنية مثل هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها أعطت للاتحاد الفرصة لممارسة دور سياسى نشط أثناء المرحلة الأولى من انتفاضة ١٩٦٨(فبراير). ولكن هذه الفرصة لم تدم طويلا إبان المرحلة الثانية من الانتفاضة(نوفمبر) التى اتخذت منها الحكومة ذريعة للتراجع عن تنازلاتها فيما يتعلق بلائحة الاتحاد.

وبالإضافة إلى ذلك، وابتداء من عام ١٩٦٨ فصاعدا، قام النظام بتجنيد العديد من القادة الطلابيين الجدد وضمهم إلى تنظيمه السرى (طليعة الاشتراكيين) خالقا لديهم وهماً بأنهم يمارسون شيئا من السلطة مع وعد بالتغيير من داخل النظام. وضمت الطليعة بعض القادة الطلابيين ذوى الكفاءات الكبيرة، جنبا إلى جنب مع العناصر الانتهازية السافرة، وساعدت على تسييس الاتحادات التى كانت السيطرة فيها لأعضائها، كما كان الحال فى جامعة عين شمس. ولكن تأييدها الشديد للنظام حرم الفصائل السياسية الجديدة الاخرى ــ وخاصة الماركسيين ــ من التعبير عن رؤاهم الخاصة من خلال الاتحاد. ونتيجة لذلك أدى التناقض بين الطرفين إلى صدامات سافرة. وفى هذه الصدامات كان أعضاء التنظيم الطليعى يوصمون من قبل خصومهم بأنهم «عملاء للأمن» رغم ما قد يكون فى ذلك من المبالغة.[١٢٤]

وبعدالهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ وانتفاضتى الطلبة عام ١٩٦٨ كانت طليعة الاشتراكيين هى المسئولة أساسا عن منع أية حركة طلابية مستقلة من الظهور. وعندما تم حل التنظيم الطليعى عام ١٩٧١ فى خضم الصراع على السلطة أصبح بإ مكان فصائل سياسية أخرى أن تبرز إلى المقدمة وتقود موجة جديدة من النشاط السياسى مع انتفاضة٧٢/١٩٧٣. وبالرغم من محاولات بعض قادة اتحاد الطلبة، [١٢٥] فلم يكن بمقدور الاتحاد قيادة الموجة الصاعدة من النشاط السياسى الطلابى.

وأخيرا فإن سيطرة النظام السياسى على الكتلة الطلابية لم تستند فقط على القمع والمناورة وإنما اعتمدت أيضا على الإنجازات الاجتماعية والسياسية الواسعة التى حققها النظام. فقد رحب الطلبة– شأنهم شأن العديد من المصريين – بالإنجازات الاجتماعية للثورة. وتجاوبوا مع الحماس والشعور بالعزة الوطنية [١٢٦] اللذين بثتهما قيادة عبد الناصر. كما

تجاوبوا أيضا مع ما وفرته الحكومة من فرص أوسع للتعليم، وضمانها تشغيل الخريجين. وفى بعض الأحيان بلغت مساندتهم الحد الذى دفع «مالكولم كير» إلى القول بأن :«فئة المثقفين الشباب ككل هى أكثر المتحمسين المؤيدين للنظام..إنهم هم الذين يشكلون البروليتاريا التى تمثلها ديكتاتورية ناصر». (١٢٧) ولم يتحول الانفصال بين النظام وبين كتلته الطلابية إلى امكانية واقعية إلابعد الهزيمة الوطنية عام ١٩٦٧ وتباطؤ الإنجاز الاجتماعى للنظام نتيجة لأعباء الإنفاق العسكرى . ولقد بدأ الانفصال فعليا على يد جيل من الطلبة الذين كانت الإنجازات بالنسبة لهم مجرد ذكرى بينما عاشوا الهزيمة فى الواقع.(١٢٨)

الهوامش

(١) Jean- Jacques Waardenburg, Les Univer- Sites da ns Le Monde Arabe Actuel Co., La Hage, 1966), vol. 2, p. 80, table 109.

(٢) Georgie D. M. Hyde, Education in Modern Egypt Ideals and Realities Paul,(Routledge and Kegan London, 1978), p. 74.

(٣) رشدى لبيب وآخرون، تاريخ ونظام التعليم فى ج.ع.م، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، صـ ٢٢.

(٤) المرجع السابق، صـ ٢١٩.

(٥) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣، صـ ١٨.

(٦) الطليعة، فبراير ١٩٦٦، صـ٤٨.

(٧) William R. Polk, The Nature of Moderni- Sation the Middle East and North Africa, "Fore, ign affairs (oct. 1965), p. 104.

(٨) مختار حمزة، تطور الاتجاهات في التربية والتعليم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة رسائل التخطيط، رقم ٦٣ (لجنة التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٠)، صـ ٢٢، جدول ١١.

(٩) رشدى لبيب، صـ ٢١٣.

(١٠) Joseph Szyliowicz, Education and Mod ernisation in the Middle East (Cornel) University Press, 1973), p. 264.

(١١) رشدى لبيب وآخرون، تاريخ ونظام التعليم، صـ ٢١٣.

(١٢) Szyliowicz, Education and Modernisation, p. 265.

(١٣) Peter Dodd, "Youth and Womens Emancipation in the U.A.R., Middle East (Journal no 22 (spring 1968), p. 171.

(١٤) الطليعة اكتوبر (١٩٦٨) صـ ٢١.

(١٥) ٣٢٪ وفقا لما ورد فى

Szyliowicz, Educatiion and Modernisation, p. 278.

(١٦) رشدى لبيب وآخرون، تاريخ ونظام التعليم، صـ ١٨٢.

(١٧) كان هناك انطباع بأن الأرقام التى تدل على التوسع الفردى غير دقيقة. وفى ١٩٦٨ كتبت مجلة الطليعة :«أن هناك حاجة ماسة للمسح الصادق للوضع القائم فعلا خاصة فى الريف للتعرف على حقيقة الوضع بعيدا عن الأرقام البعيدة عن الدقة». (الطليعة أكتوبر ١٩٦٨) صـ ١٩.

(١٨) أعطى وزير التربية والتعليم المثل التالى فى رده على احتجاجات الطلاب، للتدليل على أهمية رفع مستوى التعليم. كان عدد المتقدمين لامتحان الثانوية العامة عام ١٩٦٨/٦٧ - ١٣٠٨٠٤ طلاب وبلغ عدد الناجحين ٦٩٣٣٩ طالبا وحصل ١٩٥٣٦ من بين هؤلاء الناجحين على مجموع درجات يقل عن نسبة ٥٠٪ من مجموع الدرجات. (الأهرام، ٣ديسمبر ١٩٦٨).

(١٩) ومن الغريب، أن خريجى التعليم الثانوى العام، كان لهم الأولوية على خريجى التعليم الثانوى الفنى فى الالتحاق بالمعاهد الفنية العليا.

(محمد عماد الدين إسماعيل، تحليل اجتماعى لمشكلات الشباب فى مجتمعنا المعاصر، الطليعة، فبراير ١٩٦٦ صـ ٣٦).

(٢٠) Hyde, Education in Modern Egypt, p. 93.

وانظر أيضا Mahmud Faksh, "Education and Bolitical Modernisation and Change in Egypt Unpublished Bh.D dissertation, University of Connecticut, 1972, pp. 116- 117.

(٢١) الأهرام، ٣يونيو ١٩٧٧.

(٢٢) انظر جدول ٦-٣.

(٢٣) رشدى لبيب وآخرون، تاريخ نظام التعليم، صـ٢١٧.

(٢٤) Arab Republic of Ejypt - State in formation Servicee, Egyptian (july table. p.52, 1973).

كما التحق بضع مئات من الطلاب بالجامعة الأمريكية فى القاهرة، التى أفلتت من التدهور الذى اتسمت به العلاقات المصرية الأمريكية فى الستينيات. وتشير Hyde إلى وضع هذه الجامعة فيما يلى :«لقد بقيت على حالها فى حين كان كل ما حولها يتغير، فاحتفظت باستقلال تام إبان فترة تغير سياسى واجتماعى كبير شهدت النضال من أجل الاستقلال الوطنى الذى تميز باضطرابات من قبل الجماهير ضد الطبقات التى تعلمها هذه الجامعة.» (Hyde, Educa tion inModern Egypt, p. 173)

وانظر أيضا :

Raymond A. Hinnebusch,. Children of the Elite :Politial Attitudes of the Westernized Bour geoisie in Contemporary Egypt . Middle East Journal, vol. 36., no. 41 (Autumn 1982) pp 535 - 561

(٢٥) Saad El-Din, la Nouvelle Fonction des Universiteesd Egypt, Civili-sations vol 5 no. 3 (1955), p.3.

(٢٦) انشئ بنك للطلاب فى ١٩٦٢/٦١ برأس مال أولى يبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه مصرى. (Waardenburg, Universite vol. 1 p. 240)

(٢٧)الأخبار، ٢ فبراير ١٩٧٧.

(٢٨) عند نهاية الخمسينيات، قبل أن يصبح التعليم مجانيا تماما عام ١٩٦٢، كان ٧١٪ من طلاب الجامعات مستثنين فعليا من دفع الرسوم الدراسية على أساس قلة دخل الأسرة أو لأنهم حصلوا على درجة

أعلى من ٧٥٪ فى امتحانات الشهادة الثانوية. وفى بعض الكليات بلغت نسبة الطلاب المستثنين من المصروفات حوالى ٩١٪.

(Saad El-din, Nouvelle Fonction, p. 348)

وبلغ متوسط المصروفات فى عشر كليات عام ١٩٥٩ حوالى ١٨ جنيها مصريا بالمقارنة مع ٣٠،٥ جنيه مصرى عام ١٩٣٩. انظر :

Jean - Jacques Waardenburg, les universite dans le Monde Arabe Actuel (Mouton & co., La Haye, 1966)vol. 2, p. 102. Table 136.

(٢٩) فى عينة بحث، اجرى عام ٦١/١٩٦٢ حول العوامل التى تؤثر على اختيار نوع التعليم أرجع ٤٣٪ من بين المستجيبين من المدارس الفنية و ٤٩٪ من المستجيبين من طلاب الجامعات اختيارهم لنوعية تعليمهم إلى اقتناعهم الشخصى.

(Mokhtar Hamza, "Analysis of Employment Sityation amongst the Educated classes in the UAR, National Review of Social scienes (NRSS), vol. 9, no. 1jan. 1967, p.16).

(٣٠) الطليعة (أكتوبر ١٩٦٨)، صـ ٢٥.

(٣١) وفقا لما ذكر Binder فإن نظام الدراسة قد لعب دورا أكثر أهمية فى التوجه الاشتراكى نحو الطبقة الوسطى، من الدور الذى قامت به الإنجازات الاقتصادية للنظام.

(Leonard Binder, Egypt : the Integrative Revolution, in : Lucien W. Bye and Sidney Verba (eds.), Political culture and political Development, princeton University Bress, 1965,p. 416)

(٣٢) Mohamêd Emad- edin Ismail, Relationship between the Barents Socio - Economic Level and their Aspiration Regarding their Childrens Futyre, NRSS, vol. 1,no.3 (Sept. 1964), p. 147.

(٣٣) Emad - edin Sultan, - Broblems of University Students, NRSS, vol. 3, no.1 (Jan 1971), p. 13, Table 5.

(٣٤) Emad - edin Sultan, "The Needs of the Students of Higher Institutes; NRSS, vol. 6, no.1 (jan.1969), pp. 18 & 79 -80.

(٣٥) وفقا لما يقول الدكتور رشاد رشدى فإن هذا النظام لم ترحب به هيئة تدريس الجامعة عندما أدخل عام ١٩٥٣. وقد اعتبر وزير التعليم ذلك مؤامرة، وفرض النظام على الجامعة (رشاد رشدى، من المسئول عن ضياع الجامعات؟ الأخبار، ٦فبراير ١٩٧٧).

(٣٦) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، صـ١٢٤، جدول ١٤. ويعتبر لويس عوض أن نظام الطلبة المنتسبين من الخارج «نظام ديموقراطى انجرف عن هدفه الأصلى». (صـ١٣).

(٣٧) Hamza, Analysis of the Employment Situation, p.3.

(٣٨) Malcom Kerr, "Egypt" .i,n : James S. Coleman (ed) Education and political Development (Brinceton university Bress, 1965), pp. 169 & 187,

(٣٩) ارتفعت نسبة طلاب القسم العلمى من بين طلاب التعليم الثانوى من ٦٣.٢٪ إلى ٨٠.٣٪ فيما بين عامى ١٩٥٥- ١٩٦٠.

(مختار حمزة، تطور الاتجاهات فى التربية والتعليم... صـ ٢٥، جدول ١٤).

. كما زاد عدد طلاب الكليات العملية من بين طلاب التعليم العالى فيما بين ١٩٥٢ / ١٩٥٣ و ١٩٧٢/ ١٩٧٣ بنسبة ٧٢١٪. بينما زاد عدد طلاب الكليات النظرية بنسبة ٣٢٢٪ (انظر جدول ٦-٥).

(٤٠) لويس عوض، ثقافتنا فى مفترق الطرق (دار الآداب، بيروت، ١٩٧٤). صـ ٤٠.

(٤١) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، صـ ٥٢.

(٤٢) Waardenburg, Universites, vol. 1, p. 62.

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) Sikas Sanyal et al., University Education and the Labour Market in the Arab Republic of Egypt (UNESCO- International institute of Educational Blanning, Bergamon Bress, Oxford, 1982), p. 255, table 4.25.

والبيانات في جدول ٦-٨

(٤٥) والجدير بالذكر أيضا أن الأساتذة بالجامعة الأردنية لم يكن يسمح لهم بتولى وظائف أخرى غير وظيفة التدريس داخل هذه الجامعة بخلاف الوضع فى الجامعات المصرية حيث يطلق على الكثير من أساتذتها لقب «أستاذ تاكسى»، إذ يكون على كل منهم أن يهرع فور انتهاء محاضرته، فى إحدى الجامعات، للحاق بمحاضرة أخرى فى معهد مختلف !.

(٤٦) Mahmoud El - Zayadi, "The Effect of Different University Structures on Studend Adaptabiliy - AComparative Study between two Groups of Students From Ain Shams university and the Jordanian university, NRSS, vol. 4, no.1 (Jan. 1967), pp. 53- 64.

(٤٧) Szyliowicz, Education and Modenisation, p.289.

(٤٨) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، صـ١٣٩ وانظر رشدى سعيد، «الجامعات والبحث العلمى»، الأهرام، ٢ يناير ١٩٦٢.

(٤٩) أمير اسكندر، رأى فى الثقافة : التعليم بداية التغيير الثقافى، البلاغ، رقم ١٦٠، ٣ فبراير ١٩٧٥.

(٥٠) Waardenburg, Universite's vol. 1, pp.55-56.

(٥١) المرجع السابق، صـ٨٧. على أنه ينبغى ملاحظة أن تعريف الجامعة يعتبر بمثابة قضية خلافيه فى الدوائر الأكاديمية للجامعات الغربية المتقدمة، برغم الاتفاق العام حول الأغراض التعليمية لها. انظر على سبيل المثال :

H. Livingstone, The University : An Organisational Analysis (Blackie & sons, Glasgow, 1974), pp. 7-45.

(٥٢) Waardenburg, Universite's.. p. 84.

وأيضا : لطيفة الزيات العقل العربى فى حالة شلل، روز اليوسف، ١٨/٤/١٩٧٧.

(٥٣) لويس عوض، الجامعة والمجتمع الجديد، صـ ٤٠ - ٤١. انظر أيضا نادية جمال الدين، «حول مشكلات الشباب فى مصر» الأهرام، الاقتصادى، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٣.

(٥٤) جمال العطيفى، ازمة الثقافة من خلال تجربة معهد الإعلام، الأهرام ٢٥ يناير ١٩٧١.

(٥٥) أوضحت مجلة طلابية، فى مقال بعنوان «أزمة فك الخط، أنه من بين كل مائتين من خريجى الجامعة فى مصر يهتم واحد فقط بقراءة الكتب الجادة. (الربابة، العدد ٣، ١٠ اكتوبر ١٩٧٢، صـ ٣٠). ووفقا لما يرى Kerr, فإن الخريج المصرى :«ليس لديه تذوق للقراءة المستقلة، وحيث إنه لايستطيع الحصول على الكتب الأجنبية مرتفعة الثمن (التى يجدها صعبة، على أية حال)، فإن معرفته بالعالم الخارجى تأتى إما من خلال الكتابات المترجمة إلى العربية وهى محدودة وغير مضمونة، أو من خلال صحف القاهرة الدعائية. وعند تشكيل رؤاه السياسية، يعتمد خريج التعليم الثانوى أو الجامعى تماما على البروباجندا المحلية مثله فى ذلك مثل شخص لم يقض سوى سنوات قليلة فى التعليم الابتدائى». (Kerr, Egypt, p. 181)

(٥٦) العطيفى، أزمة الثقافة.

(٥٧) لويس عوض، نماذج من أمية المتعلمين، الأهرام، ٢٦ يناير ١٩٧١.

(٥٨) وقد تعرض أحد المعارضين لنظام الثورة بالنقد اللاذع لإدخال الميثاق الوطنى كجزء من المقرر الدراسى فكتب مايلى :«.. كتاب مقدس هو «الميثاق» كتاب الفكر الثورى الذى بلغ عدد النسخ التى طبعت منه فيما يقال أكثر مما طبع من القرآن والانجيل فى عدة أجيال، ودرس فى المدارس والجامعات، وأصبح مادة للسقوط والنجاح ولم يحظ القرآن الكريم بهذه الميزة» (إبراهيم عبده، الديموقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير، الطبعة الثانية ١٩٧٩، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، صـ ١٥٣).

(٥٩) الميثاق الوطنى، الباب الخامس، وقد أكد عبد الناصر أن الثقافة الجديدة لابد أن تعبر عن النظام الجديد، وأن تكون ثقافة شعبية معادية للاستعمار والاستغلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، أى أن تكون الثورة الثقافية فى خدمة الثورة السياسية والاجتماعية (خطبة عيد العلم، ١٨ ديسمبر ١٩٦١).

(٦٠) الميثاق الوطنى.

(٦١) Szyliowicz, Education and Moderisation, p. 281 عندما سئل أحد المشاركين فى تأليف الكتب الدراسية عن السبب فى أن الأبواب التاريخية قد تجاهلت تماما - تقريبا - أربعة قرون من الحكم العثمانى، أوضح بلطف أن العصر العثمانى كان فترة مظلمة فى التاريخ العربى، وأنه وزملاءه قد قرروا التعرض فقط للفترات الأنصع!» (Kerr, Egypt, p. 182)

(٦٢) لويس عوض، مانيتون عبوسا، الأهرام ١٩٧١/٣/١٩.

(٦٣) لويس عوض، ثقافتنا..، صـ ٣٦.

(٦٤) المرجع السابق، صـ٣٩. ومن أجل تحليل أكثر حداثة للقضايا السياسية فى الكتب المقررة انظر : نادية حسن سالم «التنشئة السياسية للطفل العربى. دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية»، المستقبل العربى، العدد ٥١ (مايو ١٩٨٣). صـ ٥٤- ٦٨

(٦٥) الطليعة (أكتوبر ١٩٦٨)، صـ ٣٧، ٣٩.

(٦٦) المرجع السابق، صـ٤٧. وينطبق نفس القول على مستوى الجامعة. وفى المسح الذى أجراه سلطان حول مشكلات طلاب الجامعة وافق حوالى ٥٠٪ من المستجيبين من طلاب الجامعات الثلاث الكبرى على المقولة التالية :

«بعض مواد الدراسة لايساير تطور المجتمع» (sultan, Problem, p.8)

وفي هذا الصدد، يتعرض بعض مؤلفي الكتب المدرسية للنقد باعتبارهم من بقايا النظام القديم. انظر، على سبيل المثال : عبد الحي دياب الإقطاع الفكرى وأثره، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٩، صـ٦٣.

(٦٧) Binder, Egypt,p. 413; Mahmoud A. Faksh, The Consequences of the introduction and Spread of Modern Education : Education and National integration in Egypt, Middle Eastern Studies, vol. 16, no. 2 (May 1980), p. 51. وأيضا مجلة الطليعة (فبراير ١٩٦٦، صـ ٢٤.

(٦٨) Hyde, Education in modern Egypt.

ووفقا لما يذكر الدكتور رشاد رشدى :«عندما نشأت فكرة المجلس الأعلى للجامعات كانت مرفوضة رفضا تاما من الرأى العام الجامعي. ولكن نفس الرأى العام مالبث أن قبلها عندما أدرك أنها إرادة مراكز القوى» (الأخبار، ١٩٧٧/٢/٦).

(٦٩) لم تجد نسبة كبيرة من الطلاب فائدة تذكر فى دراسة هذه المقررات ففي البحث الذى أجراه سلطان وافق ثلث طلاب العينة من الجامعات الثلاث الكبرى على المقولة التالية:« يضايقنى وجود الدراسات القومية ضمن مواد الدراسة» بينما وافق نصف الطلاب، وأكثر من ثلث الطالبات، على مقولة :«يضايقنى قصور الدراسات الاشتراكية عن تحقيق الهدف منها»

(Sultan Peobems, P18- 19, table 7)

(٧٠) Louis Awad, "Cultural and Intellectual Development in Egypt since1952, in : J. vatikietis (ed) ; Egypt Since the Revolution (Allen and Unwin, London, 1968).

(٧١) خطاب فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١.

(٧٢) Mahmoud A. Shafshak, "the Role of the univrsity in Egyption Elite Recraitment : A comparative Study of al- Azhar and cairo univerities, NRSS, vo. 5, no. 3 (1968), p. 429.

وفى أوائل الستينيات كانت هناك بعض الاختلافات بين كل من طلبة جامعتى الأزهر والقاهرة تتمثل فيما يلى : ٣٠٪ من طلبة الأزهر متزوجون، فى مقابل ١٪ من طلبة القاهرة، ١٠٠٪ من طلاب الأزهر مسلمون، بينما كان المسلمون فى جامعة القاهرة ٨٤٪ (والباقى ١٥ أقباط، ١٪ من مذاهب مسيحية أخرى)، وكان الفكر الإسلامى للأزهر وتعاطفه موجهين نحو العالم الإسلامى، فى حين كان طلاب القاهرة يسودهم الفكر القومى العربى ويميلون إلى العالم العربى. وبالإضافة لذلك كانت هناك اختلافات فى الأصول الاجتماعية لطلاب كل من الجامعتين (انظر جدول ٦-٥ السابق).

(٧٣) Sultan, Needs. , p. 20

وحول الاتجاهات الأكثر ليبرالية لدى طلاب الجامعة الأمريكية فى فترة أحدث، انظر : Hinnebysch, Children of the Elite.

(٧٤) Hamza, "Analysis of the Employment Situation, pp. 17 and 19.

(٧٥) الأخبار، ٣١ يناير ١٩٧٧.

(٧٦) Awad, Cultural and intellectual Development, pp. 155 -156.

(٧٧) وطرحت نفس الفكرة إزاء مناصرة الطلاب للثورة. فكتبت مجلة «الدعوة» عام ١٩٥٢ تؤكد على أن «الجيش يعلم تماما أن طلاب الجامعة كانوا قد مهدوا الطريق كما خلقوا المناخ لطرد الملك» (الدعوة، سبتمبر١٩٥٢ – ورد في Walter Laqueur, Communisum and Nationalism in the Middle East, Roultedge & Kegan Baul, London, 1953, p.16).

(٧٨) عبد المنعم الشرقاوي، الأهرام ٣ يونيو ١٩٧٧.

(٧٩) G.E. Von Grunebaum, "the political Role of the University as Illustrated by Egypt ; in: g. E. von Grunebaum (ed), Modern Islam : The Search for CulturalIdentity (university of California Bress, 1962),p. 195.

روز اليوسف، ١٧ فبراير ١٩٧٥، وحسان محمد حسان، موقف السلطة من النشاط السياسي للطلاب، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم والديموقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢ –٥ ابريل ١٩٨٤. وقد أبعد حوالي أربعين استاذا من مختلف الاتجاهات السياسية – ليبراليون إسلاميون أصوليون، ويساريون.

(٨٠) خالد محمد خالد، الإخوان، والشيوعيون، والثورة، الجمهورية، ٢٠مارس ١٩٥٤. ورد في : كرم شلبي، عشرون يوما هزت مصر – دراسة ووثائق في أزمة مارس، دار اسامة للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٦، صـ ٦٧.

(٨١) مقابلة مع عبد المنعم الغزالي في : عبد العظيم رمضان، «عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤» مطابع روز اليوسف، القاهرة ١٩٧٦، صـ ٣٤٩ – ٣٥٠. وفيها ذكر الغزالي أن الجبهة قد نجحت في إعادة د. عبد الوهاب مورو رئيسا لجامعة القاهرة بعد أن طلب منه تقديم استقالته رسميا. وكان القرار قد اتخذ عقب لقاء تم بين وفد من الجبهة الطلابية. وبين مجلس قيادة الثورة.

(٨٢) رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ – ١٩٥٧ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٣، صـ ١٧٠.

(٨٣) مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا.

(٨٤) في عام ١٩٥٣ زعم سعيد رمضان وهو من قادة الإخوان، أن ٨٥٪ من طلاب الجامعة كانوا من مؤيدى الإخوان المسلمين.

Christina Bhelps Harris, Notionalism and Revolution in Egypt : The Role of the Muslim brotherhood, Bublication of the Hoover Institution on War, Revolution and peace (Mouton &Co., the Hague, 1964) p.159.

وتعد دقة هذا التقدير محل خلاف نظرا لأن ممثلي الجبهة المذكورة سابقا قد فازوا على الإخوان في انتخابات اتحاد الطلاب في بعض كليات الجامعة (انظرالغزالي في : رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، صـ ٣٤٩– ٣٥٠). وفي ذلك الوقت كان طلاب الإخوان المسلمين تحت قيادة حسن دوح الذى وصفه البعض على النحو التالي : «هو قائد غير عادي، وخطيب نشط، وهو يصوغ العرائض دائما، وينظم الاجتماعات، ويراقب سلوك الطلاب، كما أنه مستعد لأى شكل من أشكال العنف»

(Jean and Simonne Lacouture, Egypt in Transition, Methuen, London, 1958, p. 246- 248).

وقد هزم حسن نوح في انتخابات كلية الحقوق بجامعة القاهرة برغم أن عبد الناصر نفسه كان قد زار الجامعة وتحدث مؤيدا له. وكان الفائز وقديا هو أحمد الخطيب الذى كانت تسانده الجبهة (رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى، ١٩٥٠- ١٩٥٧، صـ٧٢).

(٨٥) مقابلة مع صالح أبو رقيق في: رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، صـ ١٤٥.

(٨٦) محمد محفوظ، سواح، العرب، ١٤/ ٤/ ١٩٨٢.

(٨٧) فؤاد زكريا، السلبية وكرة القدم، الطليعة (فبراير ١٩٦٦)، صـ ٤٢.

(٨٨) انظر: Sultan, Needs, pp. 18- 19, table 6. Sultan, Problems, pp. 45- 96.

وهناك دراسة أحدث تؤكد على الاتجاهات الليبرالية العامة لطلاب الجامعة الأمريكية. انظــــر

Hinnebusch " Children of the Elite"

(٨٩) ووفقا لما ذكر د. فؤاد زكريا فإن «سياسة التطهير أفسدت الجامعة. واستبدلت هيكلها الأكاديمى بهيكل إدارى، حمل معه إلى الجامعة عيوب البيروقراطية وقيمها الهابطة» (فؤاد زكريا، استقلال الجامعة، روز اليوسف، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥).

(٩٠) المرجع السابق، Waardenburg universites, vol. 1, p. 45,

(٩١) لطيفة الزيات، العقل العربى فى حالة شلل، روز اليوسف ١٩٧٧/٤/٨.

(٩٢) فؤاد زكريا، روز اليوسف، ٢٥ أغسطس، ١٩٧٥.

(٩٣) ويذكر فؤاد زكريا أنه قابل بعد أكثر من ١٠ سنوات من احداث ١٩٥٤ واحدا من الذين كانوا يهتفون على رأس المظاهرات الطلابية ضد «حكم اليوزباشية والبكباشية»، وقد اعترف له الأخير بأنه إنما كان يفعل ذلك لحساب السلطة من أجل معرفة من سيسيرون وراءه (مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا). وبعد انتفاضة ١٩٦٨، رد عبد الناصر على مطالبة أحد الوفود الطلابية بسحب عملاء المخابرات من الجامعة، بأن وعد فقط بتجنب استخدام عملاء من خارج الجامعة.

(٩٤) مقابلة مع فؤاد زكريا.

(٩٥) انظر محضر تحقيق النيابة مع الدكتور كامل ليلة بصفته رائدا للشباب فى جامعة عين شمس فى القضية ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢، والذى أدان فيه بشدة حركة الطلاب. وانظر رواية أخرى حول وجود شعبية للدكتور كامل ليلة بين صفوف الطلاب :

محمد الطويل، حديث مع د. محمد كامل ليلة، مجلة أكتوبر، ١٩٨٣/١١/١٣.

(٩٦) يقسم فؤاد زكريا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى عدة فئات وفقا لمواقفهم من الحركة الطلابية:
أولا : الذين اتخذوا موقفا سلبيا من الحركات الطلابية لأن تفكيرهم معاد لها. وهؤلاء يقسمون إلى : أ) أعداء أيديولوجيين. ب) أعداء طبقيين. جـ) القاصرون فكريا عن ملاحقة الأحداث لأن تخصصاتهم الأكاديمية لم تتح لهم فرصة الإطلاع على شئون المجتمع. د) فئة المنافقين والمنتفعين بمسايرة رأى السلطة، وهذه فئة مهمة ظهرت بوضوح بعد ثورة يوليو.. وهؤلاء لايجدون أى حرج من التصرف بالطريقة التى تريدها السلطة مهما كان رأيهم الشخصى وهذه الازدواجية والقدرة على كبت الاقتناع الشخصى فى سبيل السير فى الطريق المضمون والمريح هى أهم مايميز هذه الفئة.

ثانيا : فئة غير المكترثين، وهى فئة غير قليلة، اعتاد أفرادها ألا يتحركوا لأية قضية لايكون لها مساس

بمصالحهم الذاتية وهؤلاء هم حصيلة أعوام طويلة من الافتقار إلى الوعي السياسي والاجتماعي والبحث عن المغانم الشخصية، والعزوف عن أية مخاطرة مادامت نتيجتها غير مأمونة.. وهؤلاء كانوا يبتسمون ثم ينصرفون من أي اجتماع يبدأ الكلام فيه عن قضية عامة تتعلق بأوضاع المجتمع ككل، ولكنهم يتحمسون بشدة في إجتماعات إصلاح الكادر الجامعي، والعلاوات، والمكافآت..إلخ.

ثالثا : فئة المتعاطفين مع الحركات الطلابية ولكنهم لايرغبون في القيام بعمل ايجابي أو في الإعلان الصريح عن موقفهم.

رابعا : فئة المتعاطفين المشاركين ايجابيا. وهؤلاء كانوا يشملون اليساريين والليبراليين، ولم يكونوا في مشاركتهم يعبرون عن عداء للنظام بقدر ماكانوا يعبرون عن تأييد للمواقف الطلابية بدوافع وطنية وأخلاقية أيضا. ونسبة أعضاء هيئة التدريس الشبان في هذه الفئة غير قليلة. (مقابلة).

انظر أيضا حسان محمد حسان، موقف السلطة من النشاط السياسي للطلاب، ورقة مقدمة لندوة التعليم والديموقراطية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢-٥ ابريل ١٩٨٤.

(٩٧) روز اليوسف، ١٧ فبراير ١٩٧٥ وقد ذهب عصفور إلى حد أن طالب بأن يكون لهيئة التدريس بالجامعة الحصانة الممنوحة للقضاة وأعضاء البرلمان ضد التعرض للمحاكمة بسبب التعبير عن أرائهم السياسية.

(٩٨) روز اليوسف، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥.

(٩٩) بيان أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، في مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر - تحليل ووثائق، دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٣.

(١٠٠) لويس عوض، الحرس الجامعي مرة أخرى، الأهرام، ١٩٧٧/٢/١٩ وأيضا :

Adel Montasser, La Re,pression AntiDe,mocratique en Egypt, Les temps Modernes, nos. 173-177 (Aout - Septembre 1960). pp. 426-427; Binder, Egypt. p. 415.

(١٠١) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، نظام الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة، (القاهرة، ١٩٧٠) صـ١ - ١٠٣.

(١٠٢) توصيات لجنة بحث اللائحة ومشكلات الطلاب، الندوة الطلابية ١٩٧٢. في الانتفاضة الطلابية في مصر- يناير ١٩٧٢ (دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٢) صـ٩٨، ٩٩.

(١٠٣) رصد أحد القيادات المخضرمة باتحاد الطلاب والذى شهد الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات، اثنى عشر تنظيما في كل المجالات السياسية وغير السياسية والأمنية. (مقابلة للمؤلف مع حلمي نهنوش - ديسمبر ١٩٧٨) انظر أيضا : حسان، موقف السلطة..

(١٠٤) عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية (حلقات اسبوعية)، مجلة ٢٣ يوليو، ٢٢أكتوبر ١٩٨٠، والاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة خطاب عبد الناصر في معسكر منظمة الشباب الاشتراكي. (العالمية للطباعة، القاهرة، بدون تاريخ) ١٩٦٥، صـ١٥- ١٩.

(١٠٥) صلاح الشرنوبي في : مجلة الطليعة (مايو ١٩٦٩)، صـ٥٠. كما يذكر عضو قيادى آخر في منظمة الشباب الاشتراكي أنه «وإن كان تركيب الجامعة الاجتماعي قد تغير بعد قرار مجانية التعليم ويمكن أن تكون أكثر المواقع خصوبة لتخريج قيادات لمرحلة التحول الاشتراكي، إلا أنها في نفس الوقت أكثر المواقع خصوبة

في البلد، فيما يتعلق بالتطلعات، أي يمكن أن تمثل أخطر بؤرة تنتج للبلد عناصر لاتصلح لتكون كادرا للتحول الاشتراكي» (أحمد يوسف، صـ٣٤)، وقبل إنشاء منظمة الشباب الاشتراكي، بذلت محاولة مبكرة عام ١٩٦١ لدفع أساتذة وطلاب الجامعات للعمل داخل إطار الاتحادالاشتراكي. فيشير Binder إلى تمثيل الجامعة القوى بين أعضاء اللجنة التحضيرية التي حددت الصيغة التمثيلية للكتلة المؤسسة للاتحاد الاشتراكي العربي – مؤتمر القوى الشعبية– والبالغ عددهم ٢٥٠ عضوا، وذلك كمؤشر على أنه «كرد فعل على انفصال سوريا، وخشية تحرك الطبقة صاحبة الامتيازات سابقا للاستيلاء على السلطة، سعت الحكومة لتعبئة كل قوى الطبقة المتوسطة – وبصفة خاصة أساتذة وطلاب الجامعات – التي قد تساند الرجعيين إذا لم يتم تهدئتها على وجه السرعة» (Binder, Egypt, p. 437).

(١٠٦) د. مفيد شهاب : في الطليعة مايو ١٩٦٩، صـ ٢٥، ٤٠.

(١٠٧) د. ابراهيم سعد الدين، في المرجع السابق، صـ٤٣.

(١٠٨) ويلاحظ أحد مؤسسي منظمة الشباب أنهم في السنوات الأولى للمنظمة اتضح :«ارتفاع مستوى شباب الوحدات الانتاجية بالنسبة إلى طلبة الجامعة، سواء من الناحية الفكرية (رغم انخفاض مستواهم التعليمي) أو من الناحية التنظيمية، وكذلك لوحظ أن مستوى طلبة الثانوي في أغلبه، من حيث استعدادهم للعمل السياسي يفوق مستوى الجامعة» (د. محمد الخفيف، تنظيم الشباب سياسيا، الطليعة فبراير ١٩٦٦، صـ ٢٩).

(١٠٩) من المحتمل أن هذا ماكان يعنيه أحد القيادات الطلابية المناوئة لمنظمة الشباب، عندما وصف بعض قيادات المنظمة بأنهم «مراهقون» (مقابلة مع نهنوش).

وانظر أيضا : اتحاد طلاب جمهورية مصر العربية، «الطلاب وتطور المجتمع، إعداد عبد الحميد الجزار (القاهرة فبراير ١٩٧٢)، صـ١٨.

(١١٠) محمد جلال كشك، ماذا يريد الطلبة المصريون، الطبعة الأولى (بدون ذكر دار النشر، بيروت ١٩٦٨)، صـ٤٥– ٤٦، والطليعة (مايو١٩٦٩)، صـ٢٥– ٢٦. وفي هذا الصدد تعد حالة أعضاء التنظيم السري التابع للنظام «طليعة الاشتراكيين» مثلا أكثر وضوحا. حيث كان يعرف عن أعضائه المكشوفين علاقاتهم الوطيدة بوزير الداخلية، الذي أصبح أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكي، الأمر الذي دمج القيادة السياسيةبشئون الأمن. ويبدو أن هذا ماكان يشير إليه الرئيس السادات عندما قال :«..في وقت مراكز القوى وخاصة في الستينيات أنا كان يبلغني أمور لايقبلها انسان اطلاقا. إنه طالب من الطلبة في الجامعة يدخل على العميد بدون استئذان علشان يكلم وزير الداخلية لأنه على اتصال بوزير الداخلية» (الأخبار ٣١ يناير ١٩٧٧).

(١١١) ورد في : محمد جلال كشك : ماذا يريد الطلبة المصريون؟، صـ ٩٨.

(١١٢) انظر : كمال السيد درويش وآخرون، التربية السياسية للشباب (دار المعارف، الاسكندرية ١٩٧٣) صـ ١٨٧– ١٨٨.

(١١٣) كان عادة وزير التعليم العالي.

(١١٤) لائحة اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة. (مطبعة جامعة القاهرة ١٩١٩) الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، نظام الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧٠، صـ١٦٣–٢٨٥.

(١١٥) المرجع السابق.

(١١٦) كان الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة، عضوا مؤسسا فى أول اتحاد طلابى يشمل الدول العربية، وهو «الاتحاد العام للطلاب العرب»، الذى انشئ فى الستينيات. وقد حدثت محاولة أسبق لإنشاء مثل هذا الاتحاد، إلا أنها كانت محاولة محدودة ولم يكتب لها النجاح، فى مارس ١٩٣٦، حينما حدثت اتصالات بين الطلاب المصريين والعراقيين عبر الدكتور السنهورى – والذى كان يقوم بالتدريس فى بغداد. (انظر : FO 141, 543, 1936, Students : Bolitical Activities and Strikes')

(١١٧) كان مجلس اتحاد الكلية أو المعهد يتكون من الأمين والأمين المساعد لكل من هذه اللجان التى كانت تتكون بدورها من الممثلين المنتخبين عن طلاب كل سنة بالكلية أى أن المجلس لم يكن ينتخب مباشرة وكانت لجانه النوعية تتكون قبل تكوينه، انظر على سبيل المثال:

د. جمال العطيفى، مناقشة مجلس الشعب لتقرير لجنة تقصى الحقائق فى الأحداث الطلابية، الأهرام، ٢٩ يناير ١٩٧٣.

(١١٨) اللائحة الإدارية والمالية لاتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة.

(١١٩) على عكس ماأشارت إليه Hyde من أن عضوية الاتحاد لم تكن اجبارية

(Hyde, Education in Modern Egypt, p 55)

(١٢٠) حديث حلمى نهنوش فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، ورد فى محمد جلال كشك، ماذا يريد الطلبة المصريون؟، صـ١٠٢.

(١٢١) محمد الخفيف، الطليعة (فبراير ١٩٦٦)، صـ ٧٧.

(١٢٢) اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة، بيان طلابى (الوثيقة الطلابية)، يناير ١٩٧٢، ورد فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، صـ ٣٩.

(١٢٣) مقابلة مع نهنوش.

(١٢٤) للتعرف على الخلفية التاريخية للتنظيم الطليعى، انظر : جمال سليم، التنظيمات السرية فى عهد عبد الناصر، الأحرار، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢.

(١٢٥) توصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن معوقات النشاط السياسى داخل الجامعة، ١٩٧١فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، صـ٦٠.

(١٢٦) Dekm ejian, "Student Activism", in: Faksh, Education and Bolitical Modernisation

وبعد عام من أزمة ١٩٥٤ بدأ عبد الناصر يكتسب شعبية داخل الكتلة الطلابية بعد أن قام بدور نشط فى مؤتمر باندونج بأندونيسيا. فشكل طلاب المدارس والجامعات لجان باندونج تأييدا لعبد الناصر. (رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠–١٩٥٧، صـ ٢٩٣).

(١٢٧) Kerr, "Egypt", p. 189.

(١٢٨) غالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، صـ ١٠٧–١٠٩. وقبيل النكسة كتب أحد الكتاب يقول :«الشباب .. لم يتعرضوا مثلنا، نحن الذين قضينا مثل هذه المرحلة من العمر فى مجتمع ماقبل الثورة، لما تعرضنا له من مختلف ألوان الاستغلال وفساد الحكم، وبالتالى فهم ينظرون إلى ماتم من إنجازات ضخمة بعد الثورة نظرة عادية وكأنما هى أمور طبيعية لم تتحقق ببذل دماء وأرواح.. إنهم اليوم حين تحملهم أقدامهم لنزهة بالقرب من النيل يرون الجامعة العربية، والهيلتون ومبنى الاتحاد الاشتراكى، وكنا نرى نحن ثكنات الانجليز..» (محمد الخفيف، الطليعة فبراير ١٩٦٦، صـ ٢٦).

(٧)
المواجهـــة

بعد انحسار النشاط السياسى المستقل منذ عام ١٩٥٤ أصبحت فرصة التعبير عن الرأى ضئيلة أمام المتعلمين من المصريين. وأدى حكم الضباط ذو القبضة الحديدية إلى نفور مثقفى البلاد من النظام السياسى. الأمر الذى حدا بأحد الباحثين إلى أن يصف ثورة يوليو نفسها بأنها معادية للمثقفين.(١) ولكن كان هناك مجال – فى إطار التطور الاقتصادى الذى حققه النظام– للتعاون بين الضباط والتكنوقراطيين. كما أيد العديد من المثقفين السياسات الاجتماعية الإصلاحية الجديدة بحماس. ولكن غيبة الحرية السياسية ظلت أساسا جادا لموقفهم المتحفظ من النظام.

وكان مفهوم الضباط للدور السياسى للمثقف المصرى لايعنى اشتراكه فى شئون الحكم، ولكن أن يقصر نفسه على التجاوب مع الحكومة بالصورة المطلوبة منه فحسب. حيث كانت هناك سياسة واحدة فقط يجب أن يلتزم بها الجميع. وأما فيما يتعلق بالرأى الفردى، فلم يكن محظورا تماما بصورة تقارن مثلا بإيران أثناء فترة إرهاب السافاك. وكما لاحظ ليوناردبايندر :«كان يمكن التعبير عن الرأى بحرية نسبية، ولكن فى نهاية المطاف ينحنى المواطن العاقل أمام مصادر السلطة المعترف بها ...ويمكن أن يستمر الجدال إلى مدى محدد فحسب، ولابد أن يتوقف بعده».(٢)

ولم يكن المثقفون فى مجموعهم محرومين من المشاركة فى السلطة فحسب، ولكنهم حرموا أيضا من أن يكون لهم منبر يتحدثون من خلاله بصراحة. ولم توفر التنظيمات السياسية الرسمية منبرا بأى صورة معقولة للتعبير الجماعى عن الذات.(٣) وقد ذهب الباحث الأمريكى عاموش برلوتر إلى القول بأن :«المشكلة فى مصر ليست أزمة المشاركة السياسية. المشكلة هى تعطيل السياسة كهدف فى ذاته».(٤)

ولكن هذا رأى يغالى فى الوصف المتحيز. فمن الممكن تعطيل «الحركة» السياسية، ولكننا لانستطيع الحديث عن تعطيل «السياسة» بالجملة حتى فى ظل أكثر النظم إمعانا فى القمع.

لقد كانت المشكلة بالنسبة لأغلبية المتعلمين المصريين هى مشكلة المشاركة السياسية وفرصة التعبير عن الرأى بالأساس.

فقد كانت المنابر التقليدية للتعبير عن الرأى بالنسبة لخريجى الجامعات - وهى النقابات المهنية- خاضعة لرقابة صارمة. وتعرضت مجالس هذه النقابات للحل عام١٩٥٤. وفى عام ١٩٥٨ صدرت تشريعات تنص على قصر عضوية هذه المجالس على أعضاء الحزب الحاكم. علاوة على أن ضباط الجيش من المهنيين كانوا يحتلون مراكز مؤثرة داخلها، وأصبح قادتها فى واقع الأمر يعينون بواسطة الحكومة نفسها بصورة مباشرة أوغير مباشرة. وضعف النفوذ السياسى للنقابات المهنية بشكل عام بالرغم من زيادة عددها بعد إنشاء نقابات جديدة للجماعات المهنية التى لم تكن لديها نقابات من قبل.(وإن ظلت بعض الجماعات المهنية مثل هيئة التدريس بالجامعات بدون نقابات).

وأدى التحريم الذى فرضه النظام الحاكم على النشاط السياسى المستقل للمثقفين ، ودرجة التعبير عن الرأى المحدودة المسموح لهم بها داخل التنظيمات الرسمية، إلى إضعاف المكانة التى اكتسبها المثقفون فى العصر الليبرالى. فلم يعودوا تلك الصفوة المتماسكة الواعية بذاتها، ولم يعبروا عما يعانونه من قهر فى حركات إحتجاج صريحة حتى عام١٩٦٧. وغرق العديد من المثقفين فى اللامبالاة.

لكن كانت هناك أقلية ضئيلة من الكتاب تمتلك أفكارا خاصة بها وتعبر عن رغبة فى ممارسة النقد الشريف. وهى المجموعة التى وجدت الفرصة للتعبير عن نفسها فى الصحف الرسمية، وكان من الطبيعى أن يستغل أفرادها المساحة المتاحة لهم لنقد النواحى التفصيلية فحسب من سياسات الحكومة، لانقد أسس النظام. كما كانوا يتعرضون بالنقد لنفس فئة المثقفين التى ينتمون إليها. وكما لاحظ «كير» :«كان المثقفون يشجعون على انتقاد بعضهم البعض..وبإمكان الصحفيين وأساتذة الجامعات الدخول فى جدل طويل على صفحات الصحف حول ضعف طبقتهم، بشرط ألاتكون النتيجة التى ينتهون إليها هى أن الجيش قد احتكر السلطة وحرم المثقفين من حقهم فى التعبير عن أنفسهم، بل إن المثقفين هم الذين تخلوا عن المسئولية بشكل مخز ...ومن ثم أصبح تعذيب الذات من سمات المثقف فى الصحافة الرسمية عندما يناقش بوعى أزمة الجامعات، وأزمة المهن الحرة ..... إلخ وعندما يبحث عن حجج لتبرير عدم وقوف طبقته فى طليعة التغيير».(٥)

ووفقا لما يذهب إليه محمد حسنين هيكل، الذى كان المتحدث باسم النظام فى واقع الأمر، لم يكن فى مقدرة النظام استيعاب المثقفين اليمينيين التقليديين بسبب وضعهم الطبقى،(٦) كما

لم يكن بمقدوره احتواء المثقفين اليساريين بسبب موقفهم السياسى.[٧] وقد حاول هيكل نفسه احتواء كتاب بارزين من مختلف الاتجاهات فى "الأهرام". إلاأن هذا ـ بالطبع – لم يغير كثيرا من شروط العلاقة بين النظام والمثقفين، وكل ما هنالك أن ذلك قد مكن هيكل من إجراء تجربة ليبرالية صغيرة على سطح الحياة السياسية فى مصر.[٨]

وقد دفعت الهزيمة القومية عام ١٩٦٧ بمشكلة حرية التعبير إلى المقدمة. حيث أدت الهزيمة بالنسبة لطلبة البلاد، كما يقول «سيليوفيتش» إلى:

"هز ماتبقى لديهم من حس حركى وفعال، وخلقت مناخا تفاقمت فيه إحباطاتهم فيما يتعلق بالبيئة الجامعية، وأنواع الوظائف التى يمكنهم أن يتطلعوا إليها، والحياة السياسية القائمة على القمع».[٩]

وكانت انتفاضة فبراير ١٩٦٨ هى رد الفعل الأول للطلاب على الهزيمة، وبداية تحديهم للنظام. الأمر الذى يعد تعبيرا عن عجز منظمة الشباب الرسمية، بل وكل سلسلة التنظيمات السياسية الرسمية، فى احتواء حركتهم. وترجع حدة هذه الانتفاضة إلى نطاق الهزيمة العسكرية نفسها، وكذلك إلى القيود المفروضة على حرية التعبير بين الطلبة والمثقفين منذ ما قبل الهزيمة بوقت طويل.

وفى تقرير لمجلة «الطليعة» عن التنظيم السياسى للشباب (عدد فبراير ١٩٦٦) طرح د. فؤاد زكريا مسألة حرية التعبير كمايلى :«الموقف السليم الذى ينبغى أن تقفه الدولة من الشباب هو أن تشجعهم بكل الوسائل الممكنة على التفكير الإيجابى، وتشعرهم بأن كل المشكلات قابلة للمناقشة والتحليل، وبأنهم هم أنفسهم قادرون على القيام بدور ايجابى فى هذا الصدد... وقد يبدو لأول وهلة أن زيادة القدرة على التفكير النقدى المستقل لدى الشباب تتعارض مع سعى المجتمع إلى توحيد خططه وانعقاد الآراء فيه على أهداف محددة يتفق عليها الجميع. ولكن لا أرى بين الأمرين تعارضا على الإطلاق. فمن المؤكد أن تجاوب الشباب مع الاهداف الاجتماعية يكون أعظم وتحمسهم فى سبيل تحقيقها سيكون أشد، إذا اتخذوا من هذه الأهداف موضوعا للتحليل والمناقشة الواعية، منهم إذا اكتفوا بقبولهادون تفكير إيجابى.»[١٠]

ولكن دعوة الدكتور فؤاد زكريا ذهبت هباء. بل تطلب الأمر هزيمة وطنية على غرار ما حدث فى عام ١٩٦٧، حتى يقتنع حكام البلاد بصدق رؤيته. وكما أقر أحد قادة منظمة الشباب الاشتراكى :« علينا أن ندرك أن الشباب فى هذه المرحلة لم يعد مستعدا لقبول مسلمات جاهزة فى أية ناحية من نواحى الحياة... وظروف ما بعد النكسة استتبعتها مراجعة سياسية

في كافة المجالات، لايمكن مثلا أن يسير معهاالالتزام على النحو الذى كان عليه فيما سبق في صفوف المنظمة. فلا يمكن للالتزام أن يكون نوعا من القمع الفكرى أو الحجر على حرية الرأى للشباب.»(١١)

ومع الهزيمة تغيرت حالة السلبية التى كان الطلبة غارقين فيها قبل ١٩٦٧، وأخذت أعداد متزايدة منهم تبدى اهتماما أكبر بالقضايا الوطنية. وأصبحت الحريات السياسية الأساسية التى طالب بها خالد محمد خالد فى أوائل الستينيات هى القضية المحورية فى الجدال العام الذى أعقب الهزيمة. وكانت الحرية هى الموضوع الرئيسى فى خطاب رئيس اتحاد الطلاب عبد الحميد حسن الذى ألقاه فى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى :

« إن قيمة الحرية في وطن من الأوطان تقاس بضمان كل لسان فى أن ينطق الصدق، وحق كل قلم فى أن يكتب الحقيقة– ولن يفيد التغنى بالحرية دون ضمان ممارستها ...ألاتكون هناك رقابة على الصحف إلافيما يتعلق بالناحية العسكرية، ولاتترك عملية الرقابة تحت رحمة اجتهادات فردية لبعض الأشخاص».(١٢)

وتدعيما لرؤيته، قدم عبد الحميد حسن رأيا شاع استخدامه في تلك الفترة :«لو اتيح لنا بدون ترددأورهبة أو خوف أن نتكلم ونفصح عما تجيش به صدورنا لما كانت النكسة».(١٣)
والواقع إن الكثيرين فى مصر فى ذلك الحين كانوا مؤمنين بهذه الفكرة. وبالرغم من أنه لو كان قد توافر قدر أكبر من حرية التعبير لكان من السهل كشف سوء استخدام القيادة العسكرية لسلطاتها مبكرا، وهى التى ثبت جهلها إبان الحرب، إلاأنه لم يكن من المحتم أن يؤدى ذلك بالضرورة إلى تجنب الهزيمة. لكن انتشار هذه الفكرة إنما كان يعكس بالأساس الإحساس بالمهانة الوطنية، والرغبة العارمة فى إصلاح النظام السياسى من أجل إزالة آثار الهزيمة.

وقد انتقلت قضية الحريات السياسية من الشارع إلى داخل مؤسسات النظام. فعلى سبيل المثال تقدم أعضاء الاتحاد الاشتراكى– فى اجتماع لوحدته فى وزارة الثقافة– بشكوى يقولون فيها إنه « لم يسمح لهم بالمشاركة فى المسائل السياسية، لأن الخوف والسلبية يتغلغلان فى كل ركن من أركان المجتمع».(١٤) وركزت توصيات مؤتمر لوحدات الاتحاد الاشتراكى فى جامعة القاهرة فى يوليو ١٩٦٨ على الحريات الأساسية وعددتها على النحو التالى:« حرية الفرد فى التعبير والنقد، حرية الاجتماع والندوات السياسية المفتوحة، حرية الإحتجاج السلمى، حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وتبعيتها لمؤسسات جماهيرية».(١٥) كما نادت أيضا بما يلى :« أ) تشكيل محكمة دستورية، ب) وضع دستور دائم، ج) تقريرمبدأ حق الجماهير فى سحب ثقتها ممن أولته حق تمثيلها على كل المستويات، د) تعريف الجماهير أولا بأول بحقائق الموقف السياسى».(١٦)

وانطلقت المطالبة بالحرية من سلسلة عريضة من التجمعات والمؤسسات، بداية من الأدباء الشبان الذين احتشدوا فى مؤتمر عام ١٩٦٨ «ليواجهوا وزير الداخلية المستبد بما لم يكن يتصور يوما أنه يمكن أن يسمعه»[١٧]، إلى القضاة الذين اجتمعوا فى ناديهم فى مارس ١٩٦٨ وأصدروا بيانا طالبوا فيه بتوفير الحريات الأساسية واستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وعدم إقحام القضاة فى التنظيمات السياسية(أى الاتحاد الاشتراكى العربى)، وإبعاد غير المتخصصين (أى العسكريين) عن سلك القضاء.

وحتى داخل حكومة عبد الناصر أيضا دارت المناقشات حول قضية الحريات. حيث ألح الدكتور حلمى مراد وزير التعليم فى تلك الفترة، وهو ليبرالى النزعة، فى اجتماع لمجلس الوزراء إلى أن مفهوم الحرية الاجتماعية الصارم لدى عبد الناصر لايتلاءم مع أوضاع مصر بعد الهزيمة :« بالنسبة لما أثير فى البلد بشأن الحريات، فالحرية الاجتماعية وحدها لاتكفى. الحرية السياسية تحقق شيئا مهما هو المشاركة في الرأى والمساهمة فى حكم البلاد».[١٨]

وبالرغم من استمرار ناصر فى التشبث بمفهومه النظرى للحرية الاجتماعية، إلاأنه استجاب لمطلب الجماهير فى عام ١٩٦٨ وأصدر برنامجه الشهير فى ٣٠ مارس. وبذلك قام بتطعيم النظام السياسى بقدر من الليبرالية النسبية. كما وعد بتجسيد المبادئ الليبرالية ضمن اقتراحه بوضع دستور دائم للبلاد، وهو الاقتراح الذى لم ينفذ حتى وفاته.

وفى محاولة لإثبات أن برنامج ٣٠ مارس جارى التنفيذ، فتحت جريدة «الأهرام» – بموافقة ناصر المباشرة أو غير المباشرة – مناقشة حول قضية مرتبطة بموضوع الحريات ارتباطا وثيقا. ففى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨ كتبت الجريدة تحت عنوان «حادث خطير» ما يلى :« يضع الأهرام اليوم أمام الاهتمام العام وتحت نظره واقعة يعتقد أن فيها ما يؤثر على روح بيان ٣٠ مارس... وتتلخص الواقعةفى أنه قبل ٣ أسابيع ألقت نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة القبض على مدير مركز علمى كبير له دور واضح فى مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية... وجرى التحقيق معه بناء على معلومات صادرة من الفريق جمال عسكر رئيس الجهاز المركزى للتعبئة بناها على أن إحدى الدراسات الاقتصادية التى أعدها هذا المركز حوت معلومات لايوافق جهاز الإحصاء على إذاعتها».

وذكرت الأهرام أيضا أن الشخص المذكور تم القبض عليه فى منزله عند الفجر على يد «زوار الفجر»، وقالت الجريدة إن زوار الفجر :« ظاهرة لانريدها فى هذا البلد... وهى ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية». وأضافت الجريدة :« إنه من الخير أن تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانينا منه فى مرحلة سابقة»، كما اضافت أن «هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس، وكان حدوثها على هذا النحو قبله نوعا من المخاطرة المستحيلة».

وفي اليوم التالي واصلت «الأهرام» ولمدة أسبوع الحوار المفتوح مع الفريق جمال عسكر الذي دافع عن السلطات الشمولية لجهازه. ولأول مرة يتدخل رئيس هيئة المخابرات في الحوار قائلا إن برنامج ٣٠ مارس :« أكد بصفة قاطعة بأن مراكز القوى قد صفيت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأى شكل من الأشكال».(٢٠) وفي سلسلة من المقالات انبرى عدد من أساتذة الجامعات الليبراليين والماركسيين لمساندة «الأهرام».

ففي مقال تحت عنوان :«عقبات على طريق البحث العلمي» كتب الدكتور جمال العطيفي يقول :« حدث فعلا أن أبلغ جهاز التعبئة سلطات البوليس ضد أستاذة جامعية لأنها تجرى بحثا بإحدى قرى الجيزة بغير إذنه. في الوقت الذى نطالب فيه أساتذة الجامعات بأن يعكفوا على دراسة عدونا المتربص بنا يجب أن نتيح لهم الوسائل الكفيلة بالحصول على المعلومات الكافية عن العدو، المعلومات التي يمكن أن نجدها في عشرات المجلات والكتب التي تصدر في الخارج. إن اجراءات الرقابة الخارجية يجب أن تتسع في افق نظرتها لكيلاتمتد إلى ما يجب أن نعرفه عن العدو..».(٢١)

وشكا الدكتور عبادة سرحان الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الإحصائية من :«أنه ليحز في نفس أساتذة الجامعات سواء منهم من يقوم بالبحث بمفردهم أو يعملون في لجان، أن يسيروا في هذا الإجراء، وتطول المراسلات بما يشبه التحقيق لتفاصيل البحث ومحتوياته».(٢٢)

وأبدى الدكتور عمرو محيي الدين الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ملاحظة يقول فيها :« إن حرية البحث العلمي ليست مفهوما مطلقا مجردا يلقى في الهواء أو مجرد شعار يرفع، ولكنها ضرورة ملحة تمليها علينا حاجات تطور مجتمعنا وتقدمه».(٢٣)

وأرسل أحد طلبة الدراسات العليا بالخارج رسالة معبرة إلى «الأهرام» ردا على رفض الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السماح له بإجراء مسح لعينة من القيادات الإدارية بالبلاد، مشيرا إلى مسألة الولاء السياسي الكامنة وراء هذه القضية :«إن الاستقصاء تم إعداده وكتابته تحت اشراف الأستاذ الدكتور نجيب اسكندر، والذى أسهم في إعداد قادة اشتراكيين بالمعهد العالي للدراسات الاشتراكية، والذى حصل على جائزة الدولة التشجيعية في مجال تخصصه، وبالتالي فهو أحرص على مصلحة الوطن وأمنه من حرص السيد الفريق رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء...إن تاريخ قضايا الجاسوسية والتآمر والانحراف واستغلال النفوذ، لم يشمل أيا من أساتذة الجامعات أو طلاب البحث العلمي».(٢٤)

وكتب الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله قائلا :

«إن مفهوم السرية يقودنا عملا إلى حجب البيانات عن أبناء هذا الوطن الذين تحركهم في الأصل الرغبة في خدمته، مع عدم ضمان حجبهاعن العدو...».(٢٥)

ولخص الدكتور العطيفى المناقشة كالتالى:« إن أية مناقشة إذا لم تنته بنا إلى نتائج واقتراحات محددة فإنها لاتحقق الغرض منها وتصبح أشبه باستهلاك للكلمات وأقرب إلى التنفيس منها إلى التوجيه والمشاركة...إن بعض التعليقات التى وصلت الأهرام وتساءلت : جميل منكم أن تثيروا قضية حرية البحث العلمى وقضية الحريات بصفة عامة ولكن ماذا عن حالات مضت عليها سنوات ولم يبت فيها بعد؟ هذه التعليقات لن تجد إجابة عنها إلافى قانون الحريات...».(٣٦)

وانعكست مخاوف العطيفى من أن تكون المناقشة غير مجدية، فى خطاب عبد الحميد حسن أيضا أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى :«إن شباب هذه الأمة يريد أن يحس بأن الدور يعطى له للاستفادة من طاقاته وليس لامتصاص انفعالاته».(٣٧) وثبت أن تشكك الرجلين كان له ما يبرره، فبعد بضعة أشهر من الإجراءات والبيانات الليبرالية، عادت السياسة المصرية إلى صورتها الاستبدادية السابقة.

وتفسيرا لهذه الردة ذهب بعض المعلقين إلى أن ناصر قد أجبر على إدخال مسحة من الليبرالية كوسيلة لامتصاص صدمة هزيمة ١٩٦٧ وتجنب عواقبها الخطيرة المحتملة. حيث رأى أحد المعلقين أن انتشار النقد وحدته فى تلك الفترة لم يترك أثرا ولم يحقق أى غرض لأنه كان مجرد نوع من امتصاص الصدمة من جانب الحكومة لإعطاء فسحة من الوقت لعبد الناصر لترتيب بيته ووضع خطته الجديدة للعمل.(٣٨)

واضطر حتى أعوان عبد الناصر إلى الاعتراف بأن هناك قدرا من الحقيقة فى هذا الرأى، إذ يقول عبد المجيد فريد :« سمعت من عبد الناصر فى تلك الأيام أن استقرار الجبهة الداخلية لن يدوم طويلا ولن تتحمل الناس الصدمة أكثر من ستة أشهر إلى تسعة.. لذلك كان يسعى بجدية لإحداث تغييرشامل فى الحكم قبل أن يقع الانفجار الذى كان يحسب له ألف حساب. وفعلا حدث ما توقعه عبد الناصر، إذ بعد سبعة أشهر من الهزيمة قامت مظاهرات ضخمة بالقاهرة والاسكندرية».(٣٩)

ولكن تعامل عبد الناصر مع الموقف لم يكن تعاملا يقصد به تحقيق مصلحة مباشرة قصيرة الأجل وحسب. فقد أجبرته مقتضيات المواجهة العسكرية المستمرة مع إسرائيل على أن يحاول تخفيف حدة النقد العام إزاء سوء أداء الجيش المصرى فى الحرب.(٣٠) ولكن النقد الذى وجه إلى الدولة البوليسية وضعه فى مأزق. فقد كان مضطرا إلى الاستجابة لهذا النقد بدون الحد من كفاءة أجهزة الأمن التى يعتمد عليها اعتمادا كبيرا.(٣١) فى غيبة المؤسسات السياسية الفعالة. هذا فى الوقت الذى كان فيه الاندفاع نحو الليبرالية يواجه من الناحية

الأخرى بمقاومة من قبل الأعضاء المتشددين فى حكومته. وإن كانت الموجة الأولى من الاضطرابات الطلابية فى ١٩٦٨ قد ساعدت العناصر الأكثر ليبرالية على التقدم بإصلاحاتها، إلاأن الموجة الثانية في نفس العام قد دعمت من موقف الداعين لاتباع خط أكثر تشددا.

والأهم من ذلك أن الضغط المباشر على ناصر من أجل التغييراالليبرالى كان فى واقع الأمر مناشدة للإصلاح من داخل النظام نفسه وليس تحديا جوهريا له. فقد كان المطلب الجماهيرى هو كفاءة أكبر وقهر أقل. وملايين المتظاهريين الذين طالبوا بالتغيير لم تكن تقودهم قوة بديلة لها برنامجها السياسي المختلف. وكما يقول «دكمجيان» : «كان عالم الايديولوجية المقدس هو أحد جوانب العملية السياسية التى بقيت بلاتحد نسبيا».[٣٢] ونصح بعض المعلقين النظام بأن يتعامل مع شعارات النقد الجماهيرى كمجرد مطالبة بالإصلاح وليس كتهديد :«مطلب الطلبة حق الجماهير فى سحب ثقتها ممن أولته حق تمثيلها يفصل لأول مرة بين الثورة والسلطة. فيصبح سقوط السلطة أو تغييرها لايعنى سقوط الثورة، وليس خيانة عظمى عقوبتها الموت...[٣٣] إن مطالب الطلبة لاتتضمن أى مطلب يمكن أن يعتبر معاديا أو متعارضا مع ما يعلنه الرئيس جمال عبد الناصر من أهداف الثورة».[٣٤]

وكان غياب البديل الأيديولوجى هو الذى حدا بكاتب مثل «دكمجيان» أن يقول : «كان سماح نظام استبدادى عموما بإصلاحات ليبرالية مهمة فى مرحلة طوارئ قومية بمثابة تعبير عن قوة النظام. ومن الصعب تصور وجود هذا النوع من السلوك حتى فى الديموقراطيات الغربية فى ظروف حرب واحتلال شبيهة بالوضع فى مصر.»[٣٥]

ولكن هزيمة ١٩٦٧ بذرت بذور تطور الإمكانات الأيديولوجية على المدى البعيد فى مصر بل وعلى الساحة السياسية العربية الأوسع. ووفقا لما يذهب إليه الدكتور على الدين هلال [٣٦] يمكن تقسيم المثقفين العرب الذين فسروا النكبة بعوامل تاريخية وطويلة الأجل، والذين رأوا مغزاها الواسع وبذلوا محاولة مخلصة للتحليل والنقد الذاتيين إلى ثلاث مجموعات :

١) مممثلو الاستجابة الليبرالية العلمانية الذين أكدوا أهمية التعليم والعلم والتخطيط ونشر العلمانية.

٢) ممثلو الاستجابة الاصولية الإسلامية الذين نادوا بعودة الإسلام كحل وحيد.

٣) ممثلو الاستجابة الاشتراكية الثورية الذين نادوا بالتحديث الكامل للمجتمع وفقا لرؤى ثورية.

وكانت عملية الاستقطاب بين هذه الاستجابات وظهور حركات سياسية مكتملة الملامح وفقا للاتجاه الذى تتبعه كل منها عملية تدريجية طفت على السطح فى الحياة السياسية المصرية

حتى منتصف السبعينيات، وخصوصا فى أعقاب وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتولى السادات السلطة. وكان هذا النمو البطئ دليلا على مرونة نظام عبد الناصر، الأمر الذى حدا ببعض المعلقين -حتى بعد وفاته- إلى المغالاة فى تقدير مدى استقرار ذلك النظام :«إن أزمة المشاركة فى مصر متوارية فى الوقت الراهن أو مكبوتة، ومن المؤكد أنه ليس هناك ضغط سافر من أجل المزيد من المشاركة وكل ما هنالك لايعدو كونه هممهات فردية لاضرر منها على الإطلاق».(٣٧)

ولكن موجة أخرى من الانتفاضات الطلابية، اندلعت فى عامى ١٩٧٢و١٩٧٣ لتطرح قضية حرية التعبير مرة أخرى أمام الرأى العام المصرى. وفى هذه المرة اتسع معناها ليشمل حرية الاختيار الايديولوجى. وهو ما أوجزه أحد البيانات الطلابية فى تلك الفترة فى عبارة :«إن الطلبة إنما يقيسون إخلاص قياداتهم على أساس من موقفهم الوطنى وليس التزامهم الأيديولوجى».(٣٨)

الهوامش

(١)عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ (مطابع روزاليوسف، القاهرة، ١٩٧٦)، ص١٨٦.

(٢) Leonard Binder, Egypt: The Integrative Revolution, in: Lucien W. Pye and Sidney Verba (eds.), Political Culture and Political Development (Princeton University Press, 1965), P. 402.

(٣) حدثت واقعة ذات مغزى عام ١٩٦٥ ، عندما ألقى القبض على عدد من كوادر منظمة الشباب ، وذلك قبل أن تبدأ أعمالها رسميا بوقت قصير ، وتم التحقيق معهم بحجة آرائهم اليسارية المتطرفة (الماركسية) ، ووجهت إليهم تهمة الاتصال بدولة أجنبية ، وهى الصين. إلا أنهم لم يحاكموا ولم تثبت إدانتهم رسميا وإنما - كما يوضح رجب البنا - فإن "فكرة إيجاد منظمة سياسية للشباب هى التى صدر الحكم عليها قبل أن تولد". (رجب البنا، ونحن نفتح ملف الشباب، الأهرام، ٦ ديسمبر ١٩٨١). انظر أيضا : مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر، (دار ابن خلدون) بيروت ١٩٧٣) صـ ٦٣، وغالى شكرى، الثورة المضادة فى مصر (دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨) صـ١٠٨.

(٤) Amos Perlmutter, Egypt and the Myth of the New Middle Class: A Comparative Analysis, Comparative Studies in Society and History, Vol. 10, no. 1 (Oct. 1967), p. 63.

(٥) Malcoim Kerr, Egypt', in : James S. Coleman (ed.), Education and Political Development (Princeton University Press, 1965).

وبعد هزيمة ١٩٦٧ ، عكف بعض المفكرين العرب على تأنيب الذات. ووفقا لما يذكر د. برهان الدجانى: «علنا أن نسأل أنفسنا لماذا هزمنا ، ولماذا هزمت الأمة العربية تحت قيادتنا الفكرية» (انظر:

A.Hilal Dessouki,"Arab Intellectuals and AlNakba:The Search For Fundamentalism', Middle Eastern Studies, Vol. 9, May 1973, p. 188).

وانظر أيضا : Menahem Milson, Medieval and Modern Intellectual Traditions in the Arab World, Daedalus (Summer 1972), pp.39 -57,

(٦) عندما اقترح أستاذ جامعى فى لجنة الإرشاد القومى بالاتحاد القومى (١٩٥٨ - ١٩٦١) أن تترك

القضايا الفكرية مثل القومية العربية والاشتراكية لأساتذة الجامعات يقومون ببحثها، قوبل رأيه بالرفض لأنه يعامل الجامعة على أنها برج عاجي. انظر:

Jean Tusan, "L'Union Nationale de la R. A. U,", Orient, no. 20 (1961) p. 205-6.

(مقتطف مترجم من : محمد كامل حتة: الاتحاد القومي، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠).

ولم يكن بمقدور المفكرين اليساريين طرح وجهة نظرهم لأنهم كانوا في السجون من جراء حملة ١٩٥٩/٥٨.

(٧) محمد حسنين هيكل ، عن التجربة والديموقراطية في عصرنا ، الأهرام، ١٥ نوفمبر ١٩٦٨.

(٨) كان «الأهرام» كمؤسسة صحفية منبرا للجدل الفكرى المحكوم، حيث كان ينشر عددا من الدوريات التي تمثل الرؤى الفكرية للمثقفين من مختلف التيارات السياسية. وأشهر هذه الدوريات كانت «الطليعة» التى كانت بمثابة المنبر الرئيسي للماركسيين بعد حل منظماتهم.

(٩) Joseph Szyliowicz, Education and Modernisation in the Middle East (Cornell Unversity Press, 1973), p. 296.

(١٠) فؤاد زكريا، «السلبية، وكرة القدم...»، الطليعة (فبراير ١٩٦٦) صـ٤١.

(١١) مصطفى الفقى فى : الطليعة (مايو ١٩٦٩) ، صـ٤٤.

(١٢) ورد فى : محمد جلال كشك ، ماذا يريد الطلبة المصريون؟ الطبعة الأولى (بدون اسم الناشر: بيروت، ١٩٦٨) صـ٩٥.

(١٣) المرجع السابق، صـ ٩٦. وكانت هناك نغمة مشابهة شائعة فيما يخص أساتذة الجامعات. فوفقا لما يذكر الدكتور أحمد بدر الأستاذ بكلية آداب القاهرة، فقد طلب من زميل له ، استاذ للعلوم السياسية، أن يكتب إلى القيادة السياسية في البلاد، ليعرب عن عدم اتفاقه مع آراء هيكل بخصوص الضربة الأولى والضربة الثانية، التي نشرت بجريدة الأهرام قبيل حرب الأيام الستة مباشرة، إلا أن زميله أحجم عن ذلك بسبب تخوفه من التعرض للانتقام. وهكذا «كان الخوف» كما يؤكد الدكتور «هو الذى قادنا إلى الهزيمة» (الأهرام، ٣ يونيو ١٩٧٧).

(١٤) عبد المجيد فريد، «صفحات من أوراق عبد الناصر السرية (حلقات أسبوعية)، مجلة ٢٣ يوليو، العدد ٢٤، ١٣ أغسطس ١٩٧٩.

(١٥) ورد فى : كشك ، ماذا يريد الطلبة المصريون ؟، صـ١٠٤ – ١٠٥.

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) غالى شكرى، الثورة المضادة...، صـ ١٣٠.

(١٨) عبد المجيد فريد، نفس المصدر.

(١٩) فى نفس اجتماع مجلس الوزراء، وعلى وجه الدقة قبيل أسبوع من إعلان برنامج ٣٠ مارس، فسر عبد الناصر شعار «الحرية» الذى رفعه الطلاب بأنه: «يعنى أن نعلم كل الناس ونشغلهم، ونعين الخريجين الجدد من أبنائهم، ونزوج بناتهم ونوفر لهم السكن». (عبد المجيد فريد، نفس المصدر).

(٢٠) الأهرام ، ١٥ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢١) الأهرام ، ١٦ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٢) الأهرام : ١٧ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٣) الأهرام ، ١٩ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٤) الأهرام ، ١٧ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٥) إسماعيل صبرى عبد الله، باسم العلم وبعيدا عن الانفعال، الأهرام، ٢٠ أكتوبر ١٩٦٨.

(٢٦) جمال العطيفى كلمة أخيرة حول الحريات العامة وحرية البحث العلمى. الأهرام ٢١ اكتوبر ١٩٦٨.

(٢٧) كشك، ماذا يريد الطلبة المصريون؟ صـ٩٧.

(٢٨) محمود حسين ، العرب فى الحاضر (ترجمه عن الفرنسية ابراهيم الحلو)، (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤) صـ١٢.

(٢٩) عبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية, ٢٣ يوليو ، ٦ أغسطس ١٩٧٩.

(٣٠) R. Hrair Dekmejian, Egypt under Nasser (University of London Press, 1972) p. 254.

فى رده على مظاهرات فبراير التى احتجت على الأحكام ضد ضباط الطيران الذين اتهموا بالإهمال، اتخذ هيكل هذا الموقف: «ماذا لو تصور أى قائد أن الحكم فى تقديره لن يكون للتقاليد العسكرية والقوانين ، وإنما سوف يكون للمظاهرات وللمشاعر الجماهيرية العارمة مهما كان صدقها ومهما كانت معاناتها. مثل هذا القائد أغلب الظن أنه لن يستطيع التحرك» (الأهرام، ١٩٦٨/٣/١).

(٣١) Dekmejian, Egypt Under Nasser, p. 257.

اعترف عبد الناصر عقب الهزيمة ، فى مقولة شهيرة ، أنه قد اعتمد على المخابرات إلا أن المخابرات خذلته: فماذا ينبغى أن أفعل؟ أضع مخابرات على المخابرات؟

(٣٢) المرجع السابق، صـ ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣٣) كشك ، ماذا يريد الطلبة المصريون؟، صـ ٨٦.

(٣٤) المرجع السابق صـ ١٢.

(٣٥) Dekmejian, Egypt under Nasser, P. 235.

(٣٦) Dessouki, "Arab Intellectuals, P. 188 - 192.

(٣٧) Mahmud A. Faksh, "The Consequences of the Introduction and Spread of Modern Education: Education and National Integration in Egypt, Middle Eastern Studies, Vol. 16, no. 2 (May 1980), p. 84.

(٣٨) توصيات مؤتمر الاتحاد الاشتراكي حول معوقات العمل السياسي في الجامعة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١. في: الانتفاضة الطلابية في مصر يناير ١٩٧٢ (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٢) صـ٦٠.

(٨)

الانتفاض الطلابى فى ١٩٦٨

(أ) الانتفاضة الأولى : فبراير ١٩٦٨ :

كانت الانتفاضة الطلابية فى فبراير ١٩٦٨ هى أعلى الأصوات تعبيرا عن الاستياء العام فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧. وكان الطلبة الذين استمروا فى صمتهم السياسى من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧ هم رأس الرمح فى السخط الجماهيرى. كما كانت عودة النشاط الطلابى إلى الظهور جزءا لايتجزأ من الضغوط العامة على النظام من أجل تغيير طبيعة السياسة المصرية وذلك بالسماح بدرجة أكبر من حرية التعبير للقطاعات المختلفة من السكان. وقد تم تدعيم وضع الطلبة على الساحة الوطنية بشكل خاص نتيجة لاعتماد محاولات النظام فى إعادة بناء الجيش على خريجى الجامعة الذين شكلوا العمود الفقرى لجيش أفضل تعليما.

اندلعت الانتفاضة فى ٢١فبراير على يد عمال حلوان فور إعلان حكم المحكمة العسكرية فى قضية ضباط سلاح الطيران المتهمين بالإهمال، والذين كان الرأى العام يرى أنهم مسئولون عن جانب كبير من الهزيمة العسكرية. واعتبر عمال المصانع الحربية وكذلك زملاؤهم عمال الصناعات الأخرى أن الأحكام مخففة للغاية. وكان رد فعلهم هو الخروج إلى الشوارع حيث أصيب عشرات منهم فى صدامات مع الشرطة أمام قسم شرطة حلوان. وتصاعدت الأحداث التى بدأت بهذا الاحتجاج لتتحول إلى انتفاضة جماهيرية واسعة شارك فيها الطلبة بدور فعال.

وتصادف أن يوم ٢١ فبراير هو يوم الطالب المصرى، الذى يحتفل به الطلبة سنويا فى ذكرى يوم الخميس الدامى الشهير عام ١٩٤٦. وتحولت الاحتفالات بذلك اليوم إلى سلسلة من حلقات النقاش السياسى، حيث حاول المسئولون فى الجامعة والحكومة الرد على تساؤلات الطلبة حول الوضع السياسى فى أعقاب المحاكمة. وفى الأيام التالية، خرج الطلبة من بوابات الجامعة، ولأول مرة منذ عام ١٩٥٤ كان تواجدهم فى شوارع القاهرة والاسكندرية ملموسا. وظلوا على تلك الحال جنبا إلى جنب مع زملائهم المتظاهرين من المناطق الصناعية والمناطق الأخرى فى المدينتين، حتى ٢٧فبراير. ونتج عن انتفاضة القاهرة وحدها مصرع اثنين من العمال، واصابة ٧٧من المواطنين، و١٤٦ من رجال الشرطة، وألقى القبض على ٦٣٥ شخصا بالإضافة إلى تدمير بعض المركبات والمبانى فى العاصمة.(١)

وشارك فى الانتفاضة الآلاف من طلبة الجامعات الكبرى فى القاهرة والاسكندرية. وكان لطلبة كلية الهندسة بجامعة القاهرة دورهم المتميز، حيث كانوا فى قلب الأحداث فى واقعتين لهما أهميتهما الخاصة. وقعت الأولى فى ٢٤فبراير عندما شكلت مجموعة من طلبة الهندسة الكتلة الأساسية من وفد تكون من الطلبة المتظاهرين امام مجلس الأمة والذين سمح لهم بالدخول لتقديم مطالبهم لرئيس المجلس أنور السادات. وعند تسجيل أعضاء الوفد لأسمائهم عبروا عن مخاوفهم بأنهم ربما يتعرضون للاعتقال، فأعطاهم رئيس المجلس «كلمة شرف» بأن أحدا منهم لن يصاب بسوء، بل والاكثر من ذلك أنه أعطاهم رقم تليفونه الخاص للاتصال به فى حالة حدوث شئ من هذا القبيل. ومع ذلك اتضح ان مخاوف الطلاب كانت لها ما يبررها تماما، حيث تم اعتقالهم من منازلهم فى نفس الليلة.[٢]

وفى اليوم التالى، عقد الطلبة الذين استشاط غضبهم للقبض على زملائهم اجتماعا موسعا وقرروا تنظيم اعتصام فى كلية الهندسة [٣]. وبالرغم من أن الحكومة كانت قد قررت تعطيل الدراسة فى ٢٥فبراير، إلا أن الاعتصام، وهو الواقعة الثانية التى ارتبطت بطلاب الهندسة تم فى ذلك اليوم واستمر ثلاثة أيام، بينما كانت الانتفاضة فى سائر أنحاء البلاد آخذة فى الأفول. وتميز اليوم الأول للاعتصام باصطدام مع الشرطة التى حاصرت الكلية ، والقيت الحجارة على قوات مكافحة الشغب التى انسحبت بعد فترة إلى حديقة «الاورمان» لإتاحة الفرصة لاستخدام أشكال اخرى من الضغط على الطلبة. حيث تم استدعاء الأساتذة وأولياء أمور الطلاب لحث أبنائهم على التخلى عن حركتهم. وثبت نجاح هذا التكتيك فى آخر المطاف، فانخفض عدد الطلاب المعتصمين من ٥٠٠ طالب فى بداية الاعتصام إلى حوالى ١٨٠ طالبا فى نهايته.

وكانت صيغة التسوية التى أنهت الاعتصام هى ما عرض على الطلبة من خلال وساطة الدكتور ابراهيم جعفر وهو أن يتقدم الطلاب بمطالبهم إلى رئيس مجلس الأمة حيث تم نقلهم من الكلية إلى المجلس فى رتل من سيارات الأجرة. وانعقد الاجتماع المقترح مساء ٢٨فبراير باعتباره إنهاء للاعتصام وكان فى واقع الأمر إنهاء لانتفاضة فبراير ١٩٦٨كلها. واتخذ الاجتماع نفسه شكل مناظرة حامية بين وزراء ومسئولى الدولة وأعضاء البرلمان (بحضور رئيس المجلس) من جانب والطلبة من جانب آخر. وكان ذلك مدعاة لأن يتفاخر أحد الطلبة بعد ذلك قائلا : «ولا اذكر أن مجموعة من الوزراء قد استهزئ بها مثلما حدث فى تلك الجلسة».[٤] وتركزت المناقشات حول المطالب التى تمت صياغتها فى بيان أثناء الاعتصام. وعندما أصر الطلاب على نشر مطالبهم فى الصحف، رفض رئيس المجلس ذلك، بل ورفض البيان نفسه إجمالا:

«أنا أرفض هذا البيان شكلا وموضوعا..كان عندى بالليل وقرأته..مش هو البيان بتاع الحرية تؤخذ وتغتصب.. أنا بقولكم لالا.. لأن هذا البيان بنى على عملية انفعالية..ولم يبن على الموقف اللى احنا فيه النهارده بعد هذه المناقشات الديموقراطية».(٥)

ولاريب أن فهم جوهر مطالب الطلاب يعد أمرا ضروريا لفهم انتفاضة فبراير ١٩٦٨ ككل. حيث حاولت الحكومة الزعم بأن تلك المطالب ترتبط أساسا بقضية الضباط الذين أخلوا بواجباتهم. وبعد مناقشات مطولة مع ممثلى الطلاب، وصف رئيس مجلس الأمة مطالبهم بأنها تتركز على ثلاث قضايا- الاحكام التى صدرت ضد الضباط، وتظاهر العمال فى حلوان، وشكاوى الطلاب من سلوك الحرس الجامعى. وقد أشارت «الأهرام» فى تحقيق لها حول مظاهرات القاهرة إلى مظاهرة وقعت أمام مبنى الجريدة، وإلى أن أربعة من الطلبة دخلوا المبنى وعبروا عن مطالب المتظاهرين كالتالى :«إن شباب الجامعات يسجلون اعتراضهم على الأحكام الصادرة فى قضية الطيران وهم إذ يجددون العهد والبيعة للمناضل جمال عبد الناصر ليتوجهون إليه باسم الشباب الجامعى أن ينظر فى هذه الأحكام تلبية لرغبة الجماهير الشعبية». (٦)

وكتب هيكل مقالا مطولا تحت عنوان: «عن الأحكام، والمظاهرات، وإعادة المحاكمة».(٧)

إلا أن مطالب الانتفاضة فى الواقع كانت أبعد من أن تنحصر فى مسألة «الأحكام». إذكانت مطالب الطلاب فى شعاراتهم وبياناتهم ومناقشاتهم مع المسئولين الحكوميين تغطى دائرة أوسع كثيرا من القضايا العامة. وعلى سبيل المثال يعدد بيان الطلبة المشاركين فى اعتصام كلية الهندسة بالقاهرة المطالب التالية :(٨)

(١) الإفراج فورا عن جميع زملائنا المعتقلين.

(٢) حرية الرأى والصحافة.

(٣) مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.

(٤) إبعاد المخابرات والمباحث عن الجامعات.

(٥) الغاء القوانين المقيدة للحريات ووقف العمل بها.

(٦) التحقيق الجدى فى حادث العمال فى حلوان.

(٧) توضيح حقيقة المسألة فى قضية الطيران.

(٨) التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة.

ويتضح من ذلك أن ثلاثة من هذه المطالب تدور حول المسألة الديموقراطية فى البلاد ككل، بينما تشير ثلاثة أخرى منها إلى غياب الديموقراطية فى الجامعة بوجه خاص، ويركز مطلبان منها فقط على قضية الطيران والأحداث التى أدت إليها.

وتضمنت الشعارات التى كتبت على جدران كلية الهندسة إبان الاعتصام عبارات مثل: «يجب إنهاء حكم المباحث والمخابرات»، «تسقط دولة المباحث»، «تسقط صحافة هيكل الكاذبة»، «لاحياة مع الإرهاب، ولاعلم بلا حرية»، القضية ليست قضية الطيران بل قضية الحريات».

وتقدم توصيات المؤتمر الطلابى الذى عقد بكلية الصيدلة بجامعة الاسكندرية مثالا آخر على الوجهة الرئيسية للمطالب الطلابية حيث قرر المؤتمر أنه يتعين على الحكومة:(٩)

(١) تحديد من هم المسئولون الحقيقيون عن كارثة الطيران.

(٢) بناء تنظيم سياسى فعال وإعادة النظر فى تنظيمات الشباب.

(٣) معاقبة المسئول عن أحداث حلوان.

(٤) إطلاق حرية الصحافة والنقد.

(٥) تنحية الليثى عبد الناصر (شقيق عبد الناصر وكان مسئول الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية).

(٦) إلغاء التفرغ السياسى.

(٧) خروج التوصيات من الجامعة للرئاسة رأسا.

(٨) وقف تدخل المباحث فى حرية الجماهير ومراقبة الأفراد.

وهنا نجد أربع توصيات بخصوص الديموقراطية فى البلاد ككل، وواحدة من أجل الديموقراطية بالجامعة نفسها، وواحدة بخصوص قضية سياسية ذات مغزى خاص حيث إنها قد تكون موجهة ضد عبد الناصر نفسه بشكل غير مباشر، وأخيرا هناك مطلبان نتجا مباشرة عن أحداث الانتفاضة.

وكانت بعض الشعارات التى كررها المتظاهرون موجهة ضد النظام نفسه تحديدا: «تسقط دولة المباحث»، «تسقط دولة العسكريين»، «هيكل هيكل ياكداب.. بطل كدب يانصاب»، «ياجمال للصبر حدود.. عشرة يونيو مش ح تعود»، «٩يونيو أيدناك .. والنهاردة عارضناك».

اضف إلى ذلك أن النقاشات بين ممثلى الطلاب ومسئولى الدولة، مثل التى جرت مع رئيس مجلس الأمة، امتدت لتشكل نطاقا أوسع من مجرد الإحتجاج على أحكام المحكمة العسكرية. وكان من أكثر هذه المناقشات أهمية تلك التى جرت بين عبد الناصر نفسه وبين مجموعة من قيادات اتحاد الطلاب(١٠) بعد الانتفاضة. ففى لقاء كان من المقرر له أن يستمر لمدة نصف ساعة ولكنه استمر إلى ما يقرب من ثلاث ساعات ونصف، ناقش ممثلو الطلاب مع عبد الناصر سبعة عشر تساؤلا كانوا قد أعدوها قبل اللقاء بأكثر من اسبوع، وكانت كلها بخصوص الموقف السياسى الوطنى.(١١) ولم يتقدم أى منهم بأى شكوى طلابية، إلا أن عبد الناصر نفسه هو الذى حثهم عند نهاية اللقاء على شرح مشكلات الطلاب على وجه

الخصوص، فتطرقوا للأمر فى إيجاز، مركزين شكواهم على مسألة وصاية الأساتذة على اتحاد الطلاب.

لم تكن انتفاضة الطلاب فى فبراير ١٩٦٨ إذن مجرد إحتجاج على أحكام محكمة عسكرية على مجموعة من الضباط المتهمين بالإهمال، وإنما كما يفسرها د. فؤاد زكريا «كانت حركة الطلاب فى١٩٦٨ تلخيصا للسخط الجارف الذى اجتاح البلاد بعد هزيمة ١٩٦٧. على أن الروح العامة التى كانت وراء هذا التحرك الطلابى كانت تعبر عما هو أكثر من السخط على الهزيمة، إذ كانت فى الواقع تعبيرا عن عدم الرضا عن أسلوب كامل فى الحكم تعد الهزيمة العسكرية مظهرا واحدا من مظاهره السلبية.»[١٢] .

وقد حاولت الحكومة احتواء الانتفاضة فى مراحلها الأولى فى حلوان. فبينما كان العمال يعدون للقيام بمظاهرة أمام مجلس الأمة وقصر الرئاسة، أقنعتهم قيادات الاتحاد الاشتراكى بأن تقتصر المظاهرة على مقر الاتحاد الاشتراكى فى منطقة حلوان على مقربة من قسم البوليس حيث حدثت المواجهة بين العمال والشرطة فى آخر الأمر. وهذا هو ما كان يعنيه عبد الناصر حين أشار إلى التناقض فى الانتفاضة حيث كان الاتحاد الاشتراكى يقود المظاهرات بينما كان البوليس يتصادم معها.[١٣] وهذا أيضا هو مادعا البعض- ومنهم أعضاء فى البرلمان- للاعتقاد فى أن المظاهرات قد نظمها الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب.

والحقيقة إن انتفاضة العمال كانت عفوية. وكما ذكر خالد محيى الدين فى مجلس الأمة فإن «كون الاتحاد الاشتراكى كان على رأس هذه المظاهرات لاينفى أنها كانت مظاهرات تلقائية .. إن الجو السياسى العام كان يحتم التحرك».[١٤] فضلا عن أن سيطرة قيادات الاتحاد الاشتراكى على المظاهرات لم تستمر إلا فى الساعات القليلة الأولى على أقصى تقدير، وبعدها أصبحت المظاهرات بلا أى ضوابط على الإطلاق. الأمر الذى اعترف به ضمنيا بيان وزير الداخلية أمام مجلس الأمة «كان قد تم الاتفاق مساء يوم ٢٠ بين الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ووزارة الداخلية بعدم القيام بمظاهرات وانه يمكن عقد مؤتمرات فى الداخل للإعراب عن الآراء ولكن خرجت هذه المظاهرات ولم يتم اتصال بوزير الداخلية من الذين كانوا يقودون هذه المظاهرات حتى يمكن إعطاء أوامر تتفق مع الموقف.»[١٥]

وكانت محاولات الحكومة الأولى لاحتواء الانتفاضة، هى المبادرة بإلقاء القبض المسبق على من اعتبرتهم من المحرضين. ومع ذلك، أمر عبد الناصر وزير داخليته بالسماح بخروج المظاهرات إذا لم تفلح عمليات القبض هذه فى منعها.[١٦] وكان المدى الذى وصلت إليه الانتفاضة فى الواقع أضخم بكثير من أن يكون احتواؤها ممكنا بعمليات القبض المسبق على

العناصر النشطة أو بواسطة قوات مكافحة الشغب التى كانت لاتزال ضعيفة نسبيا فى ذلك الوقت والتى تحولت بعد الانتقاضة إلى فرقة قوية ومسلحة تسليحا ثقيلا هى «قوات الأمن المركزى».

ويدأ احتواء المشاركة الطلابية في الانتفاضة من داخل الجامعة نفسها، حيث ذكرت جريدة الاهرام (١٩٦٨/٢/٢٥) أنه فى أول أيام خروج المظاهرات الطلابية إلى الشارع - يوم ٢٤فبراير- نجح الدكتور حلمى مراد مدير جامعة عين شمس فى إقناع طلبته بأن تنحصر حركتهم داخل حدود الجامعة. وفى البيان الذى ألقاه أمام مجلس الأمة أشار وزير الداخلية إلى لقاء تم بين الطلاب ووزير التعليم العالى اتفق فيه على أن تكون مطالب الطلاب محل اهتمام من الأجهزه الرسمية المعنية مثل الاتحاد الاشتراكى واتحاد الطلاب وإدارة الجامعة، بينما ترفع آراؤهم فى قضية الطيران إلى الرئاسة دون حاجة إلى التظاهر.

وعندما فشلت محاولة احتواء الطلاب داخل أسوار الجامعة، نصحت وسائل الإعلام الطلاب بوقف التظاهر فى الشوارع على أساس أن «عناصر أخرى قد اندست بين صفوفهم أثناء المظاهرات». والأهم من ذلك أنه تم إبلاغ الطلاب أن أى خروج على قرار منع المظاهرات يعتبر «إساءة إلى النضال القومى فى وقت تتعرض فيه الأمة العربية لمؤامرة واسعة النطاق من قوى الاستعمار ومن اسرائيل».[١٨] وبرزت هذه النغمة فى بيانات المسئولين حول الانتفاضة والمتزامنة مع إعلان هؤلاء المسئولين لثقتهم فى القاعدة الطلابية، وهو تلميح كان يهدف إلى فصل القيادات لتتحمل وحدها الاتهام بتخريب النضال القومى وخدمة أغراض العدو.[١٩]

وفى خاتمة بيانه أمام البرلمان لخص وزير الداخلية الموقف قائلا :«إن الطلاب فى الحقيقة ماهم إلا ابناء وأخوة لنا.. وسلامة الجبهة الداخلية أمر حيوى لحماية الجبهة العسكرية.. ومن واجب كل فرد فى هذه الأمة الضرب على أيدى العناصر المغرضة».[٢٠]

كما أكد زميله وزير التعليم العالى على أن :

«طلبة الجامعات هم موضع ثقة هذا البلد كله، وأنا والحكومة نقدر أن الخير كل الخير فى إبداء آرائهم عن طريق المناقشة الحرة البناءة.. إن موقفنا الآن يعتمد على قوة وسلامة الجبهة الداخلية فى وقت تواجه فيه قواتنا العدو .. إن قوة الانتاج وتدفقها هى الدعامة التى تعتمد عليها الجبهة الداخلية والقوات المسلحة وبالتالى أى تعطيل للانتاج لايفيد، ولاشك أن تعطل الدراسة هو تعطيل للانتاج» [٢١]

كما طرح «هيكل» نفس الفكرة تقريبا، برغم أنه قال فى مرحلة مبكرة إن :«مشاركة الشباب فى عملية التفاعل الديموقراطى ليست مجرد أمر مرغوب فيه ولكنها مطلب ضرورى ولسبب

شرعى أساسى هو أنهم اصحاب الغد الذى نحاول الآن أن نبنيه ولاتملك أى سلطة أن تعترض هذا الحق أو تعطله». حيث حذر من أن: «المظاهرات قد تعطى انطباعاً خاطئا عن سلامة الجبهة الداخلية ولابد أن ندرك أن سلامة الجبهة الداخلية– باطنا وظاهرا– هى الأرض الوحيدة للصمود».[٢٢] وقد ردد نفس النغمة خالد محيى الدين وهو أحد الراديكاليين فى البرلمان :«اعترف أن الجامعات فيها عيوب ولكنها يمكن أن تنتظر، ولكن العدو الموجود على الأبواب لايمكن أن ينتظر.»[٢٣]

وارتبط الاتهام بأن الانتفاضة قد أثرت أوربما تؤثر على الاستقرار السياسى الداخلى، بالادعاء بوجود صلات مباشرة بين هذه الانتفاضة وبين القوى الرجعية المتبقية من النظام القديم. ورأى بعض أعضاء البرلمان فى انتقاد الطلاب لعدم كفاءة البرلمان إشارة إلى تركيبته الاجتماعية، أى نسبة الخمسين بالمئة من ممثلى العمال والفلاحين. وربما كان بعض الطلاب قد أعرب– بشكل فردى– عن هذا الرأى بالفعل كما زعم أحد أعضاء البرلمان.[٢٤] ولكن لم يثبت أن كان ذلك بأى حال من الأحوال رأى التيار السائد داخل الحركة. ومع ذلك ادعت الحكومة مرارا وجود صلة لحركة الطلاب مع عناصر من النظام السابق. كما أعاد السادات نفسه فى لقائه مع طلبة الهندسة تكرار هذا الادعاء: «انتم شجعتم بالمظاهرات عناصر كانت انتهت.. كانت دخلت الشقوق.. النهاردة الضهر عربية كانت بتلف على المدارس فى مصر الجديدة علشان يضربوا.. واتمسكت العربية واللى فيها من أولاد الإقطاعيين بتوع زمان.»[٢٥]

وعقب الانتفاضة مباشرة، ألقى عبد الناصر فى مناورة سياسية بارعة خطابا فى منطقة حلوان التى بدأت منها الانتفاضة أكد فيه أمام الجمهور هذا الادعاء، بأن جعله جزءا أساسيا من تحليله لمغزى الانتفاضة التى أقر أنه كان يتابعها «لحظة بلحظة».[٢٦]

وفى خطابه هذا جمع عبد الناصر بين الأفكار الرئيسية فى البيانات الرسمية لوزير الداخلية والمقالات شبه الرسمية لهيكل فى تحليل مترابط. فبينما أقر بأن الطلبة من «حقهم وواجبهم» الاهتمام بما يجرى فى وطنهم، أكد على أن العناصر النشطة التى أخرجت الحركة إلى الشوارع كانت فحسب «١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠شخص» وليس كل الـ١٤٠–١٥٠ ألف طالب فى جامعات البلد.[٢٧] وأبرز فهمه للدوافع التى خلقت الانتفاضة على الوجه التالى :[٢٨]

(١) إن شبابنا صدره يشعر فيه بضيق، يشعر أنه مشتت، يشعر بالعدوان.. أحكام الطيران كان لها رد فعلها العاطفى أيضا بين شباب الجامعات.

(٢) سوء التفاهم بين الطلبة والسلطات.

(٣) وجود عناصر من أعداء الثورة.. أعداء الشعب، أعوان الاستعمار تحاول استغلال الموقف لكى يموت بعض المتظاهرين وتتحول إلى مذابح وهز للجبهة الداخلية.

(٤) عدم نشر الصحف لأخبار الأحداث بالكامل لاعتبارات الأمن القومى.

وحذر عبد الناصر من أن أعداء ثورته الاشتراكية، قد وجدوا طريقهم إلى صفوف طلاب البلاد، فقال : «احنا نعرف حتى فى الماضى يمكن العمال ضللوا بواسطة الرجعية والطلبة أيضا ضللوا بواسطة الرجعية. أنا باقول أن العملية بدأت عملية تلقائية هنا فى حلوان. وبدأت عملية تلقائية فى الجامعة. لكن بعد كده العملية ما أصبحتش عملية تلقائية.. انا برضة باقول لاخواننا الطلبة فى الجامعة قبل ماتنقاد وراء أى شعار شوف مين اللى بيرددهذا الشعار. ماكل واحد ليه أوضاع طبقية. طبعا فيه ناس اتاخدت املاكهم وفيه ناس اتاخدت اراضيهم، وفيه ناس اتأممت مصانعهم، ودول أولادهم موجودين فى أوساطنا.. الرجعية اتحركت ازاى؟ حاولوا استغلال مظاهرات الطلبة، ورفعوا شعارات الحرية والديموقراطية.»[٢٩]

وبينما يبدو منطقيا أن نفترض أن أولئك الذين استفادوامن النظام السابق ربما يكونون قد حاولوا استغلال انتفاضة كهذه، إلا أن إدعاء عبد النصر لم يكن مقنعا. إذ كان من الواضح للعديدين أن الانتفاضة كانت بالأساس ردا على هزيمة ١٩٦٧، وعلى آثام النظام التى كان الشعب يشكو منها بحذر قبل هزيمة ١٩٦٧، وهاجمها بصورة أكثر صراحة بعدها. وفى بعض الحالات كان هذا الاتهام يقابل باستهزاء :«يبدو أكثر من مضحك وأكثر من إهانة للطالب المصرى الآن أن تحدثه عن نشاط لحزب الوفد أو سراج الدين بين الطلبة! ولوأجرى اختبار للطلبة المصريين لما عرف ٦٠٪ منهم من هو سراج الدين؟ ولما عرف ٨٠٪ منهم إذا كان حيا أو ميتاً.[٣٠] ولكن من الممكن بالطبع أن يكون شعار الديموقراطية قد رفعه خصوم النظام كما رفعة مؤيدوه الذين كانوا يأملون فى مجرد إضافة الصبغة الديموقراطية إليه.

ولم تؤيد القيادات الطلابية التى قادت انتفاضة فبراير١٩٦٨ – على اختلاف تياراتها الايديولوجية – ادعاء عبد الناصر. ولعل أفضل وصف لهذه التيارات هو ما طرحه أحد الطلاب المنتمين للتيار الإسلامى: «بينما كان اليسار واليمين ممثلين بثقل كبير فى المناقشات كان الاتجاه الإسلامى غائبا .. كان الاتجاه اليسارى سائدا .. أما الاغلبية فمجموعة قامت تطالب بالحرية والإصلاح بدون منهاج محدد أو فكر واضح.. كان التحقيق مع المعتقلين يستهدف معرفة الاتجاه الذى وجه الحركة.. كان واضحا من أسئلة المحققين تخوف السلطة من تحرك اليسار.. ونلمس ذلك من سؤال الطلبة المعتقلين عن رأيهم فى الخلاف العقائدى بين الاتحاد السوفيتى والصين.. رغم ضيقى من عدم التزام قيادة الحركة بالاتجاه الإسلامى، فالحق يحتم على أن أقرأن حركة ٦٨كانت الحركة الوحيدة التى التف حولها الطلبة بمختلف اتجاهاتهم. واستمرت نظيفة طاهرة حتى نهايتها، وقد كان السبب الرئيسى فى ذلك هو بعدها عن تأثير الاتجاهات المذهبية المختلفة..».[٣١]

وكان الأثر السياسى للانتفاضة رائعا فى البلد ككل وداخل الجامعات. فعلى المستوى القومى، اضطر عبد الناصر لأن يصدر أمرا بإعادة محاكمة الضباط المتهمين بالإهمال، وتشكيل وزارة جديدة كان أغلبها من المدنيين(٣٢) - معظمهم من أساتذة الجامعات- وذلك لأول مرة فى عهده. والأمر الأكثر دلالة، هو أنها جعلته يسعى لتجديد شرعية نظامه من خلال برنامج ٣٠مارس بما كان يتضمنه من إصلاحات ليبرالية موعودة فى النظام السياسى.

وداخل الجامعات، مهدت الانتفاضة الطريق لإزالة عددمن القيود التى كانت تعوق بشدة مجالات النشاط فى الحركة الطلابية. فبرغم بقاء الحرس الجامعى داخل الحرم إلاأنه لم يعد يتدخل مباشرة فى النشاط السياسى للطلاب، كما لم تعد لديه سلطة مراقبة المقالات الطلابية المنشورة فى مجلات الحائط، الأمر الذى جعل من مجلات الحائط، كما ذكر أحد الطلاب: «الصحافة الحرة الوحيدة فى مصر»(٣٣). كما صرح للاتحاد العام لطلاب الجمهورية بإصدار صحيفة طلابية مركزية. وصدرت لائحة جديدة لاتحاد الطلاب بموجب قرار جمهورى منح الطلاب ماكانوا يأملون فيه منذ أمد بعيد، اتحادا طلابيا بلا وصاية من أعضاء هيئة التدريس. كما حصل الطلاب أيضا على عدد من المكاسب الاجتماعية كخفض رسوم الإقامة فى المدن الجامعية من سبعة جنيهات ونصف إلى خمسة جنيهات، وزيادة مخصصات بنك الطلبة من مليون إلى ثلاثة ملايين جنيه.(٣٤)

وفى تلك الاثناء كان نظام عبد الناصر قد اكتسب قدرا أكبر من الفهم لما يمكن أن يسببه إحياء الحركة الطلابية عقب النكسة العسكرية من تهديد محتمل لاستقراره، ومن ثم بذلت مساع خاصة لتجنيد القيادات الطلابية فى التنظيم السرى التابع للاتحاد الاشتراكى وهو «طليعة الاشتراكيين».* وفى هذا التنظيم تعرضت سمات الاستقلالية وروح المبادرة- التى كان الطلاب قد بدأوا فى اكتسابها إبان الانتفاضة- للتقييد بسبب الانضباط الذى فرضته على القيادات الطلابية محاولة إصلاح النظام من داخله.

إلا أن أهم ما خلفته الانتفاضة على الإطلاق هو انتشار روح الثقة بالنفس بين الكتلة الطلابية فى أعقابها. إن الانتفاضة، بإفرازها لقيادات طلابية جديدة قد وضعت الأساس

---

* طبقا لرواية شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى آنذاك: «هذه المظاهرات أعطتنا درسا كبيرا أن منظمة الشباب لاتستطيع أن تعمل فى هذا المناخ. ولكن تنظيم طليعة الاشتراكيين هو القادر على الحركة وتغطية هذا العمل. وبدأنا فعلا نشكل تنظيم طليعة الاشتراكيين فى الجامعة بواسطتى أنا شخصيا وبلقاءاتى مع قيادات الطلاب. وكانت هذه خبرة التيار الناصرى فى وسط الطلاب. وربما أنهم لم يعرفوا للسلطة الساداتية لأن من أنجح ما حدث ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ أن تم إحراق قوائم التنظيم الطليعى فى الجامعة.» (صفوت عبد المجيد، حديث لم ينشر مع شعراوى جمعة، أنباء الأسبوع، ٩ / ٢ /١٩٨٩).

لسلسلة من التحركات الطلابية التالية. كما بدأت عملية الاستقطاب الايديولوجى فى صفوف الطلاب، تلك العملية التى أدت إلى عودة التيارات السياسية المنظمة للظهور ثانية فى إطار الحركة الطلابية المصرية. ولم تجمع هذه التيارات على شئ قدر إجماعها على النظر إلى انتفاضة فبراير١٩٦٨ بتقدير خاص.

(ب) الانتفاضة الثانية : نوفمبر ١٩٦٨:

كانت صفوف الطلاب المصريين قد استردت قدرا من الثقة بالنفس لبضعة أشهر قليلة إثر انتفاضة فبراير ١٩٦٨، وذلك بسبب دورهم الذى كان محلاً لاحترام الجماهير، فى تمهيد الطريق للإصلاح السياسى بعد الهزيمة . ولكن الهدوء الطلابى النسبى انتهى فجأة باندلاع موجة من الاضطرابات الطلابية فى نوفمبر ١٩٦٨.

وكان ذلك بمناسبة إعلان قانون جديد للتعليم يحد من العرف القائم الذى يسمح لطلاب المدارس الثانوية بدخول الانتخابات لأى عدد من المرات، ويضمن للطالب النجاح العام برغم رسوبه فى مادتين (غالبا الرياضيات واللغات الأجنبية). كما رفع القانون درجة النجاح الصغرى فى عدد من المواد بالمرحلة الثانوية ، وأنهى الانتقال الآلى من صف دراسى إلى آخر فى المرحلة الابتدائية، ووضع حدا أدنى من الدرجات للالتحاق بالمرحلة الإعدادية ، وطبقا لهذا القانون أصبح على الطلاب الحصول على مستوى معين من الدرجات كحد أدنى فى كل المواد الدراسية حتى يحققوا النسبة العامة للنجاح فى امتحاناتهم . ولاريب أن الأثر العام لهذا القانون على مستوى العملية التعليمية كان مفيدا ولكن بالنسبة لأولئك الذين يحاولون الحصول على مؤهلات دراسية ، كان من الطبيعى أن يبدو أثره مقيدا بشكل حاد.

بدأت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ الطلابية فى مدينة المنصورة. حيث خرج طلاب المدارس الثانوية بالمدينة إلى الشوارع فى ٢٠ نوفمبر احتجاجا على القانون إثر نشره بالصحف فى اليوم السابق. وعزت المصادر الرسمية هذه المظاهرات إلى طلاب مدرسة ثانوية خاصة معينة ، كانوا يعرفون بارتفاع سنهم عن متوسط عمر طلاب المدارس الثانوية ، وبتكرار رسوبهم فى الامتحانات. (٢٥) ولكن سرعة انضمام طلاب المدارس الأخرى بالمدينة إليهم ، تجعل من الصعب إرجاع تلك المظاهرات إلى طلاب مدرسة واحدة فقط. حيث كان طلاب البلاد عموما يتوقعون الحصول على فرصة سهلة للانتقال إلى التعليم العالى كنتيجة للتوسع الذى بشرت به سياسات عبد الناصر التعليمية الشعبية، وكان تأكيد القانون الجديد على الكيف على حساب الكم أمرا جديدا هو الذى دفع بالطلاب إلى التظاهر.

وانتهى أول أيام المظاهرات فى المنصورة بتجمع طلابى فى مدرسة حكومية، وفى هذا التجمع أكد محافظ الدقهلية للطلاب أن قانون التعليم لن يطبق بأثر رجعى ، وأنه ستتم بعض

التيسيرات بالنسبة للطلاب الذين كانوا مقيدين بالمدارس بالفعل وقت إعلان هذا القانون . وكان المحافظ قد تلقى بلاغا تليفونيا بفحوى هذا التأكيد من وزير التربية والتعليم بعد مناقشة القانون مع المسئولين فى وزارته فى اجتماع عقد بالوجه القبلى.

وفى اليوم التالى – ٢١ نوفمبر ١٩٦٨ – استمر الطلاب فى التظاهر وبدأ المظاهرات هذه المرة طلبة المعهد الدينى الأزهرى البالغ عددهم ألفين من الطلاب، والذين برغم عدم انطباق هذا القانون عليهم، إلا أنهم خشوا من أنهم ربما يتأثرون به. ويتجه المتظاهرون إلى مديرية الأمن حيث يصبحون وجها لوجه أمام قوة البوليس المتمركزة داخلها ، فينطلق الرصاص ، ليقتل ثلاثة من الطلبة وفلاحا ، بينما جرح إثنان وثلاثون متظاهرا[٣٦]، وتسعة من ضباط البوليس وأربعة عشر من ضباط الصف والعساكر[٣٧].

واتخذت الحكومة التدابير لوقف انتشار القلاقل وسعت الصحف الرسمية إلى إثارة ضجة حول الموضوع لمنع حدوث احتجاجات طلابية أخرى. وأعادت «الأهرام» التذكير بمزايا قانون التعليم الجديد ، وزعمت أن المظاهرات قد اندست فيها عناصر غير طلابية، حاولت مهاجمة مديرية الأمن بالمنصورة. [٣٨] كما أكدت مرة أخرى على «الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد والتى تقتضى توجيه كل الجهود لمواجهة العدو»[٣٩].

وحاول مكرم محمد أحمد ، وهو أحد محررى الأهرام، تقديم وصف أكثر دقة وشمولا للمعلومات دون الخروج عن الرواية الرسمية للأحداث[٤٠]. فأثار قضية مسئولية مدير الأمن بالمحافظة : «لماذا لم يقل بيان مدير الأمن كل الحقيقة. لماذا لم يسرد الوقائع مثلما جرت. لماذا لم يقل إن الأربعة قد سقطوا أمام ساحة المديرية. ليس هناك مايمكن إخفاؤه».[٤١] ومع ذلك، استمر فى إلقاء كل اللوم على عاتق الطلاب: «لماذا هذا العنف البالغ فى مواجهة قرار إصلاحى ينهى الهذر الذى أصاب النظام التعليمى لسنوات طويلة؟». واستشهد مكرم محمد أحمد بخطاب وزير التعليم أمام الطلاب: «لقد كنتم تصرخون فى فبراير الماضى، تطلبون الفرد القوى والأمة القوية وعندما استهدفكم الإصلاح تتعذرون الآن عليه.. أية غرابة فى موقفكم»! كما انتقدهم بحدة قائلا: «إن القوة الطلابية فى مصر والتى وافتها فى مارس الماضى فرصة أن تكون إحدى قوى التصحيح فى المجتمع المصرى لاينبغى أن يسيطر عليها الإحساس بأن ماتراه هو الصواب دائما. إن موقفها فى حادث المنصورة يكشف أن الحركة الطلابية فى مصر تحتاج إلى التصحيح المستمر .. من الضرورى أن نتفق على أن المناخ الذى جرت فيه حوادث المنصورة يختلف تماما عن المناخ الذى جرت فيه حركة الطلاب فى فبراير الماضى .. يومها كان هناك تقدير شعبى واضح للدور التصحيحى البالغ الأهمية لمظاهرات الطلاب .. إن ماوقع فى المنصورة لم يكن بالشىء المناسب فى الزمن المناسب.. كان ينبغى أن يصاحب ختام

الموقف لوم شديد لطلاب المنصورة لأنهم لم يستنفدوا وسائل كثيرة كان من الممكن أن تحمل وجهات نظرهم. المشكلة في ذلك أننا لانستخدم جيدا الأطر القائمة بالفعل من أجل التعبير عن وجهات نظرنا في المشاكل .. كان هناك إمكانية عقد مؤتمر داخل المدرسة ، وكان هناك أيضا إمكانية إشراك مجالس الآباء في الموقف، وكان هناك ثالثا إمكانية التوجه إلى التنظيم السياسي القائم من أجل طرح المشكلة سياسيا ، وكان هناك أخيرا إمكانية استنهاض اتحاد الطلبة لكي يقوم بدوره في المشكلة . لم يحدث شيء من ذلك أبدا .. المظاهرة هي أبسط الوسائل»!(٤٢).

قدم مكرم محمد أحمد أكثر التحليلات شبه الرسمية للأحداث حكمة وأقلها ديماجوجية، إلا أنه فشل في اقتراح بديل فعال لما قام به الطلاب . فهم لم يغفلوا الأطر المطروحة ليستبدلوها بمجرد الرغبة في التخريب ونشر الفوضى ، لكنهم كانوا قد فقدوا الثقة طويلا في كافة المؤسسات المعنية ، كما أن فترة الإصلاح القصيرة كانت غير كافية بالمرة لتبديد عدم الثقة المترسخ لديهم. ودليل ذلك ما استشهد مكرم نفسه به في مقاله مما قاله بعض الطلاب: «لابد من الإضراب.. من الذي يضمن لنا كل ماقاله المحافظ؟» .

وسرعان ما انتقلت أخبار أحداث المنصورة الدامية إلى جامعة الاسكندرية التي تضم عددا من الطلاب من أبناء الدقهلية. وتوقع محافظ الاسكندرية حدوث متاعب في الجامعة وبالذات في كلية الهندسة حيث توجد بؤرة للقيادات الطلابية النشطة، فعقد اجتماعا يوم الجمعة ٢٢ نوفمبر حضره مدير الأمن ، ومدير الجامعة، وخمسة من أعضاء هيئة التدريس بكل كلية ، وكل نظار المدارس الثانوية بالمدينة وعدد من نظار المدارس الإعدادية الكبيرة، ورؤساء الأحياء بالمدينة (٤٣). وبحثوا احتمالات الاضطرابات، واتفقوا على أن تبدأ المحاضرات بالجامعة مبكرا عن المعتاد بخمس دقائق ، وأن يتولى مدير الأمن ضمان حظر الخروج إلى الشارع في مظاهرات . ولم يدع أي ممثل طلابي لحضور هذا الاجتماع.

وفي مساء نفس اليوم رجع اثنان من طلبة الهندسة من المنصورة ليؤكدا أخبار الصدام الدامي ، فعقد اجتماع طارئ لاتحاد الطلاب بعد منتصف الليل واتخذ فيه قرار بتنظيم مسيرة احتجاج سلمية في اليوم التالي.(٤٤) ومنذ الصباح الباكر بدأ الطلاب في التجمع بكلية الهندسة. وأبلغ الطالبان العائدان من المنصورة الطلبة المجتمعين بالموقف هناك ، وذكرا أن البوليس قد أحاط بمساجد المدينة أثناء صلاة الجمعة . وأطلقت الهتافات ضد وزير الداخلية شعراوي جمعة(٤٥). وبعد ساعتين من النقاش الحاد انتهى الاجتماع (بفوضى شديدة طبقا لماذكره الأهرام) وخرج الطلاب إلى الشوارع.

وقاد المظاهرة عاطف الشاطر رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة رافعا علم الكلية. وحدث

الصدام الحتمى مع قوات الشرطة أمام كلية الزراعة حيث أصيب ثلاثة وخمسون من رجال الشرطة وثلاثون من الطلاب (٤٦). وفى أثناء المظاهرة ألقى القبض على عاطف الشاطر وثلاثة من زملائه بينما كانوا يتفاوضون مع البوليس ونقلوا إلى مديرية الأمن بالاسكندرية، فتفرقت المظاهرات وعاد الطلبة للتجمع فى كلية الهندسة.

واختار محافظ الأسكندرية – بشجاعة – أن يواجه الطلاب بنفسه وأن يقنعهم بعدم تصعيد التوتر. وفور وصوله حاصره الطلاب واحتجزوه فى حجرة الحرس التى كانت تحت سيطرة الطلاب الذين قطعوا أسلاك التليفون ولم يسمح للمحافظ بالخروج فى آخر الأمر إلا بعد أن أمر بإطلاق سراح الطلاب الأربعة . وعندما وصلوا إلى كلية الهندسة عقد مؤتمر طلابى وسمح للمحافظ بالحديث فيه، إلا أنه لم يحقق نجاحا يذكر فى مواجهة الصخب الذى قوبلت به كلماته، ولكنه وافق على مقابلة وفد من الطلاب فى مكتبه مساء نفس اليوم.*

وقبل أن يغادر المحافظ كلية الهندسة التقى بعاطف الشاطر واثنين من زملائه، وتسلم منهم نسخة خطية من المطالب الطلابية التى تضمنت المطالبة باستقالة وزير الداخلية، ومحاكمة المسئولين عن أحداث المنصورة ، والإفراج عن الطلبة المعتقلين، ورفع الرقابة عن الصحف ، وإقرار سيادة القانون ، وتطوير الجامعات. (٤٧)

وعقد الاجتماع المقترح مع المحافظ ، فحضره حوالى ٢٠ طالبا يمثلون اتحاد الطلاب كما يمثلون مئات الطلاب الذين كانوا قد بدأوا بالفعل اعتصاما فى كلية الهندسة وانتهى الاجتماع إلى طريق مسدود.

---

* انظر رواية أحمد كامل للحدث: «ذهبت إلى الجامعة .. كانت تحت حصار بوليس مكثف .. لم أكن بعد وجها مألوفا كمحافظ. ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى إتجاه الطلاب المعتصمين. خطفت البندقية من يده وكادت تنشب معركة جانبية لولا أن رآنى سيد فهمى مدير مباحث الاسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك. قلت له اخرج هذا الضابط بعيدا من هنا واحضر عاطف الشاطر من السجن فورا. جاءنى سيد فهمى بعاطف الشاطر وهو فى نوبة بكاء حادة. قال: ضربونى يا أفندم. قلت له: كن رجلا .. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف أدخل وراءك لنجلس ونتناقش جميعا ... جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين وقد أحضروا طالبا ينزف من طلقات بندقية: ثم قال أحدهم بصوت محرض وهو يشير إلى زميله: انظر ماذا تفعلون .. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا. قلت أنا لا أعرف شيئا، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص، وهو قرار خاطئ تماما. واستمر الحوار المنفعل بينما مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى حالة ترقب وقلق. وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية واتصلوا بمكتب الرئيس وقالوا: ان المحافظ دخل مبنى الجامعة، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبون، ماذا نفعل .. هل نقتحم الجامعة لإنقاذه؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس عبد الناصر وكان رده: لا اقتحام .. اتركوه يتصرف وحده. لم يكن ممكنا أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة. ولذلك أقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة للحوار.» (أحمد كامل يتذكر، المصور، ٢٠ / ٤ / ١٩٩٠).

وعزز الطلاب المشاركون فى الاعتصام موقفهم بأن استولوا على ماكينة طباعة الرونيو الخاصة بالكلية، وبدأوا فى كتابة سلسلة من البيانات وزعت جميعها على نطاق واسع فى المدينة . وأعلنوا كلية الهندسة مقرا دائما للاعتصام ، وشكلوا لجنة «الرصد والاستطلاع» ولجنة «متابعة المطالب». وأسندت مسئولية اللجنة الأخيرة إلى الدكتور عصمت زين الدين رئيس قسم الفيزياء النووية – كان يبلغ من العمر ٤٣ عاما – الذى كان يؤيد الطلاب وأسهم بقدر فعال فى انتفاضتهم. كما شكلت لجنة من أربعة طلاب لإذاعة البيانات عبر مكبر للصوت علق على سور الكلية.

وفى اليوم التالى كان من المقرر أن يبحث مجلس الوزراء مشكلة الإسكان ولكنه بحث بدلا منها موضوع الطلبة وقرر إغلاق الجامعات. وفى نفس الوقت كان الكثيرون من الطلاب قد انضموا إلى الاعتصام. وبدأ الطلاب من المدارس المحيطة بالجامعة التظاهر أيضا ، ولكن قوات الشرطة المحيطة بكلية الهندسة ، قامت بتفريقهم.

وفى يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر حدث إضراب بالاسكندرية، كما شهدت المدينة مظاهرات على نطاق لم تشهده من قبل ، انتهت بصدام دام مع الشرطة. وكما توضح أرقام الخسائر، فإن الطلاب لم يكونوا وحدهم فى هذه الأحداث : إذ لقى ستة عشر شخصا مصرعهم (٣ طلاب، ١٢ من الأهالى ، وتلميذ عمره ١٢ عاما سقط تحت أقدام المتظاهرين)، بينما أبلغ عن وصول ١٦٧ مصابا من الأهالى إلى المستشفيات، كما أصيب ٢٤٧ من رجال الشرطة (١٩ ضابطا و٢٢٨ جنديا) [٤٨]، وألقى القبض على ٤٦٢ شخصا ، أفرج عن ٧٨ منهم لأن سنهم أقل من ١٦ سنة ، وأفرج عن ١٩ لعدم كفاية الأدلة، وحبس الباقون وعددهم ٣٦٥ على ذمة التحقيق[٤٩]. ووفقا لماذكر وزير الداخلية ، فإنه تلقى تقريرا بالصور الفوتوغرافية حول الممتلكات التى دمرت أثناء المظاهرات وتتضمن: تحطيم ٥٠ سيارة أتوبيس نقل عام، ٢٧٠ لوح زجاج ترام، ١١٦ إشارة مرور، ٢٩ كشك مرور، زجاج ١١ محلا تجاريا منها جمعية استهلاكية نهبت جميع محتوياتها، زجاج عدد من سيارات القطاع العام والخاص ، وعدد من مصابيح الإضاءة فى الشوارع، وحرق أثاث نادى موظفى المحافظة.[٥٠]

أما أولئك الطلاب الذين كانوا لايزالون داخل كلية الهندسة، والذين قوبل طلبهم بحضور مسئول كبير لزيارتهم بالرفض، فقد أنهوا اعتصامهم فى ذلك المساء، حسبما جاء بالاهرام (١٩٦٨/١١/٢٨) بسبب «إحساسهم بالندم والأسف لما حدث من تخريب فى المدينة مؤخرا» كما وصفه لهم خمسة من زملائهم قاموا بجولة للاستطلاع بناء على طلب المحافظ وهيئة التدريس. وبالإضافة إلى هذا الإحساس بالندم زعمت الاهرام أنهم شعروا: «بانفضاض الشارع عنهم، ودهشته من موقفهم الذى كان يبدو بدون مسوغ واضح». [٥١] ولكن نطاق

انخراط السكان – من غير الطلاب – فى المظاهرات ينفى صحة هذا الإحساس «بالانفضاض».

لقد انتهى الاعتصام فى الحقيقة لأسباب عملية، تشمل قلة طعام الإفطار فى أيام رمضان، وانقطاع التيار الكهربائى بسبب الأمطار الغزيرة، والضغط الذى مارسه أولياء أمور الطلاب، وكذلك انسحاب رئيس الاتحاد من الاعتصام ورفضه إمداد المعتصمين بالطعام، والإنذار الذى وجهه المحافظ للطلاب بأن كلية الهندسة سيتم إخلاؤها بالقوة، وما قام به من ترتيبات فعلية فى هذا الصدد.*

وفى جامعة القاهرة، عقد طلاب كلية الهندسة اجتماعا فى ٢٣ نوفمبر وأصدروا بيانا، قرروا فيه العودة للاجتماع فى اليوم التالى. وفى كلية الطب اعلنت الدعوة إلى الاعتصام. وعقب قرار مجلس الوزراء فى اليوم التالى، أغلقت جامعة القاهرة، وتم تفريق الطلاب قبل أن يتمكنوا من التجمع. ولم تصل الأحداث فى القاهرة إلى ماوصلت إليه أحداث الاسكندرية من مدى. ولم يكن ذلك بسبب افتقارها إلى تكتل من القيادات الطلابية مماثل لما هو موجود بالاسكندرية (بل ربما كان لديها قيادات أكثر مما لدى جامعة الاسكندرية)، وإنما بسبب انتشار الاخبار ببطء – إذ لم تكن هناك روابط بين جامعة القاهرة وبين المنصورة حيث بدأت الأحداث – الأمر الذى لم يترك فسحة كافية من الوقت لتنظيم انتفاضة.

وتعتبر معالجة الحكومة لأحداث انتفاضة نوفمبر معالجة متميزة تستحق بعض الاهتمام. فلم تكن هناك محاولات تحليلية جادة لفهم الانتفاضة فى الصحافة، خاصة بالمقارنة مع اهتمام «الأهرام» بمسألة الحرية الاكاديمية، التى كانت قد طرحت على مستوى واسع على

---

* اشتملت الترتيبات على شروع فعلى فى استخدام القوات المسلحة ضد الطلبة. فطبقا لرواية أحمد كامل: «خرجت من الجامعة بانطباع أن تجربة الحوار لن تحقق النتائج المنتظرة ... اتصلت بسامي شرف وقلت له: أبلغ الرئيس أننى أطلب تدخل الجيش لإنهاء الإعتصام ... بعد دقائق جاء رد سامي: الرئيس أمرني بأن أتصل بالفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة وأن أبلغه بأن يتصل بك ... بعد دقائق أخرى كلمني الفريق أول محمد فوزى وقال: لقد وضعت قائد المنطقة العسكرية الشمالية تحت قيادتك، وأخبره بطلباتك وسوف يقوم بتنفيذها على الفور. قلت بعدها لقائد المنطقة العسكرية الشمالية أن يعطي أوامره لقيادة الطيران فى المنطقة ليتم إرسال عدد من طائرات الهليكوبتر فوق مواقع إعتصام الطلبة ... كما طلبت منه وضع بعض قوات الجيش لتدخل إلى المحافظة وتمر بدباباتها وأسلحتها فى استعراض للقوة من أمام كلية الهندسة ... عندما وصلت مجموعات طائرات الهليكوبتر فوق كلية الهندسة شاركت الطبيعة فى إخراج مسرحي للموقف. فقد تزامن معها رعد وبرق ومطر. ومع أصوات الرياح والسحب تصور الطلاب أن الطيران قد بدأ القصف والهجوم فى الوقت الذى مرت فيه بعض قوات الجيش أمام الجامعة وتمركزت بعض الوحدات فى الاستاد الرياضى المجاور. ورن جرس التليفون فى مكتبي .. كان المتحدث أحد قادة الاعتصام. قال: لقد قررنا إنهاء الاعتصام». (أحمد كامل يتذكر، المصور، ٢ / ٤ / ١٩٩٠).

صفحاته في الشهر السابق. ولكن كانت هناك محاولتان للمساهمة في فهم الأحداث: مقال لهيكل من جزأين بعنوان «قضية الشباب» (٥٢) و «الشباب بين النيران والثلوج» (٥٣)، ومقال للدكتور جمال العطيفي بعنوان «أسئلة تبحث عن اجابة». (٥٤)

استهل هيكل أول جزء من مقاله بالاعتراف بأن بحث قضية الشباب يشبه «التعامل مع الديناميت». وقد وضع حدا بين حركة الشباب بوجه عام وبين «الانزلاقة غير المفهومة لبعض تلاميذ المنصورة أو التشنج العصبي الذى رأت الاسكندرية يوم الاثنين الماضى لمحة منه». كما أكد على أنه: «إذا أردنا أن نحتفظ بقدرتنا على الحوار مع هذا الجيل، فإنه يجب علينا أن نحذر التحدث إليه – أو عنه – بأسلوب التعالى الأبوى». وكان المحور الأساسى لما كتبه: «أن حركة الشباب المصرى هى جزء من الحركة العالمية للشباب وامتداد لها، مع إضافة الأوضاع المحلية ومناخها العام وخصائصها إلى التأثير العالمى». ولم يقدم سوى تنويعات على هذه النغمة وعجز عن تقديم دليل ملموس لتأييد زعمه هذا ماعدا أن ثورة الطلاب فى مصر تواكب الاضطرابات الطلابية فى العالم كله.

وفى الجزء الثانى من مقاله، أشار هيكل إلى أن بعض الشباب انتقدوا الآراء التى أعرب عنها فى الجزء الأول ، ورد على ذلك بأن أكد فحسب على أن الحركة الطلابية المحلية نشأت من الحركة العالمية: «إذا كان شبابنا يعيش فى عالمه وفى عصره، فهو متأثر بما يتأثر به غيره وهذا طبيعى . وإذا كان لايتأثر فهو إذن فى عزلة عن عالمه وعصره، وهذا غير طبيعى».

ولم يصبح كلامه أكثر تحديدا إلا عندما ناقش القضية المحلية:

«نحن نسلم أن السواد الأعظم من شباب الطلاب لم يشترك فى المظاهرات . لكننا نقع فى المحظور إذا تصورنا أن الشباب كان بعيدا عن هذا كله، لأنه كان سعيدا بما حوله كله. والشباب المصرى يعانى فى هذه المرحلة مجموعة من المتناقضات:–

التناقض بين المثل الأعلى فى خيال الشباب وبين بعض أسباب القصور مما تكشفت خباياه بعد النكسة.

– التناقض بين الحماسة الزائدة وقت المعركة وبين النكسة الزائدة بعدها.

– التناقض بين أسلوب التعبئة قبل المعركة وأسلوب تفريغ هذه التعبئة بعد المعركة.

– التناقض بين استمرار الحرب وعدم استمرار القتال.

– تناقض آخر تثيره حوادث كل يوم على خط النار أن الشباب – فيما أشعر – سئم وصفنا لهذه الحوادث على أنها «عدوان» من العدو .. لماذا يبدو العدو وكأنه يملك قدرة العدوان وحده؟».

وبرغم أن هيكل ركز اهتمامه على التهديد الخارجى الذى يواجه البلاد، إلا أنه اعترف ضمنيا بمسئولية النظام السياسى فى البلاد عن قدر من السخط. واستلزم الأمر مرور أربع سنوات حتى يصبح أكثر صراحة.

«الكثير مما جاء فى هذا البيان (بيان ٣٠ مارس) اصطدم مع حجة بدت منطقية، وفى الحقيقة فإن نصفها كان صحيحا والنصف الآخر مصطنعا . كانت الحجة هى تعارض ضرورة التغيير مع ضرورة الاستمرار . وفى حين كان جمال عبد الناصر يحاول ، فإن مراكز القوى راحت تعرقل».(٥٥)

وعلى العكس من ذلك، قدم د. العطيفى تحليلا أكثر تماسكا: «لم يكن كافيا فى مواجهة الحوادث المؤسفة التى وقعت منذ أيام أن نعيد تاكيد أهمية الحوار الهادئ المنظم أو التنبيه إلى ضرورة تماسك الجبهة الداخلية . كما أنه لم يكن كافيا فى تبرير هذه الحوادث أن ننتهى إلى أن عناصر غير مسئولة أو مغرضة قد اندست بين صفوف الطلاب وأن نستريح إلى هذا التبرير .. كما أننى لا أعتقد أنه يكفى فى مواجهة هذه الحوادث أن تنشر نتائج التحقيق الذى تجريه النيابة العامة وأن نبنى عليه وحده تحليلنا واستخلاصنا للنتائج. فتحقيق النيابة قد يحدد لنا المسئولية عن تطور هذه الحوادث، ولكن ليس من طبيعته أن يحلل لنا الظاهرة أو أن يعالجها سياسيا واجتماعيا . لاتحقيقات النيابة ولاإجراءات الأمن هى المواجهة الفعالة لهذه الحوادث».

وبدلا من ذلك فإن د. العطيفى طرح عددا من التساؤلات:

« – ماالدور الذى قامت به لجان الوحدات الأساسية فى الاتحاد الاشتراكى على مستوى الكليات والمعاهد وعلى مستوى الجامعة؟ إن الطلاب يشتركون فى لجان الاتحاد الاشتراكى للكليات والمعاهدالعليا.. ماطبيعة المناقشات التى كانت تدور فى هذه اللجان ، وهل وصلت الآراء التى أدليت فيها ومادلت عليه من اتجاهات إلى المستويات الأعلى بالاتحاد الاشتراكى؟

– ماالدور الذى قامت أو يتعين أن تقوم به الاتحادات الطلابية؟.. ماالوسيلة لكى يصبح الاتحاد العام للطلاب معبرا حقيقة عن رأى القاعدة الطلابية العريضة؟ وما الوسيلة لكى تصبح مجالس هذه الاتحادات المنتخبة ديموقراطيا الطريق الطبيعى الذى يمارس الطلاب من خلاله «حرية التعبير»؟

– هل نجحت الطريقة التى تدرس بها المواد القومية فى كليات الجامعة فى أن تخلق فى الطلاب وعيا مسئولا وفهما حقيقيا وإيمانا صادقا؟ هل هى تعطى للطلاب كجرعة من دواء مر يبتلعها الطالب لتكون جواز المرور إلى النجاح فى الامتحان دون أن نسلحه بفهم حقيقى؟

– أهناك صلة وثيقة بين الأساتذة والطلاب؟ هل يعرف الأساتذة طلابهم.. هل يختلطون بأفكارهم.. هل يتناقشون معهم بحرية؟

– أيكون اشتراك الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس فى مجالس الكليات وسيلة تكفل للطلاب أن يتفهموا مشكلات الدراسة ومتطلباتها وألا ينعزلوا عن مسئوليتها؟»

وذهب د. العطيفى إلى أبعد من ذلك بأن طرح تحديا لم يقبله أحد:

«هل جرت أو يتعين أن تجرى دراسة اجتماعية لفئات الطلاب التى شاركت فى هذه الحوادث الأخيرة؟ إن أخطر ما أخشاه أن تنتهى بنا هذه الدراسة إلى أن بعض الطلاب الذين تتفق مصالحهم الاجتماعية والطبقية مع التحول إلى الاشتراكية يتعرضون مع ذلك لعدوى خطرة لايجدون لديهم المناعة الكافية لمقاومتها. ولايكفى لتحصين الطلاب ضد هذه العدوى أن نقول لهم: أنتم جيل الثورة، أو أن نذكرهم بما فعلت الثورة من أجلهم .. بل يجب أن نعرف مايدور فى رءوسهم وأن نجيب عنه.. منذ أربع سنوات وأنا أفكر مع الشباب فى محاضرات قسم الصحافة بكلية آداب القاهرة. ومن خلال مناقشاتى معهم، أدركت أن لدى الطلاب أسئلة لم يجدوا إجابة عنها فى لجان الاتحاد الاشتراكى ولا فى اتحاداتهم ولا عند أساتذتهم. ومع ذلك فما حدث لايمكن تبريره. ولكننا يجب أن ندرك مما حدث أين يكمن القصور حتى نتعرف على العلاج».

واقتضت معالجة النظام القانونية لانتفاضة نوفمبر إلقاء القبض - عند نهاية الاعتصام بكلية الهندسة - على عشرات من الطلاب ، وعدد من أعضاء هيئة تدريس كلية الهندسة، وأشخاص آخرين كان يظن أنهم ساعدوا أولئك الذين شاركوا مباشرة فى الاعتصام. وبعد خمسة أسابيع من التحقيقات وحوالى ثلاثة آلاف صفحة من التحقيقات ، أعلن النائب العام الاتهامات الموجهة إلى المدعى عليهم والتى نشرت بصحف ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨. وشمل قرار الاتهام أسماء ٤٦ متهما - منهم ٤٠ طالبا (٣٠ منهم من هندسة الاسكندرية) و٣ من أعضاء هيئة التدريس بهندسة الاسكندرية (استاذ مساعد ومعيدان) و٣ من الخريجين (إثنان منهم كانا رئيسين سابقين لاتحاد طلاب كلية الهندسة). ومن بين الطلبة المقبوض عليهم (٤٠ طالبا) كان هناك ١٢ من قيادات اتحاد الطلاب (أربعة منهم رؤساء اتحاد ٤ كليات هى الهندسة والطب والصيدلة والتجارة). ووجهت لهم خمسة اتهامات هى : التحريض على قلب نظام الحكم، استعمال العنف مع موظفين عموميين، تخريب أموال عامة وممتلكات خاصة، نهب منقولات وبضائع بالقوة، ثم التظاهر دون تصريح. وبالإضافة إلى ذلك أحيل ٢٠ طالبا واثنان من المعيدين لمجالس التأديب الجامعية.

ونوقشت معاقبة القيادات الطلابية فى مجلس الوزراء وفى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى. وبالرغم من مطالبة بعض أعضاء المجلس واللجنة التنفيذية بشدة معاقبتهم، إلا أن عبد الناصر كان حريصا على عدم إبداء أى مظهر من مظاهر التراجع عن سياسته الساعية إلى تطعيم النظام بشئ من الديموقراطية. واختلف مع فكرة الاعتقال فقال: «أنا ضد فكرة الاعتقال لأنها من الناحية العملية فكرة خاطئة لأننا سنضطر إن سلكنا هذا

الطريق أن نعتقل أعدادا كبيرة.. فمثلا يوجد بكلية الهندسة بجامعة القاهرة سبعة من الطلبة المشاغبين لايكفى اعتقالهم لضمان هدوء الكلية، لأن هؤلاء السبعة لهم شلتهم ولهم أصدقاؤهم بحيث لن يقل عدد المطلوب اعتقالهم عن مائة طالب».(٥٦)

وفضل عبد الناصر إحالة الأمر إلى القضاء ، إلا أنه لم تجر أية محاكمة فى النهاية ، وبعد حوالى ثلاثة أشهر من الحبس أطلق سراح الطلاب بينما أرسل زعماؤهم للخدمة العسكرية. وبرغم أن عبد الناصر لم يكن يحبذ فى البداية فكرة استخدام الجيش كمؤسسة للعقاب ، إلا أن ذلك الأمر كان يبدو حلا وسطا . كما أفرج عن أساتذة الجامعة المقبوض عليهم فى مايو ١٩٦٩ بعد ضغط أعضاء هيئة التدريس ، بينما ظل غيرهم من الخريجين فى السجن حتى ١٩٧٠.

وعلى الساحة السياسية جاء هجوم عبد الناصر عنيفا على الحركة الطلابية. فعلى مدى أسبوعين شنت الصحف الرسمية حملة (٥٧) للقضاء على أى قدر من التأييد تتمتع به الحركة الطلابية فى البلاد ككل . وقدمت الصحف الانتفاضة على أنها تخريب من فعل العملاء المحرضين الذين تحركهم قوى الثورة المضادة والتدخلات الأجنبية التى تهدف إلى القضاء على استقرار الجبهة الداخلية فى وقت الحرب . وتحت عنوان : «الأيدى الخفية وراء حادث الاسكندرية» ألمحت جريدة «الأهرام» فى ٢٩ نوفمبر بصفة خاصة إلى توزيع البيانات الطلابية على قنصليات الدول الأجنبية المختلفة فى الاسكندرية: «إن التوجه بأى شىء إلى القنصليات والسفارات الأجنبية ظاهرة قضى عليها فى مصر تماما». كما أشارت الأهرام إلى الدور المهم الذى لعبه فى حوادث الشغب فى الشارع شخص لم تذكر إسمه.

وجاءت ذروة الحملة فى انعقاد دورة طارئة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٢-٣ ديسمبر. (٥٨) إذ افتتح عبد الناصر الجلسات بخطاب طويل أشار فيه إلى أهمية الحفاظ على استقرار الجبهة الداخلية فى مواجهة الحرب النفسية التى يشنها العدو والتخريب الذى تحركه الثورة المضادة. واستعرض الإصلاحات التى بدأها عقب مارس ١٩٦٨، بما فى ذلك الاستجابة الإيجابية لكل المطالب الطلابية من أجل اتحاد طلابى حر. وبينما أكد على أنه «لاينبغى ولايمكن أن يقوم تناقض بين الثورة وشباب الثورة وبالذات شبابنا فى الجامعات» نحى باللوم على الأقلية من بينهم بسبب الخطأ الذى «سوف يظل مبعث خزى وعار لكل من شارك فيه».

وبدا عبد الناصر مهتما بتأثير الاضطرابات الطلابية على صورة نظامه فى الخارج ، فأكد على أن أعداء البلاد «كانوا منذ شهور يعلقون آمالا كبيرة على اضطرابات يقوم بها الطلبة - فى صحف الأعداء شاهد على ذلك». واقتطف عبد الناصر بعض ماكتب فى صحيفة

«الأوبزرفر» اللندنية يوم ١ ديسمبر ١٩٦٨ حول اهتزاز نظام حكمه ، فقال، «من الخطر أن نسمح بأى تخلخل فى الجبهة الداخلية – أو بما يمكن أن يبدو للعدو وكأنه تخلخل فى الجبهة الداخلية».

وفى ملاحظة وجهها عبد الناصر إلى جمهور الطلاب فى أنحاء البلاد، أعطى مثالا عن «كيفية معاملة المظاهرات فى جزء آخر من العالم وقرأ مقتطفا طويلا من جريدة الديلى تلجراف» فى ١٩٦٨/١٠/٢٩ حول المصادمات بين الطلاب والبوليس فى لندن، وختمه بقوله: «مافيش بلد فى الدنيا فيها المظاهرات مباحة . اللى بيطلع بمظاهرة بياخد تصريح بهذه المظاهرة. واللى يخرج عن خط سير هذه المظاهرة فى انجلترا بيقبض عليه. واللى بيشيل عصاية بيقولوا عليه إنه بيستعمل سلاح هجومى. يعنى أنا باقول هذا الكلام، الحقيقة بهذا التطويل وبهذا التوضيح علشان نفهم – فيه ناس فاهمة إن الحرية معناها الفوضى وان كل واحد له الحق إنه يتظاهر وإن كل واحد ليه حق إنه يعتدى على البوليس».

وأيد آخرون من رجال الحكم رأى عبد الناصر فيما بدا وكأنه عملية توزيع أدوار . فندد وزير الداخلية شعراوى جمعة – الذى نادى الطلاب – بإقالته بتعكير صفو الأمن، ودافع عن الشرطة مؤكدا أنها لم تقتحم كلية الهندسة لفض الاعتصام بالقوة «منعا من خسائر أزيد ومنعا من أن يقال – ونرجو ألا يحدث هذا فى يوم من الأيام – إن الشرطة اقتحمت حرم الجامعة فى يوم من الأيام».

وضم د. عبد الوهاب البرلسى وزير التعليم العالى صوته إلى موجة الاستنكار السائدة وتعهد بأن « المسئولين فى الجامعات قد قرروا أن يأخذوا هذا الأمر بالحزم والشدة ولن يسمحوا لقلة عاصية بأن تتمسح فى شرف الانتساب إلى العلم وإلى الجامعة لاحاضرا ولا مستقبلا». (٥٩)

ومن الطريف أن أقلهم تنديدا كان وزير التربية والتعليم د. حلمى مراد، الذى كان قد أشعل الموقف فى البداية بإصلاحاته التعليمية. فبعد أن ركز حديثه على هذه الإصلاحات تعجب قائلا: «فى الوقت الذى يطالب فيه الطلاب فى فرنسا مثلا بتدعيم المناهج الدراسية وإضافة المقررات ذات الصلة بالتكنولوجيا والرياضيات الحديثة نجد صوتا يرتفع فى بلادنا يطالب بزيادة عدد مرات الرسوب».

وقدم وزير العدل تقريرا متميزا إلى المؤتمر القومى . وبرغم أنه كان حافلا بالتعبيرات القانونية، إلا أنه كان فى جوهره سياسيا. وقد أعطى الوزير عرضا مفصلا عن الاضطرابات الطلابية فى حين قدم تقريرا مقتضبا عن تصرف الشرطة. بل إنه جاء إلى المؤتمر دون أن يرى تحقيقا كاملا حول الأحداث التى قتل فيها بعض المتظاهرين. وبالنسبة لحادث المنصورة، فقد

عجز عن أن يقدم نتائج تقرير الطب الشرعي ومع ذلك حاول أن يؤكد ادعاء أن هناك قوى أجنبية كانت وراء الانتفاضة، كاشفا عن أن جنديا مصريا، هو محمود الحداد الذى جنده الإسرائيليون جاسوساً لهم عندما كان أسيرا لديهم قد لعب دورا مهما فى دفع المظاهرات لارتكاب أعمال العنف والتخريب أثناء الصدام الدامى الذى وقع بالاسكندرية فى ٢٥ نوفمبر. ولم يقم الوزير دليلا واضحا على دور «الحداد» فى عمليات التخريب، ولكن هذا الكشف أمد الصحف بمادة وفيرة لصفحاتها الأولى على مدى الأيام التالية . والتقط عبد الناصر الخيط، فأعلن العفو العام على أن يسلم كل الذين أخطأوا فى حق بلدهم أنفسهم إلى الشرطة فيشملهم العفو.

وكان من بين المتحدثين فى المؤتمر القومى عدد من المسئولين بالاتحاد الاشتراكى الذين انضموا إلى موجة الاستنكار وأضافوا إلى ذلك تأييد أو انتقاد الإجراءات التى اتخذها تنظيمهم لمعالجة هذه الأحداث . وقرأ أمين الاتحاد الاشتراكى بالاسكندرية (عيسى شاهين) بيانا أعده مؤتمر الاتحاد الاشتراكى بمحافظة الاسكندرية ورد فيه:

- تعلن جماهير الاسكندرية أن المسئولين عن تحريض جموع المتظاهرين ماهم إلا عملاء لقوى الثورة المضادة فى الداخل والصهيونية والاستعمار فى الخارج.

- تدين جماهير الاسكندرية حركة الطلاب وغيرهم بالخيانة لقضية الوطن المصيرية.

- تطالب جماهير الاسكندرية باتخاذ إجراءات إدارية صارمة لتطهير صفوف الطلبة من العابثين والمستهترين، ودراسة أوضاع بعض أعضاء هيئات التدريس ونوعية انتماءاتهم السياسية واستبعاد المناهضين منهم للثورة الاشتراكية».

وأعرب عدد من أساتذة الجامعات وإدارييها الذين تحدثوا فى المؤتمر عن وجهات نظر متشددة. ومع ذلك ، طرح أستاذان جامعيان - هما د. أحمد السيد درويش عميد كلية الطب بالاسكندرية، ود. اسماعيل غانم المدير السابق لجامعة عين شمس - وجهة نظر مختلفة ، بالرغم من أنهما استهلا حديثهما بالتعبير الروتينى عن الاستنكار . فدعا د. درويش - ردا على إدانة زملائه المتكررة «للقلة» الخارجة من الطلاب - إلى: « أن نتدبر أمر القلة والكثرة معا، ألا يجدر بنا أن نتساءل لماذا تحرك هذه القلة تلك الكثرة؟» كما دافع عن طلبة كلية الهندسة : «وقد عشت معهم فى الاسكندرية ، فلم أشهد أية رغبة توحى بالتدمير أو التخريب . فكلية الهندسة التى كانت مسرحا لأحداث طوال ثلاث ليال لم يكسر فيها لوح زجاج واحد ولم يصب فيها مدرج ولامعمل».

وأرجع د. غانم الأحداث إلى المشاكل العامة التى تواجهها البلاد، وحداثة النشاط الطلابى السياسى بعد سنوات من حظره. كما أشار أيضا إلى فشل منظمة الشباب، وإلى كون بعض

قيادات اتحاد الطلاب ممثلة للحكومة وليس لأعضاء الاتحاد . وانتقد تدريس المواد القومية كما لوكانت نوعا من الدعاية.

وكان محمد فريد حسنين (هندسة القاهرة) وعبد الحميد حسن (طب القاهرة) هما الصوتان الطلابيان في المؤتمر . فألقى الأول كلمة غير مترابطة لاتشذ عن النغمة العامة وعجز عن تقديم رأى طلابي متميز. وكان اقتراحه الوحيد المحدد هو أن يمتد العام الدراسي طوال السنة الميلادية بغير عطلة حيث إن الأمة في حالة الحرب لاينبغي لها أن تبدد الوقت في عطلات . أما كلمة عبد الحميد حسن فكانت أكثر إقناعا ، حيث طرح - بحذر - رؤية مختلفة بدأها بأن استنكر العنف باعتباره:

«مؤامرة خسيسة نسجت خيوطها بدقة لتصور الطلبة وكأنهم مقترفوها، ولتعمل على عزلهم بعد ذلك عن جموع الشعب». ثم خاطب مستمعيه بهذه العبارات.. لست أريد في هذا الحديث أن أجعل من نفسي - وأنا أحد الطلبة - طرفا في قضية وحضراتكم الطرف الآخر فيها. كما لا أتمنى في نفس الوقت أن يقع أحد الأعضاء في هذا الخطأ، ذلك أن القضية واحدة وحضراتكم وأبناؤكم الطلبة طرف واحد فيها..

... إذا رأينا أن نحاكم الطلبة تاريخيا في مثل هذا الموقف فأولى بنا أن نقف قليلا لنحاسب أنفسنا كآباء أولا ، ثم كقيادات وأعضاء في التنظيم الشعبي لوطننا ثانيا.. أين كان التنظيم السياسي خاصة في الجامعات ؟ ماذا قدم في الفترة منذ انتخاب الوحدات وحتى الآن؟ في كل مرة يقع البلاء نسمع عن المؤتمرات والاجتماعات فإلى متى سيظل العمل التنظيمي بالجامعة رهنا بوقوع الأحداث ؟ هل أعيد بناء الاتحاد الاشتراكي فقط لتنفيذ بيان ٣٠ مارس؟ أم كان ذلك للضرورة التي حتمتها المرحلة؟»

وأشار عدد من المتحدثين في المؤتمر إلى موقف اتحاد الطلاب أثناء الأحداث. فاتهم أمين الاتحاد الاشتراكي بالاسكندرية اتحاد الطلاب بأنه «لم يؤد دوره في تهدئة الأمور، بل على العكس كان من أسباب الإثارة. وبالفعل فإن العديد من قيادات اتحاد الطلاب قامت بدور نشط في الأحداث . وكانت قيادات الاتحاد تمثل ٣٠ ٪ من الطلاب المتهمين بالتحريض على الاضطرابات. إلا أن قيادات أخرى بالاتحاد حاولت تهدئة الوضع[٦١] حتى إن عاطف الشاطر نفسه بدا وكأنه غير راغب في تصعيد الموقف في هندسة الاسكندرية . وقد ذكر في حديث صحفي حول انتفاضة نوفمبر: «في الصباح تجمهر الطلبة الغاضبون يطالبون باستنكار ماحدث في المنصورة ولكن قمت بتهدئتهم . ولكن أمام الضغوط قررنا القيام بمسيرة صامتة».[٦٢]

وقبيل نهاية الاعتصام أشيع أنه استجاب لضغط الحكومة بانسحابه من الاعتصام، وبقراره بوقف الوجبات التي كان الاتحاد يرسلها للمعتصمين [٦٣].

وفى الحقيقة فقد كان الاتحاد أسيرا بين ضغط أعضائه الطلاب من ناحية وبين ضغوط السلطات من ناحية أخرى. وتذبذب سلوك قياداته أثناء الأحداث ، وتصرف العديد منهم بمبادرة شخصية أكثر منه ممثلا لتنظيم . ويعبر عن موقف التعرض لضغوط متناقضة من قطبين متعارضين البيان الذى أصدره اتحاد طلاب جامعة القاهرة والذى تلاه عبد الحميد حسن فى المؤتمر القومى حيث يقرر البيان:

١ – استنكار التخريب.

٢ – التبرؤ ممن تقوم بينه وبين العناصر الدافعة للأحداث أى صلة واسقاط صفة الطالب عن أى فرد يتعاون معها واعتبارها خيانة وطنية

٣ – الثقة فى حيدة النيابة العامة والدعوة لإعلان نتائج التحقيق.

٤ – توكيل بعض المحامين.

٥ – اقتراح ميثاق شرف وطنى للعمل الطلابى.

٦ – المشاركة الرمزية بإهداء مرفق المواصلات سيارة أو سيارتين أتوبيس من أموال الاتحاد.

إلا أن اتحاد الطلاب أصبح أول ضحايا انتفاضة نوفمبر . فقد اقترح عدد من المتحدثين فى المؤتمر إخضاع الاتحاد لرقابة صارمة . إذ ذكر د. مصطفى أبو زيد فهمى – الذى كان فى ذلك الوقت استاذا بحقوق الاسكندرية ، ثم أصبح فى مرحلة تالية المدعى العام الاشتراكى – أن «الوصاية أمر طبيعى، وليست بالأمر الكريه» ، وذهب إلى حد أن اقترح حصر أنشطة الاتحاد فى «الشئون الاجتماعية. والرياضية». وبعد ذلك طالبت بعض المقالات الصحفية بفرض قيود مشابهة، حيث أوضح هيكل أنه: «كان الخطأ الأكبر للتنظيم السياسى أنه حاول أن يجعل من الشباب أداة سياسية ولم يحاول أن يجعل منه قوة سياسية.. وبعد مظاهرات فبراير الماضى فإن أسلوب التعامل معه انتقل من النقيض إلى النقيض.. وبدا كأن النظام لايوجه الشباب وإنما يسترضيه» (٦٤).

وأكد صحفى آخر على أنه يجب أن يكون لسلطات الجامعة «الكلمة الأولى والأخيرة المسموعة فى كل مايتعلق بطلبة الجامعات» وأن الطلاب «ليسوا فوق مستوى الجامعة التى يتعلمون فيها»(٦٥). وأعلن وزير التعليم العالى: «أما موضوع رفع الوصاية عن الطلاب واتحاداتهم فهو فى رأيى تفكير غير ناضج، فليس من المتصور أن ينفرد الطالب بتقرير أموره وحده». (٦٦) وبذلك أعيد النص على ريادة أساتذة الجامعات للجان الاتحاد إلى اللائحة الطلابية بقرار جمهورى.

وهكذا ، كانت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بمثابة خطوة إلى الوراء من منظور حرية حركة الطلاب. (٦٧) وعلى مستوى السياسة القومية لم تقدم الانتفاضة شيئا لصالح تقوية نفوذ المدافعين عن الليبرالية . وكان أحد الليبراليين، د. حلمى مراد وزير التربية والتعليم ، قد دعا زملاءه فى المؤتمر القومى إلى أنه: «يجب ألا يشغلنا ماحدث أو يصرفنا عن مواصلة الدأب الجاد الحثيث لتنفيذ برنامج ٣٠ مارس». ولم تلق هذه الدعوة استجابة كبيرة حيث كان المتشددون هم الفائزين فى ذلك اليوم.

لقد اندلعت انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ بسبب قضية تعليمية، كانت فيها الحكومة أكثر تقدمية بالفعل من طلاب المنصورة. ووسع الصدام مع الشرطة فى المنصورة – حيث قتل أشخاص وعجزت الحكومة بعد ذلك عن إثبات صحة تصرفها فى الحادث – من نطاق الانتفاضة» . وكان وزير التربية والتعليم قد أشار فى المؤتمر القومى إلى أن إضراب الاسكندرية حدث: «احتجاجا على ماحدث من تصادم بين الشرطة والطلبة فى المنصورة ، وأضافوا أسبابا أخرى سياسية منقطعة الصلة بما بدأ به الإضراب الأول» وهكذا فإن الطلبة كانوا ساخطين إلى الدرجة التى لم يقتصر احتجاجهم فيها على الحادث نفسه، بل إنهم أعربوا أيضا عن تذمرهم من الإطار السياسى الذى سمح بحدوثه. وكما أوضح محمود حسين فإنه « بمجرد اندلاع الحركة، ووقوع الصدام مع قوات القمع ، تبلورت التناقضات بين طموحات الشعب الشاملة، وبين سياسة الحكومة ، فتوارت القضية التعليمية، وبرزت الاحتجاجات السياسية إلى الأمام (٦٨)».

كانت أحداث الاسكندرية ذروة هذا التطور ولم تكن بالضرورة انتفاضة يمينية مثلما ذهب البعض . لقد كانت انتفاضة سياسية ذات شعارات مشابهة لشعارات الانتفاضة السابقة فى فبراير ١٩٦٨. لكنه لم ينشأ عنها بالضرورة برنامج سياسى أشمل للحركة الطلابية. وبرغم الخسائر التى نتجت عن انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨ ، إلا أنها مهدت الطريق إلى عملية استقطاب أكبر للقوى السياسية داخل الحركة الطلابية. حيث أدى إحكام قبضة النظام على الجامعات إلى تحقيق نتيجة عكسية هى اندفاع الطلاب نحو التخلص من إحتواء النظام لهم أيديولوجيا. وبذلك أعدت التربة لظهور حركة طلابية أصلب عودا وأكثر تمرسا فى السنوات التالية.

الهوامش

(١) محمد عبد السلام ، سنوات عصيبة – ذكريات نائب عام، دار الشروق القاهرة، مايو ١٩٧٥ (الطبعة الثانية) ص– ١٢١ – ١٢٣. حول إطلاق الرصاص على العمال انظر المذكرات الأحداث لأحمد كامل المدير السابق للمخابرات العامة: احمد كامل يتذكر، حلقه ١٠، المصور، ١٩٩٠/٤/٦.

(٢) وائل عثمان، أسرار الحركة الطلابية – هندسة القاهرة ١٩٦٨ – ١٩٧٥، (مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦) صـ ٢٤. وقد اعترف الرئيس السادات بعد ذلك بهذه الواقعة ونحى باللوم على خصومه في السلطة على أساس أن هدفهم كان : «هو ألا يكون لي رأى . وإذا كان لي رأى، ألا يكون لهذا الرأى أى وزن . أو أية قيمة.. والمعنى أيضا : إنه لا أنا كرئيس مجلس الشعب ، ولا مجلس الشعب له قيمة!» (من أوراق الرئيس السادات، مجلة أكتوبر ، العدد ٢٤، ١٠ أبريل ١٩٧٧).

(٣) كان بيان الدعوة إلى الاعتصام يقول: «ويجب أن يعلم كل حرفيكم أن الحرية تؤخذ ولاتعطى وانها تغتصب ولاتمنح ، وبما أننا ليس لدينا من القوة ماهو قادر على فرض مطالبنا فقد وجدنا أن السبيل الوحيد إلى أن يسمع صوتنا الشعب.. ويجبر السلطة الحاكمة على احترام الحريات واحترامكم أنتم بالذات، إن طريقنا الوحيد إلى تحقيق أهدافنا هو المقاومة السلبية فى صورة اعتصام كامل قد يدوم مدة من الوقت.».

(فى : وائل عثمان، أسرار ... ص ٢٨).

(٤) المرجع السابق.

(٥) موسى صبرى ، وثائق حرب أكتوبر ، الطبعة الأولى (المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٤) صـ ١١٧. وتم اطلاق سراح الطلبة المقبوض عليهم بعد عشرة أيام من هذا الاجتماع (وائل عثمان ، أسرار ... ص ٣٣) . إلا أن وزير الداخلية احتجز بعضهم دون إذن من النائب العام ، الذى أبلغ بالواقعة عن طريق رئيس جامعة عين شمس، الدكتور حلمي مراد، الذى عمل فيما بعد وزيرا للتربية والتعليم. (محمد عبد السلام، سنوات عصيبة ، ص١٣٠).

(٦) الأهرام ، ٢٥ فبراير ١٩٦٨.

(٧) الأهرام، ١ مارس ١٩٦٨.

(٨) وائل عثمان ، أسرار صـ ٢٩.

(٩) محمد عبد السلام، سنوات عصيبة، ص ١٢٣ – ١٢٦.

(١٠) كان الحاضرون في الاجتماع : عبد الحميد حسن عن جامعة القاهرة، حلمي نهنوش من جامعة عين شمس ، عاطف الشاطر من جامعة الأسكندرية، محمد عوض من جامعة أسيوط ، منصور ساطور من الأزهر، ومحمد الناظر عن المعاهد العليا . ويرى نهنوش أن عبد الحميد حسن هو الوحيد الذى استطاع الوصول إلى قلب عبد الناصر وحدث بينهما تفاهم مشترك (مقابلة مع نهنوش). وأثمر ذلك مقالا كتبه عبد الحميد حسن بجريدة الطلاب في تلك الفترة يمدح فيه عبد الناصر. فوصف الكثير من الطلاب عبد الحميد حسن بالانتهازية. وقد عبر أحد الطلاب عن موقفه فى ١٩٦٨ قائلا: «بينما كانت الجماهير الطلابية كلها تسطر صفحة مشرقة فى تاريخ مصر، والحركة – بمختلف اتجاهات من شاركوا فيها – تعزف سيمفونية البطولة والشرف، كان موقف رئيس اتحاد الجامعة نشازا .. يعزف بمفرده مقطوعة النفاق الأكبر!» (عثمان ، أسرار... صـ ٣٥). وفى الواقع ، فإن عبد الحميد حسن انتخب عضوا بالبرلمان (ولم يكن معينا كما يقول ابراهيم عبده: ابراهيم

عبده، الديموقراطية بين شيوخ الحارة ومجالس الطراطير)الطبعة الثانية، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٧٩ صـــ ١٦٥) كما عينه الرئيس السادات (وليس عبد الناصر كما ادعى ابراهيم عبده) وزيرا للشباب وهو فى الثلاثينيات من عمره.

(١١) شملت المسائل المطروحة للنقاش موضوعات مثل الحرب والهزيمة فى ١٩٦٧، الحرب السابقة فى اليمن ، الاتحاد الاشتراكى العربي، منظمة الشباب الاشتراكى ، أجهزة الأمن، العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، العلاقات مع العرب ، وما إلى ذلك.

(١٢) مقابلة مع الدكتور فؤاد زكريا.

(١٣) الأهرام، ٤ مارس ١٩٦٨. وحول اتهام الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب بتنظيم المظاهرات عموما انظر احمد كامل يتذكر، المصور، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٤) الأهرام ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(١٥) الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٦٨.

(١٦) الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٦٨ . وقد ادعى وزير الداخلية أمام البرلمان أن عدد رجال الشرطة المصابين يزيد كثيرا على عدد المصابين من بين المتظاهرين (٥٧ :٢١) وأكد على أن رجاله إنما كانوا ينفذون الأوامر الصادرة إليهم بتجنب الصدام. (الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٦٨).

(١٧) قرار وزير الداخلية بحظر المظاهرات ، الأهرام، ٢٥ فبراير، ١٩٦٨.

(١٨) نفس المصدر.

(١٩) أكد النائب العام بعد ذلك أنه لم يثبت أنه كانت هناك أيد أجنبية وراء الانتفاضة (عبد السلام، سنوات عصيبة، صـ١٢٧).

(٢٠) الأهرام ٢٨ فبراير ١٩٦٨.

(٢١) الأهرام ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(٢٢) محمد حسنين هيكل ، عن الأحكام ، والمظاهرات وإعادة المحاكمة ، الأهرام، ١ مارس ١٩٦٨.

(٢٣) الأهرام ، ٢٩ فبراير ١٩٦٨.

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) موسى صبرى، وثائق حرب اكتوبر ص ١١٦.

(٢٦) خطاب ٣ مارس ١٩٦٨، الأهرام، ٤ مارس ١٩٦٨.

(٢٧) نفس المصدر.

(٢٨) نفس المصدر.

(٢٩) نفس المصدر.

(٣٠) محمد جلال كشك ، ماذا يريد الطلاب المصريون ، الطبعة الأولى (بدون اسم الناشر، بيروت، ١٩٦٨)، صـ٢١.

(٣١) وائل عثمان ، أسرار.. صـ ٣١ - ٣٤. انظر الرؤية المناقضة فى تقييم حركة ١٩٦٨ للدكتور لويس عوض: «هل عرفت الآن لماذا فشلت ثورة الطلبة عام ١٩٦٨؟! لأن المثقفين انفصلوا عن الجماهير وانسحبوا إلى الماضى البعيد وخرجوا من سياق القرن العشرين وذهبوا يستلهمون تراثا عظيما حقا فى عالم الفكر ولكنه لايطعم فما ولايبنى بيتا ولايحدث أرضا ولاينشئ مصنعا ولايجيش جيشا ولايصلح نظاما، لأنه يحتفل بالتصورات أكثر من احتفاله بحقائق الحياة (لويس عوض، فى السرياليه المصرية، الاهرام ١٩٨٧/٧/٤).

(٣٢) R. Hvair, Dekmejian Egypt under Nasser (University or London Press, 1972), P258,

وأيضا عبد المجيد فريد، صفحات من أوراق عبد الناصر السرية (حلقات أسبوعية)، ٢٣ يوليو، ١٧ سبتمبر ١٩٧٩. وفي هذه الوزارة انخفضت نسبة الوزراء العسكريين إلى ٣٩.٤ ٪، بينما كانت ٤، ٦٥٪ في وزارة الحرب، و ٢. ٥٥٪ في الوزارة التى سبقتها (Dekmejian, Egypt under Nasser , P. 259, Table 24)

(٣٣) وائل عثمان، أسرار .. صـ ٣٩.

(٣٤) لقاء مع حلمي نهنوش . وحول نتائج هذه الانتفاضة عموما انظر : عادل حمودة، التطرف الديني من هزيمة يونيو إلى اغتيال السادات، حلقة ٤ و ٥ ، صباح الخير، ١٠ و ١٧/٩/ ١٩٨٧.

(٣٥) الأهرام ، ٢٥ نوفمبر و ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٣٦) في أول تقرير للأهرام عن الأحداث كان الرقم أربعة فقط (٢٢ نوفمبر ١٩٦٨).

(٣٧) تقرير وزير العدل أمام المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، الأهرام، ٣ ديسمبر، ١٩٦٨ . ووفقا للتقدير الأولي للأهرام (٢٢ / ١١/ ١٩٦٨) بلغ عدد المصابين من رجال الشرطة ثلاثين مصابا.

(٣٨) الأهرام، ٢٢ نوفمبر ١٩٦٨.

(٣٩) الأهرام ، ٢٣ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤٠) مكرم محمد أحمد ، تلاميذ المنصورة ، الأهرام ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨، ومكرم محمد أحمد ، ضوء من واقع الحقيقة على الحركة الطلابية في مصر ، الأهرام ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤١) مكرم محمد أحمد «ضوء من واقع الحقيقة».

(٤٢) مكرم محمد أحمد «تلاميذ المنصورة».

(٤٣) مكرم محمد أحمد وإحسان بكر، الصورة الحية لما وقع في الاسكندرية، الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٤٤) حضر الاجتماع عدد من الطلاب – وهم الذين سيقودون فيما بعد الانتفاضة، وسيوجه إليهم النائب العام هذه التهمة رسميا – ويشمل هذا العدد: عاطف الشاطر ، رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة – جامعة الاسكندرية، وأحمد حسين هلال ، نائب رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة ، ومحمد ناجي أبو المعاطي عضو اتحاد طلاب الهندسة ، ومحمد خيرت سعد الشاطر، الطالب بكلية الهندسة (والأخيران هما اللذان أحضرا أنباء المنصورة). انظر: الأهرام ٣ ، ١٢، ٣١ ديسمبر ١٩٦٨.

(٤٥) من بين أوائل الطلاب الذين هتفوا تيمور الملواني (وفقا لتقرير وزير العدل). وكان شعار تيمور «ياشعراوى ياسفاح .. دم الطلبة غير مباح».

(٤٦) تقرير وزير العدل.

(٤٧) حديث لعاطف الشاطر ، أخبار اليوم، ٢٣ / ١١/ ١٩٧٤.

(٤٨) تقرير وزير العدل. هذه الأرقام الرسمية تبدو مقنعة أكثر من الأرقام المبالغ فيها التي قدمتها مصادر أخرى، والتي قررت عدد الضحايا بالمئات انظر ، على سبيل المثال:

Mahmoud Hussein, L'Egypte 1967 - 1973 (Maspero, Paris, 1975), pp. 50 - 55.

(٤٩) تقرير وزير العدل.

(٥٠) تقرير وزير الداخلية إلى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي، الأهرام، ٣ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥١) الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٢) الأهرام ٢٩ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٣) الأهرام ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٤) الأهرام ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨.

(٥٥) محمد حسنين هيكل ، قضية هذا الجيل ، الأهرام ٢٨ يناير ١٩٧٢.

(٥٦) عبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية، ٢٣ يوليو ، ١٧ سبتمبر ١٩٧٩.

(٥٧) انظر : الأهرام ٢٢ نوفمبر – ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٨) انظر التغطية الكاملة للدورة فى الأهرام ٣، ٤ ديسمبر ١٩٦٨.

(٥٩) لم تمض سبع سنوات بعد ذلك إلا ويطرح د. البرلسى رواية أخرى ، يضع اللوم فيها على تصرفات مدير أمن الاسكندرية التى أثارت الطلاب. ويؤكد أنه: «كانت الدوافع لهذا الإضراب ، مثل الدوافع التى أدت إلى حركة فبراير السابقة ، حالة القلق والاضطراب والتمزق التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧» (شهادة الوزير العجوز عبد الوهاب البرلسى – هكذا كان مجلس وزراء عبد الناصر ، روزاليوسف، ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥.)

(٦٠) على سبيل المثال ، يقول د. محمد فتح الله الخطيب عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الأسبق ، والذى كانت رسالته للدكتوراه من «أدنبره» فى الخمسينيات عن «عمل المؤسسات النيابية فى مصر»: «من المعروف فى دراسة السياسة أن الاضطرابات والمظاهرات ليست أشكالا طبيعية للتعبير ، ولاينبغى اللجوء إليها حتى فى ظل الظروف غير العادية.. فهناك العديد من الأجهزة الرسمية والشعبية التى يمكن للناس أن يعبروا من خلالها عن آرائهم فى المجتمع».

(٦١) منهم رئيس ونائب رئيس الاتحاد على مستوى الجمهورية ، اللذان حاولا دفع زملائهما فى المنصورة والاسكندرية للتوقف عن الحركة وقد أثنى وزير الداخلية عليهما وعلى رئيس اتحاد هندسة القاهرة فى المؤتمر القومى لأنهم : «قد بذلوا جهدا كبيرا فى توضيح الحقيقة، سواء فى الاسكندرية أو هنا فى القاهرة فى كلية الهندسة ولكن للأسف لم يتمكنوا من السيطرة لما شرح لحضراتكم من تغلب المثيرين».

(٦٢) أخبار اليوم ، ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤.

(٦٣) الأهرام ، ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨.

(٦٤) محمد حسنين هيكل ، «الشباب بين النيران والثلوج»، الأهرام ٦يسمبر ١٩٦٨.

(٦٥) على حمدى الجمال ، «حديث الناس» الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٦) الأهرام ، ٦ ديسمبر ١٩٦٨.

(٦٧) هذه الخلاصة تتعارض مع ما يراه فى: (Dekmejian Egypt under Nasser, p 260) وكذلك Joseph Szyliowicz فى : Education and Modernisation in the Middle East, Cornell University Press, 1973, P 298 حيث إن إشارتهما إلى أن الطلاب قد «منحوا سلطة كبيرة فى شئون الجامعة» وأنهم أصبحوا «يلقون التشجيع على الانخراط فى العملية السياسية» ، قد تلائم انتفاضة فبراير ١٩٦٨ أكثر من انتفاضة نوفمبر ١٩٦٨. يلاحظ أن محاولات إحتواء النظام للقيادات الطلابية منذ فبراير قد تسارعت بعد أحداث نوفمبر. ونموذج ذلك جهود احمد كامل محافظ الاسكندرية حسب روايته فى : احمد كامل يتذكر، المصور، ١٨/٥/١٩٩٠.

(٦٨) Mahmoud Hussein, L'Egypte 1967 - 1973, p. 50.

(٩)
الانتفاضة الطلابية فى ١٩٧٢ / ١٩٧٣

أ) انتفاضة يناير ١٩٧٢ : [١]

تولى أنور السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠. وبعد أن تخلص من منافسيه على السلطة فى مايو ١٩٧١ جعل من الحرية السياسية شعارا لما وعد به من «تصحيح» للنظام السياسى كما التزم أيضا بأن يجعل من عام ١٩٧١ «عام الحسم» لتحرير الأراضى المحتلة ، وهو التزام خلق مناخا من التوقع لدى كافة قطاعات الشعب.

ففى الجامعات، كانت الحركة السياسية النامية فى ذلك الوقت قد بدأت تترسخ أقدامها . فكان الطلاب يصدرون العديد من مجلات الحائط، كما يشكلون جماعات واسرا طلابية متعددة، ويعقدون الكثير من المؤتمرات والندوات. وكان أثر مجلات الحائط ملحوظا على وجه الخصوص[٢]. وبرغم أن هذه المجلات كانت تغطى قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة ، إلا أن تركيزها الأساسى كان على مطلبين أساسيين هما تحرير الأراضى المحتلة ، والديموقراطية. وشارك الطلاب على مختلف اتجاهاتهم السياسية فى إصدار هذه المجلات ، حيث كان الطلاب اليساريون هم الأكثر إسهاما فى هذا الصدد[٣]. وتنوعت لهجة المقالات من الجدية إلى السخرية . ومع استمرار خضوع الصحافة الرسمية للرقابة [٤] كانت مجلات الحائط هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع الطلاب التعبير من خلالها عن آرائهم فى حرية ، حيث كانت فى الواقع – كما عبر أحد الطلاب «الصحافة الحرة الوحيدة فى مصر» [٥]. وبرغم احتوائها على قدر ضخم من المعلومات والتحليلات، إلا أن أثرها الأساسى على الطلاب كان يتمثل فى حثهم على ممارسة العمل السياسى. فلاريب أنها ساعدت كثيرا على التخفيف من مخاوف الكتلة الطلابية، والإقلال من ترددها وسلبيتها.

كما منح تشكيل الجماعات الطلابية المتنوعة للطلاب منبرا للأنشطة والمناقشات الجماعية. بينما كان بعض هذه الجماعات بمثابة تجمعات اجتماعية وثقافية كانت تسمى «بالأسر»، إلا أن البعض الآخر كانت تغلب عليه السمة السياسية [٦]. وكانت «جماعة أنصار الثورة الفلسطينية» هى أبرز الجماعات السياسية، وقد أنشأتها فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة

مجموعة من القيادات الطلابية التى سبق لبعضها زيارة المخيمات و المعسكرات الفلسطينية بالأردن. وبالرغم من أن أيا من تلك الجماعات لم تكن تضم أكثر من بضع عشرات من الطلاب، إلا أنها ساعدت على تطوير الحركة الجماعية وتقوية الروح المعنوية داخل الكتلة الطلابية ومن ثم أفرزت قيادات الحركة الطلابية.

وشكلت المؤتمرات والندوات العامة أداة ثالثة من أدوات العمل الطلابى. وكانت هذه المؤتمرات، إما تجمعات تلقائية أو بناء على دعوة من إحدى الجماعات أو أحد الاتحادات الطلابية. وكان بعضها يجتذب جمهورا محدودا بينما حظى البعض الآخر بحضور واسع. وعادة ما كانت تلك المؤتمرات تنتهى بإصدار بيان أو توصيات بغرض النشر والتوزيع. وكانت هذه المؤتمرات مبعث قلق للحكومة. فوفقا لما يقوله الدكتور كمال أبو المجد:

«بدأ النشاط بالطلابى المتمرد أو الثائر يأخذ صيغة عمل واحدة أو متشابهة ، هى ماتسمى بالمؤتمر الطلابى، وهو صيغة عمل حركية خاصة، وليس مجرد مؤتمر طلابى.. وكان تصعيد حرارة المؤتمر يتم بمواصلة الطرق على موضوع واحد فى جو من الإثارة والصوت المرتفع والمبالغة والطرح للقضية من زاوية واحدة حتى تستقر داخل المؤتمر رؤية واحدة للموضوع تتحول إلى اقتناع عقلى وإلى حماس عاطفى غير قابلين للمناقشة أو المساومة وأحيانا غير مستعدين لمجرد سماع وجهة النظر الأخرى».(٧)

وبصرف النظر عن الصيغة العدائية لوصف الدكتور أبو المجد، إلا أنه يعكس حقيقة بعض المؤتمرات التى عقدت فى تلك الفترة. ومع ذلك، كانت هناك مؤتمرات تدار بشكل أكثر ديموقراطية. وكانت تطرح فيها وجهات نظر متنوعة ومعقدة أحيانا. بالإضافة إلى الاجتماعات الطلابية الأصغر حجما التى كان يدعى إليها المتحدثون، وتدار المناقشات فيها على هيئة حلقة بحث ونقاش.

ويعتبر الاعتصام الذى حدث بكلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة فى أوائل العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ بشأن موضوع بدل العدوى فى مرتبات الأطباء البيطريين، أحد المؤشرات المبكرة على تنامى نزعة التحرك الجماعى لدى الطلاب. وقبل ذلك بعام كانت هناك المحاولة التى قام بها بعض المرشحين اليساريين فى انتخابات اتحاد طلاب جامعة القاهرة لتسييس الصراع على مقاعد الاتحاد الذى لم يكن سياسيا فى العادة، الأمر الذى يعد مؤشرا أكثر تبكيرا على نمو الاهتمام الطلابى بالشئون السياسية فى تلك الفترة (٨). وهى محاولة تكررت فى انتخابات العام الدراسى ١٩٧٢/٧١ (٩). وإبان المعركة الانتخابية الأسبق طالب هؤلاء المرشحون بإلغاء الحرس الجامعى، ذلك المطلب الذى اختار السادات أن يستجيب له، وهو ماساعد على قيام انتفاضة طلابية كبرى فى العام الدراسى الذى تلا إلغاء الحرس الجامعى.

اندلعت الانتفاضة فى يناير ١٩٧٢، إثر خطاب رئيس الجمهورية فى ١٣ يناير، الذى برر فيه عجزه عن الوفاء بوعده فى جعل عام ١٩٧١ «عام الحسم» بسبب اندلاع الحرب الهندية - الباكستانية. وادعى أن العالم لم يكن فيه متسع لاندلاع حربين كبيرتين فى آن واحد، وأن الحليف السوفيتى لمصر كانت تشغله الحرب الهندية الباكستانية إلى الحد الذى لايستطيع فيه تقديم مساعدة كافية، خاصة وأنه فى حالة حدوث هجوم مصرى بمساندة السوفيت على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فسوف يثير ردا انتقاميا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. ووصف هذه الحالة «بالضباب» الذى أعاق قدرته على التحرك.(١٠)

وكان رد فعل الطلاب على الخطاب غاضبا . ووفقا لماذكره مراسل صحيفة «الجارديان» البريطانية: «لاريب أن بعض أطفاله لم يصدق خطابه. فخطاب «الضباب » ربما يهدىء ، أو يربك أو حتى يقنع السذج ، ولكن بالنسبة لشباب البلاد الغيور من الطلاب والعناصر السياسية - كان الأمر بمثابة استفزاز لهم»(١١). وقد عبر مراسل صحيفة «التايمز» عن نفس الرأى: :«كان من الواضح منذ البداية أن هناك العديد من الذين أحسوا أن تحديد موعد نهائى - ربما لايكون بالإمكان التيقن من القدرة على الالتزام به - كان خطأ جسيما. فحتى أكثر مؤيدى الرئيس السادات حماسة، سيقر بأن اعتذاره عن إلغاء هجوم - كان مقررا له أن يكون فى ديسمبر - على سيناء، يعتبر خطأ فى التكتيك.. الأمر الذى أصبح فوق قدرة الجمهور القلق والمتعجل على الاحتمال»(١٢).. «إن رسالة الطلاب تكمن فى أنهم يعتقدون أن الضباب إنما يكمن فى السياسات»(١٣).. «وإذا كان هناك من يختلق الضباب، فإنه هو السادات نفسه».(١٤)

بدأت الانتفاضة فى كلية الهندسة ، بجامعة القاهرة ، حيث توجد الكتلة الأساسية النشطة من «جماعة أنصار الثورة الفلسطينية»، وحيث تصدر مجلات الحائط بكثافة كبيرة. وقبيل خطاب الرئيس بأيام قليلة فقط نظم طلبة الهندسة معرضا وعقدوا مؤتمرا لمناصرة الثورة الفلسطينية فى الاحتفال بذكرى انطلاقها. وفى اليوم التالى لنشر خطاب السادات ، تكونت حلقات نقاش عفويةبكلية الهندسة . ثم دعا عدد من الطلاب إلى مؤتمر عام فى اليوم الثانى، وصحب ذلك تعليق فيض من مجلات الحائط والملصقات الحافلة بالتعليقات حول الخطاب، والنقد للحكومة. وشهد المؤتمر العام، عدد كبير من الطلاب حيث قامت عناصر «جماعة أنصار الثورة الفلسطينية» بالدور القيادى فيه. وفى المساء تحول المؤتمر إلى اعتصام وحضر الدكتور كمال أبو المجد - أمين الشباب بالاتحاد الاشتراكى العربى، ووزير الشباب بعد ذلك -إحدى جلسات المؤتمر بنفسه، ولكنه فشل فى تهدئة الطلاب رغم ماعرف عنه من لباقة(١٥). حيث كان يتحاشى الرد على أكثر الأسئلة أهمية، تحت دعوى أن الوحيد الذى يعلم الإجابة هو الرئيس

نفسه، ولكن جمهور الطلاب رد على ذلك بالتهكم عليه باعتباره مجرد رجل بريد وليس مسئولا بالأساس، فاضطر إلى مغادرة المؤتمر وسط وابل من الصفير وصيحات الاستهجان.

وشجعت التطورات التى حدثت بكلية الهندسة على إثارة النقاش فى بقية كليات جامعة القاهرة، وعقدت المؤتمرات التى كانت تختتم بطبع وتوزيع بيانات وتوصيات، وتزايد إصدارمجلات الحائط [١٦] والملصقات [١٧] بصورة كثيفة، وأظهرت البيانات الصادرة عن مؤتمرات مختلف الكليات عدم استعداد الطلاب لقبول تبرير السادات لعدم تحركه، ومع ذلك لم ينته أى من هذه المؤتمرات باعتصام، ولذلك ذهب أولئك الذين رغبوا فى المشاركة فى تحرك أكبر إلى اعتصام كلية الهندسة. وفى مؤتمر عقد بكلية الاقتصاد دعى إلى عقد مؤتمر أكبر داخل الجامعة فى ٢٠ يناير. واقترح أحد الطلبة العاديين دعوة الرئيس السادات نفسه إلى المؤتمر حيث إنه الشخص الوحيد الذى يستطيع الرد على تساؤلات الطلبة. وكانت كلية الاقتصاد هى الكلية التى رفع فيها لأول مرة شعار «كل الديموقراطية للشعب.. وكل التفانى للوطن» الذى أصبح بعد ذلك شعارا للحركة كلها [١٨].

وبينما كانت تجرى تلك التطورات داخل الجامعة ، أعلن الرئيس السادات إجراء تعديلات فى حكومته ، تضمنت تعيين «سيد مرعى» أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان وزيرا للزراعة فى عهد عبد الناصر ، كما كان سياسيا محنكا ينتمى إلى أسرة من ملاك الأراضى الزراعية (ولهذا لقبه الطلاب بالإقطاعى)، والدكتور عزيز صدقى – وزير الصناعة فى عهد عبد الناصر والحليف الحميم للسادات فى معركته ضد خصومه فى العام السابق – رئيسا للوزراء، فرأس ماسمى «بوزارة المواجهة الشاملة» التى كانت مشكلة أساسا من العناصر التكنوقراطية. واجتمعت الوزارة فورا واتفقت على تنفيذ إثنى عشر إجراء حاسما بهدف إعداد اقتصاد البلاد للمعركة القادمة. وأعلن وزير الدفاع فتح أبواب التطوع للجيش أمام الطلاب، وأن التدريب العسكرى الذى يتلقاه طلاب التعليم العالى سوف يتم تكثيفه. وفى نفس الوقت تدفقت الوفود الطلابية على مقر الاتحاد الاشتراكى العربى لتسليم البيانات والتوصيات التى انبثقت عن مؤتمراتهم إلى الأمين العام الجديد الذى أكد لهم أن الاتحاد الاشتراكى والحكومة سوف يبذلان أقصى جهودهما نحو دراسة مطالب الطلاب [١٩].

لكن الاجراءات الحاسمة للوزارة وتأكيدات الأمين العام للاتحاد الاشتراكى لم تثن الطلاب عن عزمهم . ففى الليلة السابقة على المؤتمر المزمع عقده أقر الطلبة المعتصمون بكلية الهندسة اقتراحا بتشكيل«اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة » من ممثلى مختلف كليات الجامعة . وفى ساعة متأخرة من نفس الليلة وضعت مسودة بيان يلخص مطالب الطلبة ويناشد الرئيس الاستجابة لدعوة الطلاب وحضور المؤتمر، وإلا فإن الطلاب سوف ينظمون اعتصاما داخل الجامعة حتى يستجيب.

وتم طبع البيان فى ساعة مبكرة من الصباح بمطبعة الجامعة، ووزع بعد ذلك مباشرة أثناء تدفق الآلاف من الطلاب على الطريق المؤدى للمؤتمر المزمع عقده بقاعة الاحتفالات الكبرى. وفى بداية المؤتمر تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا للطلاب واختير ممثل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رئيسا لها. وتم توسيع اللجنة بتمثيل باقى الكليات التى بدأت كل منها فى تشكيل لجنتها الوطنية الخاصة. واختار المؤتمر أيضا لجنة صغيرة لصياغة «وثيقة طلابية» تضم التوصيات والمطالب التى طرحت فى مختلف مؤتمرات كليات الجامعة.

وتشكل وفد طلابى لتوصيل «الوثيقة» إلى الرئيس فى منزله مع دعوته للحضور إلى الجامعة للإجابة عن تساؤلات الطلاب. ولكنهم لم يتلقوا أية اجابة شافية من سكرتاريته، ومن ثم فقد بدأ الاعتصام فى نفس اليوم. ومن بين عدة آلاف من الطلاب الذين حضروا المؤتمر أثناء اليوم شارك حوالى ألف فى الاعتصام ليلا وفى اليوم التالى أرسل وفد آخر إلى منزل الرئيس إلا أنه عاد صفر اليدين . واستغرق الاعتصام أربعة أيام من المناقشات المطولة، والمشاحنات الداخلية، وإصدارالبيانات ومجلات الحائط.[٢٠] كما حدث اعتصام مشابه فى جامعة عين شمس.

وجاء موقف الصحافة الرسمية مكرسا لعداء الطلاب التقليدى لها. فقبل يوم ٢٠ يناير، وبرغم الحذر الذى شاب نشرها لأخبار المؤتمرات الطلابية، إلاأنها ذكرت باختصار بعضا من مطالبهم. ولكنها كثفت جهودها بعد ذلك التاريخ لمساعدة الحكومة فى جهودها لتفريق الحركة، حيث خصصت – على سبيل المثال – عناوين الصفحة الأولى لإعلان موافقة الرئيس على مقابلة طلاب القاهرة والاسكندرية فيما بعد بناء على دعوة اتحاداتهم. ونشرت «الأهرام» صورة بالصفحة الأولى لياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية يتبادل الحديث مع مجموعة من الطلاب فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى[٢١]. وبرغم الصياغة المعتدلة للوثيقة الطلابية إلا أنها لم تحظ من الصحف الرسمية بمجرد الذكر، كما لم تحدث أية تغطية صحفية لأحداث جامعتى القاهرة وعين شمس ، أو الانتفاضة الجنينية النامية بجامعة الاسكندرية وعدد من المعاهد العليا. وتراوحت مقالات رؤساء تحرير الصحف الرئيسية بين توجيه الانتقاد للحركة فى حذر، وبين الهجوم العنيف عليها[٢٢].

وكان الاستثناء الوحيد هو مقال بالأهرام كتبه محمد سيد أحمد بعنوان: «السؤال الذى يطرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية» [٢٣]. حيث رأى أن قلق الطلاب حق بقدر ماهو واجب وأنه من الضرورى إحاطتهم الصريحة بكل أبعاد الموقف. ونشر «الأهرام» فى ٢١يناير مقالا للدكتور لويس عوض تحت عنوان :«تقرير حول المسألة المصرية»، لم يكن يتعلق بشكل مباشر بحركة الطلاب وإنما كان يتبنى إحدى مقولاتهم الاساسية. حيث أكد أن البرجوازية المصرية

برغم أنها تمتلك إمكانات مواجهة نظيرتها الإسرائيلية، إلا أنها غير راغبة فى الإقدام على التضحية.

وبعد أن فشل الطلاب فى حث الرئيس على مقابلتهم، وافقوا على حل وسط لتسوية الموقف اقترحه وزير الداخلية (رئيس الوزراء فيما بعد) ممدوح سالم وأبلغه رئيس جامعة القاهرة الدكتور حسن اسماعيل للطلاب. وتضمنت صيغة التسوية الدعوة إلى حضور وفد طلابى كبير إلى مجلس الشعب لتقديم مطالبهم وإنهاء الإعتصام. ووافقت اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة على الاقتراح وحثت المؤتمر نفسه على الموافقة عليه. فحضر ثلاثة من أعضاء المجلس إلى الجامعة، وأبلغوا بقرار الطلاب، وعادوا إلى المجلس للإعداد لاستقبال وفد الطلاب. وخصص وزير الداخلية عددا من السيارات لنقل وفد الطلاب الذى يمثل كل الكليات وبلغ عدده حوالى مائتى طالب.

ورأس وكيل مجلس الشعب الجلسة، حيث كان رئيس المجلس خارج البلاد . وعرض رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة موقف الطلاب. وأثناء المناقشة الساخنة كان أعضاء المجلس يتناوبون تملق الطلاب تارة والتهجم عليهم تارة أخرى. ورفض النائب محمود أبو وافية -صهر السادات- الطلب الذى تقدم به الطلاب لنشر وثيقتهم بالصحف بحجة «السرية» فى وقت الحرب. فأجاب رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة :

«نؤكد بوعى أنه ليس هناك أسرار ما فى هذا العالم حتى فى الجانب العسكرى. إن عرض هذه الانتفاضة الطلابية العظيمة لن يهز صورة مصر أمام العدو الإسرائيلى، بل يهز وضع العدو عندما يعرف أن فى مصر شعبا يريد القتال الحقيقى».(٢٤)

وخاطب النائب الدكتور جمال العطيفى الطلاب قائلا: «إن مجلس الشعب ليس تنظيما مشلولا إلا أن هناك أزمة ثقة أنتم معذورون فيها، ولاشك أن مجيئكم إلى هنا وحركتكم التى انبثقت عنها اللجنة الوطنية العليا للطلاب دليل على الديموقراطية الصحيحة. نحن هنا فى مجلس الشعب لانمثل الشرطة ومحتكين بالشباب، وأنا شخصيا ألقى محاضرات فى الجامعة، وكنا متابعين كل ماقمتم به، ومحاولة الاحتواء قد تنجح كمسكن ولكنه لن ينجح فى النهاية. وبالنسبة لنشر الوثيقة الطلابية ، فأنا أعتقد أن الوثيقة ممكن تنشر مع تحفظات»(٢٥).

وتم التوصل إلى اتفاق على ادخال عدد من التعديلات على الوثيقة حتي تنشر فى صحف اليوم التالى ، فى مقابل إنهاء الاعتصام. وعاد الوفد إلى الجامعة تاركا إثنين من الطلاب للقيام بالتعديلات بالاشتراك مع الدكتور العطيفى. وبعد ساعات من المساومات تم الاتفاق على الوثيقة المعدلة من أجل النشر. وقبل انصراف الطالبين بدقائق هرع إليهما الدكتور العطيفى ليبلغهما أنه لن يتم نشر أى شىء، وأن الرئيس السادات نفسه سوف يعقد اجتماعا مع ممثلى

القوى الشعبية المختلفة ومن بينها الطلاب لمناقشة الوضع فى غضون يومين تقريبا.[٢٦] كما أبلغهم أيضا أنه قد وصل إلى المجلس وفد طلابى ثان يتبع اتحاد الطلاب حاملا وجهة نظر مختلفة تماما[٢٧].

وعاد الطالبان إلى زملائهما فاستقبلا بصيحات هيستيرية ضد «مجلس المنافقين». وطرحت دعوة لتنظيم مسيرة إلى وسط القاهرة صباح اليوم التالى[٢٨]. وبعد أن هدأت الضجة نسبيا عقدت اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة اجتماعا مغلقا لاتخاذ قرار بشأن مايجب عمله. وأثناء مناقشات اللجنة أبلغ أعضاؤها أن الدكتور كمال أبو المجد وصل إلى بوابة الجامعة وأنه يرغب فى مقابلة أحد الطلاب المسئولين. ونصح الوزير ممثلى اللجنة . فيما كان يبدو أنه محاولة لتفادى وقوع كارثة - بالإسراع فى إنهاء الاعتصام. وعندما سئل عما إذا كان بمقدوره أن يضمن سلامة أولئك الذين شاركوا فى الإضرابات، ذكر أنه فى حاجة لأن يستفسر من وزير الداخلية عن ذلك.

وبعد ذلك بساعات - فى فجر ٢٤ يناير - قامت قوات الأمن المركزى بمداهمة الجامعة والقبض على الطلاب[٢٩]. فاستسلمت قيادات الاعتصام فى جامعة القاهرة بهدوء. بينما حدثت بعض الصدامات فى جامعة عين شمس. وبهذا فإن قرار اقتحام حرم الجامعة، الذى لم يتخذه وزير الداخلية «المستبد» فى عام ١٩٦٨، والذى تباهى بتحاشى اتخاذه، قد أقدم عليه خلفه الذى كان من المفترض أنه أكثر «ليبرالية» فى ١٩٧٢.

وبرغم قرار سلطات الجامعتين بإغلاقهما وبدء عطلة نصف السنة الدراسية ، تدفق الطلاب إليهما صباح نفس اليوم ليكتشفوا أن زملاءهم قد قبض عليهم . فانطلق نحو عشرين ألفا من الطلاب الغاضبين إلى وسط القاهرة حتى وصلوا إلى ميدان التحرير، حيث عجزت قوات الأمن عن تفريقهم. وكانت هذه أول مرة يفرض على نظام السادات فيها مواجهة القلاقل فى الشارع، الأمر الذى شكل سابقة لم يغفرها أبدا ولم ينسها[٣٠].

واستمرت المظاهرات طوال اليوم، وفى المساء حدث اعتصام آخر حول قاعدة التمثال وسط ميدان التحرير[٣١]. وشكلت لجنة وطنية ثانية مؤقتة لتنظيم هذا الاعتصام. وجذب المنظر الفريد سكان القاهرة، الذين حاولوا مساعدة الطلاب بكل مافى استطاعتهم بدءا من تقديم الطعام لهم، إلى مدهم بالأغطية والبطاطين فى تلك الليلة الباردة من شهر يناير. وفى ساعة متأخرة من الليل وجه قائد قوات الأمن المركزى أمرا بالتفرق إلى الطلاب الذين كانوا ينشدون الأناشيد الوطنية. وتم تفريقهم بالقوة فجرا بعد رفضهم التفرق، ليتجمعوا ثانية فى مجموعات أصغر تطوف بالمنطقة التجارية فى وسط القاهرة، وهم يهتفون: «اصحى يامصر». واستمرت المظاهرات حتى الظهر، بينما كان الرئيس يعقد اجتماعا على مرمى حجر منها. وحدثت بعض

التلفيات بفعل المتظاهرين. وكما كتب مراسل جريدة «التايمز» البريطانية فى القاهرة :«تحطم عدد من واجهات المحلات ونوافذ المكاتب، بما فى ذلك مكتب شركة الطيران الأمريكية، ولكن لم تكن هناك محاولات متعمدة لتخريب الممتلكات» (٣٢). وفى نفس اليوم نشرت الصحف قرار وزير الداخلية بمنع المظاهرات، والذى صيغ فى عبارة معتدلة وبلغة تهدئة: «حرصت سلطات الأمن بتوجيه من القيادة السياسية على عدم التدخل تقديرا للدوافع الوطنية للطلاب ، فضلا عن أن ماينادون به أجمعت عليه أمتنا قيادة وشعبا». (٣٣)

وفى اللقاء الذى عقد فى ٢٥ يناير ألقى السادات خطابا غاية فى الانفعال أعلن فيه أن قرار القتال من أجل تحرير الأراضى المحتلة قرار نهائى ولارجعة فيه، ولكنه لايمكنه استعراض التفاصيل السياسية والعسكرية على الملأ. ويبرر الرئيس هذا الكتمان مستشهدا بسابقة جديرة بالاهتمام: «تشرشل مكتوب فى مذكراته مجلس الوزراء البريطانى فوضه هو ولجنة وزارية من خمسة تفويضا كاملا لإدارة المعركة وماتقولناش إلا مايقال وفى الوقت اللى يجب أن يقال فيه.. نفس الشىء حصل فى مجلس العموم أعطى تشرشل ووزارة الحرب نفس التفويض.. صمد الشعب البريطانى لأنه حط ثقته فى بلاده وفى قيادته. إيه الجديد اللى طالع عندنا. فى معركة وعايزينى أطلع أتكلم عن التفاصيل كلها وأقول إيه اللى بيجرى. معرفش هل طلعوا لتشرشل وقالوا له تعالى نحاسبك؟»(٣٤).

وبرغم الاختلاف فى السياق، إلا أن القياس الذى لجأ إليه السادات يحتمل شيئا من الصحة بشكل عام. لكن الضعف الشديد الذى كان ينطوى عليه هذا القياس يكمن فى أن الطلاب لم يطلبوا أبدا معلومات تفصيلية حول «المعركة»، حيث كانت اهتماماتهم تنصب على إطارها السياسى بالأساس. وقد أبرز البيان الصادر من مؤتمر كلية الآداب – على سبيل المثال– بشكل حاسم أنهم : «بالطبع لايطالبون معرفة موعد المعركة بالساعة والدقيقة الفورية على اعتبار أنها لاتنسجم مع منطق المعركة»(٣٥). ومن ناحية أخرى فإن السادات – بعكس تشرشل – لم يكن فى حالة حرب فعلية. وشعر الطلاب مثلهم فى ذلك مثل الكثيرين من المصريين بعدم الارتياح لمطالبتهم بالركون إلى الهدوء من أجل «المعركة» التى لم تتجسد منذ رفع عبد الناصر الشعار الشهير «لاصوت يعلو فوق صوت المعركة».

ولجأ السادات إلى الإشارة إلى حوادث أخرى سابقة لتبرير استخدام القوة فى مواجهة الطلاب:

«فى ١٩٦٨ قام الطلبة فى فرنسا. انتهت على إيه؟ انهار اقتصاد فرنسا.. فى فرنسا وانتم عارفين فرنسا وتتكلمون جميعا عن مدى تقدم حرية الرأى فى فرنسا، ماذا فعل ديجول عندما تأكد له أن الحركة الطلابية سوف تخرب الاقتصاد الفرنسى وانها منظمة من قبل الصهيونية

والأمريكيين؟ اقتحم الجامعات. في مصر لم يقع خدش واحد ، ومتى تدخل البوليس ؟ بعد ٧ أيام».

وكان تحليل الرئيس للانتفاضة نفسها – وهو مبني على تقرير أمني كان موضوعا أمامه – حافلا بالإدانة. إذ هاجم الطلاب بسبب إهانتهم لوزير الشباب، وهو «أستاذ جدير باحترامهم»، وأدان مجلات الحائط التي صورته شخصيا بشكل يخلو من الاحترام، بحيث «خرجوا عن كل الحدود». واتهم وفد الطلاب الذي ذهب إلى منزله بأن «الورقة اللي سابوها وعليها امضاءاتهم كان ممكن اتهامهم بشق الجبهة الداخلية وإثارة الفتنة».

كما وصف اللجنة الوطنية بأنها «لجنة الخيانة الوطنية»، وتحدث عن أنشطتها في الجامعة باعتبارها «احتلالا لايمكن أن أساوم عليه»، وصور الانتفاضة ككل باعتبارها من فعل قلة منحرفة مكونة من حوالي ثلاثين طالبا ، تقوم بتنفيذ عملية مخططة بدقة من خارج الجامعة . واستخدم الرئيس في تحديده للتركيبة السياسية لهذه «القلة» التعبيرات الدارجة لدى جهات الأمن: «طلاب من ذوي الميول» ، «عناصر ذات ألوان معينة»، و«طلاب لهم صلة بمراكز القوى السابقة».

ولإرضاء «الأغلبية» أكد السادات على أن «قاعدتنا الطلابية ككل سليمة». ووعد بإعطائهم «مزيدا من الديموقراطية بشرط أن يتخلصوا من العناصر المتطرفة بينهم». كما وعد أيضا بعدم إعادة الحرس الجامعي برغم ماحدث. ونصح طلاب البلاد بتركيز جهودهم على دراستهم، واضعين في أذهانهم أن «وقت الدرس للدرس والطالب طالب علم وبس». وأخيرا، ذكرهم بأن هناك ثلاث سلطات بالبلاد، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقال لهم: «سلطة طلابية ده ماعرفش إنه موجود سلطة بهذا الأسم»!

وتلقى السادات تأييدا حاسما من عدد من الحضور في اللقاء الذي ألقى فيه خطابه[٣٦].

وأعرب نائب مدير جامعة القاهرة [٣٧] عن تشككه في موارد الطلاب:

«المؤتمر الذي عقد في الجامعة كان بالفعل شبه حكومة منظمة. لقد لاحظت مجلات الحائط وكم حاولت أن أمنعها . المؤكد أن مصدر هذه المجلات واحد. أكثر من ٤٠ مجلة حائط يتم تعليقها في يوم واحد. في اعتقادي أنه لايمكن لأي جهاز طلابي أو جامعي أن يصدر هذا .. ليس فقط ٣٠ طالبا هم الذين كانوا وراء هذه الظاهرة. قطعا هناك شيء أبعد. كانوا يحتاجون لمنشوراتهم التي أصدروها إلى رزم ورق ولم يكن في الجامعة مايكفي ، وماجاءوا به يزيد على كل الذي كان موجودا في الجامعة. من أين أتوا بهذه الأوراق؟».

إلا أن بعض مستمعي السادات كانوا أكثر تحفظا . وكان من بين هؤلاء الدكتور ابراهيم

جعفر الأستاذ بكلية الهندسة، الذى كان يتابع الحركة عن كثب، واقترح على الطلاب أكثر من مرة القبول بحلول توفيقية لتفادى الصدام مع الحكومة. وقد خاطب الرئيس قائلا: «أولادنا لديهم تساؤلات ونحن الأساتذة لانملك المعلومات التى تشفى غليلهم. علينا أن نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا فى البناء.. هناك ٣٠ طالبا تحوم حولهم التهم الآن، ولكن كل ما أرجو ألا نحاكمهم فى هذه الظروف». وكان رد السادات الفورى هو: «المسألة ليست مسألة توقيت. لابد أن ننتزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء».

ولم تكن مهمة السادات بالمهمة السهلة. إذ إنه فيما عدا مستمعيه ، كانت الانتفاضة الطلابية تتمتع بقدر من التأييد فى عموم البلاد حيث أيقظت الحركة الطلابية حركة المثقفين المصريين، وأيدت النقابات المهنية الانتفاضة فى نفس اليوم الذى تظاهر فيه الطلاب فى القاهرة. حيث أصدرت أربع من أقوى هذه النقابات نفوذا - نقابات المعلمين، والمحامين، والمهندسين، والصحفيين - بيانات نشرت فى الصحف [٣٨] تشيد بوطنية الطلاب، وتتبنى مطالبتهم بالاستعداد الجاد من أجل المعركة. وبينما حاولت بعض هذه البيانات (مثل بيان المعلمين والصحفيين) التوفيق بين موقفى الطلاب والحكومة، أيد البعض الآخر (مثل بيان المحامين) مطالب الطلاب تأييدا كاملا فضلا عن أنها جميعا انتهزت الفرصة للمطالبة برفع الرقابة عن الصحف. وأصدر خمسة من كبار الكتاب[٣٩] فى مصر بيانا، إلا أنه لم ينشر. وجاء بالبيان: «إذا كان قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض الأخطاء أو بعض وجوه الشطط فى التفكير أو فى التعبير فإنما مرد ذلك إلى حماس الشباب أو اندفاعه أو نقص فى الخبرة السياسية وليس إلى نقص فى الوطنية» [٤٠].

وعقد اجتماع بين بعض مسئولى الاتحاد الاشتراكى العربى وممثلى النقابات المهنية الذين جددوا دفاعهم عن الحركة الطلابية، مصرين على أنه ليس من المقبول: «أن يقال إن هناك انحرافا فى الطلاب، إن الانحراف الوحيد الذى يمكن تصوره هو ثبوت تهمة الجاسوسية ضد أحد الطلاب»[٤١]. وفى لقاء آخر بين مسئولين من الاتحاد الاشتراكى ووفد من أساتذة الجامعات طرحت دعوة للإفراج عن الطلبة المعتقلين.

وفى مواجهة تلك الضغوط ، اتخذ السادات موقفا أقل عنادا، بعد دراسة متعقلة للموقف. وكانت هناك اتجاهات شديدة التباين داخل الحكومة حول قضية النشاط الطلابى. ووفقا لمايقول الدكتور كمال أبو المجد: «لم يكن الموقف بين أعضاء الحكومة بمعناها الأوسع واحدا ، فالبعض تصور الأمر كله من زاوية واحدة هى زاوية نشاط التنظيم الطليعى. والبعض أصر على أن مايجرى كله ليس إلا حركة شيوعية منظمة تماما من خارج الجامعة. وكان الرئيس السادات صاحب نظرة متوازنة تدخل الأمرين فى الاعتبار تماما وترى فيهما محركا للكثير مما يدور . ولكنه أيضا كان على رؤية واضحة للأسباب الموضوعية للقلق والتمزق» [٤٢]

كما قال الدكتور كمال أبو المجد أنه وبعض زملائه، قد حاولوا «معالجة الظاهرة سياسيا».وقد انعكس نفس الاتجاه فى مقال هيكل: «قضية هذا الجيل» فى الأهرام يوم ٢٨ يناير. فبعد أن أورد تمييزه المعتاد بين «قضية الشباب فى مصر، وقضية ثلاثين أو أربعين يمكن أن يحاسبوا على بعض ماتجاوز من تصرفاتهم» اعترف بأن جيل الشباب لديه قضية جديرة بالاهتمام: «برغم أى أخطاء أو نفاد صبر أو حتى المساس بتماسك الجبهة الداخلية.. يجب أن تكف عن هذه النظرة المأخوذة بالارتياع من الفضيحة ونحن نواجه حركات الشباب على أرضنا . إننا فى بعض الأحيان مازلنا ننظر إلى الظواهر الاجتماعية بمنطق القبيلة ناسين أننا فعلا فى العصر الصناعى..إن ضغوط الرأى العام ذات فائدة كبرى على الأقل لتعليم من لم يكن يعلم أن الحكم هنا وراءه نبض ووراءه رأى عام مسموع».

وأخيرا قرر السادات أن القضية ينبغى أن تعالج سياسيا. ومثلما فعل عبد الناصر فى ١٩٦٨، دعا إلى دورة خاصة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى، افتتحها بخطاب تصالحى:

«إن حركة الشباب المصرى فى التعبير عن نفسه لم تكن بعيدة عن الجو العام الذى وصفته لكم أى كحالة من نفاد الصبر . ولقد كان منطقيا أن يظهر نفاد الصبر أول مايظهر لدى الشباب.. إننى لا أريد احتواء حركة الشباب، ولا أريد عزل حركة الشباب ولا أريد ضرب حركة الشباب».

وبجانب ذلك أصدر قرارين مهمين :إعادة بناء منظمة الشباب، والإفراج عن جميع الطلبة المحتجزين وإحالة موضوعهم للجامعات «تتولى عن طريق المجالس التأديبية بحثه».

إلا أن السادات – فى اليوم الثانى من المؤتمر – كرر مافعله عبد الناصر من قبل من التلميح إلى أن الطلاب كانوا مدفوعين بفعل شبكة من عملاء المخابرات الإسرائيلية، وإنه كانت هناك منشورات توزع وبها مزاعم تشبه ماكان يطرحه الطلاب (٤٣). وجاءت التقارير التى ألقاها وزراء السادات أمام المؤتمر مؤيدة لموقفه. فدافع وزير الخارجية عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والعلاقة مع الاتحاد السوفيتى ، وهما موضوعان كانا موضعا لشكوك الطلاب. ودعا وزير الدفاع الطلاب إلى الذهاب إلى الجبهة ومشاهدة الاستعدادات الجادة التى تسير قدما ورحب بزيارة طلبة الهندسة للمؤسسات الفنية للقوات المسلحة. وعلى عكس هذين التقريرين اللذين ألقيا فى جلستين مغلقتين، أذيع بيان وزير العدل على الهواء فى الإذاعة والتليفزيون بناء على إشارة من السادات .

وبعكس تقرير وزير العدل فى ١٩٦٨، كان هذا البيان سياسيا وحافلا بالتعبيرات التى تستخدمها التقارير الأمنية، فأشار إلى «الأقلية» و«العناصر المتطرفة»، وذوى الميول المعينة»

وأظهر الحركة كما لوكانت توجه من خارج الجامعة، حيث تطبع منشوراتها فى الخارج، وتتلقى المساعدات المالية الضخمة من الخارج أيضا. واتهم الوزير «الأقلية» باستخدام العنف ضد «الوطنيين الحقيقيين». واتهم أحد قادة الطلاب بالتهرب من الخدمة العسكرية كما اتهم آخر بالقيام برحلات مريبة إلى خارج البلاد . وزعم أن الطلاب قد سلحوا أنفسهم بالعصى والأدوات اللازمة للصدام المحتمل مع قوات الأمن . وقال أن المتظاهرين أحدثوا تلفيات فى سبعة محلات بوسط القاهرة كما أكد أن ٦٧ من جنود الشرطة قد اصيبوا، بينما لم يشر إلى أية خسائر بين الطلاب.

وكان من المقرر أن يمثل الطلاب البالغ عددهم ٢٢٤ طالبا (١١٢ من بين المعتصمين بالجامعة، ٦١ من المعتصمين بميدان التحرير، و٥١ من بين المتظاهرين) والذين ورد بتقرير الوزير أنه تم التحقيق معهم، أمام مجالس التأديب بالجامعات. وصدر الأمر بمنع ثلاثين طالبا من بينهم من الدخول إلى الجامعة حتى تبت مجالس التأديب فى حالاتهم. ومع ذلك، وإزاء الضغط الطلابى، ونظرا للاتجاه المعتدل نسبيا الذى تبناه رئيسا جامعة القاهرة وعين شمس فى مواجهة الحركة، أغمضت السلطات الجامعية أعينها عن هؤلاء الطلاب الذين تسللوا إلى محاضراتهم ، وفى نهاية الأمر وجهت إليهم إنذارات مكتوبة دون أن تعقد أية مجالس تأديبية بالفعل.

وبعد إطلاق سراح المحتجزين، وفى النصف الثانى من العام الدراسى، استمرت العناصر الطلابية النشطة فى العمل ولكن بشكل أهدأ حيث احتفلوا «بيوم الطالب» فى ٢١ فبراير بعقد مؤتمرات جديدة وإصدار بيانات تجدد مطالبهم السابقة. وأكد الطلبة مجددا ثقتهم فى «قيادة الانتفاضة»، وأدانوا قوات الأمن التى اقتحمت حرم الجامعة المقدس، وأعربوا عن رفضهم لبعض المزاعم التى وردت فى تقرير وزير العدل(٤٤). كما عارضوا أيضا دعوة السادات لهم للتركيز على دراستهم حيث : «إن العطاء الوطنى لايرتبط بمجرد التفوق المهنى فى المجالات التخصصية وإنما يرتبط بحق الجماهير فى المناقشات والحوار ثم بواجبها فى العمل والبناء»(٤٥). وإزاء رفضهم القاطع للخطط الرامية إلى إعادة إدخال منظمة الشباب إلى الجامعة، اضطرت الحكومة فى النهاية إلى إلغاء محاولتها(٤٦).

وكانت مطالب انتفاضة يناير ١٩٧٢ شاملة لكل قضايا الوطن، برغم محاولة قامت بها مجموعة من الطلاب فى البداية لقصرها على مسألة التدريب العسكرى للطلاب (٤٧). وتركز النقد للحكومة على ثلاث قضايا محددة. الأولى : الاحتلال الإسرائيلى للأرض المصرية والعربية . حيث لم يكن الطلبة مؤمنين بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ أو بقيمة محاولات تحرير الأرض المحتلة بالوسائل الدبلوماسية أو من خلال الضغط الدولى الذى أثبتت إسرائيل فى

مناسبات سابقة أنها محصنة ضده . وإنما كانوا يؤمنون بضرورة استعادة الأرض بالقوة، عن طريق حرب شعبية شاملة.

وانصبت الركيزة الأساسية فى نقدهم على تردد النظام فى معالجته للقضية . وكما أوضح مراسل «التايمز» :(٤٨).

«ليس من الضرورى أن يكون القرار هو الحرب، ولكنهم أوضحوا أنهم يريدون قرارا صريحا ومحددا... إن تذمرهم بالقطع يتجاوز الدعوة السطحية لحمل السلاح والتوجه إلى الجبهة». (٤٩)

بل إن محللا إسرائيليا توصل هو الآخر إلى نفس النتيجة :

«جعل الطلاب من قضية المواجهة مع إسرائيل هدفهم الرئيسى، ليس بغرض اندلاع حرب مباشرة مع إسرائيل، وإنما لإظهار أن النظام عاجز سياسيا».(٥٠)

وتوضح بداية الفقرة الأولى من «الوثيقة الطلابية» مدى عمق كراهية الطلاب لشعارات النظام: «إن جماهير طلاب جامعة القاهرة المجتمعين الآن فى داخل الحرم الجامعى إذ يدينون مبدأ إخفاء الحقائق عن الجماهير والاستهانة بعقولهم تحت شعارات مختلفة من استمرار وصمود وردع واستنزاف ومواجهة وحسم ونصر وغيرها».

وثانيا: وجه الطلاب اهتمامهم نحو النظام السياسى ككل وتركزت مطالبهم حول قضية الديموقراطية. ويؤكد بيان طلابى آخر صيغ على أساس من الآراء المطروحة فى الوثيقة الطلابية: «إن جماهيرنا الواعية ، والتى أثارتها كل تلك السياسات لا بعض العبارات الغامضة أو المضللة فى بيان ، قد عرفت فى حركتها الأخيرة طريقها الحقيقى لكى تمارس دورها الحقيقى وهو المشاركة فى صنع القرار لا التفرج عليه». (٥٢) وفى تلك الفترة لم يطرح التبنى المباشر لفكرة التعددية الحزبية ، وإنما انصب التركيز الأساسى على حرية الصحافة(٥٣).

أما ثالثة القضايا الأساسية فكانت البنية الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد. إذ كان الطلاب - يرونها بطريقة مبسطة بعض الشىء - مرتبطة بالقضية الوطنية، مؤكدين على ضرورة قيام «اقتصاد حرب» تقدم فيه كل طبقة اجتماعية تضحيات نسبية تحدد على أساس قدرتها على المساهمة. وكان أكثر الاقتراحات راديكالية، هو المطالبة بألا يتجاوز الحد الأعلى للأجور فى البلاد عشرة أمثال الحد الأدنى. كما أعلن الطلاب رفضهم لربط الاقتصاد المصرى بالمصالح الامبريالية عبر مناطق التجارة الحرة التى كانت فكرة جديدة وقتها. وبالإضافة إلى ذلك أعلنت بيانات الطلاب عن رفضهم للبذخ الذى تعيشه الشريحة العليا من البيروقراطية، ذلك البذخ الذى حاولت الوزارة الجديدة الحد منه عن طريق إجراءات التقشف. كما أبدى

الطلاب رفضهم لتعيين سيد مرعى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى، بسبب انتمائه الطبقى «الإقطاعى». وطالبوا أيضا بالإفراج عن عمال حلوان ، وإعادة الإعتبار للجان النقابية العمالية التى تعرضت للتشهير بها من قبل الحكومة نتيجة إضراب العمال فى ١٩٧١.

وتجاوزت مطالب انتفاضة يناير ١٩٧٢ المدى الذى وصلت إليه كل من انتفاضتى عام ١٩٦٨. ففى هذه المرة أبدى الطلاب موقفا متشددا عنيدا بعض الشئ. وكانت هذه الروح ثمرة لكل من سنوات الإحباط والجهود المكثفة التى بذلتها العناصر السياسية التى أفرزتها تلك السنوات.

وقد تركزت استجابة الحكومة لهذه المطالب على مهاجمة العناصر الطلابية النشطة التى قادت الانتفاضة بدلا من تناول الأساس الموضوعى للأحداث وجوهر المطالب الطلابية. فعمد كبار المسئولين بالحكومة – ومن بينهم السادات نفسه – إلى تبسيط قضية مطالب الطلاب. فبينما ذكر رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، أمام البرلمان أن :«هناك خلافا استراتيجيا بين تصور السلطة فى حل قضية الوطن وبين تصور القواعد الطلابية»(٥٤)، كانت استجابة السادات أكثر انفعالية حيث قال: «أصدر المؤتمر توصيات رفض الحل السلمى (قلت هذا)، إعداد الجبهة الداخلية للحرب (قالت هذا الجرائد)، وتحديد موقف الاتحاد السوفيتى (قلت تجرى مفاوضات على أعلى مستوى)، تحويل اقتصاد البلد إلى اقتصاد حرب (منشور وسياستنا هى توجيه الإعلام لخدمة المعركة) كل هذا ماجاش بجديد ومكتوب فى الصحف فى المرحلة اللى قبل هذا».(٥٥)

وفى شىء من الصراحة يعلق الدكتور كمال أبو المجد على هذا الوضع بقوله: «لم تعرف الحكومة مرة واحدة مطالب الطلبة. وهذه مشكلة آن الأوان لتوكيدها. فالحكومة كانت ترى دائما أن الطلبة ليست لهم مطالب محددة. وأن ماقدم باسم « الوثائق» قدم فى جو محموم وصيغ على عجل ولم يدرسه أحد، وأن المقصود الوحيد منه كان إحداث المتاعب وخلق المزيد من التوترات. ولهذا بكل الصراحة، لم يأخذ أحد فى الحكومة هذه المطالب مأخذ الجد» (٥٦).

ولاشك أنه لأمر صحيح تماما ما أشار إليه أحد المعلقين الأجانب من أن هذه المطالب كانت تحتوى إلى حد كبير تقييما «غير واقعى» (٥٧) وما أكده أحد القيادات الطلابية من أن «الأمر قد استلزم من الطلاب قدرا من الوقت لتوضيح برنامجهم» (٥٨). إلا أنه كان هناك مطلب واحد ومحدد: وهو حل القضية الوطنية، وديموقراطية النظام السياسى. وقد أوضحت استجابة الحكومة عدم حساسيتها تجاه مشاعر قطاع من الشعب مهتم بالسياسة ومتحمس.

إلا أنه ، برغم تلك الفجوة ، فإن الطرفين قد تجنبا حدوث قطيعة تامة. حيث توجه الطلاب

ببرنامجهم السياسى إلى الحكومة مثلما توجهوا به إلى القطاعات الأخرى من الشعب، وأعربوا أكثر من مرة عن ثقتهم فى وطنية السلطة الحاكمة. [٥٩] وكما يرى أحد المعلقين فإنهم قد أظهروا بهذا افتقارهم إلى الرؤية الواضحة للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، أى الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، ومن ثم اقتصر دور الحركة الطلابية على مجرد «التعليق» على تصرف هذه السلطة[٦٠].

كان قادة انتفاضة يناير ١٩٧٢ يشكلون أبرز مجموعة واعية سياسيا من بين المجموعات التى قادت الانتفاضات الطلابية منذ فض الحركة الطلابية فى ١٩٥٤ . وكان انتماؤها يساريا بوجه عام، وإن لم يكن شيوعيا فقط حسب زعم الحكومة وكذلك زعم الجناح اليمينى للحركة الطلابية . حيث كانت الحركة الشيوعية السرية فى مصر فى ذلك الوقت مازالت جنينية وفى حالة بحث عن مركز ثقل منظم داخل الحركة الطلابية التلقائية. وكما أوضح أحد التنظيمات الشيوعية: «لقد عمل تنظيمنا بكل طاقاته فى الحركة الأولى الطلابية وطورها وتطور هو من خلال قيادتها، أما الحركة العمالية فلم تلق نفس التركيز إلا فى بعض مواقعها. وإلى هذا الأساس يستند بعض الزملاء ليؤكدوا تصورهم أننا أمام انحراف برجوازى صغير أو طلابى».[٦١]

وبينما أمدت الحركة الشيوعية الانتفاضة بعدد من عناصرها النشطة الذين كان لهم قدر من التأثير الأيديولوجى على المجموعة الأعرض من القيادات الطلابية، فإن الانتفاضة نفسها شكلت نقطة تحول فى تطور الحركة الشيوعية حيث تمكنت التنظيمات الشيوعية من تجنيد عدد من العناصر الطلابية المشاركة فى الانتفاضة اعتبارا من العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢. على أن انقسامية المنظمات الماركسية قد انعكست فى الحركة الطلابية من خلال الخلافات المتكررة بين العناصر القيادية.

وأدى نفوذ الطلبة الماركسيين فى اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، ووجود عدد منهم بين أعضائها، إلى أن اتخذ الجناح اليمينى للحركة الطلابية – سواء من الليبراليين أو الأصوليين الإسلاميين – بل واليسار الناصرى أيضا، موقفا عدائيا من اللجنة والانتفاضة ككل. وسعى اليمين – الذى كان يعمل تارة من خلف ستار إتحاد الطلاب، وتارة أخرى يعمل مستقلا – لإحداث انقسام فى الحركة فى مرحلة متقدمة. حيث تجمع أثناء الاعتصام الذى حدث بقاعة عبد الناصر عدد من الطلاب (معظمهم من كليات الطب والهندسة) وتظاهروا علانية بهتافات ضد الشيوعيين. كما أعدوا أيضا وثيقة أكثر «اعتدالا». ولم تفلح محاولاتهم حيث اعتبرهم العديد من الطلاب انقساميين أو مجرد عملاء للحكومة[٦٢]. وبرغم سيطرة العناصر اليسارية على قيادة الحركة إلا أنها اتخذت خطوة جريئة حين ساءلت الحكومة حول

حجم الدعم السوفيتى الحقيقى لمصر[٦٣]. وهو الأمر الذى أساء البعض فهمه فذهب إلى الظن بأن الانتفاضة كانت تسيطر عليها قيادة من الماويين، أو اليسار الجديد (بالمفهوم الأوروبى)[٦٤].

كانت انتفاضة يناير منظمة عبر لجان وطنية مستقلة وصفها السادات بأنها «سوفيتات»[٦٥]. ولم يكن انزعاج الحكومة من تلك اللجان راجعا إلى أنها عملت خارج الإطار الشرعى لاتحاد الطلاب فحسب، وإنما أيضا بسبب تكرارها لنفس نموذج اللجان الوطنية فى الأربعينيات حينما كانت مصر لاتزال تحت الاحتلال البريطانى [٦٦]. وانتهت الحكومة إلى أن اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة هى نتاج مؤامرة تم تنظيمها خارج حدود الجامعة. بينما يؤكد أول بيان صادر من اللجنة بوضوح أنها نابعة من الانتفاضة نفسها وليست سابقة عليها، أو محرضة لها.[٦٧] وهو إدعاء له مايبرره. فالتحرك التلقائى الذى حدث فى شوارع القاهرة كان قد سبقه تحرك عفوى آخر داخل الجامعة، وكما يصفه ديفيد هيرست مراسل «الجارديان» البريطانية:

«إن أعمال الشغب التى حدثت اليوم كانت بلا ريب ثمرة للتصعيد العفوى من أسفل حيث بدأ الأمر فى مختلف الكليات بصورة منفصلة، ولكنها الآن بدأت تندمج فى تيار واحد له قيادة واحدة معترف بها»[٦٨].

وقد تشكلت اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة – كما يوضح أحد أعضائها– كمحاولة «لانتزاع حق تشكيل التنظيمات المستقلة للجماهير خارج أطر السلطة وبعيدا عن مؤسساتها المشلولة» [٦٩]. وأصبحت اللجنة بمثابة الناطق بلسان الانتفاضة، كما حظيت بتأيد عدد من قيادات اتحاد الطلبة برغم موقف العداء العام الذى كان يمارسه الاتحاد فى مواجهتها. وبسبب حجم التأييد الذى كانت تلقاه اللجنة بين الطلاب، أصدر رئيس جامعة القاهرة بيانا موجزا فى ٢٣ يناير – فى محاولة منه لإنهاء الاعتصام – يعترف فيه باللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة باعتبارها الممثل الشرعى للطلاب.

وقد عكس تشكيل اللجنة إحساسا بفشل اتحاد الطلاب فى أن يكون منبرا للتعبير عن رأى القاعدة الطلابية. وكما يقر د. كمال أبو المجد: «لوحظ نمو الشعور بفساد الاتحادات الطلابية فسادا تمثل فى العجز والانحراف، كما تمثل فى تبعيتها الكاملة لجهات معينة فى الدولة وائتمارها فى كثير من الأحيان بأوامر تلك الجهات. كما تمثل فى الاحساس بعدم تمثيلها للقاعدة الطلابية. كما كثر الحديث عن المخالفات المالية الجسيمة وظاهرة الانتفاع المادى من العمل الطلابى» [٧٠].

واتخذت عملية خلع الاتحاد من قيادة الحركة الطلابية أشكالا اختلفت من كلية لكلية ومن جامعة لأخرى. ففي جامعة القاهرة كانت القيادات الفعلية، كما لاحظ د. أبو المجد : «رافضة تماما للاتحاد الطلابي وتمثل لدى الطلاب بديلا عنه، أما جامعة عين شمس فكان الاتحاد الطلابى فيها يحرك الأحداث بحكم انتماء أكثر أعضائه إلى التنظيمات الطليعية السابقة.. وكان بيننا وبين الكثير منهم روابط وطيدة نمت خلال المعسكرات واللقاءات التى كنا ننظمها تحت شعارات الناصرية، وكانوا يعتقدون أن هناك أرضية مشتركة بيننا وكان لدينا نفس الاعتقاد، على الأقل بالنسبة لبعض القضايا، ومن ثم فقد استمر الاتصال بهم فيما عدا الفترات التى فقدوا فيها السيطرة على الأحداث».(٧١) وكانت قيادات الاتحاد منقسمة بين الولاء للنظام وبين اضطرارها للتعاطف مع أولئك الذين من المفترض أنها تمثلهم(٧٢). وقد حاولت هذه القيادات تهدئة الحركة قبل أن تتمكن من الانطلاق (٧٣). وأثناء الأحداث انهمرت برقياتهم على الرئيس السادات تأكيدا على ولائهم. وفى خطابه يوم ٢٥ يناير، اختار الرئيس أن يتلو عددا من تلك البرقيات، ومن بينها برقية من اتحاد طلبة هندسة القاهرة، وهى التى اعتبرها «برقية لها وضعها الخاص، لأن الحركة بدأت أساسا من كلية الهندسة».(٧٥)

وتحت ضغط جمهور الطلاب إثر القبض على قيادات الانتفاضة، أصدر اتحاد طلاب جامعة القاهرة بيانا يدعو للإفراج عنهم، ويعلن تأييده للحركة، وفى نفس الوقت «تسجيل الخطوات الديموقراطية للسيد رئيس الجمهورية»(٧٦). وواجهت قيادة الاتحاد العام لطلاب الجمهورية مأزقا مشابها . فكما أوضح أحد قادته: «فى المساء ذهبت لمقر اتحاد الجمهورية فوجدت كل أعضاء مجلس الاتحاد موجودين ويتناقشون فى كيفية مواجهة الموقف، وتتصل بهم وزارة الداخلية بهذا الخصوص على أساس نزولهم إلى ميدان التحرير لمخاطبة الطلاب وتجمع القيادات المسيطرة على الموقف وتشكيل لجنة لمناقشة الأمر مع الدولة، بعد فض المظاهرات . وحين وصولنا لميدان التحرير وجدنا الصدام قد بدأ باستخدام رجال الأمن للقنابل المسيلة للدموع فلم نتمكن من عمل شىء . وفى هذه الحالة تحول موقفنا إلى إصدار بيان جماعى من قبل اتحاد طلاب الجمهورية يرفض تدخل الشرطة ويؤيد جمهور الطلاب»(٧٧).

وفى اجتماع ٢٥ يناير حث السادات اتحاد الطلاب على احتواء الحركة وتأكيد سلطته: «بعض القيادات المخلصة حاولت التصدى بالفعل لقادة القاعة. وأنا أريد أن يكون العمل السياسى من خلال اتحاد الطلاب المنتخب بالفعل .. هم يقولون إنكم لاتمثلون الطلاب وأنا أقول إنكم تمثلون الطلاب لأنكم أنتم الذين تم انتخابكم.. فيه ٣٠ واحد استطاعوا أن يسحبوا السجادة من تحت أقدامكم أنتم الممثلون الشرعيون لحركة الطلاب»(٧٨).

وأعرب ممثلو الاتحاد الذين حضروا لقاء الرئيس عن رغبتهم فى اتباع نصائحه . فتحدث

رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس قائلا: «لقد استطعنا فى جامعة عين شمس أن نسيطر على الحركة تماما والتى ظهرت موجتها الأولى فى كلية الطب، وقد تم فى كل الأحوال ضرب مايسمى باللجنة الوطنية حتى فى كلية الطب.» ومع ذلك ، فقد أبلغه البعض الآخر من الطلاب الحاضرين ، أن الاتحاد قد فقد مصداقيته لدى جمهور الطلاب بسبب خضوعه للوصاية الإدارية . إلا أن الرئيس لم يبد نية نحو إلغاء هذه الوصاية.

وكان الاتحاد – حتى بعد انتهاء انتفاضة يناير – قد وجد صعوبة فى استعادة سيطرته. فحدثت مشاحنات أخرى فى مؤتمر اتحاد طلاب جامعة القاهرة، الذى عقد فى المنصورة، وفى المعسكر السياسى الذى نظمه اتحاد طلاب عين شمس. وعندما استجابت الحكومة لضغط الطلاب، وسمحت للاتحاد بعقد مؤتمره القومى، لأول مرة منذ ثلاث سنوات، أبرزت المناقشات التى دارت فى المؤتمر عدم رغبة الاتحاد فى التورط فى النشاط السياسى (٧٩)، الأمر الذى أرضى الحكومة مؤقتا، ولكنه لم يفد فى تقوية إدعاء الاتحاد أنه ممثل حقيقى للطلاب.

وكانت بعض تقييمات انتفاضة يناير ١٩٧٢ مبالغة ومفتقدة للدقة (٨٠). بينما كان بعضها الآخر متوازنا ، مثل تقييم الدكتور فؤاد زكريا: «شهدت حركة الطلاب فى ٧٢ – ١٩٧٣ التى وصل فيها الوعى الطلابى إلى قمته ، والواقع إن هذا الوعى كان مفاجأة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس ، وأنا منهم . وذلك لأن الفكرة التى كانت سائدة لدينا هى أن هؤلاء الشبان الذين تربوا فى ظل مناهج تعليمية تعرض عليهم التاريخ بصورة موحدة الاتجاه وتسير كلها نحو عبادة الفرد، لابد أن تفوتهم أمور كثيرة من تلك التى يستطيع أفراد الأجيال الكبيرة أن ينتبهوا إليها، وذلك على الأقل، لأن هذه الأجيال الكبيرة تلقت تربية مختلفة تساعدها على التمييز والمقارنة. ومع ذلك فقد تبين أن لدى الطلاب أحيانا من الفهم لطبيعة أوضاع البلاد ومشاكلها وطرق حلها مايفوق فهم الكبار أنفسهم. وكانت تلك المفاجأة هى أهم ما أذكره عن هذه الأحداث إذ إنها أعادت إلى نفوسنا – نحن أبناء الجيل الأقدم – الأمل الذى كان مفقودا فى الوقت الذى اعتقدنا فيه أن الأجيال الجديدة قد طويت، وأمكن وضعها فى القوالب المطلوبة. لقد شعرنا جميعا بأننا مهما فعلنا فسوف يظل جهدنا أقل بكثير من جهد هؤلاء الشبان الصغار الذين وقفوا وحدهم يعبرون عن معاناة شعب بأكمله».(٨١)

وهكذا أصبحت الحركة الطلابية، التى كانت عام ١٩٦٨ بالأساس مجرد رد فعل للهزيمة، حركة سياسية تتحرك بالوكالة عن طبقات اجتماعية أخرى، وتدفع هذه الطبقات إلى أن تشكل بدورها حركاتها الخاصة(٨٢). حيث أصبحت منبرا أكثر تماسكا للتعبير عن النفس والتفكير فى البرامج البديلة. كما أنها فرضت على النظام الحاكم إدراك الخطر السياسى الذى يجلبه التسويف والتردد فى مواجهة القضية الملتهبة، قضية تحرير الأرض المحتلة. وهو الأمر الذى

حد من حرية النظام فى الاعتماد على الحل الدبلوماسى، وفتح الطريق أمام بذل محاولة عسكرية لاستعادتها. كما كانت انتفاضة يناير ١٩٧٢ فى نفس الوقت، بمثابة إنذار مبكر لنظام السادات بأن الشعارات الديموقراطية التى بدأ يرفعها لن تكفى لتأمين مستقبله السياسى إلا بمقدار تجسدها فى الواقع الفعلى.

ب) انتفاضة العام الدراسى ١٩٧٢ / ١٩٧٣:

شهد صيف ١٩٧٢ إرهاصات موجة ثانية من الاضطرابات فى الجامعات المصرية . حيث كانت تتشكل ثلاث قوى فى تلك الفترة: أولاها كتلة اليسار التى كانت تقود الانتفاضة فى العام الدراسى السابق، وهى تتكون من مجموعتين متميزتين: مجموعة أكثر ترابطامن بين العناصر النشطة التى بدأت فى تطوير روابط تنظيمية مع المنظمات الماركسية الناشئة فى البلاد، ثم مجموعة أكثرتنوعا من العناصر المستقلة ذات الميول اليسارية والماركسية العامة. أما القوة الثانية فهى الطلاب الناصريون، خصوصا فى جامعة عين شمس، الذين كانوا يضمون صفوفهم للقيام بدور أكثر نشاطا فى الحركة بطرح برنامج أكثر راديكالية يهدف ضمنا لإضعاف موقف منافسيهم الماركسيين. وأما القوة الثالثة، فتتمثل فى الجناح اليمينى من الحركة والذى كان يضم صفوفه لمناهضة اليسار على أساس من الأصولية الإسلامية.

وأوضحت الأنشطة الطلابية فى ذلك الصيف بجلاء الانقسامات داخل الكتلة الطلابية: حيث عقدت ندوة سيطر عليها اليسار الماركسى فى جامعة القاهرة، كما عقد مؤتمر لاتحاد الطلاب بجامعة عين شمس سيطر عليه الناصريون، وتم تنظيم تجمع آخر فى عين شمس لتخليد ذكرى عبد الناصر[٨٣]. وقد نظم الاتحاد العام لطلاب الجمهورية معسكرا صيفيا سياسيا تحت رعاية الحكومة بالاسكندرية بهدف «ملء الفراغ لدى الكتلة الطلابية من خلال اللقاءات مع المسئولين الحكوميين».[٨٤] وهو ما كان فى الواقع بمثابة محاولة لاستقطاب مؤيدين للحكومة من داخل الحركة الطلابية.

وفى نفس الوقت سرت شائعات – الأمر الذى لم يكن من الممكن التيقن منه إلا عندما يبدأ العام الدراسى – بأن فرقا خاصة من الطلاب يتم تدريبها للقضاء على النشاط السياسى الطلابى الصاعد، باستخدام القوة، وأن العديد من هذه الفرق كانت تحت الإشراف المباشر لأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى محمد عثمان اسماعيل[٨٥]. أما الدكتور أبو المجد، برغم أنه لم يتهم شخصيا باتباع مثل هذه الأساليب،[٨٦] إلا أنه اعترف بعلمه بالأمر بعد ذلك : «لجأت بعض جهات فى الحكومة –بمعناها الأوسع – إلى تنظيم جماعات طلابية لضرب نشاط القيادات الطلابية مما خلق قضية جديدة هى قضية «العنف الداخلى» فى الجامعة» [٨٧].

ويدأ الجناح اليمينى للحركة فى التبلور حول نواة «جماعة شباب الإسلام»، التى أنشئت فى هندسة القاهرة مع بداية العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ فكانت – طبقا لقول أحد مؤسسيها – بمثابة «جماعة إسلامية جديدة تؤكد الوجود السياسى الإسلامى» و«كبديل للقيادة الشيوعية»(٨٨). وعقب ذلك مباشرة لجأ بعض المسئولين الحكوميين إلى عرض الأموال على أعضاء الجماعة وتحريضهم على استخدام العنف ضد خصومهم اليساريين(٨٩). وهو العرض الذى رفضته الجماعة (٩٠).

وفى ظل هذه الخلفية، بدأ العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ بموجة تصعيدية من مجلات الحائط التى كان موضوعها الرئيسى – وهو ماوصفه الرئيس السادات بقلة الحياء – هو نفس موضوع العام السابق، مع زيادة نغمة التحدى للحكومة فى هذه المرة(٩١). ووفقا لما أعلن النائب العام: « بالإطلاع على هذه الملصقات تبين أنها تنطوى على هجوم على نظام الحكم القائم وسياسته وعلى التطبيق الاشتراكى فى مصر، وعلى مؤسسات الدولة الدستورية والشرعية وأجهزتها المختلفة مثل الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب والقوات المسلحة والإعلام والأمن، كما تنطوى على مهاجمة سياسة الدولة الخارجية بوصف أنها تمثل ما أسموه بسياسة الخنوع أو الركوع أمام أمريكا، وأنها تقف مرتعشة أمام الاستعمار. كما تنطوى على مهاجمة سياسة البلاد العربية فيما يتصل بتقريب وجهات النظر العربية بدعوى أن حلف السلطة المصرية مع السلاطين والمشايخ هو ضد التحرر الوطنى... كما تضمنت تلك الملصقات الحديث عما أسموه قضية الحرية والديموقراطية بدعوى انعدام الديموقراطية وتكبيل الحريات وعدم وجود حرية صحافة... وورد أيضا بتلك الملصقات هجوم على إدارة الجامعة بوصفها أنها تمارس أسلوبا إرهابيا ضد الحركة الطلابية، كما تضمنت مهاجمة الاتحادات الطلابية الشرعية بوصفها بالعمالة لأجهزة الأمن» (٩٢).

وبدأت فى نفس العام المؤتمرات الطلابية التى كان يناقش فيها – وفقا لما ذكره أحد شهود النائب العام – «العديد من الأمور التى تتناول الوضع السياسى والاجتماعى داخل البلاد ومشكلة الشرق الأوسط وتحرير الأرض والديموقراطية».(٩٣)

وكان أول هذه المؤتمرات عبارة عن تجمع بكلية الهندسة بجامعة القاهرة تحت رعاية الجناح اليمينى للحركة، لمناقشة قرار السادات باستبعاد الفريق صادق وزير الدفاع– الذى كان معروفا بموقفه المناهض للسوفييت – من الوزارة والجيش. وجاء موقف الحكومة إزاء هذا المؤتمر متضاربا فهى من ناحية رحبت بصعود اليمين لمناهضته النفوذ اليسارى، ومن ناحية أخرى شعرت بعدم الارتياح لإدعاء اليمين بأن الوزير قد أبعد بإيعاز من الاتحاد السوفيتى. ولم يلق اليسار بالا كثيرا لهذا الادعاء، وحاول أن يعمل وفق مبدأ «نحن نرفض رفضا قاطعا

أن تستغل حركة الطلاب كوسيلة وأداة فى الصراع على السلطة لتغليب جناح من أجنحتها والانتصار له». (٩٤)

وشهدت الأسابيع التالية انتاجا مكثفا من مجلات الحائط التى تتناول قضايا تتعلق بالوضع السياسى للبلاد. واتخذ رد الحكومة على ذلك صورتين: أولاهما، دفعت سلطات الجامعة لاتخاذ إجراءات قاسية ضد العناصر النشطة. وثانيتهما: أطلقت العنان لفرق الطلاب الموالية لها لاستخدام العنف ضد معارضيها، بما فى ذلك من تخريب لاجتماعات الطلاب ومؤتمراتهم، وتمزيق مجلات الحائط والاعتداء بالضرب على العناصر النشطة التى لم تكن فى الغالب ترد بالمثل خشية الإضرار بقضيتهم السياسية (٩٥). وفى الوقت الذى دفعت فيه هذه الأساليب بالكثير من الطلاب إلى رفضها، فإنها أيضا قد اضطرت الطلاب إلى بحث قضية الديموقراطية داخل الجامعة على حساب مناقشتهم للقضايا الوطنية العامة، وذلك فى الوقت الذى أصبح فيه من السهل على الحكومة التدخل تحت دعوى وضع نهاية للعنف فى الجامعات.

وفي أوائل ديسمبر اتخذت الأحداث صورة خطيرة عندما قام الدكتور حسن حمدى وكيل كلية الطب بجامعة القاهرة، بتمزيق عدد من مجلات الحائط واستدعى محرريها (حسام سعد الدين عبد الله ، وسناء عبد العزيز، وأشرف صادق) للمثول أمام مجلس تأديب. وفى ١٧ ديسمبر كان من المقرر أن يمثل أربعة طلاب أمام المجلس حيث سمح لمحاميهم بالحضور (٩٦)، إلا أن المجلس لم ينعقد حيث لم يحضر أعضاؤه تجنبا للصدام مع الطلاب الذين كانوا يحتلون المنطقة المحيطة بإدارة الجامعة.

واتخذ التجمع الطلابى شكل مؤتمر مفتوح، استمر انعقاده بصورة شبه يومية على مدى بقية الشهر. حيث أطلق الطلاب المجتمعون على أنفسهم اسم «التجمع الوطنى الديموقراطى»، ونظموا المسيرات داخل الجامعة، وأصدروا البيانات التى تكرر الدعوة للمطالب السياسية للطلاب وتضيف إليها المطالبة بالديموقراطية داخل الجامعة. كما تضمنت دعوة الطلاب لتشكيل اتحاد مستقل مالم يعلن عن موعد انتخابات الاتحاد الرسمى – والتى كانت قد تأخرت كثيرا – مع نهاية الشهر. ودعا التجمع لتشكيل لجان للدفاع عن الديموقراطية فى مختلف الكليات، وذلك لإضفاء الصبغة المؤسسية على عمله. وطرحت بعض العناصر النشطة برنامجا لهذه اللجان، تناولت خمس من نقاطه العشر مسألة الديموقراطية داخل الجامعة بينما تناولت النقاط الخمس الأخرى مسألة الديموقراطية فى البلاد ككل.

وعقب تلك التطورات تم تنظيم مسيرة بجامعة القاهرة بتحريض من الحكومة، تعالت فيها الهتافات ضد الشيوعيين، كما تم توزيع أعداد ضخمة من منشور بهذا المعنى. وأثناء انعقاد مؤتمر طلابى بكلية الحقوق جامعة القاهرة استخدم بعض مؤيدى الحكومة (من المعتقد أنهم

ينتمون إلى فرق الإرهاب) المدى لإنهاء النقاش مع معارضيهم، حيث أصابوا ثلاثة منهم . ولم تكمل النيابة تحقيقها في الحادث، وبقى المعتدون مطلقى السراح بفضل مساندة الحكومة غير المعلنة لهم. ومع ذلك، فقد دعم الحادث من موقف اليسار في نضاله من أجل الديموقراطية داخل الجامعة، وطرحت دعوة لعقد مؤتمر طلابى عام في ذكرى مرور عام على انتفاضة يناير، بحيث يمكن إجراء انتخابات لتشكيل اتحاد طلابى مستقل في ذلك المؤتمر.

ولإيقاف مد الاضطراب المتصاعد ، قرر السادات مع مجلس الأمن القومى إلقاء القبض على زعماء الحركة. فدعا في خطابه يوم ٢٩ ديسمبر إلى «ممارسة الديموقراطية بلا خوف»، وحذر في نفس الوقت من أنه لن يسمح «من الليلة» أن يضلل شباب البلاد بواسطة «اليمين المتطرف أو اليسار المغامر». وكانت كلمة «لن أسمح من الليلة» هى الإشارة لوزير الداخلية لتنفيذ عمليات القبض على القيادات فجرا.[٩٧] وبذلك أثار السادات استياء الطلاب مرة أخرى بصورة تعيد إلى الأذهان نطاق السخط الذى كان سائدا قبيل الثورة. حتى أنه يمكن القول بأن العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ الذى سبق حرب اكتوبر كان شبيها – من حيث كثافة الانتفاض الطلابى – بالعام الدراسى ١٩٤٦/٤٥ الذى تلا انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وشملت كتلة العناصر النشطة التى ألقى القبض عليها أغلبية من الماركسيين، وقليلا من الناصريين، وأحد الأصوليين الإسلاميين وهو رئيس «جماعة شباب الإسلام» وأسفر القبض على هذه النواة القيادية عن ظهور العديد من قيادات الصف الثانى من بين مؤيديهم. فاندلعت موجة من الإحتجاج في خمس جامعات مصرية، وفي عدد من المعاهد العليا. واتخذ ذلك شكل اللقاءات الجماهيرية، والاعتصامات في عدد من الكليات، والمنشورات ومجلات الحائط، والصدامات مع قوات الأمن خارج الحرم الجامعى، الأمر الذى نتج عنه اضطراب حاد في الدراسة خلال هذا العام الدراسى.

وتم تنظيم اعتصام بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، وقام طلاب المدينة الجامعية برفض استلام الوجبات احتجاجا. وفى ٣ يناير وقع صدام مع الشرطة خارج الجامعة. وفى جامعة عين شمس حدث اعتصام آخر، وأضرب الطلاب المجتمعون في القاعة الرئيسية عن الطعام. كما وقعت أحداث مشابهة في جامعة الاسكندرية خاصة في كلية الهندسة. وفى جامعة أسيوط انطلقت موجة من الإحتجاجات التى لم يسبق لها مثيل في تاريخها. وكذلك عقدت اجتماعات للإحتجاج على القبض على الطلاب في جامعة الأزهر وفي فرع جامعة القاهرة بمدينة المنصورة.

وفى ٤ يناير نشر وزير التعليم العالى ومديرو الجامعات نداءات للطلاب بالصحف بالتزام الهدوء والانكباب على دراستهم. وقد ذهبت هذه النداءات أدراج الرياح، وبعد أسبوع من

الاضطرابات لجأت الحكومة إلى الإجراء المعتاد بتقديم موعد عطلة نصف العام الدراسي. وفي ٥ فبراير طلب السادات من مجلس الشعب تشكيل «لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في الأحداث الطلابية»، وتم مد العطلة لمدة أسبوع آخر حتى تتمكن اللجنة من إعداد تقريرها.

وكان الموضوع الرئيسي لتحركات الطلاب هو الإحتجاج على القبض على زملائهم. وحاول الجناح اليميني من الحركة قصرها على الدعوة للافراج عن الطلاب المعتقلين. واتخذ ذلك الموقف أعضاء «شباب الإسلام» بهندسة القاهرة الذين عجزوا عن تفسير السبب في اعتقال زعيمهم عصام الغزالي(٩٨) مع مجموعة كبيرة من خصومه اليساريين(٩٨). وبعد فشل محاولتهم لتنظيم اعتصام منفصل للمطالبة بالإفراج عنه (٩٩)، لجأوا إلى المهمة الثقيلة على نفوسهم وهي الانضمام إلى خصومهم، الذين حاولوا وضع الإعتقال في إطاره السياسي العريض، وجددوا الدعوة لمطالبهم الوطنية.

وفي اعتصام جامعة القاهرة، أصدر الطلاب بيانا يؤكدون فيه التزامهم بوثيقة يناير ١٩٧٢، ويدعون لتشكيل لجان للدفاع عن الديموقراطية، ويعلنون تأييدهم للثورة الفلسطينية، الأمر الذي اعتبره الأصوليون تمييعا للقضية، وبناء على ذلك، أحجم الأصوليون عن المشاركة في الاعتصام، ونظموا - وحدهم - إضرابا عن الطعام، سرعان ما أنهوه تحت ضغط أساتذتهم. وفي جامعة عين شمس، اتخذ الطلاب المشاركون في الاعتصام موقفا متشددا واضحا يعكس كما أكدوا للجنة تقصي الحقائق «فقدان ثقتهم في كافة مؤسسات الدولة»، وطالبوا بأن تقيم وطنية النظام على أساس موقفه من قضية الديموقراطية.

ولم تشر الصحافة الرسمية إلى الأحداث في بدايتها، وعندما بدأت في النشر أعطت انطباعا معكوسا عما كان يحدث بالفعل . فعلى سبيل المثال أوردت صحيفة «الأهرام» في ٣ يناير مايلي: «بعض الإذاعات الأجنبية والصحف العميلة استغلت ماقامت به فئة ضئيلة من الطلبة محاولة اتخاذها مادة لخدمة أهداف العدو». وأعطت مثالا بضبط صحفي أمريكي داخل حرم جامعة عين شمس أثناء التقاطه صورا لتجمعات الطلبة داخل الجامعة. كما اتهمت أيضا الطلاب بالاعتداء بالضرب على أساتذتهم ، وهي التهمة التي أيدتها لجنة تقصي الحقائق(١٠٠)، ونفاها الأساتذة أنفسهم.(١٠١)

واستغرق إعداد تقرير اللجنة البرلمانية - المكونة من ١١ عضوا برئاسة وكيل المجلس الدكتور السيد على السيد - طيلة العطلة التي استمرت ثلاثة أسابيع. وكان تقرير اللجنة إدانة كاملة للحركة، الأمر الذي أكد شكوك الطلاب حول نزاهتها.(١٠٢) حيث إن اللجنة، بعد تأكيدها على أن أحداث ذلك العام هي امتداد لحوادث العام الماضي، اتبعت نفس الخط الرسمي الذي يعزو الاضطرابات إلى: «قلة قليلة استنكرت الأغلبية العظمى من الطلاب تصرفاتها غير

المشروعة... ويهم اللجنة أن تشير إلى أن العدد الكلى لطلبة الكليات والمعاهد العليا ٢٥٠ ألف طالب وأن عدد الطلبة المحتجزين على ذمة التحقيق حوالى المائة من الطلاب». كما استشهدت اللجنة بفقرات من مجلات الحائط للتدليل على أن هذه المجلات ككل كانت مغرضة وتشتمل على «مقالات منافية للقيم الأخلاقية والدينية، ومقالات داعية للعنف والإثارة، ومقالات تجاوزت حد الإسفاف». كما ادعت أيضا أن بعض مجلات الحائط كانت تعد خارج الجامعة وليس داخلها، وأوردت «أن اللجنة لاحظت أن حرم الجامعة أصبح مباحا للغرباء عنها، الذين أساءوا بذلك للتعليم والتقاليد الجامعية كما أساءوا إلى الطلاب أنفسهم». كما ألمحت اللجنة إلى وجود ارتباط بين العناصر الطلابية النشطة وبين خصوم السادات إبان صراعه على السلطة قبل ذلك بعامين أو ما أسماهم «مراكز القوى»، لمجرد ضبط بعض أقربائهم وهم يحملون إليهم فى السجن منشورات طلابية.

على أن اللجنة اعترفت بوجود عوامل سياسية أدت إلى استياء الطلاب:

(١) هزيمة يونيو.

(٢) الفراغ السياسى فى الجامعات: عدم فاعلية لجان الاتحاد الاشتراكى، ضعف الترابط بين الأساتذة والطلبة، ضعف تمثيل الطلبة بلجان الاتحاد الاشتراكى.

(٣) اتحادات الطلاب: «فقدت هذه الاتحادات قدرتها الكاملة وفاعليتها المرجوة إذ لم يتسن لها كقيادات السيطرة والتوجيه على القاعدة الطلابية، فجماهير الطلبة ترى أن الاتحادات أصبحت قاصرة عن تناول حتى الأغراض التى أنشئت من أجلها ، ولقد كان البعض من أعضاء مجالس الاتحادات يساير أحيانا بعض الآراء التى تطفو على سطح الأحداث بدلا من التوجه إلى القاعدة العريضة وتوثيق الصلة بها كسبا لثقة متبادلة ومواجهة لأى تيار منحرف. وكان تأخير انتخابات الاتحادات الطلابية عن موعدها فرصة استغلتها العناصر المثيرة بدعوى أن تشكيلات الاتحادات القائمة ستظل مفروضة على الطلبة».

(٤) التيار الفكرى المناهض : «كان لركود العمل السياسى وغياب منظمة الشباب عن المحيط الجامعى أثر كبير فى إيجاد مناخ ملائم لظهور تيار فكرى مناهض تمثل فى اليسار بكل ألوانه، استقطب مجموعات قليلة من الطلاب مستعينا بتنظيم دقيق لتحركه».

(٥) عناصر التنظيم الطليعى.

(٦) عدم وجود استراتيجية ثابتة للإعلام.

(٧) طول مدة التجنيد.

وأنهت اللجنة تقريرها باقتراح عدد من التوصيات:

(١) استقلال الجامعة: بمعنى أنه «ترى اللجنة أن يتم اتصال المسئولين من خارج الجامعة بالطلاب من خلال قنوات القيادة الجامعية».

(٢) حل المشاكل الاجتماعية للطلاب: (الإسكان الجامعي - الكتاب - رعاية الشباب).

(٣) الممارسة السياسية في الجامعات ينبغي أن تتم: ١- من خلال المؤسسات وليس خارجها. ٢- في غير أوقات الدراسة. ٣- في مقار الاتحادات الطلابية. ٤- اللقاءات بين الطلبة والأساتذة بغرض الحوار السياسي.

(٤) تنظيم مجلات الحائط. :«وقد اتجهت آراء إلى الغاء هذه المجلات .. إلا أن اللجنة ترى إتاحة فرصة جديدة لهذه المجلات تؤدي فيها دورها في التعبير عن آراء الطلاب مع الالتزام بالقيم الدينية والروحية والوطنية وعلى أن تحدد كل كلية مكانا معينا يخصص لها، وأن يؤخذ بالحزم كل من يجاوز هذه الحدود».

(٥) تنفيذ اللائحة الجامعية.

(٦) الابقاء على نظام الرواد.

(٧) إعادة نظام الأسر (تحت إشراف الأساتذة).

(٨) تخطيط القوى العاملة (لتعيين الخريجين في تخصصاتهم).

(٩) إعادة النظر في تشكيل لجان الاتحاد الاشتراكي (لتمثيل أكبر للطلاب).

(١٠) إعادة تنظيم الاتحادات الطلابية.

(١١) التوسع في الجامعات الإقليمية (ليدرس الطلاب في أماكن سكنهم).

(١٢) تنشيط دور هيئات التدريس.

(١٣) الاهتمام بالتربية القومية وتكوين مجلس أعلى لها.

ونوقش تقرير اللجنة في البرلمان، حيث أدان معظم النواب الذين أسهموا في المناقشة تصرفات «القلة المنحرفة» وطالبوا بفرض عقوبات شديدة عليها. وقد رأى أحد النواب أن مجلات الحائط «عبارة عن اسفاف وابتذال وإلحاد»، بينما قالت إحدى النائبات إن : «مجانية التعليم تحقق فرصا لتعليم ٩٠٪ من هؤلاء الطلاب، وهم أسعد منا حظا». وطالب آخر بأن «تسترد الدولة من أولياء أمور القلة الفاسدة نفقات تعليمهم في كافة مراحل التعليم».

ومع ذلك، فقد وجه نواب آخرون النقد للجنة، إما بصورة جزئية كما فعل الدكتور جمال العطيفي، الذي تساءل عن السبب في عدم توضيح أسباب تأخير انتخابات الاتحادات في التقرير الذي أعدته اللجنة، أو بصورة كلية مثل النائب أحمد طه الذي اعتبر أن التقرير يأخذ

شكل التقرير الإدارى والقضائى ولايأخذ طابع التقرير السياسى، وانتقد تركيز التقرير على اليسار تاركا اليمين كما يشاء[١٠٣]. وجاء الدفاع الأكثر شجاعة عن الحركة الطلابية على لسان فارس مناهضة الفساد النائب الدكتور محمود القاضى: «يجب أن نناقش بهدوء وبروية وتأن وبلا انفعال وبلا تحامل وبلا انزعاج.. حركة الطلاب حركة بتحصل فى الدنيا كلها وبتحصل أكثر من كده.، فى كل دول أوروبا ، فى انجلترا ، فى اليابان وفي كل مكان ، حركة عادية جدا مافيهاش أى حاجة أبدا ولا يجب أن ننزعج إطلاقا حتى لو قالت إحدى الطالبات أثبتوا لنا وجود الله. فلنثبت لها وجود الله.. عندنا ٥٢ ألفا فى الجامعة ، فلابد أن يوجد وسيوجد بينهم ١٠٠ طالب اللى التقرير بيشير إليهم. قد يكون لهم فكر مخالف أو منحرف أو حتى مجانين. وجدوا وموجودين وسيوجدون فى المستقبل وهذا أمر طبيعى». وانتقد الدكتور القاضى أيضا قرار إغلاق الجامعة وطالب السادات بألا يضع ثقته كلها فى تقارير متحيزة عن الحركة الطلابية.

وقام السادات بوضع اللمسة الأخيرة على عمل اللجنة ومناقشة المجلس ، وذلك فى خطاب ألقاه فى البرلمان يوم ٣١ يناير [١٠٥]. حيث بدأ الخطاب بنغمة درامية مؤداها أنه لن يكشف كل الحقائق حول الاضطرابات الطلابية، ولكنه سوف يكشف الحقيقة المذهلة يوما ما . وانتقد – ضمنيا – إدارة الجامعة لعجزها عن معاقبة العناصر النشطة أثناء العام السابق، الأمر الذى مكنهم من الاستمرار فى مزاولة نشاطاتهم: « وده ماكانش يجب أنه يحصل وما يجبش أنه يحصل فى المستقبل أبدا، إطلاقا.». وردا على انتقادات الدكتور القاضى، أعلن الرئيس أنه كان صاحب قرار إغلاق الجامعة، وادعى أنه أقدم على ذلك برغم النصيحة التى وجهت إليه بأن ذلك سوف يؤثر على صورة البلاد فى الخارج: «أنا مابيهمنى برة. أنا بيهمنى ولادنا القاعدة الطلابية اللى مش فاهمة ومش عارفة. عدد ضئيل جدا عارف هو بيعمل ايه». لكن الرئيس – فى الواقع – كان يهتم بصورة البلاد فى الخارج، ففى نفس الخطاب كرر الإشارة إلى نشاط مراسلى الصحف الأجنبية: «يطلع المراسلين الأجانب هنا بيتصلوا بالناس الموجودين هنا فى مصر صحفيين وغيرهم. تطلع برقيات الوضع خطير فى مصر. حتى الإذاعات، راديو لندن وغيره، صحف فى بيروت. صحف فى العالم العربى بمندوبين من هنا مصريين للأسف هم اللى بيطلعوا هذا الكلام».

ولخص الرئيس رؤيته للأحداث. «المخطط كان إيه؟ ابتداء من أول يناير بالتحديد وعلشان كده أنا جيت لكم هنا قبل أول يناير بيومين . ابتداء من أول يناير بالتحديد يبتدى المخطط فى التنفيذ. مؤتمر عام لطلبة الجامعة وواضح من خط السير فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ومن التجهيز اللى فى الصيف إنه حيسيطر عليه بالكامل اليسار المغامر زى سنة٧٢ بالضبط.

ويعمليات الإثارة اللى استخدمت فى ٧٢ بالضبط .. يبتدى المؤتمر تحت شعار حايسحبوا الثقة من اتحادات الطلاب. ماهو دا ممكن يلاقى رأى عام بين الطلبة لأنه استطاعوا أنهم يتهموا اتحادات الطلاب. ويعدين بديل لاتحادات الطلاب التجمع الوطنى الديموقراطى لطلبة جامعة القاهرة ولجان الدفاع عن الديموقراطية، تشكيل جديد بقى.. الخطوة الثانية فى المخطط إنه لابد من الاحتكاك بالسلطة عشان ياخدوا الشعب معاهم. لكن عشان ياخدوا الشعب يعملوا إيه ؟ ماهو لازم يحتكوا بالبوليس، وساعة مايحتكوا بالبوليس سواء كان على حق أو على باطل الناس ح تيجى معاهم مائة فى المائة.. وبعد ذلك نهاية المخطط إنه يا إما يحققوا اللى همه عايزينه وهو اللجان الديموقراطية والتجمع الوطنى والحزب الجديد اللى طالع ويلغى تحالف قوى الشعب العاملة بالكامل يا إما حتحصل حوادث وقتل وقتلى ودم يبقى برضه هم الكسبانين لأن النظام طلع نظام دموى»(١٠٦)

وشجب السادات كلا من اليسار واليمين، اللذين أجمعا على معارضة أيديولوجية تحالف قوى الشعب العاملة، وهى الأيديولوجية السياسية الرسمية: «ماهماش عايزين الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين. ولاتحالف قوى الشعب العاملة. اليمين بيقول دا كلامماينفعش. اليسار نفس الشىء بيقول تحالف قوى الشعب العاملة ايه؟ ده لازم ديكتاتورية البروليتاريا.». وأعطى الرئيس اهتماما خاصا لليسار مصورا كل فصائله باعتبارها معادية للديموقراطية : «شىء غريب ليه اليسار، مش المغامر بقى، اليسار على اجماله ليه ضد ١٥ مايو؟.. ماكنتش أرجو أن اليسار ياخد ١٥ مايو على إنه موجه له، لأن ١٥ مايو عند الشعب معنى كبير قوى، يعنى اليسار كله عايز تقييد الحريات، عايز الحراسة، عايز الإجراءات الاستثنائية، عايز كل اللى احنا لغيناه ده كله..». وأشار الرئيس أيضا إلى عنصر ثالث شارك فى الاضطرابات الطلابية، هو بالتحديد أعضاء التنظيم الطليعى السابق الذين ظلوا محتفظين بصلاتهم بقياداته المعتقلة : «فيه فى التنظيم الطليعى ناس كويسين، يعنى تركوا هذا الموضوع ومشيوا، لكن فيه اللى متصلين بمراكز القوى».

واختتم السادات خطابه بعبارات كانت بمثابة مناشدة للكتلة الطلابية كما كانت تعهدا بالنيابة عنها: «إن القاعدة الطلابية العريضة الوطنية مطالبة الآن بأن تبادر إلى تأدية رسالتها وأن تشارك بصورة إيجابية ملتزمة فى صنع حاضرها وحماية مستقبلها. إن هذه القاعدة الطلابية نفسها لن تسمح بعد الآن لأى فئة أو مجموعة أن تنحرف بها أو أن تسيطر عليها دون وعى. بل إن هذه القاعدة سوف تضطلع بدورها الايجابى فى التصدى لمثل هذه المحاولات التى تهدف فى المقام الأول وقبل كل شىء إلى تقويض مستقبل الشباب نفسه».

وفى الواقع لم تجد مناشدة السادات آذانا صاغية، كما لم يلق تعهده قبولا حتى لدى أولئك

الذين جاء هذا التعهد نيابة عنهم. فعندما فتحت الجامعات بعد ذلك بأيام قليلة، اندلعت موجة ثانية من الاضطرابات وحدث - مرة ثانية - العديد من التجمعات والصدامات مع الشرطة. وفي مظاهرة لطلاب جامعة القاهرة اقتحم المتظاهرون كردون البوليس ووصلوا إلى ميدان الجيزة. واحتل الطلاب الميدان، ثم تم اجلاؤهم بقوة الشرطة، فأصيب أربعون منهم(١٠٧). كما حدثت تجمعات ومظاهرات أخرى حول جامعة عين شمس وفي مدينة أسيوط(١٠٨). وعندما أعلنت إدارة الجامعة حظر تعليق مجلات الحائط، علقها الطلاب على الأشجار، وفرشوها على الأرض، كما حملوها على ظهورهم فبدأت الإدارة أيضا في اتخاذ إجراءات تأديبية ضد العناصر النشطة، وفصلت أحد عشر طالبا من جامعة القاهرة. ولم يتراجع الطلاب، وحتى اتحاد طلاب بعض الكليات(١٠٩) بدأ في المطالبة بسرعة تسوية قضية الطلاب المعتقلين، وسحب كردون البوليس، ورفع القيود المفروضة على الأنشطة الطلابية داخل الجامعات. وذهب اتحاد طلاب كلية الاقتصاد إلى مدى أبعد فانتقد تقرير لجنة تقصي الحقائق، وأسلوب الصحافة في نشر الأحداث.

وردا على ذلك، أعيد انعقاد لجنة تقصي الحقائق لوضع تقرير عن الإضرابات الجديدة ، وأعلن مجلس الشعب أن «لجان استماع للطلاب» سوف تعقد في المجلس. وفي نفس الوقت، ناشد المسئولون الطلاب إنهاء إضراباتهم والاستعداد للامتحانات القادمة. ونتيجة لإحساس الصحافة الرسمية بتزايد عزلة الحكومة، فقد سعت بشدة إلى نشر برقيات الولاء للسادات التي أرسلتها تنظيمات طلابية مختلفة(١١٠)، لم يكن لأى منها أدنى تأثير على الحركة الطلابية.

وازدادت عزلة الحكومة بفعل التأثير المشجع للانتفاضة الطلابية على النقابات المهنية وعلى أساتذة الجامعات الذين يشكلون قطاعا مهما من المثقفين المصريين. فقبل إلقاء السادات لخطابه. وبعده أيضا - أصدرت عدة نقابات مهنية بيانات تتعاطف مع الحركة الطلابية وتعارض الاتجاه الرسمي الذي يجرم قياداتها(١١١). وأصدرت مجموعة من كبار الكتاب على رأسها توفيق الحكيم بيانا يعبر عن وجهة نظر مماثلة :«ولما كان الشباب هو الجزء الحساس في الأمة، وهو الذي يعنيه المستقبل أكثر من غيره، فهو لايرى أمامه إلا الغد الكئيب».(١١٢)

وكان موقف الحكومة إزاء النقابات والكتاب المتعاطفين مع الحركة الطلابية مماثلا لموقفها من الحركة الطلابية نفسها حيث أصرت على أن قلة منحرفة هي التي تتعمد إثارة المتاعب داخل النقابات. وكما أوضح السادات: «في بعض النقابات المهنية يسار مغامر من المهنيين اللي مفروض أنهم راشدين وفاهمين وعارفين. فيه يمين حاقد بيفش غله وحقده من خلال الظرف الصعب اللي احنا عايشينه.. العملية كلها عمليات أحقاد، عمليات انحراف، تمرد والله

ده لازم يعالج والخروج على خط ثورة ٢٣ يوليو الأساسية غير مسموح به»(١١٣).

وقررت أمانة التنظيم بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، برئاسة محمد عثمان اسماعيل ، فصل العشرات من أعضاء الاتحاد (١١٤) الذين أيدوا الحركة الطلابية سواء من الصحفيين الذين أيدوها فى كتاباتهم، أو من النقابيين الذين ساندوها من خلال نشاطهم النقابى. وبلغ عدد هؤلاء المبعدين حوالى مائة وعشرين عضوا فى عدة قوائم، حيث شملت القائمة الأولى أسماء ٦٤ عضوا ، كان من بينهم بعض الكتاب والصحفيين البارزين الذين منعوا من الكتابة فى الصحف. وكان هذا الإبعاد غير مثمر، حيث عزز من حجة معارضى الحكومة، سواء داخل أو خارج الحركة الطلابية، بأنها تتخذ موقفا معاديا للديموقراطية.

وكان للأثر الذى أحدثته انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ الطلابية على هيئة التدريس بالجامعات أهمية كبيرة، حيث أسفر عن خرق للتقليد الذى كان ساريا منذ ١٩٥٤، والذى تمثل فى الهدوء السياسى التام الذى انتهجه أساتذة الجامعات. الأمر الذى أسفر بالقطع عن تحرل أساتذة الجامعات إلى جماعة نشطة سياسيا كما كان الأمر قبل ثورة ١٩٥٢. وإن لم يؤد ذلك إلى إقامة تنظيم مهنى يدافعون من خلاله عن مصالحهم المهنية، ويعبرون عن رؤاهم السياسية. حيث منحتهم الأحداث مجرد فرصة لتغيير شكل علاقتهم بالحكومة، فبدلا من الخضوع لضغط الحكومة (١١٥) واضطرارهم للقيام بدور فى قمع أنشطة طلابهم، اكتشفوا أنهم يستطيعون أيضا ممارسة الضغط على الحكومة . إذ وجد الأساتذة المؤيدون للحكومة أنفسهم فى موقف يتيح لهم المطالبة بثمن أعلى مقابل خدماتهم، بينما شعر المعارضون لها بثقة أكبر فى التعبير عن آرائهم مع وجود حركة طلابية نشطة سياسيا.

وقد عقد اجتماع فى مجلس الشعب حضره حوالى ثلاثمائة أستاذ جامعى(١١٦)، شجب بعضهم الحركة بينما أيدها البعض الآخر. فبالنسبة للدكتور كامل ليلة الاستاذ بحقوق عين شمس (والذى تولى بعد ذلك مباشرة وزارة التعليم العالى) كانت الانتفاضة من عمل «فئة قليلة من الطلاب لا أمل يرجى منها لأن وراءها تنظيما تسير على تعليماته» كما تعجب متسائلا «هل ندخل فى حوار سياسى طول السنة ويتخرج الطلبة متعمقين فى السياسة، وفى بواطن الأمور ولايفهمون شيئا فى الطب أو الهندسة؟» . وادعى الدكتور زكريا البرى (أستاذ الشريعة بحقوق القاهرة ووزير الأوقاف فيما بعد) أن معالجة الحكومة للحركة الطلابية كانت قاصرة بسبب علاقاتها بالكتلة الشرقية . وطالب أساتذة آخرون بعودة الحرس الجامعى.

وفى الجانب المقابل، كان هناك الأساتذة الذين إما كانوا متعاطفين مع الحركة صراحة، أو مستائين من تدخل الحكومة فى عملهم كأساتذة جامعات وإداريين. فذكر الدكتور أحمد مرسى المدرس بآداب القاهرة أن: «أغلب التساؤلات التى كان يطرحها الطلاب – لم تكن تخرج فى

كثير أو قليل عما يطرح خارج الجامعة». كما قال أيضا بقدر من عدم التصديق أنه: «إذا كان شبابنا يواجه بعالم يموج من حوله بكثير من التيارات السياسية وينفتح على العالم، ثم نطلب منه أن يقتصر على الدراسة ولايشارك فى الحياة السياسية إلا بقدر يحدده له أساتذته أو التنظيم السياسى الذى كان غائبا عن الجامعة فى الفترة الماضية، ويطلب منه أيضا أن يبحث عن الوسائل الشرعية للممارسة وعندما لا تسد هذه الوسائل حاجة الشباب للتعبير يتمرد عليها». ودافع الدكتور غريب فوزى المدرس بهندسة القاهرة عن مجلات الحائط قائلا: «لماذا تتخوفون من مجلات الحائط ولم يترتب عليها أى ضرر؟» ولاحظ الدكتور حسن فهمى الأستاذ بهندسة القاهرة أن «التساؤلات الطلابية يرد عليها بعموميات». كما أشار الدكتور ابراهيم جعفر الأستاذ بهندسة القاهرة إلى أن القيود التى وضعتها السلطات الجامعية على مجلات الحائط «جاءت نتيجة عكسية». وأشار عميد طب عين شمس الدكتور على المفتى إلى المفارقة التى حدثت من توقيعه عقوبات تأديبية على بعض طلابه ومع ذلك تم إلقاء القبض عليهم بعد ذلك فى نفس اليوم.

كما عقد لقاء آخر فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى بين المسئولين الحكوميين ومايقرب من مائتى استاذ جامعى بحضور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي . وكانت الآراء التى طرحت فى هذا اللقاء مماثلة لما طرح فى مجلس الشعب(١١٧).

وقامت مجموعة من أساتذة الجامعات بمبادرة مهمة حيث أصدروا بيانا أعربوا فيه صراحة عن تعاطفهم مع الحركة الطلابية وانتقادهم للحكومة (١١٨). إذ رأوا أنه لاينبغى النظر إلى الاتهامات الموجهة إلى طلبة معينين أثناء الأحداث الأخيرة، وإنما ينبغى النظر إلى الحركة الطلابية ككل.وفسر البيان العنف الذى بدا فى تصرفات الطلاب بمايلى :«كان من الطبيعى أن يشعر كثير من الطلبة بأن المسالك كلها مسدودة أمامهم، وحين يسود هذا الشعور يكون من الصعب أن تظل الحركة الطلابية محتفظة بنظامها وهدوئها».

ونزع القضاء المصرى، المعروف بتراثه الليبرالى، إلى اتخاذ موقف متسامح من الطلاب المعتقلين، حيث أمرت المحاكم بإطلاق سراحهم بكفالة مالية. الأمر الذى زاد من الضغط الواقع على حكومة السادات وأثار تبرم الرئيس الذى استخدم حقه الدستورى فى الاعتراض على أحكام الإفراج المؤقت وإعادتهم للمحاكم. وفى معظم الحالات كانت أحكام الإفراج الأصلية يتم اقرارها فى المحاكم للمرة الثانية، حيث لم يكن من حق الرئيس الاعتراض فى هذه الحالة.(١١٩) وحين نشر قرار اتهام النيابة للطلاب، كان معظم الطلاب المعتقلين قد أفرج عنهم بالفعل، بينما كان الباقون يؤدون امتحاناتهم فى السجن، حيث تخرج بعضهم فعلا أثناء وجوده هناك. ومن الطريف أنه عندما مثلت المجموعة الرئيسية من القيادات الطلابية أمام المحكمة فى نهاية

الأمر، بدأ رئيس المحكمة إجراءات الجلسة بخطبة يطمئن فيها المتهمين إلى نزاهة ووطنية المحكمة [١٢١] مما ذكر الأذهان بما كان يحدث أحيانا فى ساحة القضاء المصرى إبان الاحتلال البريطانى.

وفى مواجهة الضغوط المتزايدة ، ونظرا لما كان يخطط له الرئيس السادات من إصدار الأمر للجيش بعبور قناة السويس ، فقد أمر – فى خطابه بمناسبة ذكرى رحيل عبد الناصر قبل حرب أكتوبر بأيام قليلة – بوقف محاكمة الطلاب، والإفراج عمن بقى منهم فى السجن، وإعادة الصحفيين والكتاب المبعدين عن الاتحاد الاشتراكى ومن وظائفهم. فهدأت هذه اللفتة وماتلاها من اندلاع للحرب، من التوتر بين الطلاب والحكومة، وانشغل الطلاب بالاشتراك فى لجان الدفاع المدنى داخل الجامعات أو فى مناطقهم السكنية[١٢٢].

وعقب حرب أكتوبر سادت فترة من الهدوء فى الجامعات. كما تركت الحرب قيادات الطلاب فى حالة من الارتباك السياسى، حيث تطلب الأمر منهم بعض الوقت لتقييم آثارها. وذلك بالرغم من بعض الشكوك التى ساورتهم مبكرا، والتى لم تكن كافية لإثارة جدل واسع النطاق فى الجامعات فيما بعد الحرب مباشرة. وكانت الحرب [١٢٣] بداية لمرحلة جديدة فى التاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر اسفرت فى السنوات التالية عن ظهور نشاط طلابى يتناسب حجما وشكلا مع التغيرات التى حدثت . وعندما أنشىء فى آخر الأمر نظام التعدد الحزبى، بدأ العديد من قيادات انتفاضة ١٩٧٣/٧٢ فى القيام بدور نشط داخل النظام الجديد.

الهوامش

(١) حين لايذكر المصدر في هذا الفصل، تكون المعلومات مستقاة من المشاهدة الشخصية للمؤلف ومعرفته المباشرة بالأحداث.

(٢) وفقا لما يذكر أحد القيادات النشطة لتلك الفترة فإن : «فكرة صحف الحائط يمكن تلخيصها في معادلة بسيطة: صفحة بيضاء كبيرة + فرشاه الكتابة + فكر حر جسور.. والنتيجة التهاب الجامعات بصراع فكرى خلاق ساعد بشكل حقيقى على تنمية وعيها وتطويره». (أحمد بهاء شعبان، «الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية»، الثقافة، العدد٧، يوليو ١٩٧٧ ، صـ٦١) انظر أيضا: «صحافة جديدة على جدران الجامعة»، الجمهورية ١٣ يناير ١٩٧٢.

(٣) كانت بعض مجلات الحائط تصدر بانتظام في قالب فني متميز، بينما كان البعض الآخر يصدر بصورة عرضية . وكانت المجلة التي أصدرها مؤلف هذا الكتاب على سبيل المثال تسمى «المسودة»، وبها تعليق يفسر عنوانها: «إن الآراء التي تكتب في المسودة صريحة. لكن مايكتب في المسودة شيء، ومايعرض للناس شيء آخر.. إما لأن هناك رقيبا بقلمه القاتل يشطب أفكار الناس، وإما لأن وهم الخوف قد سيطر على صاحب الرأى الحر نفسه.. وفى الحالتين فإن النتيجة واحدة، وهى اقتراف جريمة اغتيال الديموقراطية .. أما أنا فلن أشارك في تلك الجريمة وسأنشر مسودتي كما هي». كما كان بها أيضا هامش يقتبس مقولة «لسبينوزا» عن حرية الانسان . وكان أول مقال له في ديسمبر بعنوان «يارب.. ياحاسم» ، في إشارة الى عجز السادات عن الوفاء بوعده أن يكون عام ١٩٧١ «عام الحسم» في استعادة الأراضى المحتلة.

(٤) أفلتت بضع مجلات طلابية مطبوعة من القيود الصارمة للرقابة، من بينها مجلة صغيرة تشبه الكتيب تحفل بالنقد الساخر ورسوم الكاريكاتير، وتسمى «كرابيج» كان يقوم بإصدارها مجموعة من طلاب هندسة القاهرة، كذلك مجلة أكثر أناقة تسمى «الربابة» يصدرها مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكانت منبرا لنشر آرائهم الليبرالية في القضايا السياسية والاجتماعية، كما فتحت بابها أمام طلاب الجامعات الأخرى لنشر مقالاتهم بها. كما شملت المجلة بعض الصفحات باللغة الإنجليزية خصصت لمناصرة قضية فلسطين.

(٥) وائل عثمان، أسرار الحركة الطلابية - هندسة القاهرة، ١٩٦٨ - ١٩٧٥، مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦) صـ٣٩.

(٦) من هذه الجماعات والأسر: «جماعة الدراسات السياسية»، وأسرة عبد الحكم الجراحي في كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، وأسرة مصر بكلية آداب القاهرة، وأسرة «السلام» بكلية الهندسة جامعة عين شمس، وأسرة «زهور السلام» بحقوق عين شمس، وغيرها. إلا أن «جماعة أنصار الثورة الفلسطينية» بهندسة القاهرة تعد أهمها جميعا. وكان من العناصر النشطة فيها أحمد هشام عبد القادر، وطلعت فهمي، وسهام صبري، ونبيل عتريس، وحلمي المصرى، وماجد إدريس، وعبد العزيز شفيق، ومحمد توفيق، وكمال خليل، وخالد مندور، ومنير مجاهد، ونادر عناني، وغيرهم.

(٧) مقابلة مع د. أحمد كمال أبو المجد (يونيو ١٩٧٨).

(٨) في هذا العام كان مجدى حسين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أول مرشح لرئاسة اتحاد طلاب جامعة القاهرة يطرح برنامجا سياسيا واضحا في بيانه الانتخابي.

(٩) في هذا السياق خسر المرشحان اليساريان (مجدى أحمد حسين وخالد الجويلي) لمنصب رئيس ونائب رئيس اتحاد جامعة القاهرة الانتخابات بفارق صوتين. إلا أن الطلاب اليساريين حققوا بعض المكاسب الفردية ، منها أمانة لجنة النشاط السياسي والثقافي بجامعة القاهرة (شوقي الكردى) وكان لهم أغلبية مجلسي اتحاد كلية آداب القاهرة (الرئيس محمد الشبة ونائب الرئيس خالد الجويلي) واتحاد كلية الطب بجامعة عين شمس.

(١٠) الأهرام ١٤ يناير ١٩٧٢.

(١١) David Hirst and Irene Beeson, Sadat (Faber & Faber, London, 1981), p. 126.

كان ديفيد هرست في ذلك الوقت مراسل صحيفة «الجارديان» في القاهرة، وقد ظل بها حتى طردته الحكومة المصرية إثر التقارير التي أرسلها لصحيفته لتغطية انتفاضة يناير ١٩٧٧. وقد وصف السادات تقاريره بأنها «صحافة بذاءات».

(١٢) Paul Martin, The Times, 22, Jan. 1972

(١٣) Anthony McDermott, the Guardian, 21 Jan. 1972.

(١٤) Hirst and Beeson, Sadat, p. 127.

(١٥) حديثا ذكر الدكتور أبو المجد مايلي :«أيام الرئيس السادات عليه رحمة الله كنت وزير للشباب وحدث في يناير ١٩٧٢ مظاهرات في الجامعة. وبلغني من الاستاذ محمد حسنين هيكل أن الرئيس السادات يقول ماذا يفعل إذن الرجل الذى عيناه وزيرا للشباب؟» (الأهرام الاقتصادى، ٢١/٥/١٩٩٠)

(١٦) يبدو أن أول مجلة حائط تنشر تعليقا على خطاب الرئيس كانت مجلة زين العابدين فؤاد الطالب بكلية الآداب.

(١٧) علقت لافتة بكلية الاقتصاد تقول: «الضباب إنتاج محلي.. وليس مستوردا من بنجلاديش!».

(١٨) قام المؤلف بصياغة الشعار الارتجالي من وحي اللحظة، وكتبه على سبورة المدرج الذى عقد به المؤتمر. كان الشعار:« كل الديمقراطية للطلاب.. وكل التفاني للوطن». وفيما بعد حلت كلمة «الشعب» محل كلمة «الطلاب» في الشعار.

(١٩) كانت أكثر المناقشات سخونة تلك التي جرت مع وفد هندسة القاهرة. وفي اللقاء الذى تم بين الأمين العام ووفد كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، والذى حضره مسئولون آخرون من الاتحاد الاشتراكي العربي منهم وزير الشباب د. أبو المجد، قطعت محادثات تليفونية من الرئيس السادات سير المناقشات عدة مرات. وعندما أخبر سيد مرعي الوفد أن الرئيس حزين لما يحدث، رد عليه أحد أعضاء الوفد بأنه ينبغي أن يكون سعيدا حين يرى الطلاب مهمومين لهذه الدرجة بمصير بلادهم، ويبذلون مثل هذه المحاولات للمشاركة في صنعه. وفي نفس اللقاء أبلغ الأمين العام الوفود أن الرئيس لن يتمكن من حضور المؤتمر المقترح عقده داخل الجامعة، لأنه «كرجل متدين سيكون في زيارة للقرافة». وقد أثار ذلك سخرية الطلاب.

(٢٠) شجع مناخ تلك الفترة المشحون للغاية على إثارة الحماس والحرية في النقاش السياسي الذى لم يكن للطلاب خبرة سابقة به: «خلال تلك الأيام الحافلة كانت القضية الوطنية – الاحتلال المهين وكابوس العدو

الجاثم على الصدور - المحور المركزى للصراع. كانت القضية الوطنية، وفلسطين فى القلب منها حاضرة بشدة فى كل لحظة من لحظات الاعتصام، حاضرة كما لم تكن من قبل فى أى فترة من الفترات السابقة وكان حلم الكفاح الشعبى والسلاح فى أيدى الجماهير القادرة وحدها على التحدى والانتصار يؤرق ليل أولئك الشباب والشابات الذين صمدوا فى وجه دولة بكل ماتملك من قوة وقدرة على البطش». (أحمد بهاء شعبان، الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية، الثقافة، العدد ٧ ، يونيو ١٩٧٧، صـ٥٠).

(٢١) الأهرام ٢١ يناير ١٩٧٢.

(٢٢) انظر، على سبيل المثال: موسى صبرى، الأخبار ٢١ و٣٠ يناير ١٩٧٢، وإحسان عبد القدوس ، الأخبار ٢٠ يناير١٩٧٢، وعبد الرحمن الشرقاوى، روزاليوسف ٢٤ يناير ١٩٧٢. وكانت المجلة الوحيدة التى حاولت الدفاع عن الحركة هى مجلة «الطليعة» الشهرية الماركسية، التى أجرت حوارا مع مجموعة من قيادات الطلاب عقب خروجهم من السجن، ووعدت بنشر نصه كاملا. ولكنها لم تستطع الوفاء بهذا الوعد بسبب الرقابة على الصحافة.

(٢٣) الأهرام ٢٠ يناير ١٩٧٢.

(٢٤) محضر جلسة مجلس الشعب مع وفد الطلبة، ٢٣ يناير ١٩٧٢ فى : الانتفاضة الطلابية فى مصر، يناير ١٩٧٢ (دار ابن خلدون بيروت ١٩٧٢) صـ ١٣٤.

(٢٥) المرجع السابق، صـ ١٣٤ - ١٣٥.

(٢٦) اتهم بعض الطلاب الدكتور العطيفى بالخداع، إلا أنه فيما يخص هذه الواقعة بالذات، فليس من الواضح ما إذا كان يدرك من البداية أنه لن يتم نشر أى شىء، أم أنه قد أبلغ بذلك فى مكالمة تليفونية من الرئاسة فى آخر لحظة.

(٢٧) كان الوفد الثانى يتكون أساسا من أعضاء اتحاد الطلاب الذين فقدوا تأثيرهم فى خضم الانتفاضة. وكان هذا الوفد قد تم جمعه على وجه السرعة بغرض اضعاف الثقة فى الوفد الأول والذى كان يمثل السيطرة على الاعتصام. إلا أن الرئيس السابق لاتحاد طلاب جامعة القاهرة حسين سمير عبد النبى، كان حريصا على عدم إضعاف صورة تضامن الحركة، فبدأ المناقشة بقوله: «لقد جئنا لإعلان تأييدنا لزملائنا، وأيضا لإعلان عدم اتفاقنا مع أسلوبهم».

(٢٨) أرجىء تنفيذ الاقتراح الخاص بتنظيم مسيرة إلى وسط القاهرة فى اليوم الثانى للاعتصام، بعد أن قابل وفد مكون من طالبين (أحدهما طالب الاقتصاد طه عبد العليم) وزير الداخلية ممدوح سالم، وفشل فى الحصول على تصريح للخروج بالمسيرة.

(٢٩) اعتقد الكثيرون أن الذى اتخذ قرار إرسال القوات هو الرئيس السادات وليس الوزير ممدوح سالم. وقد شهد النائب الأول لرئيس الوزراء فى وزارة ممدوح سالم - محمد عبد السلام الزيات - بأن القرار كان قرار السادات شخصيا. كما أكد أيضا أن الرئيس قد هدد بالفعل بإرسال الحرس الجمهورى عندما تضرر ممدوح سالم من إرسال قوات الأمن. انظر: محمد عبد السلام الزيات «دائرة العنف، والقرار السياسى» الأهالى،٢٣ مارس ١٩٨٣.

(٣٠) من بين كل الاضطرابات فى عهده، كان السادات ينتقى هذه الانتفاضة بالذات ويكرر إدانته لها فى خطبه ولقاءاته الصحفية حتى تاريخ وفاته فى ١٩٨١. انظر، على سبيل المثال : خطاب ٣١ يناير ١٩٧٧، حواره مع جريدة مايو فى ٢٢ مايو ١٩٨١، وحوار مع جريدة مايو أيضا ١٣ يوليو ١٩٨١.

(٣١) أثار المشهد مشاعر عدد من شعراء القاهرة الذين شاهدوه . فكتب الشاعر المعروف أمل دنقل

قصيدة بعنوان «الكعكة الحجرية» ، في إشارة إلى القاعدة الحجرية التي كانت موجودة – وقتها – وسط ميدان التحرير، والتي شبهها بالكعكة.

(٣٢) Paul Martin, The Times, 25 Jan. 1972.

كما أصدر خمسة من كبار الكتاب المصريين بيانا جاء فيه: «برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة في حركة الطلبة، نحيي الروح السلمية الرائعة التي اتسمت بها حركة الطلبة فقد خلت من أي عمل من أعمال العنف أو التخريب ، وأثبتت أن أبناءنا الطلبة قد بلغوا سن الرشد الاجتماعي» (غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨، صـ١٤٢).

(٣٣) الأهرام ٢٥ يناير ١٩٧٢.

(٣٤) الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٣٥) بيان مؤتمر كلية الآداب، ٨ يناير ١٩٧٢. في الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ٥٢.

(٣٦) تطوع أحمد يونس عضو مجلس الشعب ورئيس الاتحاد الزراعي التعاوني في ذلك الوقت لمهاجمة الانتفاضة ذاكرا أنه شاهد رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة مرتديا «كوفية حمراء فاقعة»!.

(٣٧) د. حسن الشريف ، الحائز على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو وأحد الشركاء في أكبر مكتب محاسبات في مصر في ذلك الوقت ، ووزير التأمينات الاجتماعية بعد ذلك.

(٣٨) الأهرام ٢٥ ، ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٣٩) توفيق الحكيم ، نجيب محفوظ ، حسين فوزي ، د. لويس عوض، وأحمد بهاء الدين. وقد برر احمد بهاء الدين توقيعه على البيان في حديث مع الرئيس السادات بعد حرب اكتوبر بأنه مثل طلبة الجامعات لم يكن يشعر أن هناك معركة قادمة بسبب تصريحات الفريق صادق بهذا المعنى (احمد بهاء الدين، حوارات مع السادات، المصور، ١٠/١٠/١٩٨٦).

(٤٠) في غالي شكري، الثورة المضادة، صـ ١٤٣.

(٤١) الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ ١١٤ – ١١٥.

(٤٢) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٤٣) كانت الحكومة قلقة بشأن احتمالات وجود تأثيرات أجنبية على الانتفاضة وقد استجوبت النيابة الطلبة المقبوض عليهم عن علاقة مع كوريا الشمالية. وبرغم عداء الانتفاضة الواضح لإسرائيل إلا أنه قد نوقشت أيضا فكرة وجود صلة بإسرائيل ، على أساس وجود صورة فوتوغرافية لأحد قيادات الطلاب في حديقة «هايد – بارك» بلندن وتصادف أن ظهر علم لإسرائيل في خلفية الصورة. وقد جرت مناقشة جادة على أعلى مستوى حول أهمية نشر هذه الصورة باعتبارها دليلا.(مقابلة مع د. أبو المجد).

(٤٤) انظر، على سبيل المثال، البيانين الصادرين عن مؤتمري ٢١ فبراير اللذين عقدا بكليتي الاقتصاد والآداب بجامعة القاهرة. في : الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ ٨٧ – ٩١ ، وأحمد بهاء الدين شعبان «الحركة الطلابية المصرية...»، صـ٥٤.

(٤٥) بيان مؤتمر كلية الآداب في ٢١ فبراير . في: الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ ٩٠.

(٤٦) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٤٧) وائل عثمان، أسرار .. صـ٦١. في ١٩٧١ تم التدريب العسكري لسبعين ألف طالب.

(Georgie Hyde, Education in Modern Egypt - Ideals and Realities. Routledge & Keagan Paul, London, 1978, p. 152).

ولكن الطلاب كانوا يشكون من أنهم لم يتلقوا تدريبا جديا على العمل العسكري.

(٤٨) لم يكن المراسلون الأجانب في القاهرة يلقون أية مساعدة من الطلاب، الذين لم يرغبوا في تعريض أنفسهم للاتهام بأنهم يشوهون صورة البلاد في الخارج ، إن لم يكن الاتهام بخيانتها. وفي إحدى المرات، عندما نجح ثلاثة من المراسلين الأجانب في التسلل إلى قاعة الجامعة أثناء الاعتصام ، طلب منهم الطلاب مغادرة المكان في الحال.

(٤٩) Paul Martin, The Times, 22 Jan 1972.

(٥٠) Amnen Kapel:uk, "Student Unrest in Egypt", New Outlook, vol. xv (Feb. 1972) p. 20.

(٥١) الانتفاضة الطلابية في مصر ، صـ ٤٩.

(٥٢) اللجنة الوطنية لطلاب جامعة القاهرة، «بيان طلابي» في المرجع السابق، صـ٤٠. وقد كتب مراسل جريدة «الجارديان» يقول: «إن الدعوة لحمل السلاح، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالدعوة للإصلاح والتغيير البعيد المدى في النظام الحاكم. وانها أساسا دعوة من أجل الديموقراطية – الديموقراطية للطلاب ، وللجميع».

(David Hirst, The Guardian, 25 Jan. 1972).

(٥٣) في هذا الصدد تعرض كبار المحررين في الصحف الرّسمية للهجوم بالاسم . وكان على رأس قائمة أعداء الطلاب في الصحافة، محمد حسنين هيكل في الأهرام، وموسى صبري في الأخبار. ويزعم أن أسلوب موسى صبري كان أكثر ديماجوجية، بينما كان لكتابات هيكل طابع تحليلي، إلا أنهما كانا في نظر الطلاب يكتبان كتابات مضللة إجمالا. وكما كتب ديفيد هرست: «وحيث إنهم كانوا يعتبرون هيكل إنهزاميا، ورمزا لسنوات طوال من القهر الفكري ، فقد صبوا معظم تذمرهم عليه». (The Gardian, 25 Jan. 1972).

(٥٤) محضر جلسة مجلس الشعب مع وفد الطلبة. في : الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ ١٢٧.

(٥٥) الأهرام ٢٦ يناير – ١٩٧٢.

(٥٦) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٥٧) William Dorsey, 1968 Revisited: Student Power in Cairo, New Middle East, vol. 5, Feb. 1972, p. 14.

(٥٨) أحمد بهاء شعبان، «الحركة الطلابية المصرية» صـ٥٧.

(٥٩) انظر على سبيل المثال، بيان مؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ٢١ فبراير ١٩٧٢ . في الانتفاضة الطلابية في مصر، صـ٨١، وبيان اتحاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، ٢٠ فبراير ١٩٧٢.

(٦٠) غالي شكري، الثورة المضادة.صـ ١١٤، ٢٥٤.

(٦٢) الشيوعي المصري، العدد ١١، يوليو ١٩٧٦.

(٦٢) وائل عثمان، «أسرار...» صـ٦. ويعترف وائل عثمان بالتالي: «أحسست بمدى الخطر الذي يهدد الحركة الطلابية. والشيوعيون في طريقهم لقياداتها ، لذلك حاولت – مع قلة من الأقلام التي تنبهت للخطر الشيوعي – أن أكشف للطلبة حقيقة اتجاههم الفكري وحذرت مرارا من سيطرتهم الفكرية.

لم يكن سهلا بالمرة أن أقنع الطالب العادى بعمالة مجموعة تتظاهر أمامه بالوطنية ، لذلك فقد دأبت على إظهارهم فى صورة التجمع الذى يحاول أن يفرض رأيه على المجموع الطلابى.. فاغلبية الطلبة كانت مازال تعتقد بوطنية قيادة الحركة، ومعنى حديثى هذا أننى أقف ضد التيار الوطنى بالجامعة» (صـ ٥٧ ، ٧٨).

(٦٣) بيان من اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة، فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، صـ٤٧ – ٤٨. وعندما طرد الرئيس السادات الخبراء السوفيت من مصر بعد ذلك بشهور قليلة أبدى التجمع الناصرى بجامعة عين شمس تشككه فى هذا القرار فى مؤتمر لاتحاد الطلاب. انظر: مجموعة من المناضلين المصريين ، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة فى مصر – تحليل ووثائق (دار ابن خلدون للنشر، بيروت ١٩٧٣) صـ ٨٧–٨٩.

(٦٤) انظر ، على سبيل المثال:

Mahmoud Hussein, "L'Egypt 1967 - 1973 (Maspero, Paris, 1975).

وأيضا: غالى شكرى، الثورة المضادة.. صـ ١١٤، و الانتفاضة الطلابية فى مصر، صـ٢٢.

(٦٥) خطاب الرئيس السادات ، الأخبار ٣١ يناير ١٩٧٧.

(٦٦) أحمد بهاء شعبان ، الحركة الطلابية المصرية صـ٦١. فى لقاء مع د. أبو المجد عقب الأحداث أعرب عن هذه النظرة بوضوح.

(٦٧) بيان صادر عن اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة ، فى الانتفاضة الطلابية فى مصر، صـ٤٦.

(٦٨) The Guardian, 25 Jan. 1972.

(٦٩) أحمد بهاء شعبان ، «الحركة الطلابية المصرية»، صـ ٦٢. وكتب ديفيد هرست يقول: «كان الطلاب يرغبون فى أن تكون قيادتهم منتخبة انتخابا حرا، ويبدو أنه لأول مرة منذ عشرين عاما، يحصلون على شيء كهذا، وقد طالبوا بالاعتراف الرسمى باللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة التى يرأسها أحمد عبد الله، والتى قامت بشكل غير رسمى بالحلول محل الاتحاد الرسمى للطلاب»

(The Guardian, 25 Jan. 1972).

حول الموقف العدائى الذى أتخذه الرئيس السادات من رئيس اللجنة الوطنية للطلبة انظر رواية محمد حسنين هيكل بشأن شائعة تعيين هذا الطالب موظفا فى صحيفة الأهرام والتى أغضبت الرئيس السادات (عبد الوهاب مطاوع، لقاء مع محمدحسنين هيكل، مجلة الشباب، يونيو ١٩٨٩).

(٧٠) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٧١) نفس المصدر.

(٧٢) David Hirst, The Guardian, 25 Jan. 1973.

(٧٣) فى اجتماع مع الرئيس السادات ، قال د. حسن الشريف ، نائب رئيس جامعة القاهرة ورائد اتحاد طلابها: «كثيرا ماكنت أجمع اتحاد طلاب القاهرة في شهر واحد لنجتمع ٥ أو ٦ مرات لأحاول أن أستوعب هذه الحركة التى بدأت أشعر بها فى شهر ديسمبر ، وكان الاجتماع الواحد يستغرق مابين ٥ ساعات ومع ذلك لم نتمكن من أن نرسم الخط السليم الذى يمكن أن نواجه به هذا التطور» (الأهرام ، ٢٦ يناير ١٩٧٢).

(٧٤) انظر: الأهرام ٢١، ٢٢، ٢٣ يناير ١٩٧٢.

(٧٥) الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٧٦) الأهرام ٢٥ يناير ١٩٧٢.

(٧٧) مقابلة مع رئيس اتحاد طلاب أحد المعاهد العليا فى القاهرة (رغبةفى عدم ذكر اسمه)، وكذلك نص بيان الاتحاد العام لطلاب الجمهورية فى٢٤ يناير، فى: الاتحاد العام لطلاب جمهورية مصر العربية، الاتحادات الطلابية فى المرحلة الراهنة (١٩٧٢)، صـ٦٩.

(٧٨) الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢.

(٧٩) وقد اعترف أحد الذين حضروا المؤتمر أن : «المؤتمر قد ركز على قضية انتخابات الاتحاد ولم يكن هناك حديث فى السياسة، وعندما قام بعض الأعضاء اليساريين بتعليق مجلة حائط سياسية، قمنا بتمزيقها» (مقابلة مع رئيس اتحاد معهد عالى). ومن الجدير بالذكر أن بعض قيادات انتفاضة يناير، الذين ذهبوا من القاهرة إلى الأسكندرية حيث عقد المؤتمر ، لم يسمح لهم بالدخول إلى قاعة المؤتمر.

(٨٠) مثلا وصفها أحد الكتاب بأنها: «أول مراحل الرد الثورى من الشعب العربى على المؤامرة، وهى لطمة قوية للنفوذ الأمريكى فى العالم العربى»

(Zuhair El - haj. in: M.Hussein et al., La Re'volte des Etudiants Egyptiens, pp. 27 - 28).

ويلاحظ كذلك أن الكاتب الصحفى موسى صبرى – وقد كان بشخصه محلا لعداوة العناصر الطلابية النشطة باعتباره بوقا فجا للسلطات الحاكمة – قد تناول أحداث حركة يناير ١٩٧٢ بصورة ناقصة التفاصيل وتحتوى على مبالغة فى دور الطلاب أبناء السياسيين الماركسيين المخضرمين. كما بدا من هذا التناول أن اللواء سيد فهمى مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت كان هو الشخصية الرئيسية الثانية بعد الرئيس السادات فى مواجهة الأحداث. وهو مايهون من دور عدد من القيادات السياسية الأخرى فى الطاقم الحاكم (ممدوح سالم وزير الداخلية وأحمد كمال أبو المجد وزير الشباب) كما يثبت – ربما على عكس مقصد الكاتب – استمرار اعتماد الرئيس السادات على جهاز الأمن السياسى فى مواجهة التحركات الشعبية. انظر: موسى صبرى، السادات: الحقيقة والأسطورة، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٥، صـ٢٩٤ – ٢٩٦.

(٨١) مقابلة مع د. فؤاد زكريا.

(٨٢) جرت محاولة أولى غير ناجحة لتشكيل اتحاد للكتاب وسط حرارة المناخ الذى سببته الانتفاضة الطلابية. انظر: غالى شكرى «الثورة المضادة»، صـ ١٣٥ – ١٤١.

(٨٣) إشارة إلى هذا التجمع، والبرنامج السياسى الراديكالى الذى طرحه الناصريون، قال الرئيس السادات فى حديث له أمام مجلس الشعب: «طلع خط غريب هجوم على النظام تحت شعار النظام مش ناصرى.. راح لهم عميد كلية الاقتصاد فى جامعة القاهرة واتكلم . اداهم محاضرة . لقى المناقشات ماشية على فكر عبد الناصر أنه ماركسى. الله.. طيب احنابقى علشان كده يظهر سبنا الناصرية. فوقف العميد واداهم محاضرة وقال لهم اذا كنتم عايزين تتكلموا على فكر عبد الناصر شىء .. وتتكلموا على الماركسية شىء أخر..» (الأهرام، ١فبراير ١٩٧٣).

(٨٤) مقابلة مع رئيس اتحاد أحد المعاهد العليا بالقاهرة ، الذى ذكر أنه: «لوجود طلبة من جامعات مختلفة وتيارات سياسية مختلفة أهمها التيار اليسارى الماركسى وجب وجود فريق المعاهد العليا للكاراتيه والجودو لتنظيم المعسكر. وقد اتسم المعسكر بحدة المناقشات بين الطلبة اليساريين والمسئولين الذين كان من بينهم محافظ الأسكندرية ووزير الشباب وغيرهما. والحقيقة أننا ذهبنا بفريق الكاراتيه لأنه قيل لنا إن الطلبة الشيوعيين سوف يفسدون المعسكر، وهو ما ظهر بالفعل من تطاولهم على المسئولين».

(٨٥) انظر، على سبيل المثال :غالى شكرى، الثورة المضادة، صـ١٢١، ومجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة، صـ ٨-٩ و٧٢. ويرجع محمد عبد السلام الزيات تشكيل هذه الفرق تاريخيا إلى ديسمبر ١٩٧١. وكان حينئذ يشغل منصب الأمين الأول للجنة المركزية، وقد علم أن عددا من أعضاء مجلس الشعب من أسيوط كانوا وراء تشكيلها . انظر :محمد عبد السلام الزيات، دائرة العنف والقرار السياسى، الأهالى، ٢٣ مارس ١٩٨٣. وانظر حديثه الأكثر تفصيلا حول هذا الموضوع فى مذكراته المنشورة فى «الأهالى»، ١٩٨٨/١/١٢.

(٨٦) يصف أحد العناصر الطلابية النشطة د. أبو المجد بأنه: «إنسان هادئ وديع، مثقف يحدثك دائما – وفى كل مقابلة . عن تجربته فى الإخوان المسلمين! وهو ولاشك أذكى المسئولين الذين التقينا بهم لقدرته على الاقناع ولخبرته الواسعة فى التكتيك السياسى» (وائل عثمان، أسرار صـ١٠٥).

(٨٧) مقابلة مع د. أبو المجد.

(٨٨) وائل عثمان ، أسرار.. ، صـ ١٢٠ .٦٨.

(٨٩) المرجع السابق، صـ ١١٥، ١١٧ و ١٩١. كان كبار المسئولين بالاتحاد الاشتراكى العربى، بما فيهم الأمين العام يؤكدون على الأسس الأيديولوجية للتعاون المشترك بينهم وبين الأصوليين الإسلاميين فى محاولة للتقرب منهم. وقد أكد الأمين العام أن «الاتحاد الاشتراكى يتفق فكره تماما مع الفكر الإسلامى» (المرجع السابق، صـ١٠٢)، كما استعاد د. أبو المجد أمامهم ذكريات تجربته الخاصة عندما كان عضوا فى الإخوان المسلمين مؤكدا على أن الدولة لاتعادى إلا الأفكار الماركسية (المرجع السابق، صـ١٩٥). وقد أقسم أمين التنظيم بالقرآن على ولائه للإسلام (المرجع السابق صـ١٢٩).

(٩٠) ويوضح أحد قيادات الطلبة الإسلاميين: «وللقارئ» أن يتخيل ماسيكون عليه رأى الطلبة فى هذه الجماعة الجديدة التى تدعو للإسلام وتستخدم المطاوى فى دعوتها» (المرجع السابق، صـ٩١). إلا أن نفس الطالب يأسف بعد ذلك على أن الأحداث قد أثبتت «أن هناك من لا يستحقون الضرب فقط . وإنما القتل أيضا!». (المرجع السابق صـ١١٨).

(٩١) ومثال ذلك مقال نشر فى «المسودة» بعنوان «حكومتنا العاجزة» اتهم الحكومة بالعجز عن رفع مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان، وعن تحرير الأراضى المحتلة. كما اتهمها باختراع أساليب جديدة لضرب الحركة الطلابية.

(٩٢) قرار الاتهام فى القضية ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢، الأهرام ١٩ يونيو ١٩٧٣. وكان محتوى مجلات الحائط موضع عديد من الأسئلة أثناء التحقيق مع الطلاب المتهمين فى هذه القضية، حتى أن اقتباس «المسودة» لبعض عبارات الفيلسوف «سبينوزا» كان محلا للتحقيق أيضا:

س – يبين من قراءة المقالة المعنونة «الرسالة اللاهوتية السياسية» أنها تتهكم على السلطة وتصفها بكبت الحرية.

جـ – هذه وجهة نظر الكاتب «سبينوزا» يمكن أن يحاسب هو عليها إن كانت وجهات النظر موضع حساب.

س – ألا يعنى نشرها – على افتراض أنها من تأليف الكاتب المذكور – بعض التحريض على الإثارة واستعداء السلطة بوصفها بأنها تكبت الحرية؟

جـ – العبارة نص سياسى عام والرجوع للتراث التاريخى للفلاسفة أكبر من أن يكون بحثا عن الإثارة.

(٩٣) المرجع السابق.

(٩٤) بيان طلاب هندسة القاهرة ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢. في :مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر، صـ١٠٢.

(٩٥) ورد في تقرير سرى يسارى: «تقابلنا بعض الأفكار الصبيانية التى تتقدم بحسن نية لتقوم بما يريده العدو بالضبط ، فتدعو الطلاب الشيوعيين أن يحملوا المطاوى وأن يبدأوا الكفاح المقدس. إن القائلين بذلك– بحسن نيتهم ودمهم الفائر – ينزلقون لتحويل النضال السياسى للجماهير إلى ساحة المبارزة بين الطليعة منعزلة وبين السلطة. وياله من درك عجيب ذلك الذى يدعوننا للانحدار إليه.. إنهم بمعاييرهم الانعزالية المعاصرة لايعتبرون أن استنكار آلاف الطلاب لأسلوب البلطجية وإدانتهم له بأبسط الوسائل وأكثرها سلمية، أقوى ألف مرة من علقة ساخنة ينهال بها الثوريون على أعدائهم» (سمير محمد كامل، ملاحظات حول العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب، الشيوعى المصرى، عدد ٩، مايو ١٩٧٦– صـ٥٠).

(٩٦) كان هناك عدد من المحامين، معظمهم من اليساريين المعروفين بتعاطفهم مع الحركة الطلابية ، تطوعوا للدفاع عن الطلاب. وكان من بينهم، أحمد نبيل الهلالى، زكى مراد، أحمد مجاهد، عادل أمين، د. جلال رجب، عبد الله الزغبي، وسيد العشرى ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى، وغيرهم.

(٩٧) خطاب ١٤ مايو ١٩٨٠. بلغ عدد المقبوض عليهم في ذلك اليوم اثنين وخمسين شخصا (١٣ من بينهم ليسوا من الطلاب، فيهم صحفيون وشعراء ومحامون، إلخ، ممن شهدوا بعض الأنشطة الطلابية واتهموا بإثارة الطلاب). وبعد ذلك عندما تصاعدت حدة الأحداث، ألقى القبض على المئات من الطلاب فى مختلف أنحاء البلاد وقدموا للتحقيق. وعندما صدر قرار اتهام النيابة فى يونيو كان هناك حوالى مائة متهم موزعين بين أربع قضايا منفصلة– اثنتان فى القاهرة، وواحدة فى الأسكندرية، وواحدة فى أسيوط. وقد لقى المحقق صعوبة مع بعض المتهمين الذين رفضوا الإجابة عن أسئلته في غير حضور محاميهم، وذلك فى المراحل الأولى من التحقيق، إلا أنهم تنازلوا بعد ذلك بناء على نصيحة محاميهم. وقد أدى اصرار المحقق على عدم حضور المحامين إلى أن كثيرا من الطلاب اعتقدوا أنها ستتحول الى قضية ملفقة.

(٩٨) كان عصام الغزالى طالبا بالهندسة، وكان شاعرا للفصحى، وكان بعض أفراد أسرته من العناصر النشطة للإخوان المسلمين، وقد اشتهر بهجومه على زملائه الماركسيين شعرا ونثرا، ولم يكتشف أنه يمكن أن يكون بينه وبينهم قضية مشتركة إلا فى السجن، برغم محاولات البعض منهم عزله باعتباره عدوا، حيث أن البعض الآخر تعامل معه باعتباره وطنيا ذا أيديولوجية مختلفة.

(٩٩) وائل عثمان، أسرار، صـ٩٤. ويحتوى وصف وائل عثمان لمحاولتهم على السبب البديهى لفشلهم: «انتهى مؤتمر يوم السبت باعتصام خمسة وثلاثين طالبا نصفهم من المباحث. ورفض الشيوعيون الاعتصام معنا.. وكانت صدمة عنيفة لى. فقد كنت أتوقع أن يشارك فى الاعتصام المسلمون الذين عرفوا عصام وأحبوه ودافعوا عن قصائده.. لم أفهم ماذا أصاب الطلبة؟ إننا لم نجتمع للدعوة إلى تكوين لجان أو سحب الثقة من أحد، ولم نجتمع للخروج فى مظاهرات، ولم نجتمع لمناقشة علاقتنا مع روسيا وأمريكا. إنما اجتمعنا من أجل معرفة الحقيقة.. حقيقة القبض على زملاء لنا. فهل هذا مطلب يرفضه أحد؟ وإذا لم تشارك الطلبة فى موقف كهذا، فمتى تشارك إذن؟!».

(١٠٠) تقرير وزير العدل، الأهرام، ٢٨ يناير ١٩٧٣.

(١٠١) بيان أعضاء هيئة التدريس بجامعتى القاهرة وعين شمس . في مجموعة من المناضلين المصريين ، «الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة»، صـ١٧٨.

(١٠٢) على أساس هذه الشكوك، رفض الطلاب المعتقلون أن تلتقى بهم هذه اللجنة وهم فى السجن . وهتفوا من نوافذ زنازينهم «التقصى يكون فى الجامعة وليس فى السجن». وكان الطلاب يسخرون من اللجنة

بقولهم إنها تقوم بوظيفة «تخطيء الحقائق» بدلا من «تقصي» الحقائق. وقام بعض الطلاب بمقابلة اللجنة ونصحوا أعضاءها بتشكيل لجنة أخرى للتقصي عن مساوىء مجلس الشعب نفسه. (عثمان، أسرار..» صـ١٠٤).

(١٠٣) ورد ذكر اليمين بشكل عابر في التقرير كما يلي :«ظهرت على مسرح الأحداث مجموعات اتخذت لنفسها أشكالا تنظيمية ومسميات مختلفة. فنجد مثلا الجماعات الدينية والجماعات الاقليمية. وفي غمرة هذه الجماعات المتشابكة يقف اليمين بعيدا عن الصورة، وفي الظاهر سعيدا بهذه التحركات عاملا على تغذيتها من وراء ستار ومترقبا اجتناء الفائدة وجني الثمار».

(١٠٤) ذكر السؤال عن إثبات وجود الله، الذى لم يكن قضية رئيسية أو حتى ثانوية بالنسبة للحركة الطلابية في أى وقت، في التقرير باعتباره السبب للهجوم بالمطواة على طالبة تلفظت بتلك الهرطقة. وعندما طلب من رئيس لجنة تقصي الحقائق توضيح ذلك الموضوع أجاب بالتالي: «بالنسبة لحادث المطواة بالذات، ماكنت، ولا كان اخواني أعضاء اللجنة يريدون أن يتطرقوا إليه، ولكن طالما اثير هذا الموضوع، فاقول إننا أولا وقبل كل شيء نرفض العنف، ونرفض أن يكون ذلك الأسلوب موجودا بين طلابنا وشبابنا، بل بين مجتمعنا ولكن الذى أثاره مناقشات دارت في أعقاب ندوة أقيمت بكلية الحقوق بين مجموعة من الطالبات ومجموعة من الطلبة فتجرأت إحداهن وقالت بالحرف الواحد إنكم تقولون أن ربكم في كل مكان، فهل إذا وضعت يدى في جيبى أستخرجه؟ فلم يتمالك طالب شعوره وفعل فعلته إننا إذا كنا نستنكر استعمال مثل هذه الأدوات، فإننا نستنكر بالدرجة الأولى أن يتطاول إنسان على عقائد هذا البلد الذى عاش به».

(١٠٥) انظر: الأهرام، ١ فبراير ١٩٧٣.

(١٠٦) بعد بضع سنوات، وبناء على معلومات أخرى، أو ربما في آخر تفسير له، ذكر الرئيس السادات أن المخطط كان مرسوما وفق أوامر من «بيروت» (خطاب، الأخبار، ٣١ يناير ١٩٧٧). وبرغم أن بيروت كانت حقيقة مركزا للمعارضة المصرية لنظام الرئيس السادات خارج البلاد، إلا أنها لم تصبح كذلك إلا بعد عام ١٩٧٣/٧٢. وكانت العلاقة الوحيدة – غير المباشرة – بين أحداث الطلاب في مصر وبين بيروت في ذلك الوقت، هي أن بعض المتعاطفين مع الحركة الطلابية في مصر قد شكلوا لجنة تضامن خاصة لتأييدها، دون صلات مباشرة من أى نوع (انظر : مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة، صـ٧٠). وبعد ذلك ببضع سنوات، كان الرئيس السادات، من الجرأة بحيث يقدم على ما لم يفعله وقتها، وهو أن يتهم القيادات الماركسية للحركة بأنهم «عملاء موسكو الذين يحرضون الطلبة على الصدام مع الشرطة ، بإدعاء أن الشرطة قد قتلت بعض الطلاب أثناء المظاهرات» حيث أكد أن هذا الشيء لم يحدث أبدا في عهده: «لم يقتل أو يجرح طالب أو يلقى القبض على أى واحد وفقا لأحكام عسكرية أو إدارية طوال مدة ١١ عاما» (خطاب ، الأخبار، ٣١ يناير ١٩٧٧ خطاب، الأخبار ٢٩ يناير ١٩٨٠، حديث صحفي، صحيفة مايو، ٢٢ يونيه ١٩٨١).

(١٠٧) تقرير وزير الداخلية أمام مجلس الشعب، الأهرام، ١٣ فبراير ١٩٧٣. وقد ادعى الوزير في تقريره أنه لم يصب أحد من بين الطلاب.

(١٠٨) تقرير وزير التعليم العالي أمام مجلس الشعب ، الأهرام، ١٣ فبراير ١٩٧٣ وفي ذلك الوقت كانت أحداث أسيوط قد بلغت مستوى خطيرا من الصدام بين الطلاب والشرطة ، حيث أشارت معلومات غير مؤكدة عن مقتل أحد ضباط البوليس . كما خرجت مظاهرة في وسط القاهرة من أمهات الطلاب المعتقلين.

(١٠٩) ظل اتحاد طلاب الجمهورية – الذى كان خاضعا لسيطرة الحكومة – صامتا إزاء الأحداث إلى أن أصدر بيانا بمناسبة يوم الطالب العالمي (المصرى) في ٢١ فبراير، يدعو الطلاب إلى الانتظام في دراستهم لإحباط «مخطط عدونا .. ياطلاب مصر هذا نموذج للحرب النفسية التي يحاول العدو أن يحاربنا بها» وكان

موضوع البيان محاولة اتحاد طلاب إسرائيل التقرب من نظيره المصرى بطريق غير مباشر، إلا أن هذه المحاولة قوبلت بالرفض: «إن تصور هذا الاتحاد – الإسرائيلي – لدوافع الحركة الطلابية في مصر تصور خاطىء إذ أنه لاتناقض بين طلاب مصر أبناء الثورة، وأبناء تحالف قوى الشعب العامل وبين القيادة الوطنية لمصر» (الأهرام، ٢١ فبراير ١٩٧٣).

(١١٠) انظر على سبيل المثال صحيفة الأهرام ١٧ فبراير ١٩٧٣ ، التي ورد بها عدد من برقيات التأييد المرسلة أساسا من هيئات تعليمية رسمية أكثر مما هي تنظيمات طلابية حقيقية، كما نشرت أيضا برقيات من هيئات غير طلابية ، من بينها إحدى الجماعات الصوفية!

(١١١) انظر: غالي شكرى، الثورة المضادة، صـ ١١٧، ١١٨، ١٦٠ – ١٦١.

(١١٢) المرجع السابق، صـ ١٤٧. وانظر رواية الدكتور لويس عوض لقصة توقيعه على هذا البيان. في : أدب ونقد، عدد ٥٧، مايو ١٩٩٠، ص ٨٧.

(١١٣) في العديد من الخطب والأحاديث الصحفية اللاحقة، كرر الرئيس السادات اتهامه لمعارضيه في هذه النقابات (انظر علي سبيل المثال، خطاب ٣١ يناير ١٩٧٧، خطاب ٨ أغسطس ١٩٧٩، وكذلك حديث صحفي لجريدة مايو ١٣ يوليو ١٩٨١). وكان الرئيس السادات يركز على نقابات المهندسين، والمحامين والصحفيين. وقال عن الأخيرة :«نقابة الصحفيين تجتمع وتبعت لى انذار وبتقولك صحف الحائط اللى فى الجامعة دى صحافة، وكانت الجامعة زى مانتم عارفين سم ناقع» (الأخبار ٨ أغسطس ١٩٧٩).

(١١٤) في دفاعه عن نفسه بخصوص موضوع فصل الصحفيين من الاتحاد الاشتراكي ، قال محمد عثمان اسماعيل إن مسئوليته تنحصر فقط في أنه كان يمد الاتحاد الاشتراكي بمعلومات حول النشاط السياسي لأعضائه. وعندما سئل عن المصدر الذى كان يستقي منه معلوماته أجاب :«من جهات أمن مختلفة» (روزاليوسف، ١٩٧٥/١/٢٠). وكان قرار الفصل صادرا عن الرئيس السادات شخصيا. وقد اعترف بعد ذلك بهذا :«عزلت أكثر من ١٢٠ صحفيا جنب الطلبة.. الصحفيين عزلتهم كتعبير .. عزلتهم ولم اقطع عيشهم. وعزلتهم بس عن أن يكتبوا في الصحف لكن لم يقطع رزق واحد ولا مرتبه لأن الهدف عندى مش انتقام» (خطاب ٣٠ يناير ١٩٧٧).

(١١٥) اتخذت القيادات الطلابية من قرار الفصل دليلا على أن لحركتهم تأثيرا يمتد خارج الجامعة . كما وضعوا هذا القرار ضمن قائمة الأمور التي يشكو منها الطلاب. إلا أن الأصوليين الإسلاميين حاولوا فصل قضية الاتحاد الاشتراكي عن مطالب الطلاب: «كان رأى الجماعة في ذلك الوقت أن المصلحة تقتضي عدم الخوض في معركة اليسار ضد السلطة، مع تأكيد وجودنا في الحركة لصالح قضية الطلبة فقط. ولاشك أن هذا الموقف للجماعة يمثل تكتيكا مرحليا ذكيا في حركتها السياسية» (وائل عثمان ، أسرار..، صـ ١٠٧ – ١٠٨).

(١١٦) ويصف الدكتور فؤاد زكريا موقف رئيس إحدى الجامعات إزاء ضغط الحكومة: «كان الدكتور اسماعيل غانم مدير جامعة عين شمس – رغم ارتباطاته الطبيعية بالسلطة – متعاطفا في قرارة نفسه مع الحركة الطلابية وأعضاء هيئة التدريس المؤيدين لها.. وكان من السهل جدا لمن حضروا الاجتماعات التي عقدها مع «المنشقين» من أعضاء هيئة التدريس أن يدركوا التوتر الذى يعانيه الرجل مابين ضغط من السلطة (وخاصة وزارة الداخلية) التي هو على أى حال جزء منها وبين فهم وإدراك داخلي لطبيعة الأسباب التي تؤدى بالطلاب وبعض أساتذتهم للتمرد» (مقابلة).

(١١٧) انظر: الأهرام ١٦ فبراير ١٩٧٣. وقد أجرت النيابة تحقيقا مع عدد من أساتذة الجامعة، وهم أساسا رواد الاتحاد في مختلف الكليات، بشأن الأحداث. واتخذ معظمهم – وبخاصة د. كامل ليلة – موقفا

معاديا للحركة . وكان الوحيد الذى أيدها بشدة هو د. عبد الحميد الغزالي، الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، ورائد اتحادها . وكان د. الغزالي – الحائز على درجة الدكتوراه من جامعة جلاسجو، والمنتمي لتيار الأصولية الإسلامية والذى يتعاون مع اليسار على أساس القضية الوطنية المشتركة – واحدا من اثنين من الأساتذة (الثانى كان د. نادر فرجانى من كلية الاقتصاد أيضا) ألقى القبض عليهما مع الطلاب فى اعتصامهم فى يناير ١٩٧٢.

(١١٨) كان الدكتور فؤاد زكريا حاضرا وهو يتذكر التالى حول اجتماع الاتحاد الاشتراكى: « أذكر أن القليلين من الحضور كانوا يتكلمون فى الموضوع الأصلى بإخلاص، بينما كان غيرهم يجمعون بين الكلام فى الموضوع والكلام عن أنفسهم، وآخرون يحاولون الانحراف بالمناقشة إلى اتجاه مطالب أعضاء هيئة التدريس وأوضاعهم، وآخرون يعبرون بطريقة مثقفة عن موقف وزارة الداخلية .. الخ ولكن الاجتماع لم يخل من كلمات جريئة وايجابية. وأخيرا تشكلت لجنة للصياغة كنت عضوا فيها، وانتهت إلى صياغة بعض القرارات التى كانت ايجابية ولكنها مخففة بفضل جهود الدكتور كمال أبو المجد ومواقف بعض الزملاء المترددين». (مقابلة).

(١١٩) نص البيان فى : مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة ، صـ ١٧٥– ١٨١. ويحكى د. فؤاد زكريا قصة إصدار هذا البيان: «بيان هيئة التدريس الذى رفع إلى مجلس الشعب كان حصيلة مناقشات بدأت فى بعض كليات جامعة عين شمس ثم فى نادى هيئة التدريس. وقد تخللت هذه المناقشات مقابلة أو أكثر مع مدير الجامعة لعدد من أعضاء هيئة التدريس المتعاطفين مع الحركة الطلابية. وقد قمت بصياغته، وأدخلت عليه بعض التعديلات. وقد قرىء فى نادى هيئة التدريس بجامعة عين شمس وعملت منه نسخة خطية وقع عليها الحاضرون. وقبل إتمام عملية جمع التوقيعات قررنا أن نذهب إلى مجلس الشعب. وطرحت مسألة اختيار من يذهبون، فلم تكن هناك منافسة شديدة على الذهاب. فذهبت ومعى الدكتور عبد المنعم تليمة (من كلية آداب القاهرة) ود. رضا العدل (تجارة عين شمس) وكان مفروضا أن نقابل رئيس مجلس الشعب ولكنه أناب عنه وكيله السيد على السيد (وهو أيضا رئيس لجنة تقصى الحقائق فى أحداث الطلبة) وكان معه النائب البرت برسوم (عضو اللجنة وقد أصبح وزيرا بعد ذلك) ومأمون مشالى (عضو اللجنة) وكان حوارنا معهم من نوع «حوار الصم» فلم يكن هناك تفاهم على أى شىء.. وكان محور الحديث من جانبنا هو أن هؤلاء الطلاب مخلصون فى دعوتهم إلى تجنيد موارد البلاد لمعركة حقيقية بدلا من معركة كلامية، بينما كان الطرف الآخر يدافع بشدة عن ضرورة السكوت التام «وخيانة» الأصوات التى ترتفع بالاعتراض فى تلك المرحلة .. وأثناء حديثنا فى مجلس الشعب أذكر أنه وردت كلمة اليسار فأبدى الثلاثة اشمئزازا واضحا من الكلمة حتى أن أحدهم – مشالى – تمنى لو أن هذه الكلمة حذفت من قاموس اللغة العربية ! ... وعند جمع التوقيعات كان عدد الموقعين على البيان عددا جيدا بالقياس إلى مايحدث عادة فى الجامعة» (مقابلة)

ووفقا لما يذكر د. رضا العدل :«وصلت التوقيعات على بيان هيئة التدريس مابين ٩٠و١٠٠ توقيع أكثرها من هيئة التدريس بجامعة عين شمس، وبالنسبة لعملية جمع التوقيعات هناك أعضاء هيئة تدريس لم نفكر فى الأصل أن نطلب توقيعهم لتاكدنا من أنهم لن يفعلوا، والبعض الآخر رفض التوقيع بعلة عدم ملاءمة صيغة البيان، بينما رفض آخرون بدعوى عدم اشتغالهم بالسياسة. ومن الغريب أن بعض الذين رفضوا التوقيع كانوا من المعروفين بأنهم أصحاب أفكار سياسية ومنهم أستاذان يساريان من جامعة عين شمس» (مقابلة).

(١٢٠) كانت هناك شائعات قوية فى ذلك الحين أن الرئيس يشعر بالتبرم من موقف القضاء، وأنه أعرب لبعض المقربين منه عن خيبة أمله، حيث لم يشكر له القضاة أنه هو الذى حررهم من الضغوط السياسية التى كانوا يعانونها فى عهد عبد الناصر.

(١٢١) انظر: الأهرام ٥، ١٩، ٢٠ يونيو ١٩٧٣.

(١٢٢) بينما كانت تجرى وقائع الجلسة فى دار القضاء العالى فى وسط القاهرة كان هناك تواجد مكثف من رجال الشرطة بملابسهم المدنية، وكذلك احتياطى من رجال الأمن المركزى المرابطين خلف المحكمة تحسبا لوقوع اضطرابات. وهو الأمر الذي حدث بالفعل، إذ نظم العشرات من الطلاب مظاهرة في شارع سليمان باشا واستدعى الأمن المركزى لتفريقها.

(١٢٣) وفقا للكاتب «Hyde» فقد شارك حوالى مائة وثلاثة وعشرين ألفا من الشباب فى أنشطة الدفاع المدنى، وتبرع مائة وسبعة وعشرون ألفا بالدم، وانخرط تسعون ألفا في أعمال الخدمة العامة، وشارك خمسة آلاف في المجهود الحربي بطرق أخرى. (Hyde , Education in Modern Egypt, p. 166) ومع ذلك كان الطلاب يشكون من مستوى إعداد الجبهة الداخلية، ومن الدور المحدود الذى سمح لهم بأدائه عبر أعمال الدفاع المدنى. إلا أن بعض قيادات الحركة الطلابية انخرطوا كلية فى هذه الأعمال وحصلوا على شهادات رسمية بحسن أدائهم للخدمة.

(١٢٤) كان المسح الوحيد لمواقف شباب البلاد من حرب أكتوبر، هو استطلاع رأى وزع على مائتى طالب مصرى يدرسون بالولايات المتحدة. وقد ظهرت فيه بعض النتائج الملفتة للنظر، انظر: سعد الدين أبراهيم، استقصاء لآراء الشباب المصرى فى أمريكا حول حرب تشرين، دراسات عربية، عدد٩، يوليو ١٩٧٤، ص١٠-٢٥.

(١٠)
الدور السياسى والاجتماعى للطلاب
فى ظل نظام ثورة يوليو ١٩٥٢

حققت محاولات نظام ما بعد ١٩٥٢ لضمان تأييد طلاب البلاد من خلال الإصلاحات التعليمية وإجراءات السيطرة التنظيمية وأسلوب التلقين السياسى قدراً كبيراً من النجاح فى أول الأمر. إلاّ أن رغبة حكومات الثورة فى توسيع فرص التعليم، لصالح الطبقة الوسطى بالأساس، خلقت نخبة مدنية كانت تواقة للتعبير عن ذاتها والمشاركة فى السلطة. حيث استمر احتكار النخبة العسكرية، ثم النخبة العسكرية التكنوقراطية، للعمل السياسى بلا منافس طيلة ثلاثة عشر عاماً منذ ١٩٥٤. ولم يساعد على تقوية موقف النخبة المدنية سوى الهزيمة الوطنية فى ١٩٦٧، والتى مثلت نقطة تحول تاريخية حولت الحديث الخافت حول الديموقراطية إلى حركة سياسية واسعة. كما أسفرت عن بروز قدر من الضغط من أسفل، الأمر الذى أدى إلى تحول النظام السياسى كلية خلال عقد من الزمان.

وكان أوضح مؤشر على هذا التغيير هو تنامى النشاط السياسى فى صفوف طلاب الجامعات. فالطلاب الذين طالما لقبوا «بأبناء الثورة»، بدأوا يظهرون كأبنائها العاقين، حيث اكتشفوا أن آمالهم فى المشاركة فى السلطة السياسية لن تتحقق دون صدام مباشر مع النظام.

ومن الطريف، أن طلاب كليات الهندسة، وهم النتاج الرئيسى للسياسات الناصرية فى التوسع فى التعليم العالى و التنمية الاقتصادية، كانوا هم الذين تصدروا الحركات الطلابية المنشقة عن النظام. وكان طلاب وخريجو هذه الكليات بالتحديد هم الذين وصفهم «كير» بأنهم «كانت لهم مصلحة مرتبطة بما ينجزه النظام ومن ثم كانوا مؤيديه المحافظين» [١] لكنهم هم الذين أصبحوا بعد ١٩٦٧ أعلى نقاده صوتاً. وأثبتت قيادات طلاب الهندسة ونقابة المهندسين بعد ١٩٦٧ أن تأييدهم السابق للنظام كان تأييداً مشروطاً. حيث وجدوا أنفسهم محرومين من أى فرصة للنشاط السياسى المؤثر ومتهمين من أصحاب السلطة بأنهم أعداء برجوازيون لأيديولوجية تحالف قوى الشعب[٢].

ويفسر أحد طلاب الهندسة انتقال مركز الثقل السياسى فى الحركة الطلابية من طلبة

الحقوق إلى طلاب الهندسة بعد ١٩٥٢، بأن "مكتب التنسيق" قد اختار أن يوزع أصحاب المجاميع الكبيرة من خريجي المدارس الثانوية على كليات الهندسة: «فكان أن تفوقت كليات الهندسة في مجال الفكر والسياسة تفوقها في مجال العلم». [٣] وفي الواقع، يعكس الدور النشط الذى لعبه طلاب الحقوق قبل ١٩٥٢، وطلاب الهندسة بعدها، إهتمام كل منهما بإصلاح النظام السياسي أكثر من إهتمامهما بهدمه. ولم يختر الطلاب موقف التحدى للنظام إلا بعد أن تراكمت إحباطاتهم، فانضموا قبل ١٩٥٢ إلى التنظيمات غير البرلمانية.

وبعدها بدأ نشاطهم فى صفوف حركات المعارضة الجنينية التى ظهرت تدريجياً فى مواجهة نظام الثورة. وكان الطلاب سواء قبل ثورة ١٩٥٢ أو بعدها، يتمتعون بمكانة عالية بسبب إنتمائهم للطبقة المتوسطة. تلك الطبقة التي كانت ضرورية لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الليبرالي والنظام الثورى معاً. ومن المفارقة، أن الطبقة المتوسطة فى ظل النظام الليبرالى، والتى لم تكن بأية حال طبقة حاكمة، قد تمتعت بقدر كبير من حرية التعبير والتنظيم السياسي. ولكن في ظل نظام عبد الناصر، الذى كان أقرب لتمثيل مصالحها الطبقية، قيدت المجموعة الحاكمة بشكل حاد حريتها فى التعبير والتنظيم السياسى. [٤]

وكما كتب أحد الباحثين فإن: «القطاعات المؤثرة فى صنع القرار المصرى – شئنا أم أبينا – هى الطبقة الوسطى، وفئة التكنوقراط، والجيش، والصفوة المتعلمة، وطلبة الجامعات. نقول هذه القطاعات المؤثرة وليس بالضرورة صانعة القرار» [٥] وعندما كان عبد الناصر يخاطب الشعب، كان يسعى أساساً لإقناع تلك الفئات. وبرغم الأهمية التى أولاها للسيطرة على الجيش، [٦] كان يعترف أيضاً بالحاجة للاحتفاظ بالسيطرة على الطلاب منذ الأيام الأولى للثورة، وبدرجة أكبر بعد هزيمة ١٩٦٧ [٧] وقد أدرك خلفه السادات هذه الحاجة أيضاً، حيث اعتبر أن الطلاب ومعهم العمال مادة متفجرة يكفى أن يشعلها الأعداء لتدمير النظام كليةً. [٨]

وقد فسر وزير الشباب فى وزارة السادات حساسية وزارته للمعارضة الطلابية بأن «الطلاب أوشكوا أن يخلقوا موقفاً أمنياً يقتضى تدخل الدولة بالقوة. وهو أمر ينال من طبيعة المناخ السياسى الذى اتجهت الدولة إليه بعد عام ١٩٧١ والذى كان أساس وسبب وجود المرحلة الجديدة». وأضاف بوضوح أكثر: « فى النهاية إن خروج الطلاب إلى الشوارع كان يهدد بإتصالهم بعناصر أخرى وإثارة وتفجير قضايا إجتماعية تستثمر متاعب الناس الاقتصادية.» [٩]

وهكذا فإن ما كان يشغل إسماعيل «باشا» صدقى فى ١٩٤٦ استمر باقياً فى أذهان حكومة ١٩٧٣/٧٢. وحتى فى ظل عبد الناصر نفسه، عندما كان ولاء أغلبية السكان من الفلاحين والعمال مضموناً بشكل أكبر، كان الطلاب يدفعون للبقاء داخل حدود مؤسساتهم

التعليمية وعدم الاختلاط «بالآخرين»وفي عام ١٩٦٨ خاطب رئيس مجلس الأمة – الذى أصبح فيما بعد الرئيس أنور السادات – طلاب الهندسة الثائرين قائلاً: «ليس لى إعتراض أبداً أن تعبروا عن كل آرائكم ولكن داخل الجامعات وبنظام» (١٠) وفى نفس الفترة أقر محمد حسنين هيكل نصيحة رئيس جامعة القاهرة لطلابه: «هنا فى حرم الجامعة تستطيعون مناقشة كل شىء، وإبداء أى رأى، وأما الخروج إلى الشارع فإنه لا يعطينا الحصانة المطلوبة، لأننا فيه لن نكون وحدنا ولا نضمن أن تسير الأمور على النحو الذى نريده ونرضاه». (١١)

إن خشية الحكومة من انضمام الطلاب إلى جماعات إجتماعية أخرى اقترنت بالخوف من الأثر المحتمل لإضراباتهم على الجيش. ولم تعد الحساسية إزاء موقف الجيش فيما بعد ١٩٦٧ راجعة إلى دوره السابق كحام للنظام السياسى وكأرضية للتجنيد لصالح نخبته الحاكمة، وإنما للمهمة الجديدة التى خولت له واللازمة لإستمرار شرعية النظام وهى تحرير الأرض المحتلة، وأصبح كون خريجي الجامعات الجدد يشكلون العمود الفقرى للجيش فى فترة إعادة بنائه، وأنهم قد يستجيبون لتحريض الطلاب، يمثل تهديداً للحكومة. (١٢)

وسواء كان مسموحاً للطلاب بالاختلاط بالآخرين أم لا، فإن الواقع السياسى لحركة الطلاب المصريين بعد ١٩٦٧ هو أنها كانت بالفعل تشكل حركة تمثيلية تعمل بالنيابة عن نسبة عريضة من القوى الوطنية فى مواجهة الهزيمة المخزية وإحتلال التراب الوطنى، كما تعمل بالأصالة عن نفسها لتحقيق الطموحات الأكثر تميزاً للطبقة الوسطى فى التعبير السياسى والمشاركة السياسية. ومع ظهور الفصائل الراديكالية داخل الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات، أصبح بإمكانها أيضاً أن تدعى تمثيل قدر من طموحات الطبقات الدنيا فى البلاد وبذلك أصبح الطلاب فى نظر أحد الباحثين: « ليسوا مجرد حركة طلابية، بل هم وكلاء شرعيون عن المجتمع بمختلف طبقاته الوطنية» (١٣) كما أنهم: «قد حملوا أعباء مرحلة تاريخية مختلفة كيفياً. كانوا هم الطلائع المنظمة نفسها، لا مجرد شباب الجامعات.» (١٤)

وقد أوضح أسلوب التأييد الذى لقيته مبادرات الطلاب من كل من النقابات المهنية والمثقفين بوجه عام، أن الحركة الطلابية تمثل طموحات قطاع مهم من الطبقة المتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالمطالبة بحق ممارسة النشاط السياسى المستقل، وإتاحة الفرصة العملية لاتخاذ خطوات أولية تجاه خلق معارضة سياسية منظمة. وعلى عكس ما كان يحدث فى ظل النظام الليبرالى، بدأ الطلاب فى خلق منظمات سياسية جديدة تماماً بدلاً من العمل داخل المنظمات القائمة بالفعل. وكانت الانقسامات الأيديولوجية فى الكتلة الطلابية، من فصائل ماركسية وناصرية وإسلامية، صورة أولية لما تلاها من انقسامات أساسية فى الساحة السياسية المصرية ككل.

وبرغم أن المهنيين والمثقفين كانوا أول المستفيدين من المبادرات الطلابية، إلا أن جماعات أخرى استفادت منها، مثل العناصر النشطة سياسياً داخل الطبقة العاملة،[١٥] والتى أظهرت إهتماماً شديداً بالنشاط السياسى الطلابى منذ إنضمام العمال إلى الطلاب فى المطالبة بالديموقراطية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧. وفى أوائل السبعينيات اتهم بعض العمال النشطين بالاشتراك المباشر فى النشاط الطلابى. وكان الطلاب يعتبرون الطبقة العاملة قوة سياسية مهمة منذ الأربعينيات حيث كانوا يحاولون دائماً جذبها لتأييد حركتهم وذلك برغم هجوم بعض الطلاب بين حين وآخر على تخصيص نسبة ٥٠٪ من مقاعد البرلمان والمجالس المنتخبة للعمال والفلاحين. وكان الدافع الرئيسى لهذا الهجوم هو عجز البرلمان عن أن يلعب دوراً فعالاً إزاء السلطة التنفيذية، الأمر الذى ينطبق بالطبع على أعضائه بجميع فئاتهم.

وصاحب سياسة القمع التى طبقت على الحركة الطلابية بعد ١٩٥٢ جهود أخرى لتهدئتها. ولم تختلف اللغة المستخدمة فى تلك الجهود - وهى لغة عاطفية ودعائية - اختلافاً كبيراً عن اللغة التى استخدمت قبل ١٩٥٢. إلا أنه بعد ١٩٥٢ كان الطلاب يتملقون بغرض إخماد نشاطهم المناوىء، بينما كانوا فى أغلب الأحوال يتملقون فى ظل النظام الليبرالى لحثهم على العمل لصالح إحدى القوى السياسية المتنافسة. ولم تتردد حكومات ما بعد ١٩٥٢ - فى فترات التوتر الطلابى - فى إتهام الطلاب بالتورط فى أعمال التخريب أو التجسس لصالح قوى أجنبية. ولكنها كانت تجمع بين هذه الإفتراءات وبين محاولات استقطاب القيادات البارزة للحركة الطلابية بكافة الطرق على نحو ما كان يحدث أيضاً فى ظل النظام الليبرالى.

وكان الخلاف الأساسى بين النظامين هو أنه فى ظل النظام الليبرالى كانت الحركة الطلابية تمثل سلاحاً مساعداً - وإن كان ذا حدين - للحكومات والأحزاب السياسية، بينما كانت تعتبر فيما بعد ١٩٥٢ بمثابة تهديد مباشر للنظام ككل. ففى ظل حكم عبد الناصر الذى اتسم بالمذهبية الصارمة، اعتبر الاستياء الطلابى تهديداً للعقيدة الحاكمة، باعتباره قد مثل بالفعل قدراً من الضغط من أجل التغيير السياسى. وفى عهد السادات الذى بدأ ليبراليا نوعا ما، استمرت النظرة إلى الطلاب باعتبارهم تهديداً لأنهم قد وضعوا الشعارات الليبرالية للنظام أمام محك الاختبار فكشفوا عن حدود هذه الشعارات بوضوح. وحتى أولئك الذين كانوا فى مواقع السلطة فى عهدى عبد الناصر والسادات، مثل الصحفى ورجل الدولة محمد حسنين هيكل والوزير الدكتور كمال أبو المجد اللذين حبذا أسلوباً مرناً لمعالجة النشاط السياسى الطلابى،[١٧] فقد شاركا زملاءهما نفس نظرة التوجس من النشاط الطلابى. هذا برغم معارضتهما التكتيكية لزملائهما المتشددين وما أبدياه من تحفظ فى التعليق على تصرفات الطلاب.

وقد تأثر إحساس الطلاب بقوتهم الذاتية بعد ١٩٦٧ بكونهم أصبحوا – عملياً – وحدهم في مواجهة السلطات القائمة، وأنه حتى تلك السلطات قد اختارت في بعض الأحيان أن تشيد بجهودهم. الأمرالذى أدى إلى إصدارهم لبيانات نخبوية صارخة. فيتحدث البيان الصادر عن طلبة هندسة القاهرة إبان الإنتفاضة الطلابية في فبراير ١٩٦٨ عن «فرض احترام الحريات على السلطة الحاكمة، وخاصة إحترام قدراتكم (الطلاب) باعتباركم الطبقة القائدة والأكثر وعياً في هذا البلد» (١٨) كما طالب قرار صادر عن مؤتمر طلابي بكلية الصيدلة بجامعة الأسكندرية أثناء نفس الانتفاضة بأن تنقل توصيات الطلاب من الجامعة إلى الرئاسة مباشرة.(١٩) كذلك كان الطلاب يستمتعون بالسخرية من مسئولى الحكومة كلما سنحت فرصة للقاء بهم.

وأدى إحساس العناصر الطلابية النشطة بوضعهم السياسى إلى ثقتهم في قدرتهم على لعب دور قيادي في التصدى لحل مشكلات بلدهم. على أن الحركة الطلابية كانت تضم، بالطبع، بعض الطلاب الذين كانوا أكثر وظيفية في إحساسهم بما يمكنهم المساهمة به. ففى مقال بعنوان«ماهية الحركة الطلابية؟» كتب أحد الطلاب عام١٩٧٢ يقول : «إن الحركة الطلابية ليست شخصاً أو آخر يمكن مراقبته ورصد تحركاته لتهدئتها، ولكنها هى قضية تحريرالوطن.. وطالما بقيت القضية معلقة سيبقى الموقف قابلاً للاشتعال والشرارة هي الجموع الطلابية... إن الحركة الطلابية ليست اعتصامات ومظاهرات، فتلك وسائل تعبيرية قد تلجأ إليها أحياناً الحركة الطلابية، لكنه بشكل عام فإن الحركة الطلابية هى عقل عام يتسم بالديمومة وغير قابل للتصفية ... وتبقى الحركة الطلابية في مداها القصير صمام أمن ضد تصفية القضية الوطنية وفى مداها الطويل وعياً يحرك الوطن كله نحو التقدم وضد النيل من وجوده الحر». (٢٠)

وكانت محاولات الطلاب فى النقد الذاتى تؤجل عادة لما بعد التخرج. وكان بعض الخريجين حين يواجهون حقائق الحياة الصعبة خارج حدود الجامعة، يميلون لرسم صورة كئيبة للحركة التى كانوا متحمسين لها بشدة من قبل. فكما ذكر أحدهم : «إننا – نحن الشباب – نجامل أنفسنا حينما نصف ما قمنا به على أنه «حركة طلابية». ذلك أننا لم نستطع حتى الآن أن نبلور الصورة المتكاملة للمجتمع الذى نريده. وسيظل التحرك الطلابى عاجزاً ما لم تجتمع الطلبة لتناقش بهدوء وموضوعية أساس مشكلة الإنسان المصرى». كما كتب عن مجلات الحائط الطلابية، التى كان هو أحد محرريها: «الملاحظ فى مقالات مجلات الحائط فى الجامعة جنوحها للنقد والهجوم فقط. فلم يحدث أن كتبت مقالة تمدح قراراً أو موقفاً لأى مسئول. بل إننى لاحظت أن الطالب العادى لا يهتم بقراءة المقالة إلا إذا وجد فى عنوانها ما يثيره ويشفى رغبته في النقد والسب». (٢١)

ولا شك أن الحركة الطلابية في مصر قد عجزت عن رسم صورة كاملة عن شكل المجتمع الذى تتطلع إليه، وهى المهمة التى تتطلب على أى حال تعاون قطاع أعرض من المجتمع. لكنه

فى تلك الفترة كانت الحركة الطلابية تتحرك نيابةً عن قوى اجتماعية أخرى وليس فى ارتباط معها. فلم يكن من الممكن أن يتم بحث مشترك لإحتمالات التنمية المستقبلية للمجتمع المصرى جدياً، وأن يعمل الطلاب سياسياً فى تناغم مع عمل التنظيمات السياسية فى البلاد عموماً، إلا حين تكون القوى الاجتماعية المختلفة قد طورت وعيها الخاص وأنشأت تنظيماتها المستقلة، وهو ما بدأت بوادره بعد ذلك مع تجربة التعددية السياسية.

ومع ذلك فهناك انتقاد أكثر متانة يمكن توجيهه إلى الطلاب. و هو يتعلق بالسطحية التى كانوا يناقشون بها مشكلات البلاد، وما ترتب عليها من تشدد فى نشاطهم الدعائى. لكنه هنا - أيضاً - يعكس الطلاب إلى حد كبير المناخ السياسى فى البلاد ككل : غياب التقاليد الديموقراطية فى الجدل والنقاش؛ والرفض العميق - عملياً إن لم يكن نظرياً دائماً - للتعاون بين مختلف الأيديولوچيات. وبلغ الأمر أن اعتبر الأصوليون الإسلاميون زملاءهم الماركسيين عملاء لدول أجنبية، مثلما أرجعت سلطات الدولة النشاط الطلابى - أحياناً - إلى المحاولات الأجنبية للتخريب والتجسس، بينما لم يتردد رئيس الدولة فى استخدام أكثر الكلمات بذاءة فى قاموس اللغة العربية لوصف بذاءة منتقديه سواء من الطلاب أو من غيرهم.

ولا يمكن النظر إلى الديماجوجية والتسطيح الفكرى اللذين اتسم بهما العديد من عناصر الحركة الطلابية، بل وحتى حقيقة أن الكثير من الطلاب لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بتكوين وجهة نظر حول ما يجرى فى البلاد، بمعزل عن الجهود الرسمية طيلة سنوات لاحتواء الحركة الطلابية وإفراغها من محتواها السياسى، والأساليب والمناهج التعليمية التى لا تشجع على البحث والتفكير المستقل[٢٢] ، وكذلك الصحافة الرسمية التى كانت فى الغالب دعائية أسلوباً ومحتوى.

لقد لعبت الحركة الطلابية المصرية بالأساس كقوة سياسية اجتماعية فى الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ دور عنصر الضغط على السلطة الحاكمة من أجل استعادة كرامة البلاد باسترداد أراضيها المغتصبة. وفى هذا الصدد - على الأقل - تمتع الطلاب بالتأييد الوجدانى للأغلبية الصامتة سياسياً من الشعب. كما أبرزت عملية إعادة البناء القومى، التى فرضتها هزيمة ١٩٦٧، الحاجة إلى الديموقراطية السياسية. وهنا أيضاً، لعب الطلاب دوراً رائداً فى تشجيع الحركة الديموقراطية للقوى الاجتماعية الأخرى، خاصة الطبقة المتوسطة التى يشكلون جزءاً أساسياً منها. وبذلك فقد قدمت الحركة الطلابية إسهامات مؤثرة فيما وقع من تغيرات كبرى فى هيكل النظام السياسى تدريجياً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وبصورة أسرع فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الهوامش

(١) Malcolm Kerr, Egypt,in : James S.coleman (ed.) Education and Political Development (Princetion university press,1965),p.190.

(٢) وائـل عثمان، أسرار الحركة الطلابية – كلية الهندسة ١٩٦٨ – ١٩٧٥ (مطابع مدكور القاهرة ١٩٧٦) ص ٤٥. وفي لقاء تم عام ١٩٦٩ بين وزير الشباب د. صفى الدين أبو العز ووفد من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة، أشار الوزير إلى أن عدد السيارات المركونة بجوار كلية الهندسة أكبر منها بجوار أى كلية أخرى، الأمر الذى يبرهن على الوضع الطبقى لطلاب الهندسة.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩ – ٤٠.

(٤) وفقاً لما كتب جمال مجدى حسنين، فإن الصراع بين «البرجوازية البيروقراطية» و «البرجوازية الصغيرة فى المدن» قد انعكس على الحركة الطلابية خاصة بعد ١٩٦٧. انظر: جمال مجدى حسنين، البناء الطبقى فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠، (دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨١) ص ١٣٦.

(٥) سعد الدين إبراهيم، «استقصاء لآراء الشباب المصرى فى أمريكا حول حرب تشرين، دراسات عربية، العدد ٩، يوليو ١٩٧٤، ص ١١.

(٦) فى اجتماع لمجلس الوزراء يوم ٢٤ مارس ١٩٦٨ برر عبد الناصر لوزرائه تعيين الكثير من ضباط الجيش فى وظائف مدنية ودبلوماسية، الأمر الذى أثار العديد من الانتقادات، باعتبارها عملية لا مفر منها بسبب «حوادث أمنية» داخل الجيش. كما ذكر عبد الناصر إنه «من المهم دائماً أن تكون الحسابات سليمة بالنسبة للقوات المسلحة، وأن يكون الرأى العام للقوات المسلحة مقتنعاً وراضياً، ولا ننسى أن الذى يريد ضرب النظام سيضربه عن طريق القوات المسلحة». (عبد المجيد فريد، أوراق عبد الناصر السرية،مجلة ٢٣ يوليو، العدد،١٣ أغسطس ١٩٧٩).

(٧) وفقاً لما ذكر وزير التعليم العالى عام ١٩٦٨، د. عبد الوهاب البرلسى، فإن مجموعة من مجلس وزراء عبد الناصر (تضم وزراء جامعيين، إلى جانب وزير الداخلية، ورئيس المخابرات، وغيرهم) كانت تعقد إجتماعاً دورياً فى شهر سبتمبر، قبل بدء العام الجامعى بقليل، تتدارس فيه الأحوال السياسية وانعكاساتها على شباب الجامعة. (روزاليوسف،٢٩ سبتمبر ١٩٧٥).

(٨) خطابان للرئيس السادات، الأخبار٢١يناير ١٩٧٧ والأهرام ٦ سيتمبر ١٩٨١.

(٩) مقابلة مع د. أحمد كمال أبو المجد.

(١٠) ورد فى موسى صبرى، وثائق حرب أكتوبر، الطبعة الأولى (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٤) ص ١١٦.

(١١) الأهرام، ١ مارس ١٩٦٨.

(١٢) فى تغطيتهما لأحداث الطلاب فى مصر عام ١٩٧٢ كتب «ويليام دلفورس» و «ريتشارد جونز» من

«الفاينانشيال تايمز» : «يجب منح اهتمام أكثر جدية للجيش، خاصة الـ ٧٠٠٠٠ طالب الذين قد انضموا إليه أو جندوا فيه منذ حرب ١٩٦٧. وبالنسبة لسلك الضباط، فقد شكلوا فيه جماعة ضغط بالفعل. وقد أرسل الرئيس السادات اللواء صادق للتحدث إلى القوات على جبهة القتال في إجازة الأسبوع، ومن المتوقع أن يقوم بذلك شخصياً في الأسابيع القليلة القادمة. وحيث إن الكيل قد فاض، فهو لن يمكنه أن يخاطر» (Financial Times,26 Jan.1972). وكانت هناك شائعة في ذلك الوقت بأن الفريق صادق هو الذي دفع السادات لاتخاذ قرار إنهاء اعتصام الطلاب بواسطة الشرطة، ليتفادى تهديد الفريق باستخدام الجيش لهذا الغرض.

(١٣) غالي شكري، الثورة المضادة في مصر (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨) ص ١٠٩.

(١٤) المرجع السابق. انظر أيضاً: مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر – دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٠ – ١٩٨١، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣ص ٣٠، ٤٦.

(١٥) في معرض دفاعه عن نفسه ضد تهمة الانحياز إلى جانب الطلاب، أوضح أحد التنظيمات الماركسية وجهة النظر التالية: «إن علاقتنا المكثفة بالحركة الطلابية تعود إلى الوقائع والأسس التالية :

– أهميتها السياسية الكبرى، فهي لا تركز على المطالب النقابية والاقتصادية بل تعطي كل طاقاتها تقريباً للقضية الوطنية وقضية الحريات والحقوق الديموقراطية.

– وهي لذلك تقوم بدور مباشر فعلي لم تكن الحركة العمالية تقوم به في مجال المقاومة السياسية المستميتة لخط السلطة الطبقية في القضية الوطنية، خط الردة والإستسلام والخيانة والكارثة.

– وقيامها بهذا الدور يعني دورها المباشر في إيقاظ الطبقة العاملة وبقية الطبقات الشعبية على القضية الوطنية في علاقتها الوثيقة بقضية الحريات الديموقراطية، فهي حركة لا تحتفظ بمواقفها السياسية داخل أسوار الجامعة.

– ولأن الحركة الطلابية تدور في الوضع الانتقالي الذي تمثله الدراسة الجامعية فإن طاقاتها الكامنة لا تقف بها عند دورها المباشر في مقاومة الكارثة الوطنية وفي إيقاظ شعبنا على ضرورة مقاومتها بل تمتد إلى عمليات أوسع نطاقاً بإنتقال العناصر التي تنصهر داخل هذه الحركة الوطنية الديموقراطية بعد التخرج إلى مختلف القطاعات والطبقات في المجتمع حاملة معها مواقفها المتماسكة في أخطر قضايا بلادنا».(الشيوعي المصري، العدد ١١، يوليو ١٩٧٦).

وقد حثت نفس المنظمة عناصرها النشطة على الإهتمام أكثر بطلاب المدن الجامعية الذين جاءوا أساساً من أفقر الشرائح الفلاحية.حيث حذرت في تقرير آخر من أنه «لضعف حركتنا بينهم ولتأثير مناخ المدينة عليهم فإنهم يلجئون للاغتراب والهروب حيث تتلقفهم الجماعات الدينية...» (تقرير حول المهام الملحة للحركة الطلابية في مصر، في : مجموعة من المناضلين المصريين، الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة في مصر – تحليل ووثائق، دار ابن خلدون للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٨٤). ومنذ هذه الفترة أصبح هذا الأمر ملحوظاً مع انتشار تيار الأصولية الإسلامية بين القيادات الطلابية.

(١٦) كان المسئولون يشيدون بالطلاب باعتبارهم «الطليعة الواعية للأمة»، و«عدة المستقبل»، و«الأمناء على البلد»، وما شابه ذلك (انظر، على سبيل المثال : تقرير حول مناقشة برلمانية، الأهرام ٢٨، ٢٩ فبراير ١٩٦٨). وبالنسبة لأولئك الذين كانوا متعاطفين مع الحركة، كانت الإشادة أكثر مبالغة. فراح نقيب المهندسين يقول إن «مجلس الشعب والإتحاد الإشتراكي لايمثلان الامة مثلما يمثلها الطلاب» (محضر الإجتماع بين الأمين العام للاتحادالاشتراكي وبين ممثلي النقابات المهنية، ١٩٧٢. في: الانتفاضة الطلابية في مصر يناير ١٩٧٢، دار ابن خلدون، بيروت ، ١٩٧٢، ص ١١٧).

(١٧) كتب هيكل عام ١٩٦٨ يقول إنه بعد مناقشات مستفيضة مع الشباب شعر أنهم «يستحقون التعامل بأسلوب أعمق وأكثر فهماً» كما شعر أنهم «يحتاجون إلى أن يلمسوا حقائق أكثر صراحة بأيديهم بدلاً من أن يسمعوا شعارات عالية تصم آذانهم» (الأهرام، ١ مارس ١٩٦٨) كما أفاد د. أبو المجد بدوره أنه حاول مع آخرين التعامل مع أحداث الطلاب عام ٧٢ - ١٩٧٣ «بشكل سياسي بهدف الحفاظ على حق الطلاب في التعبير والتنظيم كضرورة حيوية تبرر التغاضي عن بعض التجاوزات كثمن لتحقيق هذا الهدف» (مقابلة).

(١٨) ورد في: وائل عثمان، أسرار.. ص ٢٨.

(١٩) محمد عبد السلام، سنوات عصيبة - مذكرات نائب عام، الطبعة الثانية (دار الشروق - القاهرة - مايو ١٩٧٥) ص ١٢٦. والمقتطفات التالية مأخوذة من بيان طلابي صدر أثناء انتفاضة يناير ١٩٧٢:

ليفهم هذا الجميع

أن شباب الجامعة حين يتكلمون فإنه من الواجب أن يوضع في الإعتبار النقاط التالية :

أولاً: إن شباب الجامعة هم طليعة المجتمع، وهم أقدر الناس على تحليل الأمور ومعرفة مصلحة الوطن.

ثانياً: إن شباب الجامعة لا ينتمون لفئة معينة بل هم أنقى وأشرف الشرائح المعبرة عن تحالف قوى الشعب.

ثالثاً: إن شباب الجامعة لا تحكمهم نوازع شخصية ولا يطمحون في كسب رخيص ولا يتطلعون إلى طبقة أرقى ولكنهم لا يريدون إلا مصلحة الوطن أولاً وأخيراً.

رابعاً: إن شباب الجامعة شباب متزن واع قادر على تحليل الأمور بموضوعية بعيداً عن التعصب والعصبية.

خامساً: إن شباب الجامعة يشعر أنه حارس على مصالح الجماهير.. (في: الانتفاضة الطلابية في مصر، ص ٧٣، ٧٤)

وقد أصدرت هذا البيان لجنة النشاط السياسي والثقافي باتحاد طلاب جامعة عين شمس، وهو يعكس وجهة نظر متعاطفة مع حكم عبد الناصر، وقد يكون مقرر اللجنة محمد أحمد حسيب هو الذي قام بصياغته إلا أنه، يعكس أيضاً نوعاً من الإحساس بقيمة الذات لدى الطالب المتوسط.

(٢٠) مذكرة الأمن، وتحقيق النيابة مع المتهم الأول في القضية رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٢.

(٢١) وائل عثمان، أسرار.. ص ١٦٢

(٢٢) في بحث أجراه د. سيد عويس عام ١٩٧٥ اتضح أن ٢٣٪ فقط من الطلاب هم الذين لديهم مكتبات خاصة. وكانت هواياتهم كالتالي: ٣٦.٨٪ قراءة الروايات والقصص، ٩.٢٪ المسرح، ٥.٢٪ الفنون الجميلة. (سيد عويس، الشباب المصري والثقافة، الأهرام، ٧ ديسمبر ١٩٨١).

(١١)

قســـم إضــافى *

مــابعـــد ١٩٧٣

* ترجم هذا القسم عن المخطوطة الأصلية لاعن الطبعة الانجليزية التى اختصرت فيها المخطوطة.



عقد من النشاط الطلابى
١٩٧٤ - ١٩٨٤

نشأ النشاط الطلابى العارم فى مصر فى ظل نظام ثورة ١٩٥٢ مع انتفاضتى ١٩٦٨ وتدعم بانتفاضتى ٧٢ - ١٩٧٣. وبينما سجلت آثار حرب ١٩٦٧ بداية تفجره، شكلت نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول فى مسار النشاط الطلابى. فبعد فترة هدوء وجيزة فى الجامعات المصرية تجددت إرهاصات نشاط ما قبل الحرب واستمرت على مدى معظم سنوات العقد. وظلت مسألة تحرير الأراضى المصرية والعربية التى احتلتها إسرائيل جوهر المطالب الطلابية. وأدى التحول فى أسلوب معالجة النظام لهذه القضية القومية باتجاه إجراء تسوية مع إسرائيل، وكذلك التغير الذى حدث للنظام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بانتهاجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسات الموالية للغرب، إلى إفراز نوع من النشاط الطلابى متميز بالانقسامات الأيديولوچية الحادة والواضحة داخل الكتلة الطلابية.

واتسع حجم الكتلة الطلابية اتساعاً ضخماً، وانتشرت فى أرجاء البلاد بسبب إقامة عدد من الجامعات الاقليمية.[1] حيث اتبعت الحكومة سياسة فتح أبواب التعليم العالى أمام أعداد متزايدة من الطلاب. وتوضح المؤشرات التالية مع بداية العام الدراسى ٨٣/١٩٨٤، صورة التعليم الجامعى عند نهاية العقد:

- نصف مليون طالب جامعى.
- ٨٦ ألف طالب جديد بالجامعات.
- ١٤٢ كلية فى ١٣ جامعة.
- ٢٧٠ مليون جنيه موازنة الجامعات.
- ٥٨٥ مليون جنيه لاستثمارات التعليم العالى فى الخطة الخمسية.
- ٣٦ ألف عضو هيئة تدريس.
- تعيين من ٧ إلى ٨ آلاف مدرس ومدرس مساعد ومعيد.
- ١:١٩ نسبة المدرس إلى الطالب كمتوسط عام.
- إسكان جامعى ل ٥٠ ألف طالب.
- ٢ مليون جنيه من بنك ناصر للقروض الطلابية.[2]

وبالمقارنة مع بداية العقد يتضح أن معظم هذه المؤشرات قد تزايدت بأكثر من الضعف على مدى الفترة المذكورة. [٣] ومع هذا، فكثيراً ما تعرضت جوانب معينة من سياسة التعليم العالى، والتعليم ككل إلى انتقادات الطلاب والأساتذة على السواء. فمع نهاية الفترة كانت سياسة إلحاق كل خريجى الثانوية العامة بالتعليم العالى، وهى السياسة التى كانت متبعة تقليدياً، قد بدأت تتقلص عندما فرضت الحكومة أسلوب تجميد أعداد المقبولين بالجامعات. فبينما وافقت الجامعات على قبول ثمانية وثمانين ألف طالب جديد فى العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤، خفض المجلس الأعلى للجامعات الرقم إلى واحد وثمانين ألفاً. [٤] الأمر الذى اعتبره معارضو الحكومة سياسة غير مدروسة ولا تأخذ فى الحسبان احتياجات البلاد الفعلية من خريجى الجامعات. [٥]

وكانت بعض السياسات والممارسات الحكومية الأخرى والمتعلقة بالتعليم الجامعى موضع انتقاد أيضاً. مثل استثناء بعض أبناء بل وأحياناً أقارب فئات معينة مثل الشهداء وأعضاء هيئة التدريس من شرط الحصول على الدرجات المطلوبة للالتحاق بكليات معينة فى الجامعة. [٦] فقام أحد المواطنين برفع دعوى قضائية ضد هذه السياسة وصدر الحكم بإلغاء هذه الاستثناءات باعتبارها غير دستورية. [٧]

وأصبح وضع هيئة التدريس فى الجامعات المصرية قضية تقليدية [٨] تثار فيها مسألة عدم كفاية إعداد الأساتذة، وتدهور مستواهم العلمى وإنخفاض قدرتهم على البحث، [٩] وظروفهم المعيشية التى تدفع البعض منهم إلى الهجرة من البلاد، بينما لجأ البعض الآخر إلى الانخراط فى محاولة تحقيق الكسب عن طريق التجارة فى الكتب المقررة التى يؤلفونها، أو إعطاء الدروس الخصوصية مقابل مبالغ كبيرة لأعداد كبيرة من الطلاب، [١٠] وأخيراً ظهور بعض الممارسات الفاسدة بين صفوفهم مثل تسهيل نجاح بعض الطلبة غير المستحقين له، [١١] وترجمة أو نقل بعض المراجع العلمية دون إشارة إلى المصدر. [١٢]

وكان الطلاب هم الذين يتحملون عواقب تخصيص موارد محدودة للتعليم العالى، وكذلك السياسات والممارسات السائدة. حيث عانوا من مشكلة حادة تتعلق بمسألة الكتاب المقرر [١٣] الذى أصبح استمرار اعتباره المصدر الأول للتعليم فى الجامعة يلقى فى حد ذاته بظلال من الشك حول نوعية التعليم الجامعى. وكما يوضح أحد أساتذة الجامعات، فإن الجامعات المصرية ليس بإمكانها سوى «تخريج جيل قادر على التقليد والطاعة». [١٤] وقد أرجع ذلك إلى

القيود على النشاط الطلابى المستقل سواء كان أكاديمياً أو سياسيا بقدر ما أرجعه إلى أحوال هيئة التدريس وأسلوب التعليم بالكتاب المقرر والمحاضرات الرسمية.[١٥] ولذلك فليس من المستغرب أن ٦٣٪ من المستجيبين فى عينة بحث تشمل ألف طالب جامعى يعتبرون أن التعليم العالى فى البلاد «على حافة هاوية».[١٦] وفى بحث آخر أجرى على خمسةآلاف طالب حول الهدف من الدراسة الجامعية أجاب ٤٧.٧٪ من المستجيبين بأن الهدف هو الحصول على «الشهادة وأكل العيش»، ٢٠.٢٪ «الحصول على مركز أعلى»، بينما أجاب ٢٧.٢٪ أنه «الإهتمام بنوع الدراسة».[١٧] وكان تقييمهم العام للتعليم الجامعى أنه سيء بلا شك :[١٨]

– يمكنه تخريج أجيال واعية مثقفة	١٢.٨٪
– يمكنه تربية جيل قادر على تحمل المسئولية	١١.٤٪
– يمكنه تنمية الوعى السياسى لدى الطلاب	٦٪
– يراعى احتياجات المجتمع الحقيقية	١٨.٤٪
– يحتاج لتطوير [١٩]	٨٢.٨٪

واستمر انخفاض قدرة الطلاب على المبادرة لاكتشاف المعرفة سائداً طيلة ذاك العقد كما كان الحال من قبل.[٢٠] وذكر ٩٤٪ من المستجيبين فى الاستطلاع السابق أنهم يقرأون المجلات الأسبوعية والشهرية، ويقرأ ٣٨.٨٪ الصحف اليومية، بينما ذكرت نسبة مروعة منهم تقترب من الصفر أنها لا تقرأ صحف الأحزاب أو كتباً سياسية جادة خارج المقرر.[٢١] وبالنسبة للموضوعات التى يفضلون قراءتها ذكر ٩٦.٨٪ أنهم يقرأون الموضوعات الرياضية (٥٢٪ يهتمون ببرامج الرياضة فى الإذاعة والتليفزيون) فى مقابل ٣٨٪ يقرأون الموضوعات السياسية (٢٠٪ للبرامج السياسية فى الإذاعة والتليفزيون).[٢٢]

ويقدم استطلاع رأى آخر صورة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بالقراءة (حيث٦١٪ يفضلون القراءة) ولكن تظل الموضوعات السياسية فى أدنى قائمة التفضيلات (حيث يقرؤها ١٧٪ من العينة فى مقابل ٢٨٪ يقرأون الموضوعات الدينية، ٢٦٪ يقرأون الموضوعات العلمية والثقافية).[٢٣] وبالنسبة للإذاعة والتليفزيون (يتابعهما ٥٦٪ من المستجيبين بانتظام و ٣٦٪ يتابعونهما أحياناً) يفضل ٤٦٪ البرامج الدينيةو٣٥٪ البرامج الترفيهية، وحصلت كل من الموسيقى والسياسة على تفضيل ٢٥٪ منهم.[٢٤] وقد أعرب المستجيبون فى البحث السابق عن عدم ثقتهم بوجه عام فى وسائل الإعلام :[٢٥]

– وسائل الإعلام لا تقوم بدورها فى التوعية السياسية ٤ .٥٠٪

– حيز إهتمامها بمشكلات الشباب غير كاف ٦٦.٦٪

– الموضوعات المنشورة لا تعبر عن مشكلاتهم واحتياجاتهم ٩٣.٨٪

وفى الاستطلاع الأخير ذكر ٣٣٪ فقط أنهم يستمعون إلى «إذاعة الشباب».[٢٦] وعلق أحد الطلاب فى بحث ثالث أجرته مجلة «صباح الخير» : «إن الصحافة المصرية لا تهتم حقاً بمشاكل الشباب ولكنها تتسلى بها». [٢٧]

ومع كل ما يكتنف نظام التعليم الجامعى من مساوىء فإن نقاده يدافعون عنه بشدة عندما يواجهون باحتمال تغيير القاعدة الأساسية للالتحاق بالتعليم الجامعى ألا وهى تكافؤ الفرص، حيث المعيار الوحيد للالتحاق بالجامعة هو مجموع الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى امتحان الثانوية العامة من ناحية، ومجانية التعليم من ناحية أخرى.

حيث طرحت مقترحات مضادة تنادى بإقامة الجامعة الأهلية ذات المصروفات الخاصة، تبناها مؤيدو الاقتصاد الحر، الذين يرغبون فى أن تمتد مبادئه لتشمل مجال التعليم. وكانوا قد طرحوا مقترحاتهم تلك منذ ١٩٧٣، [٢٨] ثم تراجعوا عنها سريعاً فى مواجهة الضغط الشعبى، ويأمل أن تسنح فرصة أكثر مواءمة. ومن ثم ظهر مشروع إنشاء جامعة خاصة مرة أخرى قبيل نهاية عصر السادات ولكنه جمد للمرة الثانية. [٢٩] وطرح المشروع مؤخراً للمرة الثالثة وظل مطروحاً بمساندة من داخل النظام، فى مواجهة مقاومة المثقفين المتشككين فى التعليم الخاص بوجه عام. [٣٠]

وبينما كانت الحكومة قد قررت أن تمضى فى تنفيذ تقييدها لأعداد المقبولين بالجامعات، كان تبنيها لمشروع بإقامة جامعة خاصة ينذر بإثارة مقاومة واسعة النطاق لما سيترتب على مثل هذا المشروع من عواقب اجتماعية، تتمثل فى منح فرصة أفضل فى التعليم العالى لأبناء وبنات القطاعات الميسورة من السكان. ويعتبر الموقف المتباين الذى اتخذه الكثيرون من الجامعة الخاصة الوحيدة فى مصر – وإن كانت أجنبية – وهى الجامعة الأمريكية بالقاهرة، أحد المؤشرات فى هذا الصدد. [٣١]

وسواء أدخل التعليم الجامعى الخاص إلى مصر أو لم يدخل، تبقى حقيقة* أن الطبقة المتوسطة تحظى بنصيب الأسد فى نظام التعليم الجامعى الحالى. وفى البحث السابق ذكره والذى أجرى على طلاب كلية الآداب بجامعة القاهرة تم تصنيف طلاب العينة طبقيا كالتالى:

٦ر١٣٪ أغنياء، وينتمى ٨ر٧٢٪ إلى الطبقة المتوسطة، بينما ٦ر١٠٪ من أصول أقل من المتوسطة وأصول فقيرة.[٣٢] وإن كان ذلك لا ينفى حقيقة أن العديد من طلاب الجامعات المنتمين إلى الطبقتين المتوسطة الدنيا والفقيرة يعانون أثناء دراستهم الصعوبات المادية والمالية. فبصرف النظر عن تكاليف المواد التعليمية مثل الكتب المقررة وما إليها تبقى المشكلة الحادة الخاصة بتكلفة المعيشة فى المدن من سكن ومواصلات، كما أنه من المعروف أن تكاليف حسن المظهر تعتبر مشكلة أيضاً خاصة بالنسبة للطالبات.[٣٣]

كما كان الطلاب يعيشون فى قلق بشأن فرص تعيينهم بعد التخرج. ففى حين تستطيع قلة منهم أن تحقق نجاحاً فى سوق العمل الحر، خاصة من العمل لدى الشركات الأجنبية، كانت أغلبية خريجى الجامعات تعتمد على الحكومة فى الحصول على الوظيفة - بما فى ذلك خريجو الكليات المرموقة مثل الطب والهندسة [٣٤] - وهو الدور الذى ظلت الحكومة ملتزمة به نظرياً، برغم الحديث المتكرر عن ضرورة إلغائه، وما حدث من تغير فعلى فى إجراءاته إلى الحد الذى يساوى إلغاءه جزئياً.[٣٥] كما أن مجرد انتظار الوظيفة الحكومية يعتبر عملاً مزعجاً بالنسبة لأولئك الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية (مثل الفتيات والشباب الذين تم إعفاؤهم لأسباب أسرية أو صحية). وكذلك فإن قانون «الخدمة العامة» الذى طبق منذ عام ١٩٧٣ على هؤلاء لا يزال محل تهكم الخريجين الذين يعتبرونه مجرد خدعة تشغلهم وتعوقهم عن البحث بأنفسهم عن وظائف.[٣٦] وفى ظل اقتصاد السوق الحر الذى يتيح للقلة ثراء سريعاً ولا يتيح تلك الفرصة للأغلبية، أصبحت الهجرة من البلاد كلية بمثابة السحر الذى يبرىء من كل العلل.[٣٧] ففى البحث الذى أجرته مجلة «صباح الخير» أعرب ما لا يقل عن ٥ . ٧٧٪ من طلاب العينة عن رغبتهم فى الهجرة.[٣٨]

وبرغم أن هذه الظروف المعيشية والتعليمية كانت سبباً فى شكوى الطلاب، ودافعاً لوقوع عدد من الإضرابات الطلابية بهدف تحسين أوضاعهم المهنية والوظيفية المستقبلية،[٣٩] فهى لم تكن سوى الجذور التى أفرزت السيكولوجية النضالية للحركة الطلابية فى الفترة محل البحث بينما ظلت القضايا الوطنية والنظام الإجتماعى - السياسى للبلاد ككل بمثابة المحرك الرئيسى للنشاط السياسى الطلابى. لكنه على العكس من الفترة السابقة، لم يبلغ هذا النشاط حد «الانتفاضات» أو «اللحظات الدرامية»،[٤٠] فقد اتخذ شكل التيار الثابت للنشاط النضالى اليومى داخل الجامعات، مع وجود بعض فترات للتصعيد.

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان الطلاب هم الذين أدركوا مبكراً تحول سياسة النظام

ومن ثم فشلت فى كسب تأييد الشارع(٥٦). وبالرغم من أن البوليس لم يتدخل هذه المرة (٥٧)، إلا أن الصحافة الرسمية شنت هجوما على المسيرة، ربما باستثناء مجلة «روزاليوسف». (٥٨).

وهنا يكمن نجاح المسيرة، التى نجحت - طبقا لما كتبت روزاليوسف - فى كشف موقف الصحافة العدائى من الحركة الطلابية.(٥٩) كما شن الرئيس السادات بنفسه هجوما آخر على المسيرة فى أعقاب مظاهرات الخبز فى يناير ١٩٧٧، حيث اعتبر مسيرة نوفمبر هذه بمثابة تحضير لمظاهرات يناير ووصف المشاركين فيها بأنهم «شرذمة».(٦٠) ونتج عن القمع الذى مورس ضد اليسار عقب انتفاضة يناير ١٩٧٧، أن ضعف موقفه ، كما خسر موقع القيادة داخل الجامعات، وهو الموقع الذى تولاه فيما بعض الأصوليون الإسلاميون.

ظهرت الأصولية الإسلامية فى الجامعات المصرية، فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة فى خضم انتفاضة ٧٢- ١٩٧٣ التى كان يتزعمها اليساريون. حيث أعطى اللقاء الذى تم فى منتصف مايو بين بعض قيادات الاصولية الإسلامية، وبين دوائر حكومية معينة، دفعة أولية للأصولية فى الجامعات المصرية، خاصة فى هندسة القاهرة، حيث تشكلت جماعة «شباب الإسلام» ، ثم فى جامعة أسيوط. وقد أدى الدور الذى لعبه «محمد عثمان إسماعيل» أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى ومحافظ أسيوط فيما بعد ، والذى حفز أسلوب استخدام الجماعات الأصولية لمحاربة اليسار، إلى وصم هذه الجماعات منذ البداية بالعمالة للحكومة(٦١). إلا أن انتشار الأصولية الإسلامية على نطاق واسع وماتلاه من صدام بين الأصوليين وبين حكومة السادات يدعو لتناول مختلف لهذا التيار لايكتفى بالتوقف عند الجذور الانتهازية لبعض عناصره (٦٢).

وقد بدأ الأصوليون فى تقوية مركزهم فى الجامعات المصرية تدريجيا منذ ١٩٧٤(٦٣). وفى عام ١٩٧٦ أصبحوا يشكلون أحد التيارات الثلاثة الرئيسية داخل الحركة الطلابية التى تعارض النظام على أسس أيديولوجية واضحة. وأصبحوا فيما بين عامى ١٩٧٧ و١٩٨١ القوة المسيطرة على الحركة. وقد خططوا للفوز بنسبة كبيرة من مقاعد اتحاد الطلاب فى الانتخابات التى أجريت فى العام الدراسى ١٩٧٩/٧٨، وهى الانتخابات التى اكتسحوها بالفعل. (٦٤) وفى حين منحتهم السيطرة على الاتحاد فرصة زيادة نفوذهم داخل الكتلة الطلابية ، ساعدت هذه السيطرة أيضا الجماعات الأصولية على تقوية تنظيمها الخاص والاتصال ببعضها البعض عبر البلاد بصورة مشروعة (٦٥). وتعطى النتائج التالية لأحد الأبحاث التى أجريت على طلاب كلية الآداب ، مؤشرا عن حجم التأييد الذى اكتسبه هذا التيار داخل الكتلة الطلابية :

- ١١.٢٪ يعتبرون الجماعات الدينية مفرقة للطلاب.

– ٢٩.٤ ٪ لايوافقون علي وجودها في الجامعة.

– ٣٣.٢ ٪ يعتبرون أفكارها تنمي الوعي الديني.[٦٦]

وأهاجت زيارة السادات لإسرائيل في ١٩٧٧ ثائرة الأصوليين، فدفعته سيطرتهم على اتحاد الطلاب إلى تغيير لائحته وإعادة الحرس الجامعي كما هاجم التيار الأصولي في الجامعات علنا[٦٧]. وإلى جانب بعض الإجراءات التي اتخذها لمنع دخول الجامعة بالزى المميز لبعض الأصوليين، وفصل بعضهم من الجامعة نهائيا[٦٨]، طالب الرئيس السادات وحكومته أساتذة الجامعات [٦٩] ، وعلماء الإسلام[٧٠]، والقيادات البارزة من «الإخوان المسلمين» [٧١] بوقف المد الأصولي داخل الجامعات على أساس سلوك بعض الجماعات الدينية المتطرف بل والعنيف أحيانا.

كما أدى انتصار الثورة الإيرانية ، واستقبال الشاه في مصر، إلى أن زادت الأمور سوءا [٧٢]. حيث ألقي القبض على حوالي ستمائة طالب [٧٣]– معظمهم من الجماعات الإسلامية – إبان غضبة السادات في سبتمبر ١٩٨١، التي اغتيل بعدها. ولكن قوة الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية لم يتم تقييدها إلا بعد فرض قيد عام في البلاد على الأصولية الإسلامية في صورتها المناهضة للنظام عن طريق القمع المباشر وبعض خطوات الإصلاح في النظام السياسي، وتسوية الخلافات بين النظام والإخوان المسلمين.

وفي حين يظل البرنامج السياسي للأصوليين – الذي يتلخص في الدعوة المثالية للعودة إلى الإسلام الحقيقي – محلا للخلافات والنقد، فإن قدرتهم على كسب التأييد الواسع داخل الكتلة الطلابية ، وإبراز الأخيرة في صورة مصدر لمتاعب الحكومة ليست محلا للشك. إلا أن المشكوك فيه هو استحسانهم لوجود حركة طلابية متماسكة لايسيطرون عليها بمفردهم حتى إذا كانت ستكتسب نفوذا ملموسا في البلاد. وفيما يبدو فإن المشكلة ليست في وجهات نظرهم التي يراها الكثيرون متطرفة، وإنما في تصرفاتهم إزاء أولئك الذين يحملون وجهات نظر مختلفة، أو تبدو مختلفة ، عما يجب أن يكون عليه المسلم الحقيقي. فإن تصرفات مثل الفصل بين الجنسين في قاعات المحاضرات، وفض الاجتماعات والحفلات التي يعقدها خصومهم، وتمزيق الملصقات والمعارض الخاصة بهم[٧٤]، وما إلى ذلك، لاتخدم إلا غرض استعراض العضلات كما تؤدي إلى نفور الطلاب العاديين من المشاركة في النشاط. الأمر الذي يجعل من الحركة الطلابية مصدرا للقلاقل بدلا من أن تكون مصدرا للتأثير في سياسة البلاد. أما أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد أدرك ذلك وبدأ التصرف بشكل أكثر ديموقراطية[٧٥]، فهو لايغير من الصورة العامة ولايخلي مسئولية التيار الأصولي ككل عن تحويل الجامعة إلى غابة تضيع فيها طاقات العناصر النشطة في مشاحنات داخلية.

لقد تأثرت الفعالية الطلابية لكل الفصائل – خاصة اليسار – بفعل القمع الذى أعقب مظاهرات الخبز فى يناير ١٩٧٧. هذه المظاهرات التى شكلت «عقدة نفسية» للرئيس السادات وحكومته بحيث أصبحت القضية الملحة هى التراجع عن مظاهر الليبرالية السابقة. (٧٦) فبرغم أن دور الطلاب المباشر فى هذه المظاهرات كان ضئيلا – حيث إن مظاهراتهم فى القاهرة والاسكندرية قد «ذابت فى الطوفان البشرى» (٧٧) بالفعل – بالنسبة لهذه المظاهرات واسعة المدى، إلا أن الرئيس السادات اعتبر الطلاب مسئولين بصورة غير مباشرة، كما اعتبر أن مسيرة نوفمبر التى قامت بها «الشرذمة المنبوذة»، كانت تمهيدا «لانتفاضة الحرامية».

وفى لقاء أعقب المظاهرات مع المجلس الأعلى للجامعات، استعرض السادات الاضطرابات الطلابية منذ ١٩٧١، ثم اختتم روايته بإنذار: «أنا باقول اضراب .. اعتصام .. تعطيل للدراسة.. عمل البلطجية اللى بيتم داخل حرم الجامعة ممنوع .. استغلال المادة المتفجرة فى الشباب اللى هم الطلبة لا .. لايجب أن تكون فى الجامعة مرة أخرى أبدا .. رسالة المعاهد التعليمية هى العلم.. مفيش اجتماعات سياسية داخل الجامعة إطلاقا.. اللى عايز يشتغل سياسة يروح يدورعلى الحزب اللى هو عايزه بره».(٧٨)

وبعد ذلك بيومين كرر السادات هجومه على مظاهرات يناير فى لقائه مع اتحاد طلاب الجمهورية (٧٩)، وعاتب الطلاب لأنهم يسمونها «انتفاضة شعبية». كما دافع عن مجمل سياساته باعتبارها سجلا «للديموقراطية والسلام»، و«الانفتاح الاقتصادى انقاذا للبلد من الإفلاس»، كما رفض «دوجما» أولئك الذين يدعون أنه ينحرف عن طريق عبد الناصر، ورفض اعتبارهم له يمينيا. وبعد الهجوم على مسيرة نوفمبر وتحريض مستمعيه على التنديد بها، تحول إليهم قائلا: «هل الممارسة السياسية والتعبير عن الرأى يكون بالبذاءة يا أولادى؟ .. متقدرش تحكم المدرج أبدا وعشان كده أنا لو طلب منى أنى أبعث وزير هناك أقول لك لا». كما تساءل عما إذا كان ممثلو الطلاب راضين عما يكتب فى مجلات الحائط . وفى نهاية حديثه أكد الرئيس السادات على التمسك بالديموقراطية إلا أنه حذر من أن الديموقراطية «لها أنياب أشد من كل الإجراءات الاستثنائية». وبينما دعا الطلاب لأن يكون عملهم السياسى من خلال القنوات الشرعية (الأحزاب السياسية) إلا أنه ناقض نفسه حين دعاهم. فى نفس الوقت لأن يكونوا «قوميين» و«فوق الأحزاب»، وأن يكونوا «لمصر كلها مش لحزب ولا لاتجاه».

ولم يفتقد السادات التأييد من داخل الجامعة (٨٠) ومن خارجها (٨١) . فبرغم بعض الاحتجاجات الطلابية فى فبراير ١٩٧٧ (٨٢) ، إلا أن بعض سلطات الجامعات بدأت فى تنفيذ سياسته لتقييد الأنشطة الطلابية. وكانت الصحافة الطلابية أولى الضحايا(٨٣) خاصة مجلات

الحائط [٨٤]، وكذلك اللقاءات الطلابية، خاصة حين توجه الدعوة إلى متحدثين من خارج الجامعة [٨٥]. والأكثر سوءا أنه، فى مرحلة تالية، عندما سيطر الأصوليون الإسلاميون على اتحاد الطلاب، أعيد حرس الجامعة إلى الحرم الجامعى[٨٦]، بعد عشر سنوات من سحبه، وألغيت لائحة ١٩٧٦ (الصادرة بالقرار الجمهورى ٣٣٥) حيث أصدرت لائحة جديدة لتقييد سلطات اتحاد الطلاب (لائحة ١٩٧٩ الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٦٥) والتى غيرت هيكله بحيث يقتصر على الكليات والمعاهد ويلغى تنظيمه على مستوى الجمهورية ومستوى الجامعة، وجعلت مجلسه على مستوى الكلية عبارة عن لجنة مشتركة من الطلاب والأساتذة والإداريين. والمثير للسخرية ، أن الطلاب أصبحوا أقلية بنسبة ٥ - ٧ من أعضاء مجلس الاتحاد [٨٧] . كما أصبح يشترط موافقة الأمن على الترشيح لدخول الانتخابات، الأمر الذى لم يعد متاحا لغير المرغوب فيهم [٨٨] فلم يكن من المستغرب، فى ظل هذه القيود، أن يفقد الطلاب أى اهتمام لهم بانتخابات الاتحاد[٨٩] فأنشأت بعض العناصر النشطة المناضلة منتديات مستقلة، كما بدأ الطلاب المصريون بالخارج، ربما لأول مرة، فى تشكيل تنظيمات مستقلة تعارض النظام فى مصر[٩٠].

وفى أعقاب اغتيال الرئيس السادات خضعت الجامعات المصرية لقيود شديدة، وأدى تقييد نشاط الأصوليين الإسلاميين إلى اختفاء ملحوظ للنشاط الإسلامى لفترة داخل هذه الجامعات . وقد تأثرت جماعات طلابية أخرى، إلى جانب الاصوليين، من جراء الرقابة على الجامعات، والتى شملت التفتيش على كارنيهات الطلاب قبل السماح لهم بدخول جامعاتهم. كما كانت هذه الرقابة تعنى استمرار القيود السابقة على الأنشطة الطلابية، والتدخل فى انتخابات الاتحاد. وهكذا شهدت انتخابات الاتحاد للعام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ برغم أنها جرت فى ظل وزير داخلية جديد تطبيق الأساليب الكلاسيكية فى التدخل التى كان يطبقها وزير الداخلية السابق النبوى إسماعيل، كما شهدت فى المقابل لامبالاة طلابية عامة بشأن هذه الانتخابات[٩١]. وقام عدد من الطلاب الذين منعوا من دخول الانتخابات برفع دعاوى أمام القضاء [٩٢]. وفى انتخابات عام ١٩٨٤/٨٣ تم فرض قيود أقل[٩٣]، وفاز بالفعل بمقاعد الاتحاد بعض المرشحين الذين طالبوا بتغيير لائحة الاتحاد [٩٤]. وفى جامعة عين شمس دخل انتخابات الاتحاد عدد من المرشحين الذين لم يحصلوا مبدئيا على موافقة الأمن، وذلك بعد أن قام زملاؤهم من المرشحين الآخرين بانسحاب جماعى من الترشيح [٩٥].

وأثبتت البداية الهادئة للعام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ أنها، كما كتب أحد المحررين متحيرا، من ذلك النوع من الهدوء «الذى قد يسبق عاصفة جديدة» [٩٦]. كما أثبتت انتخابات الاتحاد

فى ذلك العام، بدورها، أنها ارهاصات لما أعقبها. حيث بدأ تفجر السخط الطلابى فى جامعة المنصورة عندما اعتدى ضابط من حرس الجامعة على طالب بكلية الهندسة فى ٢٩ ديسمبر. وقام الطلاب الساخطون بإضراب لمدة ستة أيام، وأرسلوا وفدا لمقابلة وزير التعليم يحمل مطالبهم التى تتمثل فى إلغاء الحرس الجامعى، ولائحة عام ١٩٧٩. وقد صيغت هذه المطالب فى عريضة وقعها حوالى اثنا عشر ألفا من الطلاب. وفى ضوء لقائهم بالوزير وتحقيق النيابة فى حادث الاعتداء، عقد الطلاب مؤتمرا جماهيريا انهوا فيه إضرابهم، وشكلوا لجانا للتوعية بحقوق الطلاب، كما قرروا إصدار مجلات حائط دون الحصول على تصريح من الإدارة، وسحب ثقتهم من بعض أعضاء الاتحاد، كما قرروا عقد مؤتمر آخر فى ٢١ فبراير ترقبا للاستجابة الموعودة من الحكومة لطلباتهم[٩٧].

وبرغم أن إضراب جامعة المنصورة لم يكن سياسيا بالمعنى الضيق للكلمة، وكان يعكس بالأساس اهتمام الطلاب بحقوقهم الخاصة داخل الحرم الجامعى، إلا أنه كان مربكا للسلطات ومشجعا للمعارضة [٩٨]. حيث إن مسألة الديموقراطية داخل الجامعة ارتبطت دائما بالقضية الديموقراطية فى البلاد ككل، ومن ثم أشادت جريدة «الأهالى» المعارضة بالانضباط الذاتى للطلاب إبان الإضراب ، وعدم لجوئهم للعنف ، وطرحهم لمطالبهم عبر القنوات الشرعية . وفى نفس الوقت ، وصفت الإضراب بأنه «حركة طلابية بحتة ذات طابع ديموقراطى صرف، وأنه ليس لها أى لون حزبى، أو محرك خارجى، وهذا هو أساس قوتها باعتبارها تعبيرا صادقا عن واقع يتحتم تغييره» [٩٩].

وعقدت بالجامعات المصرية (وخاصة جامعة القاهرة) مؤتمرات أخرى، وخرجت مسيرات فى ٢١ فبراير وعلى مدى ثلاثة أسابيع بعده [١٠٠] كما تشكلت لجان وطنية فى جامعة الأسكندرية [١٠١] وتشكلت لجنة الدفاع عن حقوق الطلاب فى جامعة الزقازيق [١٠٢]، كما صدرت مجلات الحائط بدون تصريح من الحرس [١٠٣]. وواجهت الوفود الطلابية رئيسى جامعتى القاهرة والأسكندرية، اللذين كانا معروفين بمواقفهما المعادية لمطالب الطلاب باعتبارهما من مؤيدى الحكومة المتشددين [١٠٤] وبالإضافة إلى التعاطف الذى أعلنته أحزاب المعارضة، تلقى الطلاب تأييدا ملفتا من حيث لم يكونوا يتوقعون، من أساتذتهم. فإلى جانب بيان أصدره نادى أعضاء هيئة التدريس بالمنصورة [١٠٥] فى أول الأمر، أقر المؤتمر العام لأندية هيئات التدريس بالجامعات توصيات تتعاطف مع مطالب الطلاب [١٠٦]. ومن الملاحظ أنه جرت فى نفس الفترة انتخابات ساخنة لمجلس إدارة نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، خاضتها قائمة مستقلة استطاعت أن تفوز بصورة ملفتة على قائمة مؤيدى الحكومة

وعلى رأسها رئيس الجامعة الدكتور حسن حمدى نفسه (١٠٧) . وتلا ذلك تنظيم إضراب رمزى لأساتذة الجامعة لمدة يوم واحد للمطالبة بإصلاح نظام الجامعة (١٠٨).

وعقب ذلك، أعلنت الحكومة إضافة بند جديد إلى لائحة اتحاد الطلاب، يقضى بإبعاد غير الطلاب عن مجالس الاتحاد، وإعادة تنظيم الاتحاد على مستوى الجامعة. كما أعلنت استعدادها لتعديل نظام الجامعات (١٠٩). إلا أنها بقيت على تعنتها فيما يخص حرس الجامعة، رافضة سحبه من الحرم الجامعى تحت الدعوى الواهية بأن الحرس هو الذى يحمى منشآت الجامعة من السرقة والإتلاف (١١٠). أما بالنسبة للاقتراحات التى طرحت بغرض ايجاد صيغة توفيقية، بحيث يبقى الحرس داخل الحرم ولكن يتبع إدارة الجامعة وليس وزير الداخلية، وهى الاقتراحات التى طرحت بالفعل قبل عودة الحرس (١١١)، فلم تقبلها الحكومة أيضا.(١١٢) كما كان للحكومة موقف متعنت آخر حيث رفضت عودة تنظيم الاتحاد على المستوى القومى فى لائحة ١٩٨٤ الصادرة بالقرار الجمهورى ٣٧٨.

وبرزت موجة من النشاط السياسى الطلابى قبيل انتخابات مايو ١٩٨٤ البرلمانية، والتى أجريت فى إطار نظام تعدد الأحزاب ووسط صخب الشعارات الديموقراطية للنظام . إلا أن استمرار نضال الطلاب من أجل الحصول على الحقوق الديموقراطية الأساسية قد بقى مؤشرا قويا على محدودية الديموقراطية المصرية. كما أن إصرار الحكومة على إجراء الانتخابات البرلمانية فى الوقت الذى يستعد فيه الطلاب لامتحاناتهم(١١٣) قد أبعد الطلاب عن المشاركة فى العملية الانتخابية حيث لم يهتم الكثير منهم حتى بالإدلاء بصوته.(١١٤) وفى حين حرمت الميكانزمات السياسية للنظام الليبرالى الحركة الطلابية من موقعها القيادى فى الحركة السياسية للبلاد- حيث تتواجد القوى الحزبية النشطة - إلا أنها لم تؤثر على قدرة الطلاب، باعتبارهم قوة من بين قوى متعددة(١١٥)، على مواجهة النظام ووضع السياسة الليبرالية موضع الاختبار ، متحدين فى هذه المرة المعارضة بنفس القدر الذى يتحدون به الحكومة.

وشهد العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ جوا متوترا فى الجامعات. فشارك فى انتخابات اتحاد الطلاب فى ظل اللائحة المعدلة ١٥٠ ألف طالب قاموا بالإدلاء بأصواتهم من بين نصف مليون طالب بالجامعات(١١٦). وكانت القضية الرئيسية للانتخابات بالأساس هى حقوق الطلاب، مثل المطالبة بالعودة للائحة الاتحاد لعام ١٩٧٦ وسحب حرس الجامعة (١١٧). وخاضت الانتخابات فصائل سياسية مختلفة، مع ظهور ملحوظ للأصوليين الإسلاميين مرة أخرى، كما نظم اليسار نفسه فى لجان الدفاع عن حقوق الطلاب(١١٨) . واتفقت الفصائل المتنافسة على إدعاء واحد، ألا وهو تدخل إدارة الجامعات فى الانتخابات خاصة من خلال شطب مرشحين معينين(١١٩)

وفى هذا السياق حدثت خطوة مهمة، ألا وهى إعادة تشكيل الاتحاد على المستوى القومى من رؤساء الاتحادات المنتخبين فى الجامعات الرئيسية ، وانتخاب «عمرو أبو خليل» رئيس اتحاد جامعة الأسكندرية رئيسا له(١٢٠) ولم يكن ذلك سوى حركة رمزية ذات مغزى، حيث كان ذلك التشكيل يفتقر إلى الشرعية القانونية ووسائل التمويل التى تمكنه من التواجد الفعلى معتمدا على ذاته.

وفى أوائل ذلك العام الدراسى وقع حادث أثار سخط كثير من الطلاب. حيث قتل «محسن عبد الغفار» الطالب بجامعة الأزهر تحت عجلات سيارة شرطة مندفعة خارج حرم الجامعة. وتم تنظيم إضرابات طلابية فى جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات، ووقعت مصادمات عنيفة مع الشرطة(١٢١) وهكذا سجلت نهاية العقد تمزقا فى العلاقات بين أغلبية طلاب البلاد وبين النظام الحاكم.

وتكمن أسباب اغتراب جيل الشباب فى مصر، سواء كانوا طلابا أم غير طلاب(١٢٢)، أساسا فى السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للنظام التى تثير وساوسهم حول احتمالات المستقبل الغامضة والمعتمة أحيانا : مثل الوظيفة غير المناسبة ذات الدخل المنخفض، وعدم توافر المسكن أو إن توافر تكون أسعاره مرتفعة للغاية، والزواج الباهظ التكاليف فى مجتمع استهلاكى، وغيرها من الصعوبات المعيشية. كما أن عمليات السوق الحرة غير المنضبطة والتى لاينقصها الفساد، قد سمحت بظهور المليونيرات - أو على الأقل الميسورين - من المغامرين الذين يضيفون بعدا محبطا للصورة فى عيون الشباب.

وفى أعقاب اغتيال الرئيس السادات على أيدى بعض الشباب ، ظهر سيل من الكتابات حول «أزمة الشباب» فى الصحف المصرية وتقريبا كل الصحف العربية(١٢٣) كما نشر عدد من الكتب حول هذه القضية(١٢٤). واستمرت «مجلة الشباب وعلوم المستقبل» والتى تصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام تطرح وجهة النظر الرسمية مع تقديم بعض شكاوى الشباب فى نفس الوقت كما فعلت منذ ١٩٧٧(١٢٥). كما نوقش تأثير الدين على الشباب بصفة خاصة فى العديد من الكتابات(١٢٦)، الأمر الذى كان طبيعيا بالنظر إلى موجة الأصولية الإسلامية، واغتيال السادات على يد الأصوليين. وأكدت معظم التحليلات على وجود «أزمة انتماء» عامة تنعكس فى اغتراب الشباب(١٢٧) وقد اختلفت هذه الكتابات الأخيرة فى تحديد القدر المطلوب من الإصلاحات. فدعا البعض إلى إحداث تغييرات بعيدة المدى فى النظام الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، واقترح البعض الآخر إشراك الشباب فى نوع من مشروعات «خدمة المجتمع» كحل لمشكلة الانتماء(١٢٨)، أو العودة إلى أسلوب الشعارات «الوطنية» كوسيلة لحث الشباب على الانتماء(١٢٩).

وبرغم الصورة المثيرة التى يمكن أن يقدمها النشاط الطلابى أحيانا، تبقى حقيقة أن أغلبية الشباب المصرى ظل لامباليا إزاء سياسة البلاد. وربما كان حجم هذه اللامبالاة هو المؤشر الأكثر وضوحا على قدر الإصلاح المطلوب فى مصر من أجل إشراك شبابها فى آليات العمل السياسى. ففى البحث السابق ذكره، الذى أجرى على طلاب كلية آداب القاهرة، وصل الباحث إلى نتيجة مؤداها أن : «الانتماء لأحزاب سياسية أكثر لدى أبناء الطبقة الغنية والمتوسطة وأقل لدى الفقيرة والفقيرة جدا.. كما لو أن المشاركة فى النشاط السياسى أصبحت نوعا من الرفاهية أو مخاطرة لايقدر على الإقدام عليها سوى الأغنياء الذين يشعرون بنوع من الأمان الاقتصادى على حياتهم[١٣٠]». كما كشف البحث عن اتجاهات أكثر إثارة للانتباه : [١٣١]

– ٨١.٢ ٪ ليس لديهم بطاقات انتخاب.

– ٨٤.٢ ٪ لاينتمون لأحزاب أو تنظيمات سياسية.

– ٨١.٤ ٪ لايترددون على أحزاب.

١١.٦ ٪ يترددون دون عضوية.

(من بين الأعضاء فى أحزاب ٨٠.٦ ٪ حزب وطنى، ١١.١ ٪ حزب العمل، ٥.٦٪ حزب التجمع، ٢.٧٪ حزب الأحرار).

– ٥٤.٨ ٪ لايميلون للعمل السياسى.

– ٢٣.٤ ٪ لايرون جدوى للاشتراك فى الأحزاب.

– ١٣.٧ ٪ يرون الاشتراك سببا للمشاكل.

– ٤٥ ٪ يعتبرون المناخ السياسى فى الدولة غير مشجع على الديموقراطية والمشاركة بحرية.

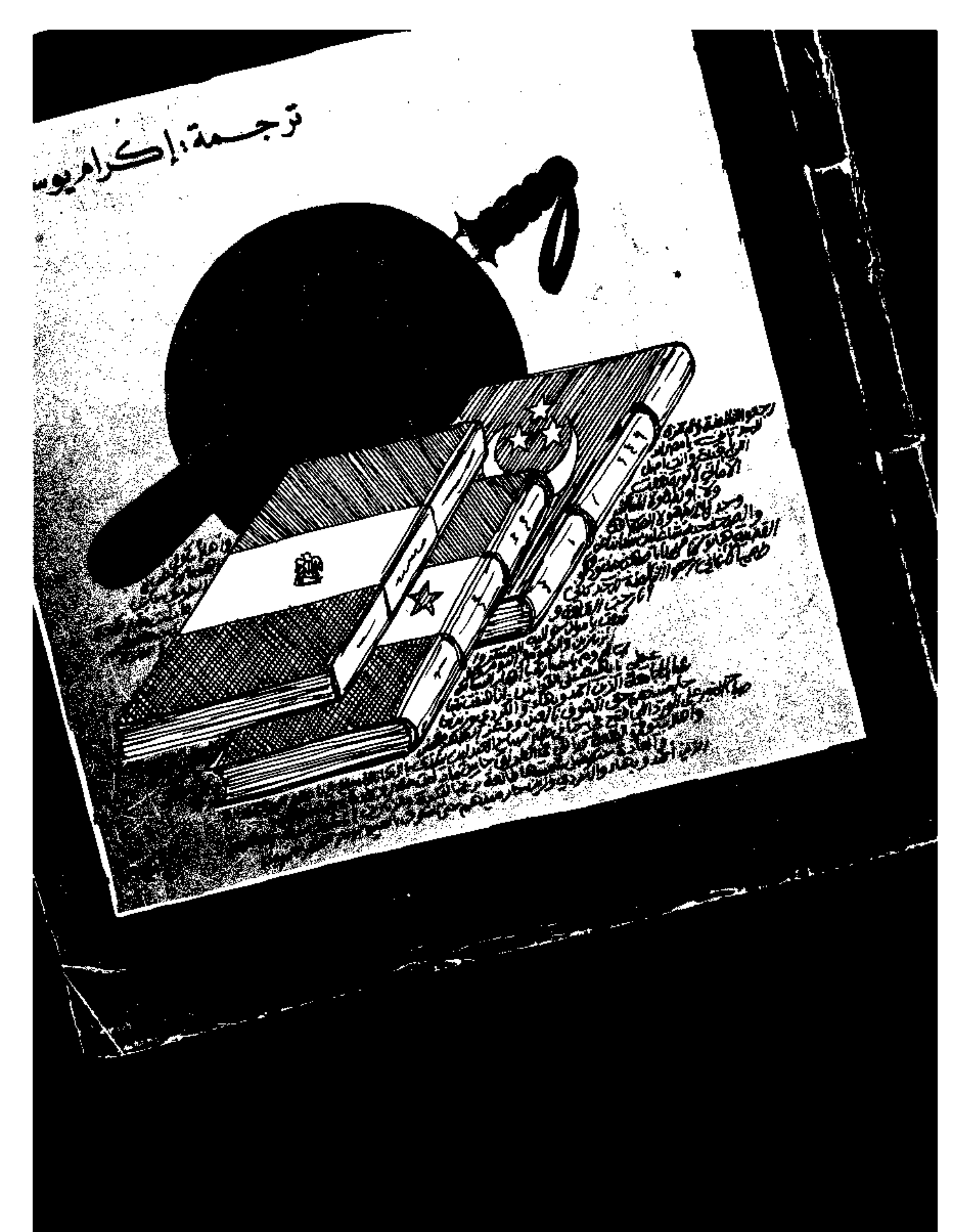
كما كشف بحث آخر أجرته جامعة الاسكندرية عن أن ٩١٪ من الشباب لايشارك فى العمل السياسى، كما أن هناك عدم اهتمام واسع بالتصويت فى الانتخابات العامة، وأن مشاركة شباب الفلاحين والعمال فى الأحزاب السياسية أكثر من مشاركة شباب المهنيين[١٣٢].

وقد اختلف المسئولون السياسيون فى الحزب الحاكم فى فهمهم لمشكلة مشاركة الشباب. فهناك من أرجع المشكلة إلى ضعف الأساس الديموقراطى فى البلاد[١٣٣]، كما كان هناك من رأى الأمر كله باعتباره مسألة «لبس فى الفهم»[١٣٤]، ومنهم من قدر حداثة عهد التجربة الحزبية، ولكنه اتخذ من ذلك مبررا لفرض قيود أكثر وليس تقليلها[١٣٥].

ومن ناحيتها، عزت أحزاب المعارضة المشكلة إلى الصورة الكلية للتجربة الديمقراطية، والتى تشمل تقييد الحريات وسيطرة الحزب الحاكم [١٣٦]. ومع ذلك طرحت فكرة القيام بجهد مشترك يشارك فيه الحزب الحاكم لتعبئة الشباب فى شكل تنظيم قومى للشباب[١٣٧]. ويصعب

تصور موافقة الحزب الحاكم على مثل هذا الاقتراح، خصوصا وأنه ليس فى حاجة إلى شركاء فى السيطرة على الدولة، وحيث إنه قد وجد أسلوبه الخاص لاستقطاب الشباب(١٣٨).

وحتى الآن لم يسمح مجال الديموقراطية المصرية كتجربة محدودة لليبرالية الدولة التى تعتبر تغيير الحزب الحاكم فيها أمرا غير وارد، بإحداث تغيير كبير فى مدى مشاركة الشباب . لكن تطبيق ديموقراطية أقل قيودا يمكنه بلاشك أن يحسن الوضع. وهو ما يعتمد بشكل كبير على اتجاه سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية ، وما ستقدمه للشباب من إمكانات. كما أنه بالنسبة لطلاب الجامعات، فسوف يعتمد ميلهم للمشاركة على اتجاه التغيير الاجتماعى الاقتصادى فى البلاد. كما سيعتمد أيضا على مرونة النظام الحاكم، أو تعنته، فى الاستجابة للمطالب الديموقراطية فى محيط الجامعة، إلى جانب قدرته، أو عدم قدرته، على توسيع نطاق الديموقراطية فى النظام السياسى ككل. وبجانب اهتماماتها الديموقراطية فمن المرجح خلال السنوات القادمة، أن تحتفظ الحركة الطلابية المصرية ببعدها الوطنى المعادى لإسرائيل والولايات المتحدة. ولكن فى هذه المرة قد تأخذ الوطنية تعريفا أوسع لتشمل رأيا فى طريقة حصول مصر على لقمة عيشها وبقائها فى العالم المعاصر. ففى إطار العالم الثالث المكبل بقيود المديونية وصندوق النقد الدولى، ليس من المبالغة أن نتوقع أداء أكثر حيوية ونشاطا للحركة الطلابية المصرية فى العقد القادم.


ترجمة: إكرام يوس

- قيام الأساتذة بواجبهم الاجتماعي نحو الطلبة ١٢.٦ ٪

- حرص الأساتذة على تقديم خدمات للطلبة ١٣.٢ ٪

- بعض الأساتذة متشددون مع الطلبة ٥٩.٦ ٪

- بعض الأساتذة متعالون على الطلبة ٥٩.٤ ٪

المصدر: سعد ابراهيم جمعة ، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٤، صـ١٣٧.

(١٣) أحمد رسلان، الكتاب الجامعي: متى تحل مشاكله؟، المصور، ١٩٨٣/١١/١٨؛ لبيب السباعي، دعم الكتاب..للأساتذة أم للطلاب، الأهرام الاقتصادي، عدد ٧٩٩، ١٩٨٤/٥/٧، وكذلك عدد ٨٠٠، ١٩٨٤/٥/١٤.

(١٤) محمد عامر ، الجامعة ومشكلاتها في عالم سريع التغير، الأهرام الاقتصادي، عدد ٧٧٩، ١٩٨٣/١٢/١٩.

(١٥) نفس المصدر.

(١٦) منى سراج، رحلة أمل في أعماق الشباب المصرى ، صباح الخير، ١٩٧٨/٢/٢، وانظر أيضا فاطمة يوسف ، الطالبة المصرية: أزمات وأحلام محبطة، أوراق، يونيو – يوليو ١٩٨٤.

(١٧) سعد ابراهيم جمعة، سبق ذكره، صـ١٢٩.

(١٨) نفس المرجع ، صـ ١٣٨ – ١٣٩.

(١٩) بمناسبة اليوبيل الماسي لجامعة القاهرة، نشر عدد من التقارير والمقالات حول قضية تحسين نوعية التعليم الجامعي. انظر، على سبيل المثال: حسين مؤنس، فلوسهم كتير، أكتوبر ١٩٨٣/١/١٣، عبد الحميد يونس، العيد الماسي لجامعة القاهرة – بطاقة تهنئة، المصور، ١٩٨٣/١٢/١٦. وكذلك كرم جبر وجيهان المغربي، أخطر سنوات الجامعة، روزاليوسف، ٨٣/١٢/١٩، وفؤاد نصحي، بدلا من هذه الاحتفالات التليفزيونية بجامعة القاهرة، الشعب ١٩٨٣/١٢/٢٠، ماجدة الجندي، الجامعة ذات الرسالة، صباح الخير ١٩٨٣/١٢/٢٩، يحيى الجمل، عيد الجامعة.. استقلالها، المصور، ١٩٨٣/١٢/٣٠.

(٢٠) انظر Malcolm Kerr, Egypt, in: James S. Coleman (ed.), Education & Political Development, Princeton University Press, 1965.

وكذلك سيد عويس ، الشباب المصرى والثقافة، الأهرام ١٩٨١/١٢/٧.

(٢١) سعد ابراهيم جمعة ، سبق ذكره، صـ١٣٥ – ١٣٦. وحول مشكلة نشر الكتاب في مصر، خاصة كونه سلعة مرتفعة الثمن بالنسبة لقدرات شباب المتعلمين، انظر: مايسة فاوى ، الكتاب المصرى.. تجارة أم ثقافة؟ روزاليوسف، ١٩٨٣/١٢/٢٦، الكتاب في خطر (دائرة حوار)، المصور، ١٩٨٤/٢/٣. وأيضا يوسف ميخائيل أسعد، الثقافة ومستقبل الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤، صـ٢٦٢ – ٢٦٣.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) إيمان منير، الشباب والإعلام ، الشباب وعلوم المستقبل ، يونيو ١٩٨٣.

(٢٤) نفس المصدر.

(٢٥) سعد ابراهيم جمعة، سبق ذكره، صـ١٣١ – ١٣٥.

(٢٦) ايمان منير، المرجع المذكور.

(٢٧) منى سراج، المرجع المذكور. وانظر أيضا رفعت فياض، استطلاع رأى رجال الاعلام حول مشاكل الشباب، الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٣.

(٢٨) نزيه نصيف الأيوبى، سياسة التعليم فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو ١٩٧٨، صـ ٧٦، ١٠١ - ١٠٢.

(٢٩) فى لقاء مع هيئة تدريس جامعة الاسكندرية، أشار الرئيس السادات إلى برقية أرسلوها له يطلبون تأجيل إنشاء مثل هذه الجامعة، لحين دراسة مشروعها بعناية أكثر . ووافق الرئيس على تأجيل المشروع لعام اخر. ولكنه اغتيل عند نهاية هذا العام بالتحديد (الأهرام ١٩٨٠/٩/٩).

(٣٠) حول حجج كل من الجانبين فى هذا الجدل، انظر المقالات التالية فى الأهرام الاقتصادى: عدالات عبد الوهاب، الرابح والخاسر فى مجانية التعليم ١٩٧٣/٩/٥، عصام الدين هلال، مجانية التعليم لصالح من؟، ١٩٨٣/٩/٢٦، عبد الجواد سيد، مجانية التعليم قضية سياسية اجتماعية ، ١٩٨٣/١٠/١٧، حليم فريد تادرس، مجانية التعليم بين العين البصيرة واليد القصيرة ١٩٨٤/١/١٦، عوض توفيق، ترشيد مجانية التعليم ١٩٨٤/٢/٦، عصام الدين على هلال ، مجانية التعليم وأصول الأشياء ١٩٨٤/٢/٢٠.

وانظر أيضا: عبد الستار الطويلة، اجتهادات فى مجانية التعليم، روزاليوسف، ١٩٨٤/١/٣٠، شبل بدران، التسرب والمدارس الخاصة يعترضان مجانية التعليم، الأهالى ١٩٨٤/١٠/٢٤.

(٣١) دافع وزير التعليم عن الجامعة الأمريكية على أساس خضوعها للوائح البروتوكول الذى ينظم عملها فى مصر ويضمن مستواها العلمى ونسبة من المصريين فى هيئة تدريسها وإدارتها. (حديث مع د. مصطفى كمال حلمى، روزاليوسف ١٩ - ١٢ - ١٩٨٣).

للتعرف على وجهة النظر المدافعة عن طلاب الجامعة الأمريكية إزاء الشكوك التى اثيرت حول ولائهم السياسى، انظر: أحمد جمال الدين، هذا افتراء وباطل.. المصريون بالجامعة الأمريكية يدينون بالانتماء لمصر، الأخبار ١٩٨٣/١١/١٦. كما أن الموقف السياسى المحافظ لطلاب الجامعة الأمريكية - مثل تأييدهم للاقتصاد الليبرالى، والعلاقات الوثيقة مع الغرب، وتقبلهم للرئيس السادات دون عبد الناصر - يتضح من البحث التالى:

Raymond A. Hinnebusch, Children of the Elite: Political Attitudes of the Westernised Bourgeoisie in Contemporary Egypt, The Middle East Journal, Vol. 36, No. 4, Autumn 1982, pp. 535 - 561.

(٣٢) سعد ابراهيم جمعة ، مرجع سابق، صـ ١١٤ - ١١٥.

(٣٣) انظر فاطمة يوسف ، مرجع سابق.

(٣٤) نزيه نصيف الأيوبى ، مرجع سابق، صـ٧٦.

(٣٥) انظر على سبيل : ايهاب سلام، مشكلة تعيين الخريجين، العمل ، نوفمبر ١٩٨٤، عزت سمير، التزام الدولة بتعيين الخريجين، العمل ، فبراير ١٩٨٥.

(٣٦) انظر ، على سبيل المثال: صفاء الطوخى: الخدمة العامة.. بطالة اجبارية لمدة عام، الأهالى ١٩٨٤/٨/٩، ثناء زايد ، الخدمة العامة، الشباب وعلوم المستقبل، يناير ١٩٨٥.

(٣٧) مصطفى الصفانى، أسباب وراء هجرة الشباب المصرى، الشعب ١٩٨٤/٧/٣١.

(٣٨) منى سراج ، مرجع سابق.

(٣٩) على سبيل المثال، كانت هناك تجمعات وإضرابات فى عدد من الكليات الجامعية والمعاهد العليا: كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، والمعهد الفنى التجارى، ومعهد الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد التربية الرياضية للبنات، ومعهد العلاج الطبيعى (انظر: صوت الطلاب، العدد ٤٢، ١٩٧٦/٣/٧، أحمد بهاء الدين ، الحركة الطلابية – المسيرة والمسار، الطليعة ، فبراير ١٩٧٧، صـ١٣٤، ١٣٩، الشعب، ١٩٨٤/٣/٢٧).

(٤٠) مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة فى مصر – دور جماعات الضغط فى النظام السياسى المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، صـ٣٩.

(٤١) وائل عثمان، أسرار الحركة الطلابية – هندسة القاهرة، ٦٨ – ١٩٧٥، مطابع مدكور، القاهرة ١٩٧٦، صـ١٣٧، أحمد بهاء شعبان، الحركة الطلابية المصرية والثورة الفلسطينية، الثقافة ، يوليو ١٩٧٧، صـ٩٥.

(٤٢) انظر وائل عثمان، مرجع سابق صـ١٤٨ – ١٤٩، مصطفى كامل السيد، مرجع سابق ، صـ٣٤. إلا أن هذين المؤلفين قد أشارا إلى أربعة تيارات فقط وليس خمسة، حيث لم يقوما بالتمييز بين اليمين الأيديولوجى ومؤيدى النظام. وعن خطة تحسين عمل منظمة الشباب التى تضمنت إعادة المنظمة إلى الجامعات، انظر: مسعد عويس، نحو تنظيم سياسى للشباب، فى: كمال السيد درويش وآخرون، التربية السياسية للشباب، دار المعارف، الأسكندرية ١٩٧٣، صـ٢١٦ ، ٢٢٢.

ولم يعدم النظام وجود منظمين من أمثال محمد عثمان اسماعيل الذى أنشأ فرقا خاصة من الطلاب تابعة له فى القاهرة أولا، ثم فى أسيوط حيث عمل محافظا . انظر، على سبيل المثال، روزاليوسف، ١٩٧٥/١/٢٠.

(٤٣) مصطفى كامل السيد ، مرجع سابق، صـ٣٩.

(٤٤) على سبيل المثال، تم إقامة معرض للصور حول فظائع الامبريالية الأمريكية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، عند بداية العام الجامعى ١٩٧٤/٧٣.

(٤٥) وائل عثمان ، مرجع سابق، صـ١٥٣.

(٤٦) أحمد بهاء شعبان، مرجع سابق، صـ٥٩– ٦٠.

(٤٧) المرجع السابق، صـ ٦٠.

(٤٨) نسخة أصلية من برنامج نادى الفكر الاشتراكى التقدمى.

(٤٩) ملحق بالمصدر السابق.

(٥٠) أحمد بهاء شعبان، الحركة الوطنية المصرية والثورة الفلسطينية، الجزء الثانى ، قراءة فى أوراق نادى الفكر الاشتراكى التقدمى، الثقافة، سبتمبر ١٩٧٧، صـ٨٢.

(٥١) المرجع السابق، صـ ٨٣ – ٨٨.

(٥٢) أحمد بهاء الدين، الحركة الطلابية – المسيرة والمسار، الطليعة، فبراير ١٩٧٧، صـ١٣٤، ١٣٩.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق، عبد الستار ابراهيم، زعماء الطلبة يتحدثون، روزاليوسف، ١٩٧٦/١٢/٦.

(٥٥) نفس المصدر.

(٥٦) نفس المصدر.

(٥٧) جميل الباجورى ، إضراب طلبة جامعة القاهرة، النهضة ، ١٩٧٦/٢/١٨.

(٥٨) مع ذلك، انتقد أحد الكتاب اليساريين بالمجلة الطلاب نقدا شديدا ووصفهم بأنهم «الرافضون». انظر: صلاح حافظ، الرفض على باب روزاليوسف، روزاليوسف، ١٩٧٦/١٢/٦.

(٥٩) عبد الستار ابراهيم ، مرجع سابق.

(٦٠) حديث الرئيس السادات إلى اتحاد طلاب الجمهورية، الأخبار، ١٩٧٧/٢/٢.

(٦١) انظر على سبيل المثال: شهادة ضباط الأمن بأسيوط في المحكمة أثناء نظر القضية الخاصة بأحداث أسيوط، الأخبار، ١٩٨٣/٢/٢٧، ١٩٨٣/٣/٦ ، محمد عبد السلام الزيات، دائرة العنف والقرار السياسي، الأهالي ١٩٨٣/٣/٢٣، الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية، التضامن ١٩٨٤/١/١٤.

(٦٢) انظر الدفاع عن الجماعات الإسلامية ، الذى أبداه بعض أعضائها، والذين نفوا التعامل مع الحكومة، معتبرين من يفعل ذلك لايمثل التيار الإسلامي الأساسي، كما أشاروا إلى انتشار التيار الإسلامي في شتى أنحاء العالم (حوار مع الشباب المسلم، الشعب ١٩٨٤/٣/٢٧). وحول العالم المبكر بين الدولة والأصوليين منذ أوائل السبعينات أنظر : عادل حموده، صفقة تحت قبة الجامعة، روز اليوسف، ١٩٨٦/٩/١.

(٦٣) انظر مثلا المؤتمر الذى عقد بهندسة القاهرة عام ١٩٧٤ واستحوذ أعضاء الجماعات الإسلامية على قيادته بدلا من اليسار، وصاغوا بيانا «خاليا من أى تعبيرات شيوعية» (وائل عثمان ، مرجع سابق، صـ١٥٥ - ١٥٧).

(٦٤) Saad Eddin Ibrahim, Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups, International Journal of Middle East Studies, vol. 12, 1980, P 425.

ولنفس الكاتب ، تنظيمات الجماعات الإسلامية في مصر، العرب، ١٩٨٢/١٠/١١. وانظر:

Nazih N. Ayubi, The Political Revival of Islam, IJMES, Vol. 12, 1980, P. 492.

(٦٥) حوار مع الشباب المسلم ، الشعب: ١٩٨٤/٣/٢٧.

(٦٦) سعد ابراهيم جمعة ، مرجع سابق، صـ١٥٤.

(٦٧) الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية، التضامن ١٩٨٤/١/١٤.

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) انظر، على سبيل المثال، اجتماع الرئيس السادات مع هيئة تدريس جامعة الأسكندرية (الأهرام ٣، ١٩٨٠/٩/٤).

(٧٠) انظر على سبيل المثال، لقاؤه مع «رجال الفكر الإسلامي» (الأهرام) ١٩٧٩/٨/٢٢).

(٧١) المرجع السابق. انظر أيضا الحديث مع عمر التلمساني، مرشد الإخوان المسلمين الذى قال فيه «بادر النبوى اسماعيل بالاتصال بى في حوالي عامى ١٩٧٨، ١٩٧٩ كلما حدثت أحداث في الجامعة . وكان يلقاني في مكتبه لقاء طيبا ويقول: كلية الهندسة ثائرة .. كلية الطب هائجة .. وأنا أتوسم فيك انك رجل خير.. اعمل معروف قابل الطلبة وهدئهم». (الأهالي: ١٩٨٢/٩/٢٩). وفي لقاء مع الرئيس السادات أعطى رئيس جامعة الأزهر د. محمد فايد أحد الأمثلة على ماكان يقوم به التلمساني من تهدئة. (الأخبار ١٩٧٧/١/٣١).

(٧٢) S.E. Ibrahim, Anatomy.., P. 443.

(٧٣) التضامن ، ١٩٨٤/١/١٤.

(٧٤) انظر، مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، صـ٤١،

N.N. Ayubi, The Political Reviva!. pp. 492 and 499.

والتضامن ١٤/١/١٩٨٤، وشهادة ... الأهرام ٦/٣/١٩٨٣.

وأيضا رفعت سيد أحمد ، المعادلة الصعبة داخل الجامعة المصرية ، الطليعة فبراير ١٩٧٧، صـ١٥٤-١٥٦.

(٧٥) انظر دفاع قيادات الجماعة الإسلامية، خاصة حديث عبد المنعم أبو الفتوح أحد رؤساء اتحاد طلاب جامعة القاهرة السابقين ، الذي ذكر فيه اتخاذه مواقف تضامن مع معارضيه، من قبيل توكيل محامين للدفاع عنهم، واتخاذ مواقف ديموقراطية في التعامل معهم ، مثل السماح لهم بإصدار مجلات حائط وعقد مؤتمرات (حوار مع الشباب المسلم، الشعب ٢٧/٣/١٩٨٤).

(٧٦) حديث مع د. جمال العطيفي، العرب، ١/٢/١٩٨٣.

(٧٧) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، صـ٣٨.

(٧٨) الأخبار ٣١/١/١٩٧٧.

(٧٩) الأخبار ٢/٢/١٩٧٧. ويعتبر هذا اللقاء ذا أهمية خاصة ، ورغم أن الحاضرين كانوا ممثلي الاتحاد فقط ، الذين لم يكونوا بالضرورة الأكثر نشاطا داخل الحركة الطلابية، إلا أنهم واجهوا الرئيس بموقف حازم نسبيا لم يسبق حدوثه في الاجتماعات المشابهة مع ممثلي جماعات وتنظيمات أخرى للصفوة. وقد أثار ذلك عصبية الرئيس السادات بشكل حاد في حديث يذاع على الهواء ، الأمر الذي أسهم في تدهور شعبيته ، لدرجة أنه انفجر بصورة تدعو إلى السخرية أثناء اللقاء، مقاطعا أحد الطلبة المتحدثين ، ومكررا في عصبية «قف.. قف مكانك». وكان أهم الطلاب المتحدثين في هذا الاجتماع:

- شعبان حافظ الشافعي (رئيس اتحاد طلاب الجمهورية): وقد ألقى خطابا مكتوبا بدأه بمقدمة عاطفية عن الدور الوطني للطلاب في التاريخ المصري، ثم دافع عن سلمية مظاهراتهم في أحداث يناير ، وعدم مشاركتهم في أعمال التخريب. كما دافع أيضا عن حق الطلاب في العمل السياسي دون وصاية من الأساتذة ، وهاجم أجهزة الإعلام. ودعا إلى عدم الانحياز لأي من القوتين العظميين، وإلى التضامن العربي والحوار مع كل الأطراف العربية وتطرق بالذكر الى بعض الشكاوى الطلابية ، خصوصا امتناع الصحف الكبرى عن طبع جريدة «الطلاب» الصادرة عن الاتحاد ، وغيرها.

وقد أسمى الرئيس السادات هذه الكلمة «منشور انتخابي» و«مانيفستو» و «إنذار»!

- حمدين صباحي (رئيس اتحاد كلية الإعلام): تحدث حديثا مرتجلا ولكنه متماسك ، وقوطع عدة مرات من الرئيس السادات. ومع ذلك كان يرد ردودا رصينة، واستطاع أن يستخدم وقت حديثه بكفاءة لتوضيح نقاط محددة تبرز كلها اتجاهه الناصري، منها رفضه لليبرالية ذات النمط الغربي، ورفضه للانفتاح، والاعتراف بإسرائيل كما اتهم أجهزة الإعلام بتشويه العهد الناصري، وطالب بقيام حزب مستقل للناصريين.

- عبد المنعم أبو الفتوح (رئيس اتحاد جامعة القاهرة): وافق الرئيس على أن مسيرة نوفمبر كانت بقيادة شرذمة وشيوعيين. لكنه هاجم أجهزة الإعلام ورفض إبعاد الشيخ الغزالي عن عمله بجامع عمرو، حيث اعتبرته الحكومة محرضا. كما هاجم المنافقين الذين حول الرئيس . وكانت هذه الملاحظة الأخيرة ، هي التي أثارت غضب الرئيس وأفقدته السيطرة على أعصابه.

وبرغم أن حديث أبو الفتوح كان أقل جوهرية وأضعف من حديث صباحي، إلا أن الأول اكتسب شهرة في البلاد باعتباره الذي أثار الرئيس السادات، كما انتشرت شائعات حول القبض عليه أو اختفائه.

وبعد هذا اللقاء كتب ثروت أباظة في الأهرام: «إن مظهر الطلبة الذى رأيته فى لقائهم مع الرئيس ملأ نفسى ألما فالرئيس الحديث ثقافة والرئيس أب ويستطيع الأب أن يحتمل ابنه.. ولكن لوكان هؤلاء الطلبة على شيء من الثقافة لعرفوا كيف يحترمون رمز بلادهم».

(ورد فى ثروت أباظة ، الشباب والحرية، المركز الثقافى الجامعى، القاهرة، ١٩٨٠، صـ٤٤).

(٨٠) كان د. على رضا الهندى ، رئيس جامعة الاسكندرية ، صريحا فى تأييده للرئيس : «الدولة كانت مدياهم حرية زيادة عن اللزوم .. الشرذمة دى الجامعة كانت بتعانى منها .. احنا هنا كجامعة مش قادرين نحمى المجتمع الطلابى.. احنا عايزين ناخد السلطات، أو يبقى فى ايدينا السلطات اننا نحمى مجتمع الجامعة من الشرذمة» (الأخبار ١٩٧٧/١/٣١).

(٨١) كتب ثروت أباظة فى الأهرام «إن بعض المشرفين على الجامعات ينتمون بولائهم إلى ماقبل ١٥ مايو، وهؤلاء المشرفون هم الصلة الحقيقية بين الطلاب والدولة، يستطيع كل ظالم للحق منهم أن يموه الأهداف ويميل بالصواب. وأخشى على أبنائنا الطلبة أن تصبح الحقائق مشوهة بالنسبة لهم». (ورد فى : ثروت أباظة، سبق ذكره، صـ٥٢– ٥٣).

(٨٢) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، صـ ٤٢ – ٤٣.

(٨٣) قبل عام ١٩٧٧ كانت هناك ٧ صحف طلابية (حديث مع د. جمال العطيفى، العرب، ١٩٨٣/٢/١). وللاطلاع على مناقشة أحدث حول الصحافة الجامعية انظر الآراء البيروقراطية والأبوية لبعض الإداريين والأساتذة فى : محمد محمود عثمان، الصحافة الجامعية، إلى أين؟،

الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٣.

(٨٤) فى رده على خطاب من طالب، أيد ثروت أباظة الموقف الرسمى من مجلات الحائط فى الجامعة: «وأنت يا أخى ترى أن الحرية ليست حقيقية لأن بعض صحف طلابية قد احتجبت. هل كنت تقرأ هذه الصحف يا استاذ محمد؟ وهل الحرية عندك هى الفوضى؟ وهل الحرية هى التشهير بالذمم والأعراض والقيم بلا دليل ثابت، وبلا ضمير يراجع، وبلاحق واضح؟ وهل الحرية هى أن ينفصل بعض الطلاب فى جامعاتهم عن جميع طبقات الشعب ليكونوا دولة داخل الدولة لها صحافتها الخاصة ، ولها اتجاهها الخاص؟ .. إذا كان لك أن تطالب بالصحافة الطلابية يا استاذ محمد ، فلابد لهذه الصحافة أن تكون مصرية أولا». (ثروت أباظة، مرجع سابق، صـ١٥٨– ١٦٠) وعندما كتب الطالب إليه مرة ثانية ، أصبح أباظة أكثر فظاظة فى رده: «الأمر الذى لاشك فيه أنك لاتدرك أعماق الفترة التى تعيشها ولا أبعادها . والأمر الذى لاشك فيه أن نظرتك للأمور تنبعث من خلال ممر ضيق مختنق ، حتى لاتنظر إلى الأمر فى مداه الواسع ومجاله الفسيح . فكل مايعنيك هذه المجلات التى تبكى اختفاءها بكاء مراً.. لأن القائمين على الأمر فضلوا ذلك (حظر المجلات) على الدخول مع كتاب هذه المجلات الى ساحة القضاء مرتثين أن يوفروا على الطلاب الوقت ليتفرغوا للمذاكرة، ودون أن يمنعوا الطلبة من إبداء الرأى السياسى فى الجرائد العامة، وهاأنتذا تكتب للأهرام ويحاورك كاتب فى الأهرام» (صـ١٦٧).

(٨٥) مصطفى كامل السيد، صـ٤٠–٤١.

(٨٦) انظر وصفا ساخراً لتواجد قوات الأمن فى الجامعات بما يجعلها أشبه «بحديقة الحيوان» أو «ثكنة بوليسية» : طلعت رميح ، الأساتذة والطلاب يطالبون بإلغاء الحرس الجامعى ، الشعب، ١٩٨٤/١٠/٢٣. وانظر كذلك خطابا من طالب بالسعودية يذكر القارىء لمجلة رسمية للشباب بأنه لايوجد حرس جامعى بجامعة الملك سعود (حسن الحسن، تعليق حول الحرس الجامعى، الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٤).

(٨٧) انظر الأهالي ١٩٨٣/١٢/٧ و١٩٨٤/١/١١ ، وكذلك الشعب ١٩٨٤/٣/٢٧، وصحيفة «الناصرية» ، ١٩٨٢/١٢/٤، و World Student News No 4, 1984.

(٨٨) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، صـ٣٣. ووفقا لما ذكرت مجلة «اليسار العربي» ، كان عدد المرشحين الذين اعترضت عليهم سلطات الأمن في العام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ هو١١ طالبا في كلية حقوق الأسكندرية، ١١ من هندسة المنصورة ، ٥ من طب المنصورة (اليسار العربي، يناير ١٩٨٤).

(٨٩) زينب حمدي، الطلبة لايشعرون بوجود اتحاد الطلبة، روزاليوسف، ١٩٨٣/١١/٢٨، مايسة فرج عبد الجليل، لماذا الانتخابات بالتزكية في اتحادات الطلاب؟ الشباب وعلوم المستقبل ، يناير ١٩٨٤. وقد أفاد ٨٧.٦٪ من المستجيبين في البحث الذي أجرى على طلاب كلية الآداب أنهم لايشاركون في أنشطة الاتحاد. وذكر ٧٦٪ أنهم لايحرصون على أن يكونوا أعضاء منتخبين في اتحاد الطلاب في الكلية. ومن بين الذين أدلوا بصوتهم في آخر انتخابات قبل إجراء البحث كان ٢٧.٣٪ فقط قد قاموا بذلك بسبب حرصهم على اختيار ممثليهم. وكانت أسباب عدم الترشيح والاشتراك في نشاط الاتحاد كالتالي:

٤١.٢٪ لعدم جديتها وجدواها وتمثيلها وتضييعها للوقت .

٢.٥ ٪ الانشغال عنها بالدراسة.

٦.٤ ٪ لأسباب أسرية.

ورأى ٥٥.٦٪ إلغاء النظام الجديد للاتحاد (لائحة ١٩٧٩) بينما وافق عليه ٤٪ ، ٣٥٪ لا اجابة. (سعد ابراهيم جمعة، مصدر سابق، صـ١٢٧، ١٤٠ و١٥١– ١٥٥).

(٩٠) وأحد الأمثلة على ذلك هواتحاد الشباب الديموقراطي المصري»، وهو تنظيم يساري تكون عام ١٩٧٨ من أعضاء الوفد المصري غير الرسمي، الذي حضر المهرجان الدولي الحادي عشر للشباب والطلبة في هافانا عاصمة كوبا. وأصبح قسم الطلاب في هذا الاتحاد هو الذي يمثل مصر في اتحاد الطلاب العالمي (وهو الموقع الذي كان يحتله اتحاد طلاب الجمهورية سابقا).

انظر نشراته غير الدورية: طليعة الشباب، يوليو/ أغسطس ١٩٧٩، نشرة ٢١ فبراير، سبتمبر ١٩٨٠، الاتحاد ، مارس ١٩٨٢. انظر أيضا من مطبوعاته

Memorandum presented by the Executive Commiteé of the UDEY to the EC. of the International Union of Students 14th. Nov. 1979.

وكذلك اتحاد الشباب الديموقراطي المصري ، فرع لبنان، الشباب المصري يرفض المعاهدة المصرية الإسرائيلية، ٥ مايو ١٩٧٩، ومن أجل تعليم ديموقراطي في مصر، ورقة مقدمة لندوة «التعليم حق وليس امتيازا» ألمانيا الديموقراطية، يناير ١٩٨٠، و

UDEY, Egypt must return to the liberation movement, World Student News, No. 516. 1983,

UDEY, Achievement record by the student movement in Egypt, World Student News, vol. 38, No. 4, 1984.

وكذلك ، نبيل المنياوي ، خمس سنوات على تأسيس اتحاد الشباب الديموقراطي المصري، سبتمبر ١٩٨٣.

وكمثال آخر، جرت محاولة أخرى في الخارج لإنشاء اتحاد عام للشباب والطلبة في مصر. انظر: الاتحاد العام لطلاب وشباب مصر ، وثائق المؤتمر الأول، إسبانيا، ٢١ – ١٩٨١/٥/٢٣.

وإلى جانب ذلك تواجدت التجمعات المعارضة، وهى أساسا اليسارية والإسلامية، داخل اتحادات الدارسين الرسمية الملحقة بالمكاتب التعليمية في السفارات المصرية فى أوربا وأمريكا حيث شهدت المؤتمرات السنوية لهذه الجماعات، أحيانا، مواجهات بين الطلاب الراديكاليين والمسئولين الحكوميين، كما حدث فى لندن ١٩٧٩ - ١٩٨٠.

(٩١) اليسار العربي، يناير ١٩٨٣، وكذلك : هل تبدأ ثورة الطلاب، الناصرية، ١٩٨٢/١٢/٤.

(٩٢) المرجع السابق.

(٩٣) التضامن ١٤ يناير ١٩٨٤.

(٩٤) اليسار العربى، يناير ١٩٨٤.

(٩٥) UDEY, Achievements recored by the student movement in Egypt, World Student News., vol. 38, No.4, 1984.

(٩٦) التضامن، ١٩٨٤/١/١٤

(٩٧) استئناف الدراسة في جامعة المنصورة ، الأهالى ١٩٨٤/١/١١.

(٩٨) قبيل إضراب المنصورة أصدرت اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات، المشكلة من ممثلى أحزاب المعارضة والنقابات المهنية ، بيانا يدعو لإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ (لائحة اتحاد الطلاب)، الذى اعتبرته «غير دستورى» و«غير ديموقراطى» ويتضمن «العدوان السافر على حرية العمل الطلابى الوطنى» ويقوم على «عدم الثقة بالطلبة والحذر منهم». (الأهالى ، ١٩٨٣/١٢/٧).

(٩٩) المغزى الحقيقى لإضراب جامعة المنصورة ، الأهالى ، ١٩٨٤/١/١١.

(١٠٠) العرب٢٢، ١٩٨٤/٢/٢٩، الشرق الأوسط، ١٩٨٤/٣/٥، الأهرام ، ١٩٨٤/٣/١٧.

(١٠١ - ١٠٣) الشعب ، ٢٧ / ٣ /١٩٨٤.

(١٠٤) العرب ٢/٢٣ / ١٩٨٤ ، الأهالى ، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(١٠٥) الأهالى، ١٩٨٤/١/١١.

(١٠٦) الشعب، ١٩٨٤/٣/٢٧، الوفد ١٩٨٤/٣/٢٩.

(١٠٧) الأهالى ١٩٨٤/٣/٢٨ ، الشعب، ١٩٨٤/٤/٣.

(١٠٨) العرب ١٩٨٤/٤/١٠.

(١٠٩) الأهرام ١٩٨٤/٧/٣١.

(١١٠) حديث مع حسن أبو باشا، صباح الخير، ١٩٨٧/١٢/٢٢، وحديث مع أحمد رشدى، الأهرام ١٩٨٤/٧/٣١.

(١١١) لويس عوض، الحرس الجامعي مرة أخرى ، الأهرام ١٩٧٧/٢/١٩.

(١١٢) انظر على سبيل المثال، ملخص رسالة مصطفى رجب للماجستير، التى يقترح فيها أن يكون الحرس الجامعي خاضعا لرؤساء الجامعات، الشباب وعلوم المستقبل، أكتوبر ١٩٨٣، وكذلك آراء بعض الأساتذة فى طلعت رميح، الطلاب والأساتذة يطالبون بإلغاء الحرس الجامعي، الشعب، ١٩٨٤/١٠/٢٣.

(١١٣) أحمد أبو الفتح، الانتخابات والأمل، الشرق الأوسط ١٩٨٤/٣/٣١.

(١١٤) كان هذا هو الحال برغم مناشدات الكتاب الموالين للحكومة. انظر على سبيل المثال عبد التواب عبد الحى، الفرصة الوحيدة ، المصور، ١٩٨٤/٢/٣، وأنيس منصور، يانصف سكان مصر، مجلة أكتوبر ١٩٨٤/٤/٨، ولنفس الكاتب، حوار هادىء مع شاب سوف يضع بطاقته فى صندوق الانتخابات أملا فى إنقاذ مصر من اللامبالاة، مجلة أكتوبر، ١٩٨٤/٥/١٣، حيث يقول: «حتى لو لم يعرف الشباب هناك وهنا ماالذى يقوله أصحاب الأحزاب السياسية.. فمن حقه أن يكون له صوت وهذا الصوت يجب أن يعطيه لأى أحد ، فإذا لم يجد مايقنعه، أفلا يجد ما يستلطفه، ولو قال شاب : ساعطى صوتى إلى صاحب أجمل كرافتة أو أشيك جزمة ، فليكن.. المهم أن يكون للشباب رأى فى الانتخابات».

(١١٥) مصطفى كامل السيد، مرجع سابق صـ٣٤.

(١١٦) حسن بدوى وإيمان رسلان، معركة انتخابات اتحاد الطلاب، الأهالى، ١٩٨٥/١/٢، مجدى مهنا، عودة الروح إلى الجامعة، الوفد، ١٩٨٤/١٢/٦، حمدى عبد العزيز، العنف فى انتخابات الجامعة، روزاليوسف، ١٩٨٤/١٢/٢٤.

(١١٧) حسن بدوى وعزة شلبى، الحكومة وطلاب الجامعة، الأهالى، ١٩٨٤/١٠/١٠، لطفى عبد اللطيف، مهرجان انتخابات الجامعة، الأحرار ١٩٨٤/١٢/٣.

(١١٨) منشورات أصلية صادرة عن تيارات طلابية مختلفة.

(١١٩) حمدى سليم وحمدى الليثى، قيادات الحزب الحاكم تتدخل فى الانتخابات الطلابية، الأهالى، ١٩٨٤/١٢/٥، كارم محمود، التدخل فى جامعة عين شمس، الشعب، ١٩٨٤/١٢/١١.

(١٢٠) منشورات أصلية صادرة عن الاتحاد.

(١٢١) بخصوص هذه الواقعة ، انظر، على سبيل المثال: الوفد، ١٩٨٤/١١/٢٩ والشعب، ١٩٨٤/١٢/٤.

(١٢٢) وفقا لما كتب زكى نجيب محمود فإن الحيرة واضحة أكثر عند الطلاب. «إن الشاب الفلاح أو الشاب العامل يتحول قطعا إلى ماهو أفضل ، على حين أن الوساوس تحيط بالشاب المثقف خشية أن يكون تحوله منحدرا به إلى ماهو أسوأ .. مشكلة الحيرة فى مرحلة الانتقال لا أراها تشمل فى أصحاب تلك السن إلا فئة واحدة ، هى فئة المثقفين والطلاب منهم بوجه خاص» (زكى نجيب محمود ، عصر التحول ، الأهرام ١٩٧٧/٢/٤).

(١٢٣) من بين الكتابات الكثيرة فى هذا الصدد (إلى جانب ما ذكر آنفا)، انظر: رجب البنا، ونحن نفتح ملف الشباب، الشباب والفراغ، الأهرام ١٩٨١/٢/٦، على الدين هلال، ثقافة الشباب، الأهرام ١٩٨١/١٢/١٥، ولنفس المؤلف، مصر التى نريدها، روزاليوسف ١٩٨٣/١٠/١٧، ومحمد اسماعيل، ٣٠ عاما من الثورة (ملخص لدراسة المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية عن الشباب) العرب ١٩٨٣/٢/٢١، جيل الطموح السهل والعملة الصعبة، أوراق، يونيو ١٩٨٣، أحمد مصطفى، التلاميذ دخلوا إلى مجال الجريمة، كيف؟، أكتوبر ١٩٨٣/٧/١٠، يوسف عباس، الشباب المصرى بين المطرقة والسندان، اليسار العربى، ديسمبر ١٩٨٣، ربيع الشيخ، الهروب – ٧٠٠ شاب يغادرون مطار القاهرة يوميا، أخبار اليوم ١٩٨٣/١٢/٢، درية الملطاوى، ظواهر إجرامية جديدة مع تطور المجتمع، صباح الخير ١٩٨٣/١٢/٢٩، أحمد الشرقاوى، مذكرات طبيب شاب، صباح الخير، ١٩٨٣/١٢/٢٩، صلاح منتصر ، من أجل شقة، العرب ، ١٩٨٤/٣/٨، ولنفس الكاتب ، مشكلة الإسكان السبب ، العرب، ١٩٨٤/٣/١٠، حديث مع الشيخ متولى الشعراوى، أزمات الشباب نحن صنعناها ، سيدتى ، ١٩٨٣/٦/٢٠.

(١٢٤) انظر إلى جانب ماسبق ذكره توفيق الحكيم، ثورة الشباب، مكتبة الآداب، القاهرة ١٩٨٤، يوسف ميخائيل أسعد، الثقافة ومستقبل الشباب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٤. وهناك كتابات أسبق منها: حسين طنطاوى، الشباب - إلى أين-؟ دار الشعب، ١٩٧٧.

(١٢٥) انظر: حسن على محمد ، دراسة عن «مجلة الشباب وعلوم المستقبل، الشباب وعلوم المستقبل، ابريل ١٩٨٤. وانظر أيضا بنفس المجلة طه محمد كسبه ، الشباب المصرى - قضية وطنية ملحة، يونيو - أكتوبر ١٩٨٣.

(١٢٦) انظر على سبيل المثال: إقبال السباعى، غيرة الشباب على الدين لاتبرر التطرف، روزاليوسف ١٩٨٤/١/١٦، سيد أبو دومة، حوار مع شباب كرداسة، الأهرام، ١٩٨٤/٣/١٦، حوار مع الشباب المسلم ، الشعب، ١٩٨٤/٣/٢٧.

(١٢٧) انظر: صلاح قنصوه ، تسرب الشعور بالانتماء لدى الشباب، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولى التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، القاهرة ٣١ مارس - ١٠ ابريل ١٩٨٤.

(١٢٨) انظر على سبيل المثال: عبد العظيم درويش، استثمار طاقات الشباب فى مشروعات خطة التنمية ، الأهرام ٢٦ /١٩٨٣/٧ ، محمد محمد سليمة ، فى أول تجربة لممارسة الحب والانتماء (حول مشاركة الشباب فى مشروع وزارة الثقافة لإعادة ترميم آثار منطقة القلعة) الشباب وعلوم المستقبل، سبتمبر ١٩٨٣، حمدين موافى، الشباب ومشكلة الإسكان (حول مبادرات الشباب لحل المشكلة)، الشباب وعلوم المستقبل ابريل ١٩٨٤.

(١٢٩) انظر، على سبيل المثال: عبد الكريم يعقوب ، للشباب رأى فى تفضيل المنتجات المصرية ، الأهرام ، ١٩٨٣/٧/٢٦.

(١٣٠) سعد ابراهيم جمعة ، مرجع سابق، ص ١٤٥، ١٤٧.

(١٣١) المرجع السابق ص١٥٦ - ١٥٨.

(١٣٢) فايز زايد وآخرون، لماذا لايشارك الشباب فى العمل السياسى، صوت الشباب ، ١٩٨٤/٤/١.

(١٣٣) مثل حبيبة سحلب (عضو مجلس الشعب) فى المرجع السابق.

(١٣٤) مثل ابراهيم الذهبى (عضو مجلس الشعب) فى المرجع السابق.

(١٣٥) مثل د. عادل عز (عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية) ، فى : المرجع السابق، وطبقا لما يقول د. عز: «يجب أن نبعد شبابنا طلاب الجامعات، عن الاشتغال بالسياسة داخل الجامعات، حتى لايصبح الحرم الجامعى مسرحا للصراعات الحزبية ، التى قد تشوه الرسالة الجامعية»!

(١٣٦) المرجع السابق.

(١٣٧) انظر: عثمان ظاظا، الشباب - حقل تجارب للحزب الحاكم، الأحرار، ١٩٨٢/٩/٢٧، المؤتمر الأول لقيادات وكوادر «اتحاد الشباب التقدمى» بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، الأهالى، ١٩٨٣/١١/٣.

(١٣٨) انظر الجهود التى بذلت من خلال «دورات الإعداد الحزبى» فى «مركز إعداد القادة» للحزب الوطنى الديموقراطى: فتيات الحزب يشاركن فى وضع الحلول للمشاكل العاجلة، مايو ١٩٨٣/١٠/٣، محمود صادق، الجنرال كسل يغزو الأحزاب المصرية، المجلة ١٩٨٤/٨/١٨. وانظر أيضا: أعمال المؤتمر القومى الأول لشباب الحزب الوطنى الديموقراطى، الأهرام ، ٢٠ / ٧/ ١٩٨٣.

ملحـــــــق

بعض شهداء الحركة الطلابية المصرية *

١٩٣٥ - ١٩٥٢

الاسم	الدراسة	تاريخ الاستشهاد	ظروف الاستشهاد
١ محمد عبد المجيد مرسى	كلية الزراعة جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٤	مظاهرات الطلاب فى القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٣٥
٢ محمد عبد الحكم الجراحى	كلية الآداب جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٤	مظاهرات الطلاب فى القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٣٥
٣ على طه عفيفى	دار العلوم جامعة القاهرة	١٩٣٥/١١/١٧	جرح فى مظاهرات يوم ١٩٣٥/١١/١٦ وتوفى فى المستشفى.
٤ عبد الحليم عبد المقصود شبكة	المعهد الدينى بطنطا	نوفمبر ١٩٣٥	مظاهرات طنطا.
٥ محمد على محمد (سودانى)	كلية التجارة بجامعة القاهرة	١٩٤٦/٢/١٠	سقط تحت أقدام زملائه من مركبة كانت تسير أمام جامعة القاهرة أثناء انتفاضة ١٩٤٦
٦ نبيل منصور (١١ سنة)	المدرسة الابتدائية ببورسعيد	١٩٥١/١٠/١٦	استشهد أثناء إشعال النار فى الثكنات البريطانية ببورسعيد خلال حرب الفدائيين.
٧ عبد الحميد أحمد سليمان (١٢ سنة)	المدرسة الابتدائية ببورسعيد	نوفمبر ١٩٥١	سقط أثناء الصدام بين المتظاهرين والقوات البريطانية فى بورسعيد.
٨ محمود عبد الله عبد ربه	غير معروفة	نوفمبر أو ديسمبر ١٩٥١	صدامات مع البريطانيين فى منطقة القنال.
٩ محمد أحمد اللبان (١٥ سنة)	مدرسة بالاسماعيلية	نوفمبر ١٩٥١	صدامات مع البريطانيين فى الاسماعيلية.
١٠ حسن عبد الله على (١٠ سنوات)	مدرسة النهضة الابتدائية بالسويس	١٩٥١/١٢/٤	صدامات مع البريطانيين فى السويس
١١ عادل محمد غانم	كلية الطب بجامعة عين شمس	ديسمبر ١٩٥١	أول شهداء الطلبة فى حرب الفدائيين بالقنال.
١٢ عباس سليمان الأعسر	كلية التجارة بجامعة الاسكندرية	١٩٥٢/١/٩	استشهد فى معركة المحسمة ضد البريطانيين بالقنال.
١٣ أحمد فهمى المنيسى	كلية الطب بجامعة القاهرة	١٩٥٢/١/١٢	استشهد فى معركة التل الكبير.
١٤ عمر شاهين	كلية الآداب بجامعة القاهرة	١٩٥٢/١/١٢	. . . . . .
١٥ سمير أبو النجا	مدرسة ثانوية بالقاهرة	١٩٥٢/١/٢٠ **	قتل أثناء مظاهرات ضد الملك.

* لايشتمل هذا الجدول على أسماء الشهداء الآتين:

أ - ٧ شهداء فى ١٠ فبراير ١٩٤٦ (٣ فى الاسكندرية ، ٣ فى الزقازيق، ١ فى المنصورة) يحتمل أن يكون بعضهم من الطلاب.

ب - شهداء ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى القاهرة وعددهم ٢٣ شهيدا من الطلاب وغير الطلاب.

ج- شهداء ٤ مارس ١٩٤٦ فى الاسكندرية وعددهم ٢٤ شهيدا من الطلاب وغير الطلاب.

د - شهداء آخرون محتملون ضمن ضحايا حرب القنال وعددهم ١٣٧ شهيدا.

هـ - ثلاثة طلاب ضمن أربعة أشخاص قتلوا أثناء أحداث المنصورة فى ٢١ فبراير ١٩٦٨.

و - أربعة طلاب (أحدهم عمره ١٢ سنة) من بين ١٦ شخصا قتلوا أثناء مظاهرة ٢٥ نوفمبر ١٩٦٨ بالاسكندرية.

ز - ضحايا الانتفاضات الطلابية وغيرها من الأحداث بعد ١٩٦٨

** استشهد فى نفس اليوم طالب لم يذكر اسمه من مدرسة عمرو بن العاص الثانوية بمصر القديمة.

المصدر : عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية، جزء (١) و(٢) ٢١، ص٢٠١ وجزء (٣)، ص١٨١، ١٨٥ - ١٨٦.
عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص٤٧، ٦٣ - ٦٤، ٨٤ - ٨٥، ٨٩، ٩٩- ١٠٣.

المحتويات



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1
تليفون ٠١٥-٣٦٢٨٨١

رقم الإيداع بدار الكتب ١٥١٨ / ١٩٩١

الطلبة والسياسة في مصر

.. مرجع لاغنى عنه لمن يتصدى لدراسة تاريخ مصر منذ مابعد الحرب العالمية الثانية، نظرا للدور المؤثر الذى لعبته الجامعة المصرية وطلابها ضمن نسيج الحركة الوطنية المصرية منذ انشاء هذه الجامعة. فلاغرو، اذن، أن يتعدى تأثير الحركة الطلابية حدود مصر، ليفرض على العالم أجمع الاحتفال بيوم ٢١ فبراير من كل عام - ذكرى هبة طلاب مصر عام ١٩٤٦ - يوما للطالب العالمى.

وبما أنه ليس من سمع كمن رأى، كان لزاما علينا أن ننصت بانتباه لرواية أبرز زعماء الحركة الطلابية المصرية فى السبعينات، رئيس اللجنة الوطنية العليا لطلاب جامعة القاهرة عام ١٩٧٢ التى يقول عنها "ديفيد هيرست" - الصحفى الانجليزى الشهير - "كان الطلاب يأملون أن تأتى قيادتهم نتيجة انتخاب حر، ويبدو أنهم لأول مرة منذ عشرين عاما يحصلون على شئ كهذا ... فحلت اللجنة الوطنية العليا برئاسة أحمد عبد الله محل اتحاد الطلاب الرسمى - بشكل غير رسمى - واستحوذت على تأثيره عليهم". وربما كان ذلك هو السبب الذى دفع رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت إلى أن يصب هجوماً شخصيا فى بعض خطبه - ربما فى سابقة هى الأولى من نوعها - على طالب لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره، هو **أحمد عبدالله**.

والكتاب يبحر بنا - فى موضوعية يحسد عليها - عبر أكثر من ستين عاما، مستعرضا، علاقة الطلاب بالسياسة المصرية فى جزأين خصص أولهما للحركة الطلابية فى ظل العهد الملكى، التى تعانقت مطالبها مع أمانى الشعب فى الدستور ثم فى الاستقلال. أما الجزء الثانى فخصصه لمرحلة مابعد ١٩٥٢ حيث امتزجت المطالب الوطنية، بمناصرة القضية الفلسطينية، بالمطالب الاجتماعية والديمقراطية معا.

وبالرغم من أن الكتاب هو اطروحة نال عنها المؤلف درجة الدكتوراة، إلا أنه صاغه بأسلوب سلس يفى برغبة القارئ العادى فى الإلمام بجزء هام من تاريخ مصر القريب.

المترجم